

كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

قسم الشريعة الإسلامية

أحكام الميراث والوطية

للدكتور

إبراهيم عبدالرحيم

الناشر

دار النصر للتوزيع والنشر



جامعة القاهرة
كلية دارالعلوم
قسم الشريعة الإسلامية

أحكام الميراث والوطية

للكتود
إبراهيم عبد الرحيم

الناشر
دارالنصر للتوزيع والنشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله الذي خلق الوجود وجعل الموت نهاية كل حي فيه، ولا يبقى إلا هو - سبحانه وتعالى - بعد أن يفنى جميع خلقه؛ فهو الحي الباقي، الوارث للأرض ومن عليها، يقول جل شأنه: (وإنا لنحن نحيي ونميت ونحن الوارثون) ويقول: (كل ما عليها فان. ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام). والصلاة والسلام على البشير النذير، المبعوث رحمة للعالمين، الذي جاء بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، والقاتل: (من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين) والقاتل أيضاً: (تعلموا الفرائض وعلموها، فإنها نصف العلم وهو ينسي..) الحديث، وما في معناه.

وبعد: فهذه دراسات حول (أحكام الميراث والوصية) في الشريعة الإسلامية، أعدناها - في الأصل - لطلاب السنة الثانية بكلية دار العلوم في الفصل الثاني من العام الجامعي ٢٠٠٠/٩٩ م، ولقد حرصنا وقتها على أن يتعرف الطالب على أحكام هذين الموضوعين، في ضوء مقررات الشريعة الغراء. كما حرصنا على أن يلم بها إماماً - نأمل أن يكون - كاملاً، وأن يفيد منها، بل يفيد منها هو وغيره ممن يرغب في معرفة أحكام علم المواريث والوصية، من محامين أو قضاة أو طلاب العلوم الشرعية على العموم.

وفي سبيل تحقيق ذلك، حاولت أن تقوم هذه الدراسة على التيسير في الصياغة والتعبير، وعلى البعد عن الخلافات الفقهية، إلا في المواضع التي وجدت أن لا مناص من التنبيه على اختلافات الفقهاء فيها، وعلى أي الأقوال استند قانون المواريث - أو الوصية - المصري، في صياغة مواده.

ويجب أن يلاحظ أنني آثرت تقديم الميراث - في الدراسة - على الوصية، مع أن تنفيذ الوصية مقدم - في تعلقه بالتركة - على حق الورثة باتفاق الفقهاء؛ وذلك لأن معرفة أحكام الميراث، وكيفية حل مسائله تأتي -

من الناحية العملية - في المقام الأول؛ إذ لا يستطيع أحد من المبتدئين - في تعلم هذين العلمين - فهم أحكام الوصية وصورها إلا بالاستعانة بأمثلة تطبيقية، لا تخلو من ورثة، فكيف يمكن التدريب علي مسائل الوصية قبل معرفة نظام التوريث، أو أحوال الورثة ومراتبهم، وكيفية توريثهم؟

وبعبارة أخرى: لو قدمنا الوصية - في الدراسة - لواجهتنا صعوبة التطبيق، أما لو درسنا الميراث فالوصية، لأمكن الوقوف علي معرفة حل أية مسألة، سواء أكانت مشتملة علي وصية أم لا.

والله - عز وجل - نسأل أن تكون هذه الدراسة نافعة، ومحقة للغرض الذي قصد منها، وهو انتهاج أيسر السبل - في الفهم والتطبيق - لمعرفة أحكام المواريث والوصايا. وأنا علي ثقة من أنه ليس بوسع أحد من الدارسين - في هذا المجال خاصة - أن يزعم أنه أضاف جديداً لهذين الموضوعين بجزئياتهما؛ فجل أحكامهما منصوص عليها، ولا مجال لاجتهاد فيها، إلا في حدود ضيقة جداً، كما سيتضح مما يأتي.

وحسب المرء - بعد هذا - أن يكون له حق العرض، والصياغة، وترجيح رأي علي آخر - في مواطن الخلاف - بالأدلة المقنعة، أو التي يطمئن إليها القلب علي الأقل، لا أن يكون الترجيح بلا مرجح، إلا مجرد التعصب لقول دون آخر. فإن كان ثمة خطأ أو تقصير في شيء من ذلك - وهو احتمال وارد - فعذري أنني حاولت الاهتداء إلي الصواب، وبذلت ما في وسعي، مراعيًا المستوى الزماني والمكاني، وحال المخاطبين بهذه الأحكام، والغاية من دراستها.

ثم إن الخطأ والتقصير من سيم البشر، والكمال - من قبل ومن بعد الله وحده - ومنه الهداية والتوفيق

المؤلف

تمهيد

تعريف التركة، والحقوق المتعلقة بها

١- استخلف الله الإنسان في الأرض، وزوده بطاقات وقدرات تعينه على القيام بعمارتها، وتمكنه من الانتفاع بخيراتها، وأوجد في نفسه الدوافع - الغريزية والمكتسبة - إلى الرغبة في العمل، وتحصيل ثمرة هذا العمل. ولم يجعل الله عز وجل على المرء قيلاً ما - في عمله، ولا في تصرفه فيما يملكه من ثمار جهده وكده - إلا في نطاق اجتناب الطرق غير المشروعة في الكسب والإنفاق، وعدم الإضرار بنفسه وبمن حوله.

٢- والإنسان مجبول - بفطرته - على حب المال، ونزعة التملك والسيطرة، يقول الله تعالى: (وإنه لحب الخير لشديد) وليس ذلك في ذاته أمراً مرفوضاً في التشريع الإسلامي، مادام يتبع الطرائق المشروعة في الدين لكسبه وتحصيله، وكذلك إنفاقه، ومادام يؤدي حق الله والناس فيه. بل ربما كان ذلك - أي حب المال والرغبة في جمعه وتملكه - أمراً واجباً على المرء، يثاب على فعله، ويعاقب على تركه؛ وذلك حين يكون قصده من جمعه - بالطرق المشروعة، التي لا شبهة فيها - أن يعف نفسه، ومن تجب عليه نفقته عن التطلع إلى ما حرمه الله في حياته ويعد وقاته.

٣- ونظراً لهذا كله؛ فإن المرء يكدر ويجتهد في جمع ما يستمتع به من الأموال في حياته، ويغنيه بالتالي عن المسألة، غير أنه - على سبيل القطع - سيلقى ربه في نهاية طوافه بالدنيا، وسوف يحاسبه على ماله من أين اكتسبه وفيما أنفق، كما نصت على ذلك السنة الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. وأيضاً سيخلف وراءه كل ما جمعه من أموال وحقوق، وقد انقطع - بموته - كل صلة له بهما، وزال تصرفه فيهما.

وبما أن كل إنسان مجبول - عادة - على الرغبة في الاطمئنان على مصير أمواله وحقوقه بعد وفاته، ويؤثر - في هذا الصدد - ذوي قرابته على غيرهم من الناس، ويتمنى أن ينول ما يتركه إلي أحب الناس إليه، وأكثرهم صلة به، وأشدهم تعاوناً معه في كسبه وتحصيله.. فإن التشريع الإسلامي قد راعى كل ذلك، ووضع نظاماً للتصرف في التركة، وما يتعلق بها من حقوق.. وهذا موضوع دراستنا هذه، التي نركز فيها - بعون من الله - على الميراث والوصية، من منطلق المنهج الذي كلفنا بتدريسه هذا العام.

٤- علي أنه من المفيد - قبل الحديث عن الميراث والوصية - أن نعرف بالتركة، والحقوق المتعلقة بها؛ لأن الكلام عن المواريث - خاصة - يستلزم التعرض للتركات، من حيث حقيقتها ومشتقاتها، فهي الشيء الذي يقع عليه التقسيم بالتوريث، أو هي الركن الأساس والجوهري في تكوين الميراث، فإذا لم تكن تركة فلا حاجة بنا للحديث عن التوزيع أو استحقاق أو توارث أصلاً. ومن جهة أخرى فإن حق الورثة ليس هو الحق الوحيد الذي يخرج من التركة - بعد تعلقه بها - عند توزيعها، بل يشاركه في ذلك حقوق أخرى، وكلها سابق عليه في التنفيذ.. ومراعاة لذلك سوف نتكلم في الصفحات ~~التمهيدية~~ - التالية عن تعريف التركة، وما يدخل فيها وما لا يدخل، ثم نقدم لمحة موجزة عن الحقوق المتعلقة بالتركة، وترتيبها قبل أن ندخل في تفصيلات تلك الحقوق، مع التركيز - بالطبع، بعد ذلك - على الميراث والوصية.

أولاً: تعريف التركة

٥- لفظ التركة - بفتح التاء وكسر الراء، أو بكسر التاء وسكون الراء - يطلق لغة علي الشيء المتروك أو الموروث، فهو مصدر يراد به اسم المفعول. يقال: تركه الميت؛ أي ما يتركه من تراثه، أو تراثه المتروك^(١).

أما في اصطلاح الفقهاء؛ فقد كانت لهم - في تعريف التركة - آراء وأقوال كثيرة، أشهرها ثلاثة^(٢):

الأول: لجمهور الفقهاء؛ حيث نظروا إلى التركة على أنها: كل ما يتركه الشخص بعد وفاته من أموال وحقوق مالية سواء أكان المستحق لها وارثاً أم غير وارث. ويترتب على هذه النظرة أن كل ما يتركه الشخص يطلق عليه لفظ (تركة) مدينة كانت هذه التركة أو غير مدينة، سواء أكانت الديون التي عليها عينية - أي تتعلق بعين من أعيان التركة كدين الرهن، فهو متعلق بالعين المرهونة - أم كانت ديوناً شخصية، أي تتعلق بذمة الميت فقط كدين القرض، ودين المهر. ومن ناحية أخرى فإن الأموال تشمل ما دخل منها في حيازة الشخص قبل موته، وما لم يكن قد استقر في حيازته، ثم دخل بعد موته - في ملكه - بسبب كان منه حال حياته. وتشمل أيضاً ما كان موجوداً تحت يده أو يد شخص آخر كالمستأجر والمستعير، وكذا ما كان تحت يد من اعتدى على شيء من ملكه كالغاصب. كما أن الحقوق - عند أصحاب هذه النظرة - تشمل الحقوق العينية المتقومة بالمال والتي فيها معنى المال؛ أي التي رجحت

(١) راجع مختار الصحاح، والمعجم الوسيط.

(٢) راجع القاموس الفقهي: ٤٩ وحاشية ابن عابدين: ٧٥٩/٦، ومصادر أخرى في

الموسوعة الفقهية الكويتية: ١٩/٣، ٢٠٦/١١ وما بعدها.

فيها الناحية المالية على الناحية الشخصية كحق الشرب والمرور.. فكل ذلك يصدق عليه - عندهم - كون الميت قد تركه، ومن ثم يدخل في عداد التركة، أو ما يورث عنه. وقد استدل هؤلاء - على وجهة نظرهم السابقة - بقوله صلى الله عليه وسلم: (من ترك مالا أو حقاً فلورثته، ومن ترك كلاً أو عيالاً فإلي^(١)) حيث قالوا: إن هذا الحديث يدل صراحة على أن الحقوق - المذكورة - تدخل في التركة، أو فيما يورث، كما تدخل الأموال ولا فرق.

القول الثاني: وهو المشهور عند الحنفية، وإليه ذهب الظاهرية؛ وهؤلاء يرون أن التركة هي: ما يتركه الميت من الأموال، ولم يتعلق حق الغير بشيء منها. فلا يعد من التركة - عندهم - الأعيان التي تعلق بها حق للغير في حياة المورث كالأعيان المرهونة، والأعيان التي اشتراها المورث - قبل وفاته - ولم يكن قد قبضها ولا دفع ثمنها. كما لا يعد من التركة - عندهم أيضاً - الحقوق التي كانت للميت في حياته، إلا ما قام دليل على إلحاقه بالأموال. وقد استدلوا على ذلك بالحديث السابق، لكن برواية أخرى، ليس فيها كلمة (أو حقاً). وبناء على هذه الرواية قالوا: إنه لا يجوز الاحتجاج به على أن الورثة تجري في الحقوق، وإنما تجري في الأموال فقط.

القول الثالث: لبعض الحنفية؛ حيث يرون أن التركة هي: مال المتوفى الذي تنفذ فيه وصيته ويستحقه ورثته. وتعبير أكثر وضوحاً: التركة هي ما يتركه الميت من الأموال والحقوق المالية بعد تجهيزه - وكذلك تجهيز من تلزم

(١) راجع: صحيح البخاري: كتاب في الاستقراء وأداء الديون.. وصحيح مسلم بشرح النووي: آخر كتاب الفرائض، والمغني: ٥٦٨/٥.

الميت نفقته إذا مات قبله بلحظة، أو بعده مباشرة - وبعد قضاء ديونه العينية، والمطلقة أو الشخصية. فلا يعد من التركة - عندهم، بمقتضى التعريف المذكور - القدر الذي يجهز منه هو ومن تلزمه نفقته، وكذا الذي تسدد به ديونه.

ثانياً: ما يدخل في التركة وما لا يدخل فيها:

٦- بالنظر إلى الأقوال السابقة - في تعريف التركة - نستطيع الوقوف على أوجه الاتفاق والاختلاف حول مشتملات التركة أو مكوناتها، وما يورث عن الشخص وما لا يورث، ونبين ذلك فيما يلي^(١):

أما ما اتفقوا على انتقاله بالتوارث، فهو ما يأتي:

أ- الأموال: عقارات أو منقولات، يستوي في ذلك أن تكون تحت يد الشخص قبل موته، أو يد نائبه (كالمستأجر والمستعير) أو يد غاصب.

ب- الحقوق المالية المحضة: وهي التي يستحقها المورث، ولكنه لم يتسلمها حال حياته، كالديون التي له على الغير، وأجرة ما قام به من عمل، ونصيبه في غلة وقف مستحق لها ولم يتسلمها، وما أشبه ذلك.

ج- الحقوق التي في معنى المال، أو المتقومة بالمال، كحق التعلي على البناء، وحق البناء على الأرض التي كان قد اشتراها الشخص، ودفع ثمنها قبل موته.

(١) الموسوعة الفقهية: ٢٠٧/١١ - ٢١٠، وأحكام الموارث طبقاً للشريعة الإسلامية والقانونين المصري والكويتي: د/ محمود حسن: ٦٢ - ٦٩ الطبعة الثانية ١٩٨٤م.

د-الحقوق التابعة للمال: وهي المتعلقة بمثل المورث لا بشخصه ولا بإرادته ومشيتته، كحق الشرب والمرور، والرهن، وخيار العيب والتعيين^(١).

وأما ما اتفقوا على عدم التوارث فيه، فهو أمران:

أ-الحقوق غير المالية أو الشخصية المحضة: مثل الحق في الوظيفة، وحق تطليق الزوج زوجته، وحق الولاية على النفس والمال، وحق الحضانة على الصغير، وحق الوكالة وما شابه ذلك، مما يكون حقاً للشخص بمقتضى صفات توهله لذلك، ونظراً لارتباط مثل هذه الحقوق بشخص المورث نفسه، فقد اتفق على أنها لا تورث عنه.

ب-الحقوق المالية المتعلقة بشخص المورث نفسه، كحق الرجوع في الهبة، وحق الانتفاع المترتب على الإباحة من مالكة، كأن يبيح شخص استخدام سيارته أو مكتبته للمورث قبل وفاته، فهذا الحق — وإن كان مالياً — لا يورث عنه؛ لأنه مرتبط بشخصه فلا ينتقل لغيره..

(١) حق الشرب والمرور كل منهما ليس حقاً شخصياً محضاً حتى لا يتوارث عن الميت وإنما هو حق تابع للمورث، ولا يتصور الانتفاع به إلا بتوارثه، وحق المرتن في العين المرهونة يتوارث عنه؛ بمعنى أن ورثة المرتن — الذي حين شيئاً (المرهون) عنده مقابل دينه — يرثون الدين موثقاً بالرهن، فيكون لهم حق المطالبة بالدين، وإمساك المرهون حتى يؤدي الرهن أو ورثته ما عليهم (وفي هذه المسألة كلام كثير تجده في أحكام الرهن في كتب المذاهب الفقهية المعتمدة). وأما خيار العيب فهو حق للورثة؛ لأن العين قد ورثت ومعها السلامة من العيوب، فكان للوارث أن يختار بقاءها مع عيبها أو يفسخ العقد الذي انعقد على أساس السلامة. ومثل ذلك خيار التعيين؛ فإنه ليس إلا مميّزاً للمالك الثابت في واحد غير معين، وكان التعيين حقاً للمورث؛ فينتقل الملك مع حقه .. (انظر مثلاً: الحقوق المدنية: للدكتور نعمان جمعة: ٣٥٦ وما بعدها، طبعة ١٩٨١م، ومصطلح: خيار، في الموسوعة الفقهية الكويتية: ٤٩/٢٠ وما بعدها).

وأما ما اختلفوا في توريثه، فهو أمران أيضاً:

أ- الحقوق التي ليست مالية محضة ولا شخصية محضة، أي التي فيها جانب مالي وآخر شخصي، مثل حق الشفعة، وخيار الشرط، وقبول الوصية.. فإن كل واحد منها فيه حق شخصي عبارة عن رغبة ومشينة من ثبت له هذا الحق، وفيه أيضاً حق مالي، يتمثل في تعلق حق الشفعة والخيار بالعقار أو المال المبيع، وتعلق حق قبول الوصية بتملك الموصي به.

فالذين غلبوا الناحية الشخصية على المالية - وهم الحنفية والظاهرية - قالوا: لا توارث في مثل هذه الحقوق، لأنها رغبات وإرادة، والرغبات لا تورث، فهي من الصفات الشخصية.

أما الذين رجحوا الناحية المالية على الشخصية - وهم جمهور الفقهاء - فقد ذهبوا إلى توريث مثل تلك الحقوق. وهذا القول هو الراجح، نظراً لأن الوارث خليفة لمورثه، وبمقتضى هذه الخلافة ينبغي أن يحل محله فيما ترك من مال وحقوق متعلقة به. ثم إن تعلق هذه الحقوق بالأعيان المالية يجعلها حقوقاً مالية، فيحل الوارث محل المورث فيها.

ب- المنافع: كالعارية، وغلة الوقف، وإجارة الأرض الزراعية، والدار للسكنى.. فالذين جعلوها أموالاً - أو في معنى الأموال - عدوها مما يورث، وهذا مذهب الأئمة الثلاثة: مالك، والشافعي، وأحمد، وبه أخذ القانون الوضعي، حيث جرى على اعتبار المنافع من الأموال، إذ عرف المال بأنه: كل متقوم نافع للإنسان يصح أن يستأثر به وحده، دون غيره.

أما الذين لم يعتبروها أموالاً - وهم الحنفية - فقد قرروا أنها لا تنتقل بطريق الإرث. ومن بين ما قالوه - في توضيح وجهة نظرهم تلك - أن المنافع تتجدد ساعة بساعة، وتنفوت بفوات وقتها، فلا تدخر. وقالوا أيضاً: "إن المال ما

يميل إليه الطبع ويمكن ادخاره لوقت الحاجة، والمنافع لا يتحقق فيها هذا المعنى، فهي ليست بأموال^(١). ولكننا نرجح ما ذهب إليه الأئمة الثلاثة؛ من القول بتوريث المنافع، لإمكان حيازتها بحيازة أصلها الناشئة عنه، فيصدق عليها تعريف المال فتكون أموالاً تورث. ولأن هذا القول هو المتفق مع طبائع الأشياء، وأعراف الناس وتصرفاتهم وأغراضهم، فالأعيان المالية لا تقصد لذاتها، وإنما تقصد لما تحققه من منفعة، وكلما زادت منافع الشيء ارتفع ثمنه.

ومما يؤكد هذا - أيضاً - أن العين التي لا منفعة لها لا يرغب الناس فيها، ولا يسعون لحيازتها واقتنائها. ثم إنه لا يوجد نص شرعي يدل على أن المنافع ليست أموالاً حتى يقال يمنع التوارث فيها.. وإذا كان الأمر كذلك فإنه ينبغي الأخذ - في هذه الجزئية - بما استقر عليه عرف الناس، مادام لم يخالف نصاً قطعياً أو حتى ظنياً.

ثالثاً: الحقوق المتعلقة بالتركة وترتيبها^(٢):

٧- الحق المتعلق بالتركة إما أن يكون للميت نفسه وهو التجهيز. وإما أن يكون عليه وهو الدين، وإما أن يكون لآله ولا عليه، وهذا النوع يندرج تحته حقان، أحدهما: اختياري وهو الوصية. والثاني: اضطراري وهو الميراث. ومن حيث حصر هذه الحقوق وترتيبها، فإن بين الفقهاء اختلافاً في ذلك، سببه التعريف الذي اصطلح عليه كل فريق للتركة، فكان منهم من حصر الحقوق المتعلقة بها في خمسة، وترتيبها على النحو التالي:

(١) راجع هذا التعريف وغيره في القاموس الفقهي: ٣٤٤، وأحكام الموارث ص ٦٦ - ٦٩.

(٢) انظر: الموسوعة الفقهية: ٢١٠/١١ وأحكام الموارث: ٦٩ - ٨٥ ومصادرها.

الديون العينية، والتجهيز، وسداد ديونه المطلقة، وتنفيذ وصاياه، وحق الورثة. ومنهم من ذهب إلى أن الحقوق أربعة، ورتبها كما يلي:

تجهيز الميت، وقضاء الديون، وتنفيذ الوصايا، وحق الورثة. ومنهم من حصرها في اثنين فقط، هما: تنفيذ الوصايا، وحق الإرث.

٨- وسواء أخذنا بهذا الرأي أو بذاك، فإن هناك أموراً تجدر الإشارة إليها - ابتداءً - وهي:

أ- أن هذه الحقوق تتعلق بالتركة في جملتها، وليس من الضروري أن تتواجد كلها، فهي تحتل الوجود والعدم، ما خلا حق التجهيز، فإنه لا بد أن يوجد في كل تركة، بل إنه ينفذ ولو لم تكن تركة، ومن ثم يمكن القول بأن تلك الحقوق قد تجتمع كلها، وقد يوجد بعضها ولا يوجد البعض الآخر، وقد تنتفي جميعها إلا حق التجهيز.

ب- أن هذه الحقوق ليست في مرتبة واحدة، فبعضها أقوى من بعض، وبناء على ذلك فإن الأقوى منها يقدم - في التنفيذ - على ما يليه في القوة.

ج- أن التجهيز وقضاء الديون إنما يكونان بالمال فقط، أما الوصية فإنها - تنفذ - متى كانت صحيحة، أو توافرت شروطها الشرعية - فيما وقعت عليه، مالا كان أو حقاً أو منفعة أو نحو ذلك مما تصح الوصية به. وأما حق الإرث فهو خلافة إجبارية، بمعنى أن الوارث يخلف المورث في كل ما يتركه - ويكون مما يجري فيه التوارث - دون توقف على مشيئتهما، أو مشيئة أحدهما، بل يتم ذلك تنفيذاً لأمر الشارع.

د- أن الفقهاء - مع اتفاقهم على أن بعض هذه الحقوق سابق في التنفيذ على البعض الآخر - مختلفون في ترتيب هذه الحقوق، ونشير إلى طرف من ذلك فيما يلي:

أولاً: اتفق الفقهاء على تقديم التجهيز وأداء الديون على الوصية، ثم تقديم الوصية على الميراث.

ثانياً: اختلفوا في الترتيب بين التجهيز وقضاء الديون، أيهما يقدم على الآخر، وكانت لهم - إزاء ذلك - ثلاثة آراء:

أ- يرى أصحاب المذهب الظاهري تقديم الديون مطلقاً على تكفين الميت، يقول ابن حزم: "أول ما يخرج من رأس المال دين الغرماء، فإن فضل منه شيء كفن منه الميت، وإن لم يفضل منه شيء كان كفنه على من حضر من الغرماء أو غيرهم" وقال - في موضع آخر - : "ومن مات وعليه دين يستغرق كل ما ترك فكل ما ترك للغرماء، ولا يلزمهم كفنه دون من حضر من المسلمين، لأن الله تعالى لم يجعل ميراثاً ولا وصية إلا فيما يخلفه المرء بعد دينه، فصح أن الدين مقدّم، وأنه لا حق له في مقدار دينه مما يخلفه، فإذا هو كذلك فحق تكفينه - إذا لم يترك شيئاً - واجب على كل من حضر من غريم أو غير غريم.. ولا يحل أن يخص بذلك الغرماء دون غيرهم" (١) ووجه نظر ابن حزم وأهل الظاهر في تقديم قضاء الديون على تجهيز الميت وتكفينه - كما يفهم من النص المذكور - أن التركة لو كانت لا تكفي إلا للتجهيز أو لسداد الديون، وقلنا بتقديم التجهيز على أداء الدين لكان معنى ذلك أن يتحمل الدائنون وحدهم عبء التجهيز وهذا ظلم لهم، وإجحاف

(١) المحلى: ٢٥٢/٩ - ٢٥٤ وراجع أيضاً: ١٢١/٥ طبعة بيروت.

بحقوقهم، مع أن التجهيز في حالة عدم وجود تركة، أو عدم وفائها بالدين يكون واجباً على كل من حضر من المسلمين، والدائنون من جملتهم — بمقتضى الأخوة الإيمانية — فكان تقديم قضاء الديون على التجهيز أقرب إلى الحق والإنصاف.

ب- الحنفية والمالكية والشافعية يرون تقديم الديون العينية على التجهيز، ثم تقديم التجهيز على الديون المطلقة^(١) والوصايا، ووجهة نظر هؤلاء قائمة على أساس أن المورث — حال حياته — لا يملك التصرف في الأعيان التي تعلقت حقوق الدائنين بها، حتى ولو كان ذلك التصرف لقضاء حاجاته الخاصة — ضرورة كانت أو تكميلية — ومن ثم فإنه لا يجوز له أن يبيع العين المرهونة، ليأكل من ثمنها، أو يشتري به ملابساً، أو يؤجر مسكناً.. وإذا كان هذا الحق قد سلب منه حال حياته، فإنه من باب أولى لا يثبت له بعد مماته. وينبغي على هذا القول أنه لو كانت التركة كلها مرهونة بدين فإن الميت لا يجهز إلا بعد سداد دينه، فإن لم يتبق شيء من تركته يجهز به فإن تجهيزه يكون على من كانت تجب عليه نفقته في حياته، أو على من حضر من أغنياء المسلمين، أو على بيت المال أو الخزانة العامة للدولة كما سيأتي بيانه بعد قليل.

(١) الديون العينية: هي التي تتعلق بعين من أعيان التركة، كما لو مات شخص، وكان قد رهن منزلاً بدين فإن المرتهن يكون أحق بهذا المنزل حتى يستوفي دينه. وكذا لو كان قد اشترى شيئاً — قبل موته — ولم يقضه ولم يدفع ثمنه فإن البائع يكون أحق بالمبيع إلى أن يستوفي حقه .. وهكذا كل عين تعلق بها حق للغير حال حياة الميت لأن صاحب الحق أولى من غيره لوضع يده على العين. أما الديون المطلقة فهي التي لا تتعلق بعين من أعيان التركة، بل تثبت في ذمة المدين، ولذلك تسمى ديناً شخصية أو مرسلة.

ج- يرى الإمام أحمد وأصحابه، والزيدية تقديم التجهيز على الديون العينية والمطلقة على حد سواء.. وقالوا: إن حاجات الشخص الضرورية (المأكل والملبس والسكن..) مقدمة على تسديد ديونه، فالمدين - حال حياته - إذا حُجر عليه لإفلاسه، وبيعت أمواله لأداء ديونه يترك له من ماله ما لا بد منه لاستمرار حياته كالطعام والثياب والسكن، إذ لا غنى له عن شيء من هذا، ثم تقضى ديونه مما تبقى، وإذا كنا نفعل هذا مع الشخص حال حياته - مع أنه بإمكانه أن يوفر ذلك بطريق ما - فإن الأولى أن نسلك نفس المسلك مع من مات وعليه ديون.

٩- وقد أخذ القانون الوضعي في مصر بهذا الاتجاه الأخير، فجاء في المذكرة التفسيرية لقانون الموارث - الفقرة الأولى من المادة الرابعة - النص الآتي: (خولف مذهب الحنفية، فقدمت النفقة المحتاج إليها في تجهيز الميت على الدين الذي تعلق بعين كالرهن، أخذاً بمذهب الإمام أحمد بن حنبل، لأن تقديم التجهيز على الدين يرجع إلى أن الميت أحوج إليه من قضاء ديونه التي هي من حاجاته، ويستوي في ذلك الديون المتعلقة بالعين، والديون الأخرى)^(١)

١٠- وقد يقال: إن العمل بالرأيين الأول والثاني أقرب إلى الحق والعدالة، إذ لو مات شخص وترك ما يكفي لواحد من الاثنين (قضاء دينه، وتجهيزه) فلو قدم التجهيز على سداد الدين لتحمل من له الدين - واحداً أو أكثر - كل الغرم، ووقع على عاتقه تجهيز الميت - وقد يكون أجنبياً عنه - فيضيع عليه دينه، وفي هذا مجافاة للحق، حيث كانت

(١) راجع: قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣م. وأحكام الموارث ص ٨٣، ٨٤.

نتيجة إحسان الدائن ضياع دينه، وفقد ماله.. أما لو قدم أداء الدين على التجهيز، ولم يبق من التركة ما يجهز به الميت، فإن تجهيزه على من كانت تجب عليه نفقته أثناء حياته، أو على من حضر من أغنياء المسلمين، أو على بيت المال، وهذا أولى من أن يظلم الدائن بتحميله وحده تجهيز المدين، إذا مات ولم يترك إلا ما يكفي لسداد دينه أو تجهيزه. ومع وجاهة هذه النظرة، إلا أنني أرجح الرأي الثالث - القائل بتقديم التجهيز على الدين مطلقاً - لاعتبارين:

أحدهما: أنه تكريم للميت، واحترام له، وتقدير للوضع الذي هو عليه، إذ أصبح في عجز تام، لا يتصور معه حصوله على ما يكف به. وليس من المعقول أن نؤخر تجهيزه ودفنه حتى يأتي الدائنون فيستوفون ديونهم أو يعفون. بل وليس من المعقول - أيضاً - أن يكون له أموال - ولو كانت مرهونة - ونعطيها للدائنين، ثم نستجدي له الكفن بعد ذلك.

الثاني: أن التركة إذا ضاقت عن التجهيز والدين معاً، قلنا بتقديم الدين فإنه لا بد من تجهيزه، يلتزم بهذا - كما قلنا - من كانت تجب عليه نفقته، أو الحاضر من المسلمين أو بيت المال. أما إذا قلنا بتقديم التجهيز، فإن الدين لا يلتزم به أحد من أقرباء الميت مهما كان وثيق الصلة به، وذلك يشعر بأهمية التجهيز، لأن الميت أحوج إليه. والذي لا شك فيه أن البدء بما هو أهم - ويترتب عليه احترام الميت، وعدم الاستجداء عليه - أولى وأجدر.

ولا بأس في الوقت ذاته من تبصير أقارب الميت بعاقبة الدين وآثاره عليه في البرزخ، ويوم العرض على الله.. فقد يسهمون في سداذه كله أو جزء منه، ولو من قبيل (الغنم بالغرم). وقد يسعون في استرضاء الدائنين فيبرئون ذمتهم من الدين، وحسابهم على الله!

١١- وإذا تبين لنا رجحان القول بتقديم التجهيز على سائر الديون، فإن الأمر بشأن ترتيب الحقوق المتعلقة بالتركة - يكون قد استقر على النحو التالي:

١- التجهيز.

٢- أداء الديون.

٣- تنفيذ الوصايا.

٤- التوزيع على المستحقين للميراث.

١٢- وقد اتبع قانون المواريث هذا الترتيب - وذلك الاتجاه القائل بتقديم التجهيز على سداد الديون مطلقاً - فنص في المادة الرابعة منه على أن يؤدي من التركة على حسب الترتيب الآتي:

(أولاً) ما يكفي لتجهيز الميت ومن تلزمه نفقته من الموت إلى الدفن.

(ثانياً) ديون الميت.

(ثالثاً) ما أوصى به في الحد الذي تنفذ فيه الوصية.

ويوزع ما بقي بعد ذلك على الورثة، فإذا لم يوجد ورثة قضى من التركة بالترتيب الآتي:

(أولاً) استحقاق من أقر له الميت بنسب على غيره.

(ثانياً) ما أوصى به فيما زاد على الحد الذي تنفذ فيه الوصية. فإذا لم يوجد أحد من هؤلاء آلت التركة أو ما بقي منها إلى الخزانة العامة للدولة.

١٣- ولعل الحكمة من الترتيب السابق، أن التجهيز قدم على غيره لأنه من حاجات الميت الأصلية، إذ هو بمثابة ملبسه ومسكنه في حياته.. وقد ثبت أن النبي ﷺ جهز مصعب بن عمير، وحمزة بن عبد المطلب -

رضي الله عنهما - حينما استشهدا يوم أحد^(١)، ولم يسأل - قبل تجهيزهما عما عليهما من ديون. كما فعل ﷺ ذلك - أيضاً - بالمُحَرَّم الذي وقصته ناقته، فقال: "كفنوه في ثوبيه" ولم يستفصل: هل عليه دين أو لا. وإذا ثبت ذلك في الكفن فسائر مؤن التجهيز في معناه.

وأما تقديم الديون على الوصية، فلأن سداد الدين واجب في حالتي الحياة والممات، لتحصل براءة ذمة الميت منها، سواء أوصى بذلك أم لا، بخلاف الوصية، فإنها لا تكون ملزمة - ولا واجبة الأداء - حال الحياة، بدليل صحة الرجوع فيها أو تعديلها. وبعبارة أخرى: الدين يتعلق بالذمة حال الحياة وبالتركة كلها عند الموت، أما الوصية فإنها لم تتعلق بالذمة حال الحياة - كما أشرنا - فوق أنها لم تتعلق بالتركة كلها بعد الموت، وإنما بجزء منها وهو الثلث. وفوق ذلك فإن الوصية إن كانت تبرعاً - أو اختيارية - فهي تطوع، وسداد الدين أقوى منها، لأنه واجب. وإن كانت الوصية واجبة فإنها تكون في معنى الإرث، وهو مؤخر عن الدين.

وفوق هذا كله، فقد روي أن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - قال: (قضى رسول الله ﷺ بالدين قبل الوصية..) وروي مثله عن أبي بكر رضي الله عنه، كما حصل إجماع من الصحابة على ذلك.

١٤- وقد يقال: إذا كان المتفق عليه من الفقهاء تقديم الدين على الوصية فكيف يفسرون تقديم الوصية على الدين في الذكر الحكيم، مثل قوله

(١) انظر على سبيل المثال: المحلى: ٢٥٤/٩ .. ونيل الأوطار للشوكاني: ٣٣/٤ - ٣٤ طبعة مكتبة الدعوة الإسلامية.

تعالى: (من بعد وصية يوصي بها أو دين) وقوله: (من بعد وصية
توصون بها أو دين)؟

والجواب عن ذلك: أنه تقديم في الذكر فقط، وهو غير مستلزم للتقديم
في الرتبة أو في التنفيذ. ويقوي هذا التخريج ما جاءت به السنة، وما انعقد
عليه الإجماع من تقديم قضاء الدين على الوصية في التنفيذ.

وربما كان تقديم الوصية - في الذكر - على الدين في القرآن الكريم
(في أربعة مواضع^(١)) يرجع إلى عدة اعتبارات، نذكر منها ما يلي:

(١) أن الوصية أفضل من الدين لكونها مظهراً من مظاهر البر والصلة، أما
الدين فمذموم غالباً، حتى إن رسول الله ﷺ كان يستعيز بالله منه في
دعائه، كما أنه - عليه السلام - قد امتنع عن الصلاة على من مات
وعليه دين^(٢).

(١) راجع الآيتين (١١، ١٢) من سورة النساء.

(٢) في صحيح البخاري: عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان يؤتى بالرجل
المتوفى عليه الدين، فيسأل: هل ترك لدينه فضلاً؟ فإن حدث أنه ترك لدينه وفاة .. صلى،
وإلا قال للمسلمين: "صلوا على صاحبكم"، فلما فتح الله عليه الفتوح قال: "أنا أولى
بالمؤمنين من أنفسهم، فمن توفي من المؤمنين فترك ديناً فعليّ قضاؤه، ومن ترك مالاً
فلورثته .. باب الدين: آخر كتاب - أو باب - الحوالة. ورواه الشوكاني بلفظ قريب،
وقال: متفق عليه (نيل الأوطار: ١٧٢/٦).

(٢) أن الدين حق غريم، يطالب به، ويسعى لأخذه بكل الأساليب المتاحة له وفي الخبر: "إن لصاحب الحق مقالاً"^(١)، أما الوصية فإنها قد لا تجد من يسعى في طلبها، ولا سيما إذا كانت لجهة - غير محددة - من جهات البر، كأن تكون للفقراء والمساكين، دون تعيين بوصف أو بمكان.

(٣) حث الورثة على تنفيذ الوصية؛ لأنها مظنة التفريط، وعدم الالتزام، من حيث إنها شيء يؤخذ بغير عوض في مقابل عوض، فكان إخراجها أشق على الوارث من إخراج الدين الذي تكون نفوس الورثة مطمئنة ومقتنعة بأدائه، لبراءة نمة المورث منه.

(٤) أن الوصية لما كانت أقل لزوماً - من حيث ثبوتها - قدمها الله تعالى، اهتماماً بها، وتأكيداً لاستحقاقها، كما قال في آية أخرى على لسان الكافرين يوم القيامة: (ووضع الكتاب فترى المجرمين مشفقين مما فيه ويقولون يا ويلتنا مال هذا الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها)^(٢) حيث قدم الصغيرة على الكبيرة، مع أنها أقل استحقاقاً للحساب من الكبيرة.

(٥) أن العطف بـ (أو) لا يقتضي الترتيب، ولا يفيد تفضيل المتقدم - في التنفيذ، والالتزام - على الآخر، وغاية ما تدل عليه الآية هو: تقديم مجموع الدين والوصية على التوارث^(٣).

(١) أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة - أيضاً - في باب الوكالة في قضاء الديون (كتاب الوكالة) وراجع: نيل الأوطار: ١٦٧/٦.

(٢) من الآية: ٤٩ الكهف.

(٣) انظر مثلاً: حاشية ابن عابدين: ٧٦١/٦ ونيل الأوطار: ٥٢/٦ وأحكام المواريث ص

١٥- وأما تقديم الوصية على الإرث فأمر طبيعي، لأن الوصية لو أخرت عنه لما كان هناك مجال لتنفيذها، إذ إن الورثة سيقسمون كل ما يبقى من التركة بعد تجهيز الميت، وتسديد ديونه.

وبعد أن انتهينا من تعريف التركة، وما يدخل فيها وما لا يدخل، ثم قدمنا لمحة - موجزة - عن الحقوق المتعلقة بها، وترتيبها، والحكمة من هذا الترتيب، فإننا نبدأ بعون من الله - في تفصيل هذه الحقوق، مع التركيز - بالطبع - على الميراث والوصية، باعتبارهما جوهر المنهج الدراسي، ومن أجلهما كانت هذه الدراسة.

التجهيز:

١٦- هذا أول حق يتعلق بالتركة، ويبدأ بإخراجه منها - على المذهب الراجح - في نظري - كما علم مما تقدم - وتعلقه بها إنما يكون عقب الوفاة مباشرة، لا حينها، ولا قبلها.

والمراد بالتجهيز فعل ما يلزم الميت - من حين وفاته إلى أن يوارى في قبره - ويتمثل ذلك في الإنفاق على غسله وتكفينه وحمله ودفنه، على أن يراعى مقررات الشريعة الإسلامية في هذا الصدد. ويراعى - أيضاً - ما تعارف عليه الناس بما يليق بأمثال الميت - من جهة مكانته، وحالته عسراً أو يسراً، ونوعه ذكراً أو أنثى - بدون إسراف ولا تقتير، بل يتوسط في ذلك.

ومن ثم فإن ما نراه اليوم من البدع التي يبالغ فيها الناس، كإقامة السراقات - بعد الدفن، للمهرة والعزاء - لعدة ليال، واستئجار مشاهير القراء فيها، وهؤلاء يتقاضون في العادة مبالغ كبيرة، ثم تلك الإعلانات المطولة في الصحف، والتي تتفاخر بها الأسر بذكر الكثير من الآل والأقارب

والأصهار من قريب وبعيد وبعضهم لا يلتقون إلا في المناسبات وقد تكون الصلة بينهم منبئة، وكذلك إقامة ما يسمى بالأربعين، والذكرى السنوية.. ثم تشييد المقابر الفخمة التي تشبه القصور، إلى غير ذلك من مظاهر المغالة في الإنفاق على من مات - وكلها مظاهر بعيدة عن العقل، ولا يقرها الشرع - والتي تتكلف الكثير من المال، وقد يكون الورثة في أشد الحاجة إليه. ولذا فهي لا تدخل في نفقات التجهيز ولا تحسب من التركة، أي لا يلتزم الورثة القصر بها، كما لا يلتزم الدائنون بشيء منها، إذا كانت ستؤثر على استيفائهم ديونهم، وإنما يتحمل ذلك من قام بإنفاقه، سواء أكان وارثاً أم غير وارث، فإن كان وارثاً خصم من نصيبه - هو ومن وافقه من الورثة الراشدين - واعتبر متبرعاً بما زاد عن المشروع. وإن كان أجنبياً فلا حق له في المطالبة به، إذ يعتبر أنه فعل ذلك متبرعاً أيضاً.

١٧- وعلى هذا فإنه يجب الالتزام بما قرره الشرع، فيكفن الرجل في ثلاثة أثواب - ويجوز أن يكفن في اثنين^(١) - من متوسط ما كان يلبسه في حياته، ويفضل اللون الأبيض، ولا يحل أن يكفن فيما لم يكن يحل له لباسه قبل موته كالحريز، والمرأة تكفن في خمسة أثواب (خمار، وقميص، وإزار، ولفافة، وخرقة - ومن الفقهاء من يجعل الملحفة والدرج بدل اللفافة والخرقة)^(٢)، من متوسط ما كانت تلبسه في حياتها

(١) ويجزئ ثوب واحد .. راجع الاختلاف في تكفين الرجل والمرأة، وسببه في: بداية المجتهد: لابن رشد: ٢٣٢/١ طبعة الحلبي. ونيل الأوطار: ٦٦/٤ وما بعدها.

(٢) الخمار: غطاء الرأس. الإزار: الثوب يحيط بالنصف الأسفل. الخرقة: قطعة من قماش يشد بها ثدياها. الملحفة: ملاء تلف بها المرأة. الدرج: ثوب تدرج أي تدخل فيه .. (انظر: نيل الأوطار: ٧٤/٤ وأيضاً المغنى: ٣٨٣/٣ - ٣٩٢).

من الحرير أو من غيره، ولا يشترط أن يكون تكفين الرجل أو المرأة في أثواب جديدة، بل يجوز التكفين في ثياب مفسولة بعد استعمالها، وإيثار الحي بالجديد.

١٨- وكما يجب تجهيز الميت من التركة، يجب تجهيز من كانت تجب عليه نفقته - في حياته - ومات قبله بلحظة، كولد الفقير - صغيراً كان أو كبيراً - وكأخيه العاجز عن الكسب، وأبويه الفقيرين.. فكما أن كسوة هؤلاء كانت واجبة عليه قبل موته وموتهم، فكذا تكفينهم عند الموت، إذ إن اللكن هو الكسوة التي يحتاج إليها الميت، ويلحق بها - في الحكم - ما يلزمه من إنفاق - من حين وفاته حتى يوارى في قبره - كأجرة الغسل والحمل والدفن.

١٩- أما تجهيز الزوجة من مال زوجها - إذا ماتت في حياته - أو من تركته إذا ماتت قبله بلحظة، فهو موضع خلاف بين الفقهاء نجمله في اتجاهين:

الأول: فريق يرى أن تجهيز الزوجة يكون من مال زوجها أو من تركته، سواء أكانت موسرة أم معسرة.. وهو قول أبى حنيفة، وأبى يوسف، والشافعية، ورواية عن مالك، وبه أخذ قانون المواريث المصري..

وجهة نظر هؤلاء قائمة على أساس أن تجهيز الزوجة وتكفينها بعد موتها يشبه - إلى حد كبير - كسوتها ونفقتها في حياتها، فكما وجبت كسوتها ونفقتها - على زوجها - حال حياته، ولو كانت موسرة، فإنه يجب عليه - أو يجب في تركته - تجهيزها، وكفنها بعد موتها، حتى ولو كان لها مال. ذلك أن نفقة الحياة وجبت بسبب الزوجية، وهي لازالت باقية بعد الموت حكماً.

وهذا الرأي ينسحب - أيضاً - علي المطلقة طلاقاً رجعيّاً، إذا ماتت وهي في العدة، وعلي الحامل المطلقة طلاقاً باتناً.

الثاني: مذهب محمد بن الحسن، وأحمد بن حنبل، والمالكية - في رواية أخرى عنهم - وابن حزم الظاهري: أن تجهيز الزوجة لا يلزم زوجها حال حياته، ولا يكون من تركته بعد وفاته، موسرة كانت أو معسرة، فإن كانت موسرة فتجهيزها من مالها، وإن كانت معسرة فعلي أقاربها الموسرين، الذين كانت تجب عليهم نفقتها لو لم يكن لها مال ولا زوج. فإن لم يوجد لها أقارب موسرين - أو وجد أحدهم وكان فقيراً - فتجهيزها يكون واجباً علي بيت المال، فإن تعذر أخذ ذلك منه انتقل الوجوب إلي من حضر من أغنياء المسلمين علي سبيل فرض الكفاية، وإن أهمله الجميع أمّوا، وأجبروا - حينئذ - علي تنفيذه.

وقد بني القائلون بذلك وجهة نظرهم علي أساس أن الرابطة الزوجية التي أوجبت علي الزوج النفقة والكسوة وغيرهما، قد انقطعت بموت الزوجة انقطاعاً باتناً - أي لا يحتمل العودة - ومن ثم فقد صار الزوج بالنسبة لزوجته - التي ماتت - كالأجنبي، ويحرم عليه ما كان يباح له منها من قبل، ويحل له ما كان حراماً عليه قبل، كأن يتزوج بأختها أو أربع نسوة سواها. وأيضاً فإن إنفاق الزوج علي زوجته إنما كان في مقابل استمتاعه بها، وقد انقطع ذلك بموتها.^(١)

(١) انظر مثلاً: الميراث في الإسلام والقانون: للدكتور أحمد الغندور ص ٤٠ الطبعة الثانية ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ طبعة دار المعارف بمصر. والانتقال في علم الميراث: للدكتور أحمد أبو الحاج: ص ٩٣ الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م دار الثقافة العربية.

ويضيف ابن حزم - تعليلاً آخر - قائلاً: "إنما أوجب تعالى علي الزوج النفقة، والكسوة، والإسكان، ولا يسمى في اللغة التي خاطبنا الله تعالى بها الكفن كسوة ولا القبر إسكاناً".^(١)

٢٠- والرأي الراجح - في نظري - هو القائل بأن تجهيز الزوجة يكون من مال زوجها إذا كان حياً، أو من تركته إذا هي ماتت قبله بلحظة، أو عقبه مباشرة، وقبل توزيع التركة، إذا ليس من المعقول أن نطالب أقارب الزوجة المتوفاة بتجهيزها. وفي مقدور زوجها القيام بذلك. ثم إن من مقتضيات حسن العشرة والوفاء أن يقف الزوج - بماله - إلى جانب زوجته، وإلا فإن إعراضه عنها - في هذه الحالة التي هي عليها - يكون غاية في التكرار وعدم الوفاء لها.

وفوق هذا فإن ما بين الزوجة وزوجها - من علاقة - ما يتساوى مع رابطة القرابة إن لم يزد عليها، ومعلوم أن الفقهاء جميعاً متفقون على أن تجهيز من تلزم الميت نفقته من أقاربه - الفقراء - واجب في تركته، فكيف الزوجة؟!

أداء الديون

٢١- يلي تجهيز الميت - على ما اخترناه من الأقوال السابقة حول ترتيب الحقوق المتعلقة بالتركة - أداء ما عليه من ديون، ويكون أداؤها من ماله الباقي بعد تجهيزه، وتجهيز من كانت تلزمه نفقته قبل موته.. هذا إن كانت ثمة تركة تفي بالتجهيز وأداء الدين، فإن لم يكن له مال يجهز منه أو تسدد ديونه فإن تجهيزه على من كانت تجب عليه نفقته وهو حي،

فإن لم يوجد - أو وجد وكان غير قادر على ذلك - فتجهيزه يكون من بيت المال، أو على من حضر من أغنياء المسلمين. أما أصحاب الديون، فإن شاءوا عفوا عنه، وأبرعوا ذمته من ديونهم، وإن شاءوا تركوه إلى دار الجزاء.

٢٢- والديون تشمل كل ما ثبت في الذمة، سواء كان بدلاً عن شيء آخر - كثمن البيع، والقرض، والمهر في عقد النكاح، والأجرة في عقد الإجارة وقيمة - أو مثل - ما اغتصبه، أو أتلفه من مال الغير تعدياً - أو لم يكن بدلاً عن شيء آخر كدين الزكاة التي وجبت عليه ولم يؤدها، ونفقة القريب الواجبة عليه..

٢٣- وظاهر من جملة ما تقدم أن الديون نوعان:

أ- ديون الله تعالى: وهي التي لا مطالب معين لها من العباد، كدين الزكاة، والحج والكفارات والنذور.. وغير ذلك مما وجب على الشخص، ومات قبل الوفاء به. هذا ويلاحظ أن تسمية حقوق الله تعالى - من زكاة وحج وكفارات .. - ديون من قبيل المجاز.

ب- ديون العباد: وهي التي لها مطالب من الناس، كدين القرض، والثلث، والمهر والأجرة ونحو ذلك.. وتنقسم هذه الديون إلى ديون عينية وديون مطلقة أو شخصية. وإلى ديون صحة وديون مرض، وإلى ديون حالة وأخرى موجلة.

وقد أشرنا إلى الديون العينية والمطلقة منذ قليل، أما دين الصحة فهو: ما ثبت بالبيئة أو بطريق المعاينة (ولو في حال المرض)، أو بإقرار المتوفى، أو بنكوله عن اليمين زمن الصحة.. ومثله - في القوة - ما وجب على الميت

من دين في زمن المرض بسبب معلوم لا تهمة فيه، كضمن الدواء وأجرة الطبيب والمستشفى.

وأما دين المرض فهو: الدين الذي لا سبيل إلى إثباته إلا بإقرار المريض المدين به في مرض موته، أو ما في حكم مرض الموت، كإقرار من سبق ليقص منه، علي أن يكون هذا الإقرار - بدين المرض - لغير وارث؛ إذ لا يثبت دين المرض بالإقرار للوارث إلا بإجازة باقي الورثة له، خشية المحاباة.

٢٤- وتجدر الإشارة إلى أن كلاً من ديون الصحة والمرض يندرج تحت الدين المطلق أو الشخصي. وإن الإمام الشافعي وابن حزم لم يفرقا بين دين الصحة ودين المرض. وكذا الإمام مالك، غير أنه اشترط ألا يكون المريض متهماً في تصرفه.. فالديون المطلقة كلها - في نظر هؤلاء - سواء من حيث قوة الأداء. والتركة التي لم تتسع لأداء جميع الديون الشخصية - المتعلقة بنمة المدين الذي مات - تقسم بين الدائنين بنسبة ديونهم، دون نظر إلى كونها ديون صحة أو ديون مرض، لأن الإقرار الصحيح - في حالة الصحة أو في حالة المرض - حجة ملزمة، ما لم تكن هناك شبهة تؤثر في صحته، أو ما لم يوجد ما يعارضه وينقضه أصلاً. وفوق هذا فإن الإنسان وهو مريض أقرب إلى تحرى الحق منه في حال الصحة، فتنتفي تهمة الكذب أو الإضرار بالورثة عن إقراره، ويكون الثابت بالإقرار في هذه الحالة كالثابت بالبيينة ولا فرق.^(١)

(١) راجع ما قاله ابن حزم - في هذا الصدد - في المحلى: ٨ / ٢٥٤ - ٢٥٦.

أما الحنفية والحنابلة فقد فرقوا بين ديون الصحة وديون المرض، وجعلوا الأولى مقدمة في الوفاء على الثانية.. وعللوا ذلك بأن المريض يحاول - غالباً - التقرب إلى الله تعالى، وقد يدفعه هذا إلى الإقرار بأنه قد تصدق بأمواله أو وقفها، وربما قصد من وراء ذلك الإضرار بالورثة، بحرمانهم من أمواله - أو من بعضها - بعد موته.

ترتيب الديون وطريقة الوفاء بها:

٢٥- إن كان الميت قد ترك أموالاً تكفي لتجهيزه - هو ومن تلزمه نفقته - لسداد ديونه قبحاً ونعمت، ولا إشكال حينئذ يقتضى المفاضلة بين الديون، إذ بإمكان كل دائن أن يستوفى دينه بتمامه. أما إذا كان ما بقي - بعد التجهيز - لا يكفي لسداد كل ما على الميت، فإنه لا مفر من تقديم بعض الديون في الوفاء على البعض الآخر. وكانت هذه نقطة خلاف بين الفقهاء حول أي الديون تقدم على الأخرى، ونذكر طرفاً من هذا الخلاف - بقدر ما يفيدنا في هذا المقام - فيما يلي:

أولاً: يري الحنفية أن ديون الله تعالى يسقط أداؤها عن الشخص بموته، ولا تحسب من التركة، ولكنه يكون أثماً ومواخذاً على التقصير في تنفيذ ما أوجبه الله تعالى عليه حال حياته، وأمره مفوض إليه تعالى، إن شاء عفا عنه وإن شاء عاقبه. وقد جرت المذكرة التفسيرية - لقانون المواريث في المادة الثالثة - على هذا القول، القائم على أن دين الله في أصله عبادة - أو في معنى العبادة، وهي تسقط بالموت، إذ لا يتأتى أداؤها بعد موت الشخص، لأن أداءها لا يكون إلا بالتكليف - أو على حد قولهم: بالنية والاختيار - وهذا غير متصور من الميت.. اللهم إذا كانت هناك وصية بها، فإنه يجب إخراجها من التركة باعتبارها وصية لا ديناً، ولكن لا تنفذ - حينئذ - إلا بعد سداد

ديون العباد، وفي حدود ثلث التركة - إن كان له ورثة - أو أكثر من الثلث وأجاز الورثة هذه الزيادة - أو كانت في نطاق كل التركة إن لم يكن ثمة ورثة، ولا مستحق آخر من غير الورثة، فإن وفّت التركة بتنفيذ الوصية بأداء ديون الله تعالى فالأمر ظاهر، وإن كانت غير كافية - وبعض الديون فرائض، وبعضها نوافل - قدمت الفرائض على النوافل، وإن كانت كلها فرائض أو كلها نوافل فإنه يبدأ بتنفيذ ما ذكره الموصي في وصيته أولاً. فإن لم ينص علي شيء منها كان الأداء بالمحاصة أو بالنسبة ما أمكن.

٢٦- أما الجمهور من الفقهاء فلا يرون سقوط ديون الله تعالى بموت من وجبت عليه حال حياته ولم يؤدها، وقالوا: بل تتعلق بتركته، ويجب إخراجها منها قبل تنفيذ الوصية - سواء أوصى بأدائها، أو لم يوص - لأنها ليست عبادة تحتاج إلي نية وقصد أو تكليف، بدليل أن الزكاة - مثلاً - تجب في مال من لا تصح منه العبادة، ولا يكلف بها كالمجنون والصغير، إذا ملك كل منهما النصاب، ويؤديها عنهما من له الولاية عليهما.. غير أنهم اختلفوا - بعد ذلك - في وقت أدائها، علي النحو التالي:

ثانياً: يرى الشافعية والظاهرية أن ديون الله تعالى مقدمة علي ديون العباد، لقول الرسول ﷺ: (... فدين الله أحق أن يقضى، اقضوا دين الله فهو أحق بالوفاء)، ثم يقسمون ديون العباد إلى قسمين: ديون عينية، وديون مطلقة، ويقسمون الأولى - في الوفاء - علي الثانية.

ثالثاً: يرى المالكية أن ديون العباد مقدمة علي ديون الله تعالى، بناء علي غنى الله عز وجل، ولأن الناس لا يتسامحون - عادة - في حقوقهم.

رابعاً: ويرى الحنابلة أن ديون العباد العينية تقدم على ديون الله تعالى، وتتساوى الأخيرة - عندهم، من حيث التنفيذ - مع الديون المطلقة أو الشخصية .. فإذا ضاقت التركة عن الوفاء بكل الديون - وكان منها ما هو حق لله، وما هو حق للأفراد - فإن الديون العينية تقدم على غيرها من الديون، ويقسم ما بقي من التركة - بعد ذلك - بين ديون الله تعالى، والديون المطلقة أو المرسلة بالمحاصة، أي بالنسبة.

٢٧- والذي أميل إليه هو المذهب الثاني (رأي الشافعية والظاهرية) لأن النصوص تظاهره، وحتى لا يفرط الورثة في أداء ديون مورثهم، التي هي حق لله تعالى، وفي الحديث: (نفس المؤمن مرتبهة في قبره بدينه إلى أن يقضى عنه) أو كلاماً هذا معناه^(١). كما أن المرء المسلم إذا علم أن حقوق الله تعالى لا تسقط عنه بالموت، وأنها واجبة الأداء من تركته، فقد يسارع بأدائها حال حياته، مادامت متعلقة به حياً وميتاً.

أما عن ديون العباد فإن الراجح .. القول بتقديم الديون العينية - في الوفاء - على الديون المطلقة، ثم تقديم ديون الصحة على ديون المرض على النحو التالي:

- إن كان الباقي من التركة - بعد التجهيز وأداء الديون العينية - يكفي لقضاء الديون المطلقة أو الشخصية كلها، فإنها تؤدي بأكملها، ولو ترتب على ذلك عدم بقاء شيء تنفذ فيه الوصية أو يعطى للورثة، لأن حق الدائنين مقدم - في التنفيذ - على حق هؤلاء، أي الموصي لهم والورثة.

(١) راجع: نيل الأوطار: ٦ / ١٦٦ - ١٦٨ والمغني: ٦ / ٥٦٦.

• وإذا لم يف الباقي من التركة - بعد التجهيز والديون العينية - بتسديد ما على الميت من ديون مرسله، فإن كان الدائن شخصاً واحداً أخذ هذا الباقي، ولا شيء سواه. وإن كان متعدداً والديون متساوية في القوة والحكم - بأن كانت كلها ديون صحة، أو كلها ديون مرض - قسم الباقي من التركة بين أرباب تلك الديون بنسبة ما لهم من دين.^(١)

أما إن كانت الديون لأكثر من واحد، وغير متساوية في القوة (كما لو كان بعضها ديون صحة وبعضها ديون مرض) - والمفروض أن الباقي من التركة لا يفي بسداد جميعها - فإن ديون الصحة تقدم - في الأداء أو في التنفيذ - على ديون المرض، وإن بقي شيء بعد تسديد ديون الصحة أعطى لأصحاب ديون المرض، ليقتسموه فيما بينهم قسمة تناسبية، أي بنسبة الدين الذي لكل واحد منهم وإن استغرقت ديون الصحة الباقي من التركة - بعد التجهيز والديون العينية - فلا شيء لأصحاب ديون المرض، وكل واحد منهم بالخيار: إن شاء تصدق به على الميت، وأبرأ نتمته مما له عليه. وإن شاء احتفظ بحقه في المطالبة، ويكون أمر الاستيفاء إلى دار الجزاء.

من يباشر تسديد الديون:

٢٨- لا يخلو الحال من أن تكون الديون مستغرقة جميع التركة، أو غير مستغرقة لها .. وعلى كل فإما أن يكون الميت - قبل وفاته - قد عين وصياً يقوم بتسديد ديونه عنه أم لا، فإن كان الدين مستغرقة كل التركة، وعين الميت وصياً يباشر تسديد ديونه، فإن هذا الوصي يقوم بتصفية

(١) فلو كان الباقي مثلاً - أربعين جنيهاً، والميت مدين لأحد بثلاثين، وبخمسین لأخر، فإن هذا الباقي يقسم بينهما بنسبة ما لهما من دين (٥:٣) فوليأخذ الأول ١٥ جنيهاً، والثاني ٢٥ جنيهاً.

التركة، وتسديد الديون، وإلا فإن للدائنين أن يرفعوا الأمر إلى القضاء، حيث يفوض القاضي من يقوم ببيع التركة - ولو جبراً - وأداء ما عليها من ديون.

وأما إذا كانت الديون غير مستغرقة كل التركة، وقد عين الميت وصياً، وفي التركة مال من جنس الدين، فإن للوصي يقوم بتسديد الديون منها، فإن لم يكن فيها مال من جنس الدين، فللوصي أن يبيع من التركة بمقدار ما يكفي لتسديد الدين فقط - على القول الراجح، والذي سار عليه القانون المدني - مع مراعاة البدء - بالمنقول الذي يخشى عليه من الفساد.

وإذا لم يكن الميت قد عين - قبل موته - وصياً يباشر تسديد ديونه عنه، والمفروض هنا أن الدين لم يستغرق التركة كلها - فإن كان ورثته كباراً قاموا بتسديد ديونه مما تركه. وإذا ما ظلوا في ذلك فللدائنين أن يستعينوا بالقضاء، فيكلف القاضي من يقوم ببيع جزء من التركة بمقدار ما يكفي لقضاء الديون، وإن كان الورثة صغاراً - أو محجوراً عليهم لسفه أو نحوه - كلف القاضي من له الولاية عليهم بأن يبيع جزءاً من التركة ليسدد به الديون، وبذلك تبرأ ذمة المورث من الديون التي عليها.

تنفيذ الوصايا:

٢٩- من الحقوق المتعلقة بالتركة - قبل حق الورثة - تنفيذ وصاياه، التي استوفت شروطها الشرعية، وسوف نتحدث - إن شاء الله تعالى - في نهاية هذه الدراسة عن معنى الوصية، ودليل مشروعيتها، وأركانها، وشروطها، وأقسامها، وتزاحم الوصايا أو تعددها وكيفية تنفيذها حينئذ...

- ويكفي هنا أن نقرر أن المسلمين منذ عهد رسول الله ﷺ - إلى يومنا هذا - كانوا يوصون بقدر من أموالهم إلى من تتجه رغبتهم إليهم، بالإضافة إلى الوصية لجهة من جهات البر والإحسان. وبعبارة أكثر وضوحاً: إن من طبيعة الإنسان الابتعاد - عادة - عن أعمال الخير والبر في مستقبل حياته، ويكون في حالة من التقصير مع ربه، فإذا ما شعر بنحو أجله وإقباله على الآخرة تولت لديه رغبة في زيادة رصيده من أعمال الخير، فيوصي بشيء من ماله، ومن المؤكد أن مثل هذا التصرف سوف يعود نفعه على الأفراد والجماعات. وإلى جانب ذلك، فقد يوجد من هو صاحب فضل عليه فيرغب في مكافأته - بوصية أو بهية ونحوهما - على ما أسداه إليه من معروف، إلا أنه - غالباً - ما يؤخر تلك الرغبة إلى آخر عمره. وأيضاً قد يريد الشخص أن يحسن إلى بعض أقاربه الذين لا يرثون، إما لأنهم محجوبون حجب حرمان، وإما لأنهم ممنوعون من الميراث، لاختلاف الدين مثلاً، فيوصي لمثل هؤلاء الأقربين غير الوارثين. فالدافع إلى الوصية - إذاً - قد يكون واحداً من أمور ثلاثة، أو هي مجتمعة^(١):

(١) راجع: نيل الأوطار: ١٤٢/٦ - ١٤٨

أولها: الإكثار من فعل البر والخير بهدف جبر أو تعويض ما فات المرء في صدر حياته من تقصير في حقوق ربه عز وجل، وحقوق العباد.

وثانيها: الإحسان إلى من لا يستحق ميراثاً من أقارب الشخص، سواء كان عدم الاستحقاق بسبب الحجب، أو بسبب المنع.

وثالثها: مكافأة من أسدى إلى المرء معروفاً.

٣- ومهما يكن الدافع إلى الوصية، فإن ما أود الإشارة إليه - وهو ما يفيدنا في هذا المقام أيضاً - ما يلي:

١- أن المتفق عليه بين جمهور الفقهاء أنه متى كانت الوصية في القدر المسموح به شرعاً - وهو ثلث الباقي من التركة بعد التجهيز وقضاء الديون - ولأجنبي (أعني أن الموصى له ليس وارثاً فعلاً) فإنها تنفذ دون توقف على إجازة من أحد.

٢- إن كان الموصى له وارثاً، فقد ذهب جمهور الفقهاء إلى عدم جواز الوصية له وإن وقعت تكون باطلة، حتى لو أجازها باقي الورثة، مستنديين في ذلك إلى قوله ﷺ - بعد نزول آيات الموارث - : "إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه، فلا وصية لوارث"^(١). بينما أجاز الحنفية وبعض المالكية الوصية للوارث - في حدود الثلث - بشرط موافقة باقي الورثة، حفاظاً على الروابط الأسرية.. وقد أجابوا عن الحديث السابق بأن معناه: لا وصية نافذة. ثم استلوا بالرواية الأخرى للحديث نفسه، والتي فيها أن رسول الله ﷺ قال: ".. لا وصية لوارث إلا أن يشاء الورثة".

(١) المصدر السابق: ١٥١/٦ - ١٥٣.

وإلى جانب من منع الوصية للوارث مطلقاً (الجمهور) ومن جعلها متوقفة على إجازة باقي الورثة (الحنفية وبعض المالكية) نجد فريقاً آخر من الفقهاء - وهم الإمامية وبعض الزيدية - يذهبون إلى أن الوصية للوارث - بما لا يزيد عن الثلث - جائزة ونافذة مطلقاً، أي من غير توقف على إجازة من الورثة. وحجتهم في ذلك قوله تعالى: (كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين) حيث قالوا: إن لفظ الوصية - في الآية - ورد مطلقاً، فيشمل الوارث وغيره. ثم إن آيات الموارث لم تنسخ من أحكام هذه الآية إلا وجوب الوصية فقط ونسخ الوجوب لا ينافي بقاء الجواز، ولذا فقد تغير حكم الوصية للوارث - بحسب فهم هؤلاء - من اللزوم إلى الجواز، بيد أن جمهور الفقهاء يخالفهم في الاستدلال بآية الوصية، ويرى أنها منسوخة إما بآيات الموارث وإما بحديث منع الوصية لوارث، ثم إن حكم الوجوب الذي كان في الآية قبل نسخه - بلا خلاف منهم أيضاً - إذا ارتفع لا يكون هناك حكم شرعي أصلاً، إلا بنص أو إجماع، ولا أحد منهما يشهد على بقاء جواز الوصية لوارث.

هذا وقد أخذ قانون الوصية المصري بالرأي الثالث، حيث قرر جواز الوصية للوارث في حدود الثلث، وحكم بنفاذها دون توقف على إجازة الورثة^(١).

٣- إن كانت الوصية بأكثر من الثلث، فإن جمهور الفقهاء اتفق على منع مثل هذه الوصية، لمن له وارث، حفاظاً على حقه، واستدلوا بحديث سعد بن

(١) راجع: المادة ٣٧ من أحكام الوصية.

أبي وقاص رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال له: "... الثلث والثلث كثير ...".
 فإن وقعت فإن تنفيذها في الزائد عن الثلث يتوقف - من وجهة نظر الجمهور - على إجازة جميع الورثة، فإن أجازوها نفذت، وإن رفضوها لم تنفذ في هذه الزيادة، وإن أجازها بعضهم، ورفضها البعض الآخر نفذت في نصيب من أجاز، واعتبرت باطلة في حق من رفض. أما إن لم يكن له وارث فإن الوصية بأكثر من الثلث تجوز مطلقاً، وحتى لو أوصى بكل أمواله. ومن الفقهاء من قصر استحقاق الموصى له - في الوصية بأكثر من الثلث - على الثلث فقط، سواء كان له وارث أو لم يكن^(١)، فإن كان له وارث فإن الزيادة من نصيبه، وإن لم يكن له وارث فإن الزيادة عن الثلث تنول إلى بيت المال، فالوصية - في رأي هؤلاء - لا يصح أن تريد عن الثلث بأي حال من الأحوال.

٣١- والجدير بالذكر أن وقت تعلق الوصية - اختيارية، أو واجبة - بالتركة، إنما يكون بعد وفاة الموصي، لا حين الوفاة ولا قبلها. ويكون تنفيذ أي منهما - أو هما معاً - بعد تجهيزه هو ومن كانت تلزمه نفقته في حياته وبعد تسديد ديونه.

حق الورثة

٣٢- بعد استيفاء تلك الحقوق الثلاثة المتعلقة بالتركة - والتي تقدم باتفاق الفقهاء على حق الورثة، على النحو المذكور ترتيباً وتفصيلاً - بعد ذلك ينظر في توريث ما بقي من التركة، فإن كان الوارث واحداً أخذ كل التركة، إما بالفرض والرد إن كان ممن لا يرث إلا بالفرض، وإما بالفرض والتعصيب إن كان ممن يرث بهما، وإما بالتعصيب المحض

(١) راجع المحلى: ٣١٧/٩.

إن كان يستحق أو يرث بالتعصيب فقط، وإن كان ثمة أكثر من وارث قسم بقي من التركة عليهم حسب أنصبتهم وأحوالهم، ويبدأ - عند التوزيع - بأصحاب الفروض وهم من لهم نصيب مقدر شرعاً في التركة، ذكوراً كانوا أو إناثاً. ثم ينتقل إلى العصبات النسبية وهم أقارب الميت من الذكور الذين لا تدخل أنثى - فقط - في نسبتهم إليه، ويسمون في عرف الفقهاء: العصبية بالنفس - سواء كانوا ينتسبون إليه مباشرة كالابن والأب، أو بواسطة الذكر فقط كابن الابن والأخ لأب، أو بواسطة الذكر والأنثى معاً كالأخ الشقيق - وكذا من في حكمهم، أو من ينزل منزلة هؤلاء من الإناث اللاتي لا تتوسط بينهن وبين الميت امرأة فقط، ويندرج تحت هذا القيد ما يطلق عليه في اصطلاح الفقهاء: العصبية بالغير، والعصبية مع الغير، وذلك لأن العصبية النسبية على ثلاثة أنواع: عصبية بالنفس، عصبية بالغير، عصبية مع الغير.. وسوف تكون لنا وقفة أخرى - إن شاء الله تعالى - مع هذه العصبات لبيان طوائفها من الورثة، وكيفية توريثها، ولا يسعنا - هنا - إلا القول بأن من يرث بالتعصيب ليس له نصيب محدد في التركة، وإنما يرثها كلها إذا انفرد - أي إذا لم يوجد معه أحد من أصحاب الفروض، أو وجد ولكنه كان محجوباً به كالابن مع الأخت - أو يأخذ الباقي بعد أصحاب الفروض، وقد لا يأخذ إذا استغرقت سهام أصحاب الفروض كل التركة. فإذا أعطي أصحاب الفروض أنصبتهم وبقي جزء من التركة، ولم يكن هناك عاصب نسبي يستحق هذا الباقي - فإنه يرد على ما عدا الزوجين من أصحاب الفروض، فإذا لم يوجد عاصب نسبي ولا أحد من ذوي الفروض إلا الزوج أو الزوجة، فإنه يأتي - حينئذ - استحقاق ذوي الأرحام، وهم: أقارب الميت الذين ليسوا من أصحاب الفروض ولا من العصبات، كأولاد بنات الابن، وبنات الأخوة والأخوات،

والعمات والأخوال والخالات.. فيرث الموجود من الزوجين فرضه،
 والباقي يأخذه ذوو الأرحام بالكيفية التي سنتحدث عنها فيما بعد.
 وعند فقدان أصحاب الفروض والعصبات النسبية وذوي الأرحام فإن
 كان هناك أحد الزوجين أخذ التركة كلها فرضاً ورداً. وإن لم يوجد أحد ممن
 سبق، وكان الميت عتيقاً لشخص فإن ميراثه يكون لمن أعتقه (العصبة
 السببية) وعند موت المعتق (السيد) ينتقل الحق في ذلك إلى عصبته الذكور
 (العصبة بالنفس).. أما إذا لم يكن الميت عتيقاً لأحد، ولم يكن هنالك صاحب
 فرض ولا عاصب ولا ذوي رحم ولا أحد الزوجين، فإن التركة تتول إلى
 المستحقين لها بغير طريق الإرث وهم: من أقر له الميت بنسب على الغور،
 والموصى له بأكثر من الثلث أو بكل التركة - ومن الفقهاء من قصر
 استحقاق الموصى له في هذه الحالة على الثلث فقط، أما الباقي فليبيت المال -
 وإذا لم يوجد أحد من هؤلاء جميعاً آلت التركة كلها لبيت المال لينفق منها
 على المصالح العامة للمسلمين.

٣٣- ومن المعلوم أن بين من له حق الإرث ومورثه صلة ناشئة من زوجية،
 أو قرابة أو إعتاق.. وكل هذا يندرج - في علم الميراث - تحت:
 أسباب الميراث. كما أن للميراث أركاناً وشروطاً، وله أيضاً موانع
 منه.. ونظراً لأن هذا الكلام المجمل يحتاج إلى مزيد من التوضيح -
 لأنه عماد منهجنا هذا العام، ولأهمية هذا العلم وشرفه كما سيتضح مما
 يلي - نظراً لهذا كله فإنه لا بد أن نتكلم أولاً عن الميراث، من حيث
 تعريفه، وموضوعه، ومصادر أحكامه، وحكمة مشروعيته وفضله، ثم
 ما يتوقف عليه وجود الإرث واستحقاقه من أركان وأسباب وشروط،
 وكذلك ما يحول دون هذا الاستحقاق (موانع الإرث).. إلى آخر مباحث
 علم الميراث، وأحكامه.

القسم الأول الميراث وأحكامه

الباب الأول

**في حقيقة الميراث، ومشروعيته، وأسبابه،
وشروطه وموانعه ..**

الفصل الأول

حقيقة الميراث ومشروعيته

المبحث الأول

تعريف الميراث

٣٤- كلمة (ميراث) إحدى مصادر الفعل (ورث) - بكسر الراء - يقال: ورث فلان أباه، وورث منه وعنه ورثاً ووراثه وإراثاً وميراثاً.

وتستعمل هذه الكلمة - في اللغة^(١) - بمعنى البقاء، ومنه تسمية الله سبحانه بالوارث في قوله تعالى: (وهو خير الوارثين). كما تستعمل بمعنى انتقال شيء من شخص إلى آخر سواء كان هذا الشيء مادياً محسوساً كالأموال ونحوها، أو كان معنوياً كصفة المجد والذكاء وما شابههما، يقال: فلان ورث المال والذكاء من - أو عن - أبيه. وأما في اصطلاح الفقهاء فإن كلمة الميراث أو الإرث لا تكاد تخرج عن هذا المعنى اللغوي، لأن ما يتركه الميت من الأموال والحقوق - التي تدخل في نطاق التركة - يعد بقية من استعماله خلال حياته، وقد ترك هذه البقية لتنتقل إلى ورثته بعد توافر أمور خاصة وشروط معينة. وكما قلنا - في التمهيد - لو لم توجد تركة فلا حاجة بنا للحديث عن توزيع أو توارث أصلاً.

٣٥- ومع أن الأمر كذلك - أي يسير الاصطلاح الفقهي لكلمة الميراث في نفس الإطار اللغوي - إلا أننا لا نجد بأساً من الحديث عن إطلاقات الفقهاء واستعمالاتهم لها، حتى لا يفهم أحد - بالنظرة المجردة - أن كثرة الإطلاقات تعني اختلافهم في مدلول هذا المصطلح، والمراد به.

(١) انظر: هذه الكلمة في: القاموس المحيط، والمعجم الوسيط، والقاموس الفقهي.

والحقيقة أن لا اختلاف ولا خلاف.. وعلى أية حال، اعلم أن الفقهاء يطلقون كلمة الميراث على واحد من أمور أربعة؛ وهي^(١):

أولاً: علم الميراث نفسه، وهو العلم الذي يعرف به من يرث ومن لا يرث، ومقدار ما لكل وارث من تركة الميت. أو هو قواعد من الفقه والحساب يتوصل بها إلى معرفة الحقوق المتعلقة بالتركة، وكيفية تنفيذها.

ثانياً: الخلافة عن مات، أي استخلاف من مات حقيقة أو حكماً (كالمفقود) في تركته، بسبب يسوغ ذلك - كالزوجية أو القرابة أو الولاء - مع انتفاء ما يمنع من هذه الخلافة كالرق أو القتل أو اختلاف الدين.

ثالثاً: الشيء الموروث نفسه - مالا كان أو عقاراً، أو حقاً مالياً محضاً، أو في معنى المال.. أو نحو ذلك مما اتفق على التوارث فيه - من باب إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول. وهذا المعنى أو الاستعمال هو المتبادر إلى أذهان الناس، والقريب إلى أفهامهم وإطلاقاتهم، فهم مثلاً يقولون: هذه السيارة أو العمارة ميراث أو يرث لفلان. ويقصدون أنها موروثة له، أي ملكها - أو انتقلت إليه - بطريق الإرث، لا بطريق أخرى من طرق التملك.

رابعاً: علم الفرائض، وقد أخذت هذه التسمية من أن الله تعالى هو الذي فرضه بذاته العلية - أو قدره، أو أوجب الإلزام به - ولم يترك ذلك لأحد من خلقه، بخلاف سائر الأحكام في الصلاة والزكاة والحج والصوم وغيرها، فإن النصوص القرآنية الواردة فيها مجملة. ولكن لما كان الميراث يشمل الإرث بالفرض، والتعصيب والرحم فإن التعبير بالميراث كان - وما يزال - أكثر إطلاقاً واستعمالاً عند الفقهاء من التعبير بالفرائض، بل وأولى منه.

(١) راجع: الموسوعة الفقهية: ١٧/٣ ومصادرها. وأحكام الموارث .. ص ٤٦.

٣٦- ويبقى أن أقول - قبل الانتقال إلى نقطة أخرى - : إن هذه الإطلاقات والاستعمالات لا يترتب عليها - من الناحية العملية - ثمرة، ولا يفهم من تعدادها أن ثمة اختلافاً بين الفقهاء في طبيعة علم الميراث. وكل ما هنالك أنه اختلاف لفظي، نطاقه تحديد ما تطلق عليه تلك الكلمة عند الفقهاء، فبعضهم يتوسع في التعريف - كما في (أولاً) و (ثانياً) - وبعضهم يضيق فيه، كما في (ثالثاً) و(رابعاً)، لكنهم - فيما عدا ذلك - متفقون جميعاً على أن علم الميراث يبحث في التركة، وكيفية ووقت انتقالها إلى من يستحقها من ورثة الميت، أو من غيرهم كما سيوضح من النقطة التالية.

المبحث الثاني

موضوع علم الميراث

٣٧- قلنا: إن علم الميراث يبحث في التركة، وكيفية توزيعها على مستحقيها، ومعنى هذا أنه يتناول ثلاثة أمور؛ هي:

١- التركة: وهذه يتناولها من زاويتين، الأولى: عناصر التركة، أو ما يدخل فيها وما لا يدخل، إذ ليس كل ما كان يملكه المورث حال حياته يدخل في عداد التركة، حتى ينتقل إلى ورثته.. فهناك أمور خارجة عن هذا النطاق وبعيدة عن دائرة التوريث كحق الولاية - على النفس وعلى المال - وحق الوظيفة، وتطليق الزوجة ونحو ذلك مما يمنح للشخص - حال حياته - بمقتضى شخصيته هو، أو بناء على صفة فيه تعطيه هذه الحقوق، وقد عرضنا لطرف من ذلك - من قبل - فلا ضرورة لتكرار شيء منه هنا.

الثانية: من مباحث علم الميراث - في مجال التركة أيضاً - تحديد الوقت

الذي تنتقل فيه إلى ورثة الميت - بوجه خاص - وحكم تصرفهم فيها قبل أن تتول إليهم، لأن ذلك يبني عليه معرفة مدى أحقية الورثة في نماء ما يحتاج إلى نماء من التركة، ومدى التزامهم - كذلك - بما يحتاج إلى نفقة منها، ثم صحة تصرفهم فيها بالقسمة أو التخارج أو غيرهما.

٢- المستحقون لها: وقد تبين لنا أن هناك إلى جانب حق الورثة حقوقاً أخرى تتعلق بالتركة، بعضها سابق عليه في التنفيذ، وبعضها الآخر لاحق له.. ولذا فإن ما يتركه الميت من أموال يوزع بين عدد من المستحقين، وفي مقدمتهم - على المذهب الراجح - الميت نفسه، فمن حقه أن يجهز هو ومن كانت تلزمه نفقته في حياته إذا مات قبله ولو بلحظة، أو مات قبل توزيع التركة، ويأتي بعد ذلك الدائنون، إذ يجب قضاء ديونهم من تركة الميت المدين، وبراءة نتمته منها... ويأتي من بعد هؤلاء استحقاق الموصى لهم بشيء من التركة في حدود وبشروط خاصة كما سيأتي، هذا إن كان للميت وصية، أو كانت ثمة وصية واجبة.. فإذا استوفي كل أولئك حقوقهم وبقي من التركة شيء فإنه يعطي للورثة، فإن لم يوجد وارث آلت التركة إلى طوائف أخرى مثل مولى العتاقة، ومولى الموالاة - عند بعض الفقهاء وفي مقدمتهم الحنفية - وكذا المقر له بنسب على الغير، والموصى له بأكثر من الثلث أو بكل التركة، ثم بيت المال أو الخزانة العامة للدولة، وسوف نبين كل ذلك - بعون من الله - عند الكلام عن أسباب الميراث، وأحوال الورثة ومراتبهم.

٣- تحديد نصيب كل مستحق: من مباحث علم الميراث - أيضاً - كيفية توزيع التركة، وذلك بتحديد المقدار المستحق لكل وارث بوجه خاص، ولكل المستحقين بوجه عام، لأن علم الميراث بخصوص حق الميت - ومن تلزمه نفقته - في التجهيز وضع حداً أدنى تجب مراعاته، فلا إسراف ولا تقصير، مع

الالتزام بمقررات الشريعة الإسلامية في هذا الصدد، كما نبهنا على ذلك في الكلام عن التجهيز.

وفيما يتعلق بحقوق الدائنين فإن علم الميراث يقرر قضاء ما ومق نظام معين، يراعى فيه ما بينها من تفاوت، من حيث المستحقين لها (ديون الله، ديون العباد)، ووقت وكيفية ثبوتها (ديون الصحة، وديون المرض). وأيضا فهو يتناول الوصية وشروطها، ووقت تعلقها بالتركة، وأقسامها، وكيفية تنفيذها والالتزام بها..

أما الورثة - وهم آخر المستحقين للتركة - فهؤلاء يصنفهم علم الميراث وفق مراتبهم، أو درجة صلتهم بالميت، لأن منهم من له في التركة نصيب محدد - وهم أصحاب الفروض - ومنهم من له صلاحية إرث كل التركة - إذا ما انفرد - أو الباقي منها بعد أصحاب الفروض، وهم العصبات النسبية. وإلى جانب هؤلاء وأولئك يوجد صنف ثالث، وقد ضعفت صلتهم بالميت، وبالتالي لا يرث مع واحد من الصنفين السابقين. هذا بالإضافة إلى أن هناك حالات معينة يترتب عليها زيادة نصيب الوارث أو نقصانه، بل وربما حرمانه - أو تقتضي توزيع التركة مع مراعاة الاحتياط للوارث كما في ميراث الحمل والمفقود، أو تعتمد على استئثار أحد الورثة بشيء معين من التركة - أو تنازله عما يستحقه فيها، مقابل عوض يدفعه له بقية الورثة - أو أحدهم - كما هو الحال في التخارج.. وكل هذا من مباحث - أو موضوعات - علم الميراث.

المبحث الثالث

مصادر أحكامه

٣٨- لقد وضع القرآن الكريم أصول الإرث، وفصل جل أحكامه، وجاءت السنة - من بعده - متممة أو مكملّة ومبيّنة. ثم انعقد إجماع الصحابة على تلك الأحكام التي لم يرد بيانها - أو نص صريح عليها - في الكتاب أو السنة. ولذا يمكن القول بأنه لم يبق من أحكام الإرث - بوجه عام - لاجتهاد الفقهاء بعد ذلك إلا أمور قليلة جداً، وكلها تدور حول ترتيب الورثة في الاستحقاق، أو تفصيل نوع من أنواعهم ورد ذكره - مجملاً - في النّبأ العظيم، والسنة المطهرة. ولتوضيح ذلك نقول:

١- إن الكتاب الحكيم قد بيّن أحكام الموارث وأحوال كل وارث بياناً شاملاً محكماً، ولهذا فإن ما ورد ذكره فيه غير قابل للتعديل أو التغيير^(١)، مهما اختلف الزمن وتباعد المكان، وتبدلت الظروف والأحوال.

والشارع الحكيم - بذلك قد وضع الحق في نصابه، وراعى التزامات كل من الرجل والمرأة، وقضى على أسباب الخلاف والنزاع بين أفراد الأسرة الواحدة. وإن نظرة فيما ورد من آيات متصلة بالإرث - في سور النساء والأنفال والأحزاب - لتؤكد ما قررناه، وما سبق أن قررره غيرنا من سلفنا الصالح رضوان الله عليهم أجمعين:

(١) وفي هذا رد قاطع على من ينادون من حين لآخر بمساواة المرأة بالرجل في الميراث، بحجة أنها نزلت إلى ميدان العمل إلى جانب الرجل، وأنها أصبحت تساهم في ميزانية أو نفقات البيت بجزء من دخلها .. (راجع تقرير أستاذنا الدكتور/ محمد بلتاجي، لهذه المسألة في كتابه القيم: مكانة المرأة في القرآن الكريم والسنة الصحيحة: ٢٠١ - ٢١٤ الطبعة الأولى).

أولاً: في سورة النساء نقرأ قوله تعالى: (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين، فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك، وإن كانت واحدة فلها النصف، ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد، فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث، فإن كان له إخوة فلأمه السدس، من بعد وصية يوصي بها أو دين، أبأؤكم وأبنأؤكم لا تدرون أيهم أقرب لكم نفعا فريضة من الله، إن الله كان عليماً حكيماً. ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد، فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن، من بعد وصية يوصين بها أو دين، ولهن الربع مما تركتم إن لم يكن لكم ولد، فإن كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركتم من بعد وصية توصون بها أو دين، وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس، فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث، من بعد وصية يوصي بها أو دين، غير مضار وصية من الله، والله عليم حلیم) ثم قوله: (يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك، وهو يرثها إن لم يكن لها ولد، فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك، وإن كانوا إخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين، يبين الله لكم أن تضلوا والله بكل شيء عليم^(١)) فقد نصت هذه الآيات علي ما يلي:

١- ميراث الأولاد: (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وإن كانت واحدة فلها النصف).

٢- ميراث الأبوين: (ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث فإن كان له إخوة فلأمه السدس من بعد وصية يوصي بها أو دين).

(١) الآيات: ١١، ١٢، ١٧٦ النساء.

٣- ميراث الزوجين: (ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلکم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين. ولهن الربع مما تركتم إن لم يكن لكم ولد فإن كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركتم من بعد وصية توصون بها أو دين).

٤- ميراث الأخوة لأُم: (وإن كان رجل يورث كلالة^(١) أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث من بعد وصية يوصي بها أو دين).

٥- ميراث الإخوة والأخوات الأشقاء أو لأب: (يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك وإن كانوا إخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين).

ثانياً: في سورتي الأنفال والأحزاب:

١- ميراث ذوي الأرحام: يقول تعالى: (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله^(٢)).

٢- وأما السنة النبوية، فقد جاءت - كما نوهت منذ قليل - بأحكام تكميلية لما ورد في القرآن الكريم - وإن كان لها أساس نص عليه القرآن - ومن هذه الأحكام التي جاءت بها السنة ما يلي:

(١) الكلالة: هو الميت الذي ليس له والد أو ولد يرثه .. انظر مثلاً: تفسير ابن كثير:

١/٦٠ طبعة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م - مكتبة الدعوة الإسلامية.

(٢) من الآية: ٧٥ الأنفال، ٦ الأحزاب.

- ميراث الجدات: فقد روي من طريق عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: (أطعموا الجدات السدس).

- ميراث العصبات: فعن ابن عباس (رضي الله عنهما) قال: قال رسول الله ﷺ: (ألحقوا الفرائض بأهلها، فما بقي فلأولى رجل ذكر).

- ميراث الأخوات مع البنات: عن رسول الله ﷺ أنه قال: (اجعلوا الأخوات مع البنات عصبه).

- الإرث بالإعتاق: فقد صح عن النبي ﷺ أنه قال: (إنما الولاء لمن أعتق). قال: (الولاء لحمه كلحمة النسب).

- حرمان القاتل من الميراث: فقد روي أن رسول الله ﷺ قال: (لا يرث القاتل شيئاً) وقال: (ليس لقاتل ميراث).

- المنع من الإرث لاختلاف الدين: فعن أسامة بن زيد رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: (لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم).

٣- وأما الإجماع، فثمة حالات أجمع الفقهاء عليها، وكان لهم - في ذلك - مستند من عموم القرآن أو السنة، والإطلاقات اللغوية فيها، نذكر من ذلك: إجماعهم على أن الجد لأب، وابن الابن، وبنت الابن، والأخت لأب يأخذون حكم كل من الأب، والابن، والبنت الصليبة، والأخت الشقيقة على الترتيب المذكور، لكن بشروط أو بقيود خاصة، وسوف يتضح كل ذلك في موضعه من هذه الدراسة.

٤- أما اجتهادات الصحابة والفقهاء، فقد كانت في مسائل محدودة للغاية، ولم يرد فيها نص صريح من الكتاب أو السنة، ومن ثم اختلفت فيها وجهات

نظرهم، ثم أسفر اجتهادهم حولها عن اتفاق في بعضها، وظل الاختلاف قائماً في البعض الآخر. ومن هذه القضايا الاجتهادية - أو التي كانت ولا تزال موضع اجتهاد - ما يأتي:

ترتيب الورثة، ميراث الجد مع الإخوة الأشقاء أو لأب، وميراث الأخوة الأشقاء مع الإخوة لأم إذا استغرقت سهام أصحاب الفروض التركة كلها ولم يبق للعصبات شيء (المسألة الحجرية أو المشتركة)، وميراث الأم عند انحصار الإرث فيها وفي الأب وأحد الزوجين (المسألة الغراوية الغربية)، والعول، والرد وإرث نوي الأرحام.

المبحث الرابع

حكمة مشروعية الميراث

٣٩ - قلنا - من قبل - إن المال نعمة من نعم الله الكثيرة على عباده، وهم مستخلفون عليه يحصلونه أو يتكسبونه من حيث قرره، ويصرفونه أو ينفقونه فيما أباحه وشرعه. وبالموت ترتفع سيطرتهم عليه، وتنقطع صلتهم به، وأنئذ يعود لمالكه الحقيقي وهو الله عز وجل، الذي يضعه حيث يشاء ويمنحه لمن يريد.

بالإضافة إلى أن كل شخص يهمة الاطمئنان على مصير أمواله بعد موته، حتى إننا لنجد الأمم - قديمها وحديثها - قد أخذت بنظام التوريث، وتحديد من يخلف المرء فيما كان يملكه في حياته.. وقد وضعت كل أمة لنفسها قواعد معينة وضوابط خاصة، على أساسها يتم توزيع التركات، ولايهم ما قد يوجد بين نظام وآخر من اختلاف وإجحاف ببعض الورثة، فهناك أنظمة تؤول التركة كلها فيها إلى الابن الأكبر الذي يتولى إدارتها عن نفسه وعن

إخوته، وبعد وفاته تؤول إلى من يليه سناً من إخوته كما كان متبعاً عند قدماء المصريين، وثمة أنظمة تسوي بين الأولاد في التوارث، فلا فرق بين الذكر والأنثى في أصل الاستحقاق وفي مقداره. كان هذا - أيضاً - عند قدماء المصريين، وفي التشريعات الوضعية الحديثة في فرنسا وإنجلترا وألمانيا.

ثم كانت هناك أنظمة أخرى يكون توزيع التركة فيها خاضعاً لرغبة المتوفى وحده، كما كان الحال عند قدماء اليونان وعند الرومان.. على حين نجد نظاماً آخر - عند العرب قبل الإسلام - يجعل الميراث خاصاً بالكبار من أولاد المتوفى دون الصغار والبنات.. بل إننا نجد شيئاً قريباً من هذا في التشريعات السماوية السابقة على الإسلام، فالشريعة اليهودية - مثلاً - تحرم البنات والأم والزوجة من الميراث^(١)!!

٤٠- فلما جاء الإسلام - وكان خاتمة الرسالات السماوية - حرص على تشريع ما يحكم الروابط بين أفراد الأسرة، والمجتمع الإسلامي كله، ويجعلهم متعاونين على تحقيق الخير.. وفي هذا الإطار لم يشرع ما يحرم الناس من جهود الآباء والأزواج والأقارب، ولا ما يخالف رغبة الإنسان المجبول بطبعه على إيثار ذوي قرياه على غيرهم من الناس بما يتركه من أموال وحقوق، وإنما جعل ما يتركه ينتقل إلى أحب الناس إليه، وأكثرهم صلة به، وأشدهم تعاوناً معه. وأمام هذا كله فإنه ليس بوسع منصف إلا أن يشهد بسمو التشريع الإسلامي في الإرث،

(١) من مراجع هذه الفقرة: تفسير ابن كثير: ٤٥٧/١، ٤٥٨ والانتقام في علم الميراث: ص ٢٦ وما بعدها، وأحكام الموارث: ص ١٣ وما بعدها، والميراث في الشريعة الإسلامية: للشيخ علي حسب الله: ٢٧ الطبعة الخامسة ١٩٨١م.

لتمشيه مع مقتضيات الطبيعة البشرية، وتضمنه ما يؤدي إلى تحقيق النظام الأمثل في المجتمع.

٤١- ولقد بلغ من شدة حرص الشريعة الإسلامية في هذا الصدد أنه نظراً لما قد يحدث - بشأن التركة والمستحقين لها وكيفية تقسيمها - من خلاف يفضي إلى النزاع، وقطع عرى المودة بين الأهل والأقارب، فقد اقتضت حكمة اللطيف الخبير أن يتولى بذاته العلية بيان توزيع التركات على مستحقيها، ومن يرث ومن لا يرث، ونصيب كل وارث. ومن جهة أخرى فإنه - سبحانه - لعلمه بأن هناك من تزين له نفسه المخالفة لما قرر - زيادة أو نقصاناً أو حرماناً - بحيلة أو وسيلة من الوسائل، نجده تعالى يذيل بيانه لنظام التوريث بما يدفع إلى الامتنثال، ويحذر من التهرب والعصيان، فمرة يقول: (أباؤكم وأبنائكم لا تدورن أبهم أقرب لكم نفعا فريضة من الله إن الله كان عليماً حكيماً).

ومرة يقول: (وصية من الله والله عليم جليم. تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم. ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالدًا فيها وله عذاب مهين).

ومرة ثالثة يقول: (يبين الله لكم أن تضلوا والله بكل شيء عليم)^(١).

ويتأكد ذلك بما ورد على لسان رسول الله ﷺ من حث على تعلم الموارث أو الفرائض وتعليمها، فقد روي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (تعلموا الفرائض وعلموها، فإنها نصف العلم، وهو ينسى،

(١) الآيات: ١١ - ١٤، ١٧٦ سورة النساء.

وهو أول شيء ينزع من أمتي^(١) وعن عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال: (العلم ثلاثة وما سوى ذلك فضل، آية محكمة، أو سنة قائمة، أو فريضة عادلة) وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (تعلموا القرآن وعلومه الناس، وتعلموا الفرائض وعلومها، فإني امرؤ مقبوض، والعلم مرفوع ويوشك أن يختلف اثنان في الفريضة والمسألة فلا يجدان أحداً يخبرهما).. وأحاديث أخرى في هذا الباب^(٢)، وكلها تبين أهمية هذا العلم وفضله؛ للحاجة إليه، إذ هو ميزان الحكمة في توزيع التركات، وبه تمتع المنازعات والخصومات.. وكفاه إجلالاً وقدرأ أن الله سبحانه وتعالى قدره بنفسه، وفصل أحكامه تفصيلاً محكماً.. فلا نعجب إذ نجد رسول الله ﷺ يحضنا على تعلمه وتعليمه الناس، ويقرر أنه ينسى، وأول ما ينزع من صدور أمته.. وأكثر من هذا أنه يجعله نصف العلم، لاختصاصه بحال الممات - وهي إحدى حالتَي الإنسان - بخلاف سائر الأحكام في العبادات والمعاملات وغيرهما، فإن مجالها حال الحياة. وأيضاً لاختصاصه بأحد سببي نقل الملكية من شخص إلى آخر؛ لأن انتقالها إما إجباري - وهو الميراث، حيث ينتقل الموروث إلى الوارث جبراً عنه وبلا اختيار منه - وإما اختياري وهو سائر التصرفات الدنيوية الناقلة للملكية.

^(١) يقول ابن كثير عن هذا الحديث: (في إسناده ضعف) ثم قال: (وقد روي من حديث ابن مسعود وأبي سعيد وفي كل منهما نظر) .. انظر تفسير ابن كثير: ١/٥٧؛ ونقول: إن الحديث الضعيف إذا روي من عدة طرق فإنه يقوي بعضه بعضاً، وربما انتقل إلى مرتبة الحديث الحسن لغيره. (راجع في ذلك: التعريف بالقرآن والحديث: للشيخ الزفزاف: ٢٥٥ وعلوم الحديث ومصطلحه: للدكتور صبحي الصالح: ١٥٦).

^(٢) انظر مثلاً: نيل الأوطار: للشوكاني: ١٥٨/٦ وما بعدها.

٤٢- فإذا كان هذا هو شأن علم الميراث، وتلك نظرة الشارع إليه، فلا غرو أن يحظى بعناية القائمين على هذه الشريعة، من لدن عصر الصحابة الراشدين وحتى اليوم، ومن مظاهر هذه العناية أنهم حرصوا على تعليمه وتعلمه، ووضعوه في المكانة اللائقة به، حتى لقد خصوه بالتأليف، واعتبروه علما مستقلا بذاته، ذا اسم خاص به... وعلى هدى من هذا التوجيه الإسلامي، سوف نتقدم خطوة أخرى في مجال التعريف بهذا العلم، ولتكن خطواتنا التالية هي الحديث عن الأمور التي يتوقف عليها وجود الإرث واستحقاقه - من أركان، وأسباب، وشروط - وما يحول دون هذا الاستحقاق من موانع الميراث..

الفصل الثاني

أركان الميراث، وأسبابه، وشروطه، وموانعه

المبحث الأول

أركان الميراث

٤٣ - قلنا: إن "الميراث خلافة للوارث عن المورث"، وبسبب هذا الميراث تنتقل للأول ملكية ما تركه الثاني أو بعضه، ونضيف هنا: أن هذا الانتقال لا يتوقف على إيجاب من أحدهما وقبول من الآخر، وأنه لكي يتحقق التوارث لابد من توافر مكوناته أو الأشياء الأساسية فيه، فإذا تخلفت - أو تخلف واحد منها - لا يتصور وجود توارث، وهذه المكونات أو الأشياء التي تتواجد حتى يتحقق الميراث هي ما اصطلح الفقهاء على تسميته بأركان الميراث، وهي ثلاثة:

الركن الأول: المورث، وهو الميت الذي استحق غيره أن يرثه، سواء أكان موته حقيقياً أم حكماً أم تقديراً؛ فالميت حقيقة أو بصورة يقينية هو من علمت - بالبينة أو بالمشاهدة - مفارقتة الحياة فعلاً، إثر مرض أو نتيجة إصابة في حادثة أو نحوها؛ والميت حكماً: هو من حكم القاضي بموته - اعتماداً على أمارات تدل على ذلك - مع احتمال كونه حياً (كالمنفوق): الذي انقطعت أخباره، فلا يعرف مكانه، ولا كونه حياً أو ميتاً. و (كالأسير): الذي وقع في يد الأعداء وعاد رفاهه ولم يعلم عنه شيء، فإن القضاء يصدر حكمه باعتبار كل منهما ميتاً، وبمقتضى هذا الحكم توزع تركتهما - بعد إخراج الحقوق المتعلقة بها من ديون ووصايا - على من يستحقها، ويدخل أيضاً في الموت حكماً من أصدر القاضي حكمه باعتباره ميتاً - مع ثبوت حياته - لأمر اعتباري، كالمرتد الذي التحق بدار حرب مع المسلمين. أما الموت التقديري

أو الافتراضي: فيكون في حالة الجنين الذي انفصل - ميتاً - بسبب الجناية على أمه، فإن هذا الجنين يعتبر ميتاً تقديراً أو افتراضاً، مع أن أمره - حال الجناية على أمه - يتردد بين كونه حياً في بطن أمه قبل الجناية، وبين كونه ميتاً وقت الجناية، وكل تأثيرها فيه أنها حركته فنزل.. ولكن الاحتمال الأول ترجح عند الفقهاء من جهة أن الشارع قد أوجب على الجاني - في نظير الجناية على الأم عقوبة مالية، وهي غرة عبد أو أمة^(١)، ولذا فهم يفترضون أن الجنين كان حياً قبل الاعتداء، وأن موته نتيجة له، لكنهم اختلفوا بعد ذلك في تحديد من يستحق هذا التعويض، وكيفية الاستحقاق؛ فقيل: إن الغرة تجب - ابتداء - للأم لأن الجناية وقعت على جزء منها، فيكون التعويض لها وحدها. وقيل: يملك الغرة أبوه وأمه - للذكر ضعف الأنثى - لأن الولد ثمرة الأبوين، فإن كان الأب غير موجود استقلت الأم بها. وقيل: بل يرثها من كان مستحقاً لأن يرث هذا الجنين وقت الاعتداء على أمه على فرض أنه انفصل حياً.

هذا .. ولم يتعرض قانون الموارث المصري للموت التقديري، وإنما نص على الموت الحقيقي والحكمي فقط؛ ففي المادة الأولى منه: (يستحق الإرث بموت المورث أو باعتباره ميتاً بحكم القاضي)^(٢).

الركن الثاني: الوارث؛ وهو من ينتمي إلى الميت بسبب من أسباب الميراث - الآتية - المجمع عليها، وهي الزوجية، والقرابة (أصحاب الفروض

(١) راجع: مقدار هذه الدية، والخلاف فيه في (بداية المجتهد): لابن رشد: ١٥/٢؛ وما بعدها.

(٢) وإن كانت المذكرة التفسيرية له قد عرضت - في المادة الثانية منها - لإرث وتوريث الجنين، وآراء الفقهاء في ذلك، فارجع إليها إن شئت. والميراث في الشريعة الإسلامية: ١٢.

والعصبات النسبية)، والمختلف فيها؛ ومنها ذو الرحم، والإعناق، والموالات. ويشترط لكي يستحق الوارث جزءاً من التركة - أو كلها عند انفراده بها - أن يكون حياً - حقيقة أو تقديرًا - وقت وفاة المورث؛ فالمفقود مثلاً إذا لم تتحقق حياته ولا موته، ولم يصدر القضاء حكماً بموته يعتبر حياً تقديرًا، أو افتراضاً، ويوقف له نصيبه من التركة احتياطاً، فإذا ثبتت حياته وقت وفاة المورث أخذه، وإلا رد على بقية الورثة حسب أنصبتهم، ومثل المفقود في ذلك الحمل في بطن أمه - وله صلة بالميت - يعتبر حياً تقديرًا، ويحجز له أوفر النصيبين على فرض الذكورة أو الأنوثة؛ فإن ولد حياً في مدة يغلب على الظن أنه كان موجوداً وقت موت المورث فإنه يرث نصيبه، وإلا فلا ميراث له، ويرد ما حجز له على الورثة الآخرين، كل حسب نصيبه، وسوف يأتي توضيح لكل ذلك في ميراث الحمل والمفقود.

ويشترط - أيضاً - في الوارث المستحق لجزء من التركة أو كلها عند انفراده بها - أن تتنفي عنه موانع الإرث؛ من رق وقتل واختلاف دين، .. علي أنه في حالة وجود مانع - من هذه الموانع - يحول دون استحقاقه شيئاً من التركة فإنه يطلق عليه أيضاً لفظ (وارث) وإن لم يكن له تأثير على غيره من الورثة.

الركن الثالث: الموروث؛ وهو ما يتركه الميت - بعد تجهيزه وتسديد ديونه، وتنفيذ وصاياه - من أموال وحقوق ومنافع تدخل في نطاق التركة، أو في عداد ما يورث عن الشخص كما سبق أن بينا.

.. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الركن هو أهم أركان الميراث الثلاثة؛ إذ لو انعدمت التركة - أصلاً - أو وجدت ولكن الحقوق الثلاثة السابقة على حق الورثة قد استغرقتها، فإنه لا يكون حينئذ ثمة توارث أو توريث.

.. فإذا تحققت هذه الأشياء - أو الأركان - الثلاثة وجد الميراث، وتوقف الأمر بعد ذلك على معرفة إدلاء الوارث للمورث - النكاح، أو القرابة، أو الولاء - أو على معرفة الجهة المقترضة للإرث تفصيلاً.. وهذا ينقلنا إلى النقطة التالية:

المبحث الثاني

أسباب الميراث

٤٤- من أسباب الميراث ما هو موضع إجماع من المسلمين، ومنها ما هو موضع اتفاق بين أكثر فقهاء الصحابة والتابعين ومن جاء بعدهم من فقهاء الأمة - أو هو رأي الأغلبية منهم - ومنها ما هو موضع خلاف فيما بينهم؛ فالذي أجمع عليه المسلمون سببان، هما: الزوجية، والقرابة أو النسب (ونعني بهم أصحاب الفروض، والعصبات النسبية) أما نوي الأرحام، وإن كانت بينهم وبين الميت صلة قرابة، إلا أنهم أقل ارتباطاً بالميت من سابقهم، ولذا يدخلون تحت القسم الثاني وهو: المتفق عليه بين أكثر الفقهاء (أو هو ما ذهب إليه الجمهور، أو الأغلبية منهم) وهما سببان: ولاء العتق أو العصوبة السببية، وذو الرحم. وأما المختلف عليه فيما بينهم فهو - أيضاً - سببان: ولاء الموالاة أو الحلف، وبيت المال.

.. وبعد هذا الإجمال لأسباب الميراث، ننتقل إلى تفصيل وتوضيح كل سبب منها على حدة، سواء كان موضع اتفاق، أو موضع اختلاف.

أولاً: الزوجية:

٤٥- وهي علاقة شرعية بين الرجل والمرأة، قائمة على عقد نكاح صحيح مستمر بينهما - حقيقة أو حكماً - وقت وفاة أحدهما. والزوجية بهذه

الصفة موجبة للتوارث بين الزوجين، بحيث إذا مات أحدهما ورثه الآخر، سواء أكان الموت قبل الدخول أو الخلوة الصحيحة أم بعدهما.

فالمدار فقط على الوجود الحقيقي أو الحكمي للعقد الصحيح. وإنما لم يكن الدخول شرطاً في التوريث بسبب الزوجية؛ لأن الآية التي بينت نصيب كل من الزوجين - وهي قوله تعالى: (ولكم نصف ما ترك أزواجكم) إلى قوله: (فلهن الثمن مما تركتم) - وردت عامة، فلفظ أزواجكم من صيغ العموم، ويشمل الموت قبل الدخول وبعده.

٤٦- هذا عن النكاح الصحيح القائم حقيقة بين الزوجين وقت وفاة أحدهما، أما الزواج الباطل - وهو ما لحقه خلل في أحد أركانه: الإيجاب والقبول أو الصيغة، والعاقدين - وكذا الزواج الفاسد - وهو ما فقد شرطاً من شروط الصحة المتفق عليها - فمثل هذين النكاحين لا يوجبان التوارث باتفاق الفقهاء^(١)؛ سواء حدثت الوفاة قبل الدخول أو بعده، وسواء علم الحي منهما بسبب البطلان أو الفساد بعد الدخول والوفاة أو قبلهما أم لم يعلمه إلا عند التوارث، وسواء فسخ العقد قبل الوفاة أو بعدها.

(١) بالإضافة إلى أن العقد الباطل لا يترتب عليه مهر ولا نسب ولا غير ذلك من آثار الزوجية الصحيحة. أما العقد الفاسد فإنه يوجب للزوجة - بالدخول بها - المهر المسمى أو مهر المثل، ويثبت بهذا الدخول النسب، وحرمة المصاهرة، وتجب فيه العدة، أما غير ذلك من أحكام الزوجية فلا تثبت لهذا العقد كالنفقة والسكنى والتوارث، انظر مثلاً: المحلى: لابن حزم: ٤٩١/٩ و(هدى الإسلام في الزواج والفرقة): للدكتور عبد المجيد محمود: ص ٩٦، ٩٧ الطبعة الأولى سنة ١٩٧٢م. و(في أحكام الأسرة - دراسة مقارنة) لأستاذنا الدكتور/ محمد بلتاجي: ٣٦٦ - ٣٧١ الطبعة الثانية ١٩٨٣م.

٤٧- وهنا يطرح سؤال: هل ما يسمى بالزواج العرفي يُعد زواجاً صحيحاً، يثبت به الإرث أم لا؟

وللإجابة عن ذلك نقرر أن ما يسمى اليوم بالزواج العرفي له صور متعددة؛ منها ما يتم بدون ولي، ومنها ما يتم بحضور شاهدين مأجورين من فاسدي النظم وشاهدي الزور، ومنها ما يتم بصيغة هبة المرأة نفسها للزوج، ومنها ما يشبه نكاح المتعة والنكاح المؤقت .. وكل هذه صور باطلة شرعاً وقانوناً، أما إذا تم الزواج بالشكل الذي تقره الشريعة من وجود ولي وشاهدي عدل ومهر وزوج ولم تكن المرأة محرمة (على التأقيت أو على التأييد) فإنه يكون صحيحاً شرعاً^(١).

والحكم بالصحة يستتبع ترتب أثره عليه، ومنه توريث كلا الزوجين من صاحبه؛ فمن مات منهما أولاً - والزواج قائم بينهما حقيقة أو حكماً - ورثه الآخر، ما لم يكن ثمة ما يمنعه من الميراث، وعلى الرغم مما قرره من صحة هذا النكاح شرعاً - مادام قد استوفى كافة شروط صحة الزواج ونفاذه في الشريعة الإسلامية - فإنني لا أحبذ هذا النوع من الزواج غير الموثق رسمياً أو في نظر القانون؛ لأنه يضع مصير كل من الزوجين وحقوقه - هو والأولاد - في يد الآخر، وعند إنكار أحدهما أمر ذلك الزواج أو تعسفه لا تثبت معه حقوق، ولا تترتب عليه آثار قانوناً، بالإضافة إلى أن عدم

(١) ليس من أركان عقد النكاح شرعاً ولا من شروط صحة تسجيله في وثيقة لدى الموظف المختص كالمأذون أو القاضي، وقد لجأ القانون المصري إلى اشتراط التوثيق - في عقد النكاح - لسماع الدعوى به وإثباته، بعد أن فسدت نتم الناس، وتعددت الشكوى من كثرة إنكار الأزواج لزوجاتهم، وعدم الاعتراف بحقوقهن وأولادهن، وهذا الإجراء الشكلي أو التنظيمي محسود في ذاته؛ لأنه يهدف إلى المحافظة على حق كل من الزوجين والأولاد إذا ما حاول أحد الطرفين إنكار العقد بعد موت الشاهدين، ومع ذلك لا يعد هذا الإجراء من صلب العقد، ويكون النكاح صحيحاً بدونه إذا توافرت بقية الشروط من وجهة نظر الفقه الإسلامي. ومن ثم تترتب عليه كل آثار الزوجية الصحيحة. (راجع: في أحكام الأسرة: ٢٨١-٢٨٢).

التوثيق قد يدفع بعض من لا خلاق لهم إلى ادعاء الزوجية (عرفاً) من بعض الأحياء أو الأموات، ورفع الدعاوى بها أمام القضاء كيداً أو تشهيراً أو طلباً للمال، اعتماداً على إثبات الزوجية بشهادة الشهود، وسهولتها ممن استمروا أو استعذب شهادة الزور!

٤٨- أما النكاح الصحيح القائم حكماً؛ فهو في حالة ما إذا طلق الزوج زوجته طلاقاً رجعياً، ولم تنته مدة العدة.. فإذا مات أحدهما أثناء فترة العدة، ورث الموجود منهما صاحبه الذي مات؛ لأن الزوجية - التي هي سبب التوارث - ما تزال باقية بينهما حكماً؛ إذ إن المطلقة طلاقاً رجعياً زوجة من بعض الوجوه، بدليل أن للزوج حق مراجعتها بدون عقد، ومن غير توقف على رضاها.

٤٩- أما إذا كان الزواج غير قائم بين الزوجين - وقت وفاة أحدهما - فإنه لا توارث بينهما؛ إذ ليس ثمة زوجية قائمة، لا حقيقة ولا حكماً، كما إذا طلق الزوج زوجته طلاقاً رجعياً - في حال صحته أو مرضه - وانقضت عدتها منه، فإنها لا ترثه ولا يرثها إذا مات أحدهما بعد ذلك؛ لأن الزوجية قد زالت بالطلاق، وهو لم يراجعها أثناء عدتها، وهذا يعنى إصراره على الطلاق^(١).

٥٠- هذا والحكم بعدم التوارث بين الزوجين في هذه الحالة يسري أيضاً على من طلق زوجته - وهو في حال صحته - طلاقاً بائناً فإن كلاً من الزوجين لا يرث من الآخر إذا مات؛ لأن هذا النوع من الطلاق يقطع

(١) ومن نافلة القول أن نذكر أن المطلقة طلاقاً رجعياً، وانقضت عدتها لا تحل لمن طلقها إلا بعد عقد ومهر جديدين، وتكون معه على ما بقي من الطلاق.

النكاح قطعاً باتاً، وبانقطاعه يزول سبب التوريث بينهما - ما لم يكن هناك سبب آخر غير الزوجية - كما أن وقوعه في حال الصحة ينفي عن الزوج تهمة الفرار من الإرث .. وهذا ما لا خلاف عليه من أحد من المسلمين، إنما الخلاف فيما إذا كان الطلاق البائن قد وقع من الزوج في مرض موته وبدون طلب من الزوجة؛ حيث اتفقوا على أنه "لا يرثها إذا هي ماتت قبله وكانت ما تزال في عدتها"، لأنه أسقط حقه بطلاقها بائناً - في مرض موته - وبدون رضاها، ثم اختلفوا في ميراثها منه، إذا هو مات قبلها في مرضه الذي طلقها البتة فيه ... وكانت لهم في ذلك عدة آراء نجملها فيما يلي:

- يرى الحنفية والشافعية: أن الزوج - في هذه الحالة - يعتبر فاراً من ميراث زوجته، أو قاصداً حرمان مطلقته من ميراثه، فيعامل بنقيض قصده، ويحكم بتوريثها منه .. غير أنهم اشترطوا لذلك: أن يموت الزوج وهي في العدة، وأن تكون أهلاً للميراث وقت وقوع الطلاق عليها مع استمرار هذه الأهلية حتى وفاة الزوج، وألا يكون الزوج مكرهاً على طلاقها، وألا يكون هذا الطلاق بناءً على طلبها أو في نظير مال تدفعه الزوجة إليه، لأن معنى ذلك أن الطلاق إنما كان برضاها، وأن قصد الزوج الفرار من توريثها منتف.
- بينما يرى بعض الشافعية والظاهرية، والزيدية: أنها لا ترثه؛ لأن الزوجية قد انقطعت قبل الموت بالطلاق البائن، وأصبح كل من الاثنين أجنياً عن الآخر.
- ويرى الحنابلة: أنها ترث منه - سواء مات في عدتها، أو بعد انقضائها - ما لم تتزوج.

• ويرى المانكية: توريثها، حتى لو انتهت عدتها، وتزوجت بآخر^(١).

٥١ - وأنا أميل إلى الرأي الأول بقيوده؛ لقوة أدلته، وسلامتها مما يعارضها، ولأن تصرف الزوج -- بإيقاع الطلاق بائناً في مرض موته - يوحى باتهامه، وسوء نيته فيعامل بنقيض قصده .. وقد أخذ قانون المواريث بهذا الاتجاه، حيث نص - في المادة (١١) - على أن: "تعتبر المطلقة بائناً في مرض الموت في حكم الزوجة، إذا لم ترض بالطلاق، ومات المطلق في ذلك المرض، وهي في عدته".

٥٢ - على أن هذا الحكم بتوريث المطلقة بائناً في مرض الموت إذا مات الزوج وهي في العدة - هذا الحكم ينصرف على الزوجة أيضاً، إذا قصدت الفرار من توريث زوجها، بأن فعلت - وهي في مرض موتها - ما يوجب التفريق بينها وبين زوجها كما لو ارتدت عن الإسلام، أو صدر منها ما يوجب حرمة المصاهرة - بأن مكنت أحد أصول الزوج أو فروع من نفسها - فهي في كل ما تقدم تعتبر فارة من توريثه، ولذا يحكم بتوريث زوجها منها، معاملة لها بنقيض ما سعت إلى تحقيقه.

ثانياً: القرابة (النسب):

٥٣ - والمراد بذلك القرابة الحقيقية؛ وهي كل صلة بين الوارث والمورث سببها الولادة، التي بها يرتبط الميت بأصوله كالآباء والأجداد، وفروعه (كالأبناء وأبناء الأبناء وإن نزلوا) وفروع أصوله أو حواشيه (كالإخوة

(١) انظر: المحلى: ٢١٨/١٠ وما بعدها، والميراث في الشريعة الإسلامية: ٣٠ والانتقاس

في علم الميراث: ص ١٥٤ - ١٥٩ ومراجعته.

والأعمام وأبنائهم) وذوي رحمه كالأخوال والخالات، والعمات، وبنات الإخوة والأخوات.

٥٤- وهذه القرابة الحقيقية أقوى أسباب الإرث؛ نظراً لاستمرار بقائها بعد الموت، ومن ثم فهي موجبة للتوارث من الجانبين (الوارث والمورث) فكل قريبين يرث أحدهما من الآخر إذا مات قبله. ولما كان من الطبيعي وجود تفاوت في درجة القرابة، فقد ترتب على ذلك تفضيل أو تقديم بعض الأقارب على بعض في الميراث، حتى لقد وجدنا من يحجب منهم حبباً كلياً أو جزئياً.

ووجدنا - كذلك - الذين يستحقون الإرث من الميت ينقسمون - حسب كيفية الاستحقاق - إلى ثلاثة أقسام؛ المجمع عليه منها قسمان: (أصحاب الفروض، والعصبات النسبية) والقسم الثالث مختلف فيه وهو ذوو الأرحام.

٥٥- وأصحاب الفروض: من لهم أنصباء أو سهام في تركة المتوفى. وهذه الأنصبة تتعدد بين ستة فروض^(١): $\left(\frac{1}{2}, \frac{1}{4}, \frac{1}{8}, \frac{2}{3}, \frac{1}{3}, \frac{1}{6}\right)$ ، وهي نصيب اثني عشر شخصاً من الورثة هم: الزوج والزوجة، والأب والأم، والجد الصحيح وإن علا والجدة الصحيحة وإن علت، والبنات وبنات الابن وإن نزل، الأخت الشقيقة والأخت لأب، والأخ لأم والأخت لأم.

(١) بالإضافة إلى ثلث الباقي - عند الجمهور - في المسألة الغراوية أو العمرية، وهي انحصار التركة في الأبوين وأحد الزوجين، ومنوضح ذلك في ميراث الأم إن شاء الله تعالى.

وكما نرى فإن أربعة منهم ذكور (الزوج - الأب - الجد - الأخ لأم) وما عداهم .. من الإناث .. وهذا القسم - من الأقارب - مقدم في الإرث على بقية الأقارب لحديث: (الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَلأُولَى رَجُلٍ ذَكَرُ^(١)).

٥٦- والعصبة النسبية: هم - كما أشرت في أول الكلام عن حق الورثة - الأقارب الذكور الذين لا تدخل أنثى فقط في نسبتهم إلى الميت، وكذا من ينزل منزلتهم من الإناث اللاتي يعصبين بالغير أو مع الغير .. ومن ثم فإن العصبة النسبية على ثلاثة أنواع:

١- عسبة بالنفس: وهي كل قريب ذكر يمكن نسبته إلى الميت دون توسط أنثى فقط بينهما .. وتشمل أربعة أصناف - (جزء الميت، وأصله، وجزء أبيه، وجزء جده) - أو أربع جهات: جهة البنوة (الابن، وابن الابن وإن نزل)، وجهة الأبوة (الأب والجد الصحيح وإن علا)، وجهة الأخوة (الإخوة الأشقاء أو لأب وبنوهم مهما نزلوا)، وجهة العمومة (الأعمام الأشقاء أو لأب وبنوهم مهما نزلوا).

٢- عسبة بالغير: وهي كل أنثى صاحبة فرض وجد معها عاصب بالنفس مساوٍ لها في الجهة والدرجة وقوة القرابة. وتتحصر في أربع من الإناث يقابلهن أربعة من الذكور: البنت مع الابن، بنت الابن مع ابن الابن، الأخت الشقيقة مع الأخ الشقيق، الأخت لأب مع الأخ لأب.

(١) انظر: صحيح مسلم: أول كتاب الفرائض. وإحكام الأحكام: ١٤/٤.

٣- عصبية مع الغير: وهي كل أنثى صاحبة فرض تصير عصبية مع أنثى أخرى صاحبة فرض، ولا تشارك الثانية الأولى في تلك العصبوبة، وتتحصر في الأخت الشقيقة أو لأب مع البنت أو بنت الابن، أو هما معاً.

٥٧- وسوف تكون لنا وقفة أخرى - بمشيئة الله تعالى - مع هذه الأنواع الثلاثة وكيفية توريثها .. وحسبي أن أذكرك بما قررته من قبل من أن هؤلاء العصببات النسبية ليس لهم سهام مقدرة في التركة، وأن منزلتهم - في استحقاق الميراث - تأتي بعد استحقاق أصحاب الفروض، أخذاً من الحديث المذكور منذ قليل (ألقوا الفرائض بأهلها ...) ولذا فإن العاصب يأخذ الباقي من التركة بعد أنصبة أصحاب الفروض، أو ينفرد بالتركة كلها إذا لم يكن ثمة صاحب فرض، وربما حرم من الميراث إذا استغرقت سهام أصحاب الفروض كل التركة.

ثالثاً: ذوى الأرحام^(١):

٥٨- الأرحام جمع رحم، وهو محل تكوين الولد. وذو الرحم - في اللغة - هو القريب مطلقاً؛ سواء كان صاحب فرض أو عاصباً أو لم يكن. وأما في اصطلاح علماء الميراث فهو: كل قريب ليس من أصحاب الفروض ولا من العصببات، ويتوسط بينه وبين الميت - في الغالب - أنثى فقط، مثل فروع أولاد البنات الصلييات ، وأولاد بنات الابن،

(١) قدمت الكلام عن ذوى الأرحام على الكلام عن مولى العتاقة؛ لأننا ما زلنا بصدد الحديث عن القرابة الحقيقية، كسبب أساسي من أسباب الميراث، ولأننا نوافق القائلين بتقديم ذوى الأرحام - في الميراث - على العصبية السببية، وهو ما سار عليه القانون، خلافاً لمذهب الجمهور الذي يجعل ترتيب العصبية السببية بعد العصبية النسبية مباشرة؛ أي قبل الرد على أصحاب الفروض، وإرث ذوى الأرحام .. كما سيأتي بيانه في موضعه.

وأولاد الأخوات الشقيقات أو لأب أو لأم - مهما نزلت درجة كل هؤلاء وسواء كانوا ذكوراً أو إناثاً - ومثل العمات والأخوال والخالات .. فهؤلاء - وغيرهم من ذوي الأرحام - لم يرد في شأن توريثهم نص صريح يثبت لهم قطعياً الحق في الإرث، أو ينفيه عنهم، ومن ثم فقد اختلف فقهاء الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الأئمة المجتهدين - أصحاب المذاهب الفقهية - في توريث ذوي الأرحام على قولين:

القول الأول: مذهب جمهور الفقهاء - من الصحابة والتابعين، وبه يقول الحنفية، وبعض المالكية والشافعية، وهو مذهب الحنابلة والزيدية والإمامية والباطنية^(١) - هؤلاء يرون توريث ذوي الأرحام إذا لم يكن للميت وارث من أصحاب الفروض، أو العصبات النسبية أو العصبه السببية (مولى العتاقة) التي سنتحدث عنها بعد قليل.

وقد استدلوا على ذلك بالكتاب والسنة والقياس:

أ- أما الكتاب: فقوله تعالى: (وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) فهذه الآية - كما فهموا منها - بينت أن الأقارب بعضهم أولى ببعض سواء كانوا أصحاب فروض أو عصبات نسبية، أو أصنافاً أخرى غيرهما، والأولوية هنا عامة تشمل الميراث وغيره؛ فهي في حال الحياة والإنفاق والبر والمعروف، وبعد الممات بالتوارث. ولعل تقديم أصحاب الفروض والعصبات - في الميراث - على ذوي الأرحام لوجود وصف زائد فيهم على القرابة التي هي عامل مشترك بينهم جميعاً - مثل البنوة،

(١) انظر مثلاً: المغني: ٨٥/٩ وما بعدها. ونيل الأوطار: ١٧٩/٦ وما بعدها. وموسوعة

الفقه الإسلامي: ٣٢٠/٤ وما بعدها، ومراجعتها.

والأبوة، والأمومة، والأخوة ونحو ذلك - وربما لقوة قرابة هؤلاء وضعف درجة قرابة ذوي الأرحام .. ومهما تكن الحكمة من تقديم صاحب الفرض أو العاصب على ذوي الرحم في الميراث، فيكفي أن نعلم أنه متى وجد أحد من أصحاب الفروض أو العصبات النسبية فإنه يستحق ميراثه المقرر له شرعاً، وإن لم يوجد أحد من هؤلاء في الميراث ينتقل إلى غيرهم ممن يتحقق فيهم الوصف العام المشترك بينهم جميعاً وهو القرابة أو الرحم، وبذلك يمكن الجمع بين ما تفيد آيات الموارث، وما تقتضيه آية (وأولو الأرحام).

ب- وأما السنة: فأحاديث كثيرة منها ما أخرجه أحمد والترمذي وابن ماجه من طريق عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كتب إلى أبي عبيدة بن الجراح أن رسول الله ﷺ قال: (الله ورسوله مولى من لا مولى له، والخال وارث من لا وارث له)^(١) فهذا الحديث ينص صراحة على توريث الخال - إذا لم يكن للميت صاحب فرض أو عاصب .. وبما أن الخال من ذوي الأرحام باتفاق، فإن الباقيين - منهم - مثله في ذلك؛ إذ لا فرق بين ذي رحم وآخر.

ج - وأما القياس؛ فهو أن ذوي الأرحام أولى من بيت المال - الذي توضع فيه التركة عند عدم أصحاب الفروض والعصبات النسبية على رأي الفريق الثاني (الآتي) - وذلك لأن اتصال ذوي الأرحام بالميت يكون من جهتي القرابة والإسلام، أما بيت المال فمن حيث الإسلام فقط،

(١) نيل الأوطار: ١٧٩/٦ وراجع أيضاً: قضية رسول الله ﷺ: لابن الطلاع: ٥٨٢ -

وبيديه أن من يتصل بالميت من جهتين أقوى - وأولى بالميراث - ممن يتصل به من جهة واحدة. وأيضاً لما كانت حضانة الصغير والولاية على المال، والنفقة، وولاية التجهيز والدفن للميت ثابتة لبعض ذوى الأرحام أو عليهم، وجب أن يكون لهم ولاية الإرث عند فقد أصحاب الفروض والعصبات^(١).

القول الثاني: لجماعة من فقهاء الصحابة والتابعين، والإمام مالك وبعض أتباع مذهبه، وبعض الشافعية، والظاهرية - وهؤلاء يرون عدم توريث ذوى الأرحام، فإذا لم يكن للميت وارث (صاحب فرض أو عاصب) فإن تركته توضع في بيت المال لينفق منها على مصالح المسلمين، بناء على أن بيت المال وارث من لا وارث له^(٢).

وقد استدلوا على ذلك بالسنة والقياس (المعقول) أيضاً:

أ- أما السنة؛ فيما روي أن رسول الله ﷺ ركب إلى قباء يستخير الله في العمة والخالة فأنزل عليه (أن لا ميراث لهما). وقد أجيب عن ذلك بأن في

(١) انظر: بداية المجتهد: ٣٣٩/٢ - ٣٤٠ والمغني: ٨٣/٩ - ٨٤، ونيل الأوطار: ١٨٠/٦ وأحكام الموارث بين الفقه والقانون: للدكتور: محمد مصطفى شلبي: ص ٢٨١ - ٢٨٢ طبعة سنة ١٩٦٧م.

(٢) راجع: المحلى: ٢٥٣/٩، ٣١٢ هذا وقد قرر ابن حزم: وجوب إعطائهم شيئاً من التركة عند تقسيمها، شأنهم في ذلك شأن اليتامى والمساكين، ما لم يكن الميت قد أوصى لهم بما طابت به نفسه (ص ٣١٠ من المصدر نفسه).

إسناد هذا الحديث ضعفاً، فوق أنه مرسل^(١)، والمرسل لا تقوم به حجة، وعلى فرض اتصاله وصحة الاحتجاج به، فمن الممكن حمله على ما قبل نزول آية أولي الأرحام، أو على معناه (لا ميراث لهما مقدر).

ب- وأما القياس أو المعقول؛ فكان عماد ما استدلوا به أمرين:

أحدهما: أن المواريث لا يثبت فيها شيء إلا بكتاب أو سنة ثابتة أو إجماع، وكل ذلك معدوم بالنسبة لإرث نوي الأرحام، فلو كان لهم حق في الإرث لبيّنه الشارع أو أرشد إليه، أو حصل عليه إجماع .. وهذا ما لم يكن.

- وقد أجيب عن ذلك بأن ميراثهم ثابت بعموم قوله تعالى: (وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض) وكل ما هنالك أنهم يرثون حيث لا يوجد ذو سهم ولا عاصب. وقد فصل الرسول ﷺ عموم تلك الآية بما نص عليه من توريث الخال ممن لا وارث له، وبما فعله من توريث ابن أخت الميت، وقال: (ابن أخت القوم منهم)^(٢) وكل من الخال وابن الأخت ذو رحم غير فرضي ولا عاصب، فأفاد ذلك استحقاق نوي الأرحام للإرث، عند انعدام أصحاب الفروض والعصبات.

والثاني: قالوا: إن كلاً من العمة وابنة الأخ لا تراث مع أخيها، مع أن انضمامه إليهما يؤكدهما ويقويهما (لأنه عاصب) فإذا كان هذا شأنهما مع أخويهما، فلا ن يكون شأنهما وهما منفردتان من باب أولى.

(١) نيل الأوطار: ١٨٠/٦ - ١٨١ والمرسل: ما سقط منه الصحابي؛ أي رفعه التابعي إلى رسول الله ﷺ. (انظر: علوم الحديث ومصطلحه: لصبيح صالح: ١٦٦ ومعرفة علوم الحديث: للحاكم النيسابوري: ٢٥).

(٢) انظر: نيل الأوطار: ١٨١/٦ والميراث في الإسلام والقانون: للدكتور الغندور: ص ١٣٩.

- وقد أجب عن ذلك أيضاً؛ بأنه لا يصلح دليلاً، لاختلاف التطهير، إذ إن العم وابن الأخ أقوى في استحقاق الميراث، لكونهما من العصابات، أما العمة وابنة الأخ فهما من ذوي الأرحام .. ومن المتفق عليه أن العاصب أقوى من ذي الرحم.

٥٩- بعد كل ما تقدم يتبين لنا أن القول بتوريث ذوي الأرحام - في حالة عدم وجود صاحب فرض ولا عاصب - أقوى وأظهر؛ لاعتماده على أدلة مستمدة من عمومات القرآن، ومؤيدة بالسنة، وعمل كثير من كبار الصحابة والتابعين. كما أن العمل به أولى وأعدل؛ لما يتضمنه من مراعاة لصلة الرحم، وتبادل النفع بين من تربطهم صلة القربى، وجبر خاطر لبعض هؤلاء الذين حرّموا من الميراث مع وجود من يساويهم في القرابة كالعمة مع العم، وابنة الأخ مع ابن الأخ.

هذا بالإضافة إلى عدم انتظام بيت المال، إن كان له وجود أصلاً، بل لقد قيل: إن الفسقة والمنحرفين هم المتمتعون بما فيه، والفقراء والمحتاجون هم المحرومون منه، ومن ثم عدل كثير من متأخري المذاهب الفقهية - القائلين بعدم توريث ذوي الأرحام - عن مذهب أئمتهم، ووافقوا القائلين بتوريثهم .. حتى يمكن القول - بمقتضى ما تقدم - بأن توريث ذوي الأرحام قد أصبح مجمعاً عليه من فقهاء المذاهب الأربعة. وبتعبير أكثر دقة: إن دعوى الإجماع تلك إنما تثبت بعد القرن الرابع للهجرة^(١).

(١) انظر: الانتقاس في علم الميراث: ص ٢٢٧ وأحكام الموارث: ٣٢٢ - ٣٢٥ هذا وقد أخذ قانون الموارث المصري - في المواد من ٣١ إلى ٣٨ - بمذهب القائلين بتوريث ذوي الرحم إذا لم يوجد أحد من أصحاب الفروض أو المصبات النسبية، وذكر أصنافهم وكيفية توريثهم في المواد المذكورة.

ولنا وقفة أخرى — بمشيئة الله — مع نوي الأرحام، لنوضح الخلاف في ترتيبهم، وكيفية توزيعهم.

٦٠- ومن المفيد أن أتبه هنا على أن من الأقارب من يجمع بين الإرث بالفرض والتعصيب (كالأب مع الفرع الوارث المؤنث)، ومنهم من قد يرث بجهتين مختلفتين، فيأخذ بإحدهما نصيباً بطريق الفرض، وبالأخرى نصيباً بطريق التعصيب (كالزوج الذي هو ابن عم للزوجة المتوفاة)، وقد يتصادف أن يرث القريب نصيبه في التركة بطريق الفرض، ثم يستحق باقي التركة بطريق الرد لكونه الوارث الوحيد .. وسوف نتكثف لك هذه النقاط الثلاث — وغيرها — في الكلام عن أحوال الورثة ومراتبهم. وعلى وجه التحديد: عندما نعرض لميراث أصحاب الفروض، والعصبات النسبية، وللدرد .. وبعد أن نأتي بطائفة من الأمثلة التطبيقية لكل منها.

رابعاً: التوريث بسبب العتق:

٦١- هذا السبب من أسباب الإرث، وإن لم يكن له وجود منذ زمن بعيد، نظراً لاعتدام ظاهرة الرق، وتحريمها في القانون الدولي منذ نحو ثمانين عاماً^(١) إلا أن ذلك لا يمنع من وجوده مستقبلاً، ولا يمنع — كذلك — من الحديث عنه، لا سيما وأن الفقهاء تناولوه بالدراسة والبحث تحت عبارة: ولاء العتق، أو ولاء النعمة أو القرابة الحكيمة.. ويسمى في القانون المصري (العصوبة السببية)، ومعناه: الصلة التي ينشئها الشارع بين السيد (المعتق) وعبده بسبب إنعامه عليه بالحرية، أي كان

(١) راجع: المادة (٥) من المذكرة التفسيرية لقانون الميراث.

الباعث علي الإعتاق، أي سواء كان إعتاقه لوجه الله تعالى، أو كان بمقابل.

٦٢- وقد اختلف الفقهاء في هذه الصلة - من حيث كونها سببا موجبا للتوريث - علي قولين:

الأول: مذهب جمهور الفقهاء أن الإعتاق سبب يوجب توريث السيد من عتيقه الذي مات - وترك ما يورث عنه - وليس له وارث من قرابته الحقيقيين (أصحاب الفروض والعصبات)، أو كان له ورثة أصحاب فروض ولم تستغرق سهامهم كل التركة، ولا يوجد عاصب نسبي يأخذ هذا الباقي. ودليلهم علي ذلك قوله ﷺ: (إنما الولاء لمن أعتق) وقوله: (الولاء لحمة كلحمه النسب)، ومعناه أن القرابة الحاصلة بسبب الإعتاق كالقرابة الحاصلة بالنسب، ومفاد ذلك أنه يترتب عليه ما يترتب علي النسب من حيث الإرث.

الثاني: أن الإعتاق ليس سببا للإرث، وإنما يكون ميراث العتيق - إذا لم يوجد من يرثه من ذوي الفروض والعصبات النسبية - لأبناء جنسه من المسلمين في البلد الذي مات فيه أو سافر منه، أو تتول تركته إلي بيت المال، واحتج أصحاب هذا القول بأنه لا توجد قرابة حقيقة بين المعتق أو العتيق حتى يبني عليها القول بالإرث. وأما الآثار القاضية بذلك فهي - في نظرهم - غير صحيحة.

٦٣- والراجح ما ذهب إليه الجمهور من القول باستحقاق السيد لإرث من أعتقه؛ وذلك لأن الآثار المروية بهذا الخصوص يعضد بعضها بعضها، ولأن بين السيد والعتيق قرابة حكمية منشؤها العتق، فكان المعتق قد وهب من أعتقه الحياة والحرية كما يهب الرجل ابنه الحياة ويتسبب

فيها.. ومن ثم كانت تلك القرابة الحكمية موجبة للإرث كالقرابة الحقيقية أو النسبية. وقد أخذ قانون الموارث بهذا الاتجاه، حيث عد الإعتراف سبباً من أسباب الميراث^(١).

٦٤- وثمة أمور ثلاثة تتعلق بهذه المسألة، ومن المفيد الإشارة إليها بإيجاز، فيما يأتي:

١- إذا مات السيد أو المولى - نكراً كان أو أنثى - قبل عتيقه انتقل حقه في إرثه إلى عصبته بالنفس بترتيبهم في استحقاق الميراث (البنوة، فالأبوة، فالأخوة فالعمومة).

٢- أن التوارث بهذا النوع (العصبة السببية) لا يكون إلا من جانب واحد؛ فالذي يرث هو السيد - أو عصبته الذكور في حالة وفاته قبل موت من أعتقه - أما العتيق فليس له يد علي السيد تمنحه الحق في إرثه، ما لم يكن هناك سبب آخر غير الإعتراف. وواضح أن هذا خلاف التوارث بالأسباب الأخرى، فإنها توجب الإرث من الجانبين؛ كالزوج يرث من زوجته والعكس، والأب يرث من ابنه، والابن يرث من أبيه متى انتفت موانع الميراث.

٣- الذين اعتبروا الإعتراف - أو العصبية السببية - سبباً للإرث قد اتفقوا علي أن هذا الاستحقاق لا يكون إلا عند انعدام أصحاب الفروض والعصبات النسبية للعتيق، ثم اختلفوا - بعد ذلك - في تحديد مرتبة العاصب السببي (السيد أو عصبته) فالكثير منهم علي أنها تالية

(١) راجع: المواد ٧، ٣٩-٤٠ من قانون الموارث المصري. ونيل الأوطار: ١٨٦/٦ -

للإرث بالفرض والتعصيب؛ أي في المرتبة الثالثة من مراتب الاستحقاق بطريق الإرث، بمعنى أن الميراث - بهذا السبب - يسبق الرد علي أصحاب الفروض وإرث ذوي الأرحام. وبعضهم يرى أنها تجيء بعدهما؛ أي بعد الرد وذوي الأرحام. وبهذا الرأي أخذ قانون المواريث؛ حيث جعل العصبة السببية آخر مراتب الاستحقاق بالإرث.

وبعبارة أكثر وضوحاً: جعل القانون ميراث العصبة السببية بعد الرد علي أصحاب الفروض ما عدا الزوجين، وميراث ذوي الأرحام، والرد علي أحد الزوجين^(١).

٦٥- وقد أثرت اتباع هذا الاتجاه القانوني - والرأي الذي قام عليه إذ لا يوجد نص متفق عليه يؤيد ترتيب من جعلوا العصبة السببية في المرتبة الثالثة بعد أصحاب الفروض والعصبة وقبل الرد وإرث ذوي الأرحام بالإضافة إلى أن ذوي الأرحام من أقارب الميت الحقيقيين وإن بعدت صلتهم به، أما الإعتاق فهو قرابة حكمية، والله تعالى يقول: (وأولو الأرحام بعضهم أولي ببعض) ومعلوم أن الميراث مبناه القرابة والولاية، فيكون ذو الرحم أولي بميراث رحمه من غيره ممن هو ليس برحم، وأيضاً لندرة وجود العصبة السببية أو حتى عدم وجودها ألبتة منذ زمن بعيد، أما ذو الرحم فعدم وجوده هو النادر، إذ لا يخلو الحال من وجود قريب بعيد للميت.

(١) راجح المادتين ٧، ٣١ من قانون المواريث، والمذكورة التفسيرية للمادة ٣٠ والميراث والوصية في الإسلام: للبرديسي: ٤٣ والانتقال في علم الميراث: ٢٣٠ والميراث في الشريعة الإسلامية: ٨٨

أما فيما يتعلق بالرد علي أحد الزوجين، وتقديمه علي العصابة السببية فأساسه أن ما بين الزوجين - من علاقة - ما يتساوى مع رابطة القرابة الحقيقية إن لم يزد عليها، فكان الرد علي الموجود منهما أولى - إذا لم يوجد غيره من أصحاب الفروض والعصابات النسبية وذوي الأرحام - أحق بمال صاحبه ممن عداه، ممن يأتي ذكرهم^(١).

خامساً: ولاء الموالاة:

٦٦- وهو قرابة حكمية تنشأ بين شخص وآخر نتيجة للتحالف - ولعقد الموالاة - المبرم بينهما، والذي يلتزم كل منهما بموجبه أن يرثه الآخر إذا مات قبله، وأن يؤدي الدية عنه إذا جنى علي إنسان آخر بما يجعل الدية واجبة عليه.. وكانت لذلك العقد أو الحلف صيغة خاصة، أهمها في هذا المقام عبارة: (أنت مولاي ترثني وأرثك، وتعقل عني وأعقل عنك).

٦٧- وكان التوارث به مطبقاً في الجاهلية، ومعترفاً به في صدر الإسلام؛ لوجود ما يستدعيه من الرغبة في النصرة والعون لمن لا عصابة لهم ولا جاء.. فلما نزل التشريع بتفصيلات الإرث، واستقرت الدولة الإسلامية لم تعد ثمة حاجة إلي الموالاة، وبالتالي زال ما كان يترتب عليها من آثار، ومنها الميراث من وجهة نظر الغالبية العظمى من الفقهاء، بينما أبقى بعض الفقهاء علي اعتبار الموالاة سبباً من أسباب الميراث - بقيود خاصة - مما يدفعنا إلي توضيح هاتين الوجهتين فيما يلي:

(١) انظر: الميراث في الشريعة الإسلامية: ٣٩، ٤٠.

أولاً: يري جمهور الفقهاء أن الموالاة ليست سبباً للتوارث، وقالوا: إنها عادة جاهلية، وإن كان معمولاً بها في صدر الإسلام، إلا أن حكمها قد نسخ فيما بعد. واستدلوا على ذلك بالكتاب والسنة:

• أما الكتاب، فقوله تعالى: (وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) حيث قرروا أن هذه الآية مفادها أن التوارث يبنى على القرابة لا الموالاة. وأنها (الآية المذكورة) ناسخة للإرث بالموالاة، ولذا فإنه إذا مات مولى الموالاة ولم يكن له أحد من الورثة ولا العصبه السببية فإن تركته توضع في بيت المال، ولا يستحقها المولى.

• وأما من السنة، فقول الرسول ﷺ: (إن الله أعطى كل ذي حق حقه..). قالوا: إن هذا الحديث دل على أن ما يستحقه كل شخص بالميراث قد بينه الكتاب أو السنة، ولو كان المولى صاحب حق في التركة لذكر له فرض فيهما، ولما كان هذا غير حاصل فإنه لا يكون وارثاً.

ثانياً: يرى الحنفية والإمامية توريث المولى ممن والاه^(١)، غير أن بعضهم

(١) ويشترطون لعقد الموالاة عدة شروط، أهمها: أن يكون المعقول عنه (المولى الأدنى) حراً لأن العبد ولاؤه لمسيده، وأن يكون بالغاً، عاقلاً، مجهول النسب، وألا يكون عربياً لأن العربي معروف النسب فولأؤه في نسيه. وألا يكون له ولاء عتاقة، لأن ولاء العتاقة للمعتق أو لعصبته. وألا يكون له ولاء موالاة مع أحد، وقد أدى عنه دية ما جني، وأن يتضمن عقد الموالاة النص على استحقاق الإرث عند الوفاة والعقل عن الآخر إذا جني، وألا يكون للمولى الذي توفي وارث من أقاربه فإن كان له أقارب مطلقاً - أي ولو كانوا ذوي رحم - فهم أولى بميراثه.. (وراجع الموسوعة الفقهية الكويتية: ٣ / ٤٤ ومصادرها. وأحكام الموارث طبقاً للشريعة الإسلامية والقانونين المصري والكويتي: ٣٤٧، ٣٤٨).

يؤخر التوارث بالموالاة عن التوارث بكل من الزوجية والقرابة والإعتاق. علي حين رأى الفريق الآخر منهم أن الموالى يرث مع وجود أحد الزوجين، فيأخذ الموجود منهما فرضه، وما بقى يورث بالموالاة.. وقد استدل هؤلاء جميعاً بالقرآن والسنة والقياس:

• أما القرآن؛ فقوله تعالى: (ولكل جعلنا موالى مما ترك الوالدان والأقربون والذين عقدت إيمانكم فآتوهم نصيبهم)، وخلاصة ما قالوه في استدلالهم بهذه الآية: أن الإسلام قد اعترف بعقد الموالاة وأقره، ورتب عليه الإرث، غاية ما هنالك أنه جعل التوارث به - طبقاً لتلك الآية وآيات أولى الرحم والموارث - مؤخراً عن توريث أقارب الميت مطلقاً (أصحاب الفروض والعصبات النسبية ونوي الرحم).

وقالوا أيضاً: إن الإسلام قد أبطل ما كان يتضمنه عقد الموالاة من أشياء مخالفة للتشريع الإسلامي. وأنه لم ينسخ الإرث بالموالاة، إلا في حالة وجود الأقارب، وأبقى عليه عند قدهم .. وبذلك لا يكون ثمة تعارض بين هذه الآية وأية أولى الأرحام، وإذا أمكن الجمع بين دليلين وجب أن يصار إليه؛ لأن ذلك أولى من إهمال أحدهما.

• وأما السنة؛ فحديث تميم الداري قال: سألت رسول الله ﷺ: ما السنة في الرجل من أهل الشرك يعلم علي يد رجل من المسلمين؟ فقال: (هو أولى الناس بمحياه ومماته)^(١) قالوا: وكونه أولى الناس به بعد الموت يقتضى

(١) هذا الحديث ضعفه غير واحد من علماء الحديث والفقه بأنه مرسل، وبأن ابن وهب - أحد رواة - مجهول، وبأن عبد العزيز بن عمر - راويه عن ابن وهب - ضعيف الحديث.. (نيل الأوطار: ١٨٢/٦)، ومع ذلك له شواهد أخرى (انظر أقضية رسول الله ﷺ: لابن الطلاع ص ٦٧٩).

ثبوت إرثه منه؛ إذ لا يتصور أن تكون بينهما ولاية بعد الموت إلا في هذا.

• أما القياس؛ فهو أن الإرث بالموالاة لا يكون إلا عند عدم وجود وارث أو عاصب سببي.. وهذا يعني أن التوارث به ليس فيه إضرار بأحد، ومن ثم فإن شأنه شأن الموصى له بجميع المال، فكما أن وصية من لا وارث له بجميع ماله جائزة فكذلك عقد الموالاة؛ إذ ليس ثمة من يتضرر بهذا ولا بذلك. وأيضاً فإن الصلة التي تنشأ بين الطرفين في عقد الموالاة أقوى من الصلة بين كل منهما وباقي المسلمين - غير الوارثين لمن مات منهما - الذين لا تربطهم به إلا رابطة الأخوة في الدين.

٦٨- وقد رجح بعض الباحثين المحدثين مذهب الحنفية - ومن وافقهم - لقوة أدلتهم^(١).. ولكنني أميل إلي ما ذهب إليه الجمهور من القول بأن الموالاة ليست سبباً للإرث؛ إذ من الممكن مناقشة أدلة الأحناف وردّها.. ويكفي أن نذكر أن الرسول ﷺ قال: (لا حلف في الإسلام) وقال: (إنما الولاء لمن أعنت) ومن المعروف أن (إنما، والألف واللام) من أدوات الحصر، ومفاد ذلك أن لا يكون ولاء - بحسب مفهوم الحديث، بل ومنطوقه - إلا للمعتق فقط. ثم من الممكن حمل المراد من قوله تعالى: (آتوهم نصيبهم) - في الآية التي استدلل بها الحنفية - على النصرة والنصيحة والرأي دون الميراث، أو أن المراد: أوفوا بالعهود والعقود والحلف الذي كان منكم قبل النسخ، ومن الممكن أيضاً أن يبقى

(١) انظر: الانتقاس في علم الميراث: ص ١٧٧ وهامشها.

التحالف بالنصرة والنصيحة والاستعاضة عن النص على الإرث - في
العقد - بالوصية^(١)..

سادساً: بيت المال:

٦٩- المقصود ببيت المال: المكان الذي تستقر فيه أموال الدولة الإسلامية
المجموعة من الأفراد، أو المستولى عليها، ويتمثل الآن في (الخزانة
العامة للدولة) ومن أهم موارده: الجزية، والخراج، والزكاة، والعشور،
والمعادن أو الركاز، وخمس الغنائم واللقطات (الأموال الضائعة التي
لا يعرف صاحبها) والتركات التي لا وارث لها.. فإذا مات شخص ولم
يكن له ورثة أصلاً - من المتفق على توريثهم بما في ذلك العصبية
السببية - ولا مقر له بنسب علي الغير^(٢)، ولا موصى له أكثر من

(١) راجع: بدلية المجتهد: ٣٦٢/٢، وتفسير ابن كثير: ٤٨٨/١ - ٤٩١ هذا وقد استبعد
قانون الموارث الإرث بولاء الموالاة أخذاً بمذهب الجمهور، ولم ينص عليه ضمن
أسباب الإرث الواردة في المادة السابعة منه.

(٢) مثله: أن يقول شخص إن فلاناً أخوه، فهذا إقرار له بالنسب علي الأب، ولا يثبت هذا
النسب إلا بمصادقة الأب، أو بوجود بينة، ومع ذلك يعامل المقر بمقتضى إقراره، فإذا
مات ولا وارث له أصلاً - ولا عصبية سببية - فلن المقر له بالنسب علي الغير يأخذ
تركته كلها. وقد يحدث أن يشاركه في التركة، كما لو مات ذلك الأب فإتبعها (المقر،
والمقر له) يتقاسمان التركة بالسوية إن كانوا ذكوراً فقط (أو إناثاً فقط في بعض
الصور) وللذكر ضعف الأنثى إن كانا ذكراً وأنثى.. ويشترط لاستحقاق المقر له بنسب
علي الغير عدة شروط أهمها: أن يكون مجهول النسب، وألا يثبت نسبته من الغير، وألا
يرجع المقر عن إقراره، وألا يكون به مانع من موانع الإرث، وثمة شروط أخرى
سيأتي الحديث عنها.

الثالث (أو بجميع التركة) فإن التركة -- أو ما بقي منها بعد الوصية --
يؤول إلى بيت المال، لينفق منها على مصالح المسلمين.

٧٠- وهذا قدر متفق عليه بين الفقهاء، لكنهم اختلفوا في تحديد الصفة التي
على أساسها توضع مثل تلك التركة في بيت المال، وخلاصة ما قيل
في ذلك رأيان:

أحدهما: لجمهور الفقهاء، وهو أن بيت المال ليس وارثاً، وإنما توضع فيه
التركة على أنها مال لا مستحق له، فهو أشبه بالمال الضائع. واحتجوا لذلك
بما يأتي:

١- لو كان وضع التركة في بيت المال على سبيل التوريث، لطبقت عليه
قواعد الميراث؛ من عدم إعطاء غير المسلمين منه شيئاً لأنه لا توارث
بين المسلمين وغير المسلمين، وعدم المساواة بين الذكر والأنثى
والقريب والبعيد في العطاء للمسلمين.. إلى غير ذلك من قواعد
الميراث، التي لم يلتزم بها بيت المال^(١).

٢- إذا لم يكن للميت وارث. وقلنا: إن بيت المال هو وارثه، فإنه لا تصح
-آنئذ - أن تصدر منه وصية في حدود الثلث أو أكثر للفقراء مثلاً؛
لأن هؤلاء الموصى لهم من جملة المستحقين لما في بيت المال، فتكون
الوصية لهم كالوصية لوارث، وهي متوقفة على إجازة الورثة، فمن
الذي يملك إصدار هذه الإجازة؟

(١) انظر مثلاً: أحكام الموارث بين الفقه والقانون: ص ٣١٨ - ٣١٩ وأحكام الموارث
طبقاً للشرعة الإسلامية.. ص ٣٥٥ - ٣٥٦.

إن قيل: ولي الأمر الذي يتوب عن المسلمين. قلنا: هو لا يملك إصدارها، نظراً لما يترتب عليها من إلحاق الضرر ببيت مال المسلمين.

٣- أن الميراث مبناه اليقين والقطع، والقول بتوريث بيت المال لا يتحقق فيه ذلك؛ إذ هو مشروط بعدم وجود وارث آخر - أياً كان - للميت، وهذا أمر لا يمكن التحقق منه، فلا يخلو الواقع من وجود قريب بعيد للميت، ولو من نوي رحمه.

الرأي الثاني: للملكية والشافعية؛ وهو أن بيت المال وارث من لا وارث له، سواء كان منتظماً أو غير منتظم.. ومرتبته - عند بعض هؤلاء - قبل الرد على نوي الفروض وإرث نوي الأرحام. وإن كان بعضهم قد اشترط في توريث بيت المال - من لا يوجد له وارث، ولا عصة سببية - أن يكون منتظماً، فإذا تخلف هذا الشرط رد على نوي الفروض النسبية (ما عدا الزوجين)، فإن لم يكونوا .. أعطى نوي الأرحام.

وقد استدل أصحاب هذا الرأي بما رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه بسندهم من طريق المقدم بن معديكر بن النبي ﷺ قال: "من ترك مالا فلورثته، وأنا وراث من لا وارث له أعقل عنه وأرث..."^(١) قالوا: لما كان عليه السلام لا يرث لنفسه شيئاً، وإنما يصرف مثل هذه التركة في مصالح المسلمين، فإن هذا يكون دليلاً على توريث بيت المال.

٧١- والراجح الرأي الأول؛ القائل بأن التركة التي لا مستحق لها توضع في بيت المال - لينفق منها في شئون المسلمين - لا بصفته وراثاً، وإنما على سبيل أنها مال لا يستحقه شخص بعينه، وذلك لقوة حجتهم، فوق

(١) نيل الأوطار: الشوكاني: ٦ / ١٧٩.

أن الدليل الوحيد الذي استند إليه أصحاب القول الثاني - وهو حديث المقدم - قد أعله بعض علماء الحديث^(١).. ويبقى أن نقول: إن قانون المواريث قد أخذ - في المادة الرابعة - بالمذهب الأول، فلم يعتبر بيت المال من الورثة، وعبارته صريحة في الدلالة على ذلك.

.. وبعد أن حددنا - في الصفحات السابقة - الأصناف الستة المستحقة للتركة بطريق الإرث، وإن اختلف في بعضها، وفي الوصف الذي يستحق بعضها به التركة (كما في بيت المال) - ننتقل بعد ذلك إلى بيان نقطة أخرى من الأشياء التي يتوقف عليها وجود الإرث واستحقاقه، وهي:

(١) نيل الأوطار: الشوكاني: ٦ / ١٧٩.

المبحث الثالث

شروط الإرث

٧٢- يمكن استخراج شروط الميراث مما سبق من كلام عن أركان الميراث وأسبابه .. ومع ذلك أجد من المفيد أن أذكرها - هنا - مجملة، وفي نوعين (شروط عامة، وشروط خاصة) وبيانها فيما يلي:

أولاً: الشروط العامة، وهي ثلاثة:

١- موت المورث حقيقة أو حكماً أو تقديرأ .. على النحو السابق في أركان الميراث.

٢- حياة الوارث عند وفاة المورث - أو الحكم بوفاته - حقيقة أو تقديرأ .. على النحو السابق - أيضاً - في أركان الميراث. ونضيف هنا: أن الحياة الحقيقية هي التي تثبت بالمشاهدة أو البيئة .. وظواهرها كثيرة، أما الحياة التقديرية فهي التي يحكم بها للجنين أو الحمل في بطن أمه؛ إذ لا يعرف - وقت وفاة مورثه - إن كان ميتاً فلا يثبت له ميراث، أو كان حياً فيثبت له، كما لا يعرف هل يستحق على فرض الذكورة، أم على فرض الأنوثة؟، ولهذا يعتبره الفقهاء حياً بصورة تقديرية أو افتراضية، ويحتفظ له بأوفر الحظين - على فرض أنه ذكر أو على فرض أنه أنثى - بناء على هذه الحياة التقديرية .. كما ستعرف من الكلام عن كيفية توريثه فيما بعد.

ومثل الجنين في تقدير كونه حياً، المفقود والأسير اللذان لم تتحقق حياتهما ولا موتهما، ولم يصدر القاضي حكماً بموتهما، فيوقف لكل منهما نصيبه - على فرض الحياة - احتياطاً، فإذا ثبتت حياته وقت موت المورث

أخذه، وإلا رد على بقية ورثة المورث حسب أنصبتهم.. كما سيأتي بيانه -
أيضا، وبمشيئة الله تعالى - في كيفية توريثهما.

٧٣- هذا ويلزم من الاشتراط المذكور (في الوارث) أنه لو مات اثنان أو جماعة - بينهما أو بينهم سبب من أسباب الميراث - في وقت واحد^(١)، ولم نستطع التيقن من حياة أحدهما وقت وفاة الآخر، فإنهما لا يتوارثان فيما بينهما - لعدم تحقق الشرط السابق - وإنما يقسم مال كل منهما (أو منهم) بين ورثته الأحياء.. وبهذا عمل الصحابة رضوان الله عليهم فيمن ماتوا موتاً جماعياً كقتلى موقعة اليمامة، وطاعون عمواس، وموقعتي الجمل وصفين. وهو مذهب الجمهور، ونص عليه القانون في المادة الثالثة.

٣- ألا يكون هناك مانع من موانع الإرث التي سنعرض لها بعد قليل، وأساس هذا الشرط: أن السبب لا ينتج أثره، أو لا يترتب عليه سببه إلا إذا تحقق شرطه وانتفى ما يمنعه؛ فحياة الوارث عند موت مورثه شرط في الميراث، ولكن لا يلزم من ذلك (أي من وجود سبب الإرث، وشرطيه السابقين: تحقق موت المورث وحياة الوارث أو الحكم بهما) لا يلزم من ذلك استحقاق الوارث، لجواز وجود مانع كالقتل أو الرق.. فسبب الميراث - إذا - قد يكون موجوداً، ولكن لكي يعمل عمله، أو لكي ينتج أثره لابد من تحقق شروطه، وانتفاء موانعه.

(١) كمن ماتوا غرقى، أو في حادثة حريق، أو سقوط بناء أو جدار، أو تحطم طائرة أو سيارة ونحو ذلك .. فإذا أمكن التيقن من حياة وارث بعد وفاة مورثه - ولو لفترة وجيزة - فإنه يستحق ميراثه منه عندئذ، ويأخذه ورثته.

ثانياً: الشروط الخاصة في الميراث:

٧٤- والمقصود بذلك تلك الشروط المتعلقة بطوائف من الورثة، أو ببعض

أسباب التوريث، على النحو التالي:

أ- ما يشترط في الإرث بسبب الزوجية:

١- أن يكون عقد الزواج صحيحاً - سواء حصل دخول أو خلوة صحيحة أم لم يحصل - فلا توارث بمقتضى العقد الباطل أو الفاسد، كما ذكرنا من قبل.

٢- أن تكون الزوجية قائمة - حقيقة أو حكماً - وقت وفاة أحدهما، ومعنى قيام الزوجية بين الزوجين حقيقة أنها لم تتعرض لما يوجب انتهاءها. وأما قيام الزوجية حكماً فكما في حالة الطلاق الرجعي، مع الوفاة أثناء فترة العدة، فإذا مات أحدهما وقتئذ ورثه الآخر، لأن الزوجية قائمة بينهما حكماً، وقد بسطنا القول في ذلك وفي إرث وتوريث من باشر الفرقة من الطرفين قاصداً الفرار من التوارث؛ سواء بطلاق الزوج زوجته - في مرض موته - طلاقاً بائناً، أو بفعل الزوجة - وهي في مرض موتها - ما يوجب تطليقها من زوجها أو التفريق بينهما..

ب- من أهم ما يشترط في التوريث بالإعتاق:

ألا يكون للمعتق وارث آخر بالزوجية أو القرابة النسبية (أصحاب الفروض والعصبات) فإن كان له قريب من نوي الأرحام فإنه لا يرثه عند الجمهور بل يقدم السيد أو عصبته بالنفس عليه. وقال آخرون: بل يقدم القريب ذو الرحم على المعتق أو عصبته.. وهو ما رجحناه، وعليه سار القانون.

ج- وهناك شروط خاصة للإرث بالموالاة الذي قال به الأحناف - ومن وافقهم من الإمامية - ولا أجد حاجة لذكرها هنا.

المبحث الرابع

موانع الإرث

٧٥- والمقصود بالمانع - في اصطلاح علماء الميراث - ما يسقط به استحقاق الإرث رغم قيام سببه وتوافر شروطه .. فمتى وجد أحد موانع الإرث في شخص فإنه يسقط من عداد الورثة، ويسمى ممنوعاً ومحروماً، ولا اعتبار لوجوده .. أي أنه لا يرث ولا يؤثر في غيره من الورثة.

هذا وموانع الإرث كثيرة، والذي يعنينا منها ثلاثة: الرق، والقتل، واختلاف الدين... وتوضيحها فيما يلي:

أولاً: الرق:

٧٦- إذا كان أحد الورثة عبداً رقيقاً - أي كان نوع رقه^(١) - فإن حقه في الميراث يسقط بمانع الرق.. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب، هي:

١- أن العبد لا يملك المال بسائر أسباب الملك، فلا يملكه أيضاً بالإرث؛ لأنه - وما ملكت يداه - ملك لسيده، فلو ورثناه من أقربائه لوقع ما أخذه في ملك سيده - الذي قد يكون أجنبياً عن الميت - فيكون هذا توريثاً لأجنبي بلا سبب.

(١) الرق أنواع ومسببات: فقد يكون تاماً ويسمى "اللقن"، وقد يكون ناقصاً - بعضه حر وبعضه عبد - ويسمى "المبعض"، وقد يتعاقد مع سيده على دفع شيء نظير تحريره ويسمى "المكاتب"، وقد يعلق سيده حريته بموته ويسمى "المدير"، وقد يطا السيد أمته بملك اليمين - وهو التسري - فتلد له وتسمى "أم ولد". (راجع: المغني: ١٢٣/٩ وما بعدها).

٢- بيّن الله تعالى أن العبد لا يقدر على شيء - في قوله: (ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء١٠٠٠) وفي توريث العبد إثبات للقدرة له، وذلك مخالف لبيان الله عز وجل أو لنص الآية.

٣- أن العبد مملوك لغيره، ولو ورث لكان مالكا، ولا يتأتى أن يكون مالكا ومملوكاً في وقت واحد.

٧٧- والقول بمنع الرقيق مطلقاً - بجميع أنواعه - من استحقاق الإرث هو مذهب الجمهور، غير أن هذا لا يمنع من وجود اختلاف في المكاتب، وفي من بعضه حر وبعضه عبد، ويرجع سبب الخلاف في إرث وتوريث المكاتب إلى اختلافهم في وقت خروجه من الرق: أب مجرد الكتابة أو العقد، أم يظل عبداً ما بقي من كتابته شيء؟ وإذا مات وترك ما يوفي بكتابته وزيادة، فهل تورث عنه هذه الزيادة؟

وأما المَبْعُضُ فهل يرث ويورث بقدر ما فيه من الحرية، ويمنع بقدر ما فيه من الرق^(١)؟.. هذا ولم يعتبر القانون الرق مانعاً من موانع الإرث^(٢)؛ لأنه غير موجود منذ سنين، فهو لا يمثل مانعاً واقعياً من موانع الإرث.

(١) انظر: مثلاً: المحلى: ٢٢٧/٩، ٣٠٢. وبداية المجتهد: ٣٧٩/٢ وما بعدها. ونيل الأوطار: ١٩١/٦ - ١٩٢.

(٢) راجع المادتين ٥، ٦ من قانون الموارث، ولقد صيغت عبارة المادة الخامسة بحيث لا تكون مفيدة لحصر موانع الإرث، حتى لا يظن أنه قصد بعدم ذكر الرق - بين الموانع - تغيير حكم شرعي أجمع عليه المسلمون. ولعله حذف في القانون لعدم وجوده. (الميراث في الشريعة الإسلامية: ٣١).

ثانياً: القتل:

٧٨- اتفقت كلمة الفقهاء - منذ عصر الصحابة - على أن القتل العمد، العدوان الواقع من مكلف يكون مانعاً له من ميراث مقتوله.. لقول الرسول ﷺ: (لا يرث القاتل شيئاً) وقوله: (ليس لقاتل ميراث). وقد اشتهر بين الصحابة منع القاتل من الميراث دون إنكار من أحد منهم، فكان هذا إجماعاً، وأيضاً فإن القاتل قد يقصد - بقتل مورثه - استعجال الحصول على الإرث، فكان من المناسب أن يعاقب بحرمانه، حتى يردع كل من يريد استعجال ميراثه بقتل مورثه... والقاعدة الفقهية تقول: (من استعجل شيئاً قبل أوانه عوقب بحرمانه).

٧٩- هذا ولم يخالف في حرمان القاتل من الميراث إلا سعيد بن المسيب، وابن جبير - من التابعين - والخوارج، فهؤلاء يذهبون إلى أن القتل - بجميع أنواعه - غير مانع من الميراث. وحجتهم في ذلك: أن آيات الموارث قد وردت أحكامها عامة، دون تمييز بين قاتل وغيره.

٨٠- وهذا الرأي الأخير لا اعتبار له؛ إذ لا يستسيغه العقل السليم، ولا يقره الشرع الحكيم.. وكفاه ما يترتب على القول بتوريث القاتل من فساد في الأرض، والله لا يحب المفسدين. وفوق هذا فإن دليله واه، وقد رده الجمهور عليهم بأنه شاذ؛ لقيام الدليل على خلافه، وهو ما جاء في السنة الصحيحة من أحاديث تنص على حرمان القاتل من الميراث، فيكون عموم آيات الموارث قد خصص بتلك الأحاديث.

ولكن ما القتل المانع من الميراث؟

٨١- قلنا: إن المتفق عليه من الفقهاء - خلافاً لمن شذ من الخوارج ومن وافقهم - أن القتل العمد الواقع من مكلف بغير حق أو عذر شرعي هو المانع من الميراث. بل لقد بالغ بعضهم فجعل القتل بجميع أنواعه يمنع من الميراث، أي سواء كان عمداً أو خطأ، مباشرة أو تسبياً، بحق أو بغير حق، مكلفاً كان القاتل أو غير مكلف.

٨٢- ومهما يكن من أمر تحديد نوع القتل المانع من الإرث - وبعبداً عن الخلاقات الفقهية في هذا المقام - فإن الذي أميل إليه، وأود تسجيله هنا، أن القتل المانع من الميراث هو ما توافرت فيه قيود ثلاثة، وهي:

١- أن يكون عمداً .. مباشرة أو تسبياً؛ فالأول (العائد المباشر) هو أن يباشر بنفسه قتل مورثه بنية القتل، سواء كان وحده أو معه شريك. ويدخل في القتل العمد المباشر من أجهز عليه بعد أن أنفذ فيه آخر مقتل من مقاتله. والثاني (المتسبب) الذي يتحقق فيه وصف العمد، كمن حفر لمورثه حفرة أو بئراً في الطريق فتردى فيها، أو وضع له حجراً في طريقه فاصطدم به فمات، فإنه لا يرثه، إذا ظهر أنه قد قصد بذلك الفعل قتله.. ويدخل في القتل بالتسبب الأمر، والمحرض، والدال، والمساعد بسلاح أو غيره مما استعمل في ارتكاب الجريمة مع علمه بها، وكذلك الربيئة (من يراقب المكان أثناء مباشرة أو تنفيذ القتل) وواضع السم، وشاهد الزور الذي أدت شهادته إلى الحكم بإعدام المورث وتنفيذه فيه.. فكل هؤلاء يمنعون من الميراث؛ نظراً لنية كل منهم، وتأثير هذه النية في حدوث القتل فعلاً.

٨٣- وبمقتضى هذا القيد، فإن القتل الخطأ وما جرى مجراه^(١) - إذا ثبت عدم توافر أو قصد القتل - لا يمنع من الميراث. ويستدل على النية بما يوجد من دلائل حسية، وظروف الدعوى ونوع الآلة التي يستعملها الجاني.

٢- أن يكون - القتل العمد - عدواناً؛ أي بغير حق ولا عذر شرعي .. أما لو كان القتل بحق أو بعذر شرعي - وهما المأمور بهما أو المباحان شرعاً - كأن ينفذ شخص بحكم وظيفته القتل في مورثه قصاصاً، أو حداً إذا كان مرتدّاً، أو يقتل شخص مورثه دفاعاً عن النفس، أو المال، أو العرض - كقتل الزوج زوجته أو الزاني بها إذا فاجأها متلبسين بالزنا - فمثل هذا النوع من القتل لا يمنع من الميراث.

٣- أن يقع من مكلف؛ وهو البالغ العاقل.. أما الصبي (غير البالغ) والمجنون والمعتوه، ومن في غيبوبة ناشئة عن عقاير - أي كان نوعها - إذا أخذها قهراً عنه، أو عن غير علم بها.. فلا يمنع أحد هؤلاء من الميراث إذا قتل مورثه؛ لسقوط التكاليف الشرعية في حق كل منهم.

ولما كان الناس يتفاوتون في سن البلوغ، فإن القانون المصري قد حدد هذه السن بخمسة عشر عاماً، كما أن القانون جعل من الأعذار تجاوز حق الدفاع الشرعي^(٢) .. فلو أراد شخص أن يمنع مورثه من سرقة ماله أو

(١) ومثله: النائم ينقلب على طفل أو رجل فيقتله، أو للرجل يسقط من شاطئ على مورثه، أو تتحرف به سيارته عن الطريق فيتصادف مرور مورثه فتكلمه السيارة فيقتل نحيبه.

(٢) انظر: المادة الخامسة منه، والمذكرة التفسيرية لها .. وسوف نسوق أمثلة تطبيقية على هذا المانع والمانع التالي (اختلاف الدين) بعد الكلام عن الحجب إن شاء الله تعالى، وراجع: قضية الرسول ﷺ ٥٨٥-٥٨٧ والمغني: ١٥٠/٩-١٥٣ والميراث في الشريعة الإسلامية: ٣٢.

من قتله فضربه ضرباً أفضى إلى موته، فإن ذلك لا يمنعه من الميراث؛ لأن الذي أدى إلى القتل أو الموت فعل مباح في ذاته، وهو الدفاع عن المال والنفس.

ثالثاً: اختلاف الدين:

٨٤- والمراد بهذا المانع أن يكون دين الميت مخالفاً لدين من قام به سبب الإرث من زوجية أو قرابة أو إعتاق.. والمتصور في هذا المانع ثلاث صور:

إحداها: أن يكون من قام به سبب الإرث غير مسلم - أصلاً، أو كان مسلماً وارتد - والمورث مسلم.

.. وقد اتفق جمهور الفقهاء على عدم توريث الكافر أو المرتد من المسلم مطلقاً؛ أي سواء كانت العلاقة بينهما الزوجية أو القرابة أو الولاء، وسواء أسلم قبل توزيع التركة أو لم يسلم، فالعبرة بقيام المانع وقت وفاة المورث.

وقد خالف الإمام أحمد جمهور الفقهاء فيما إذا كان المقتضي للإرث هو الإعتاق، وفيما لو أسلم قبل تقسيم التركة؛ حيث قرر أن المعتق الكافر يرث المسلم - إذا لم يكن له من يرثه أصلاً، أو كان له وارث لا يستغرق نصيبه كل التركة - واحتج لذلك بالأحاديث التي ثبتت الولاء لكل من أعتق. ثم إن العبرة عنده بوقت قسمة التركة لا بوقت الوفاة، فالوارث غير المسلم يرث قريبه المسلم إذا أسلم قبل توزيع التركة، لزوال المانع حينئذ، ولأن المال لا ينتقل في ملك الورثة قبل القسمة.

.. والراجح - عندي - ما ذهب إليه الجمهور من عدم توريث غير المسلم من المسلم مطلقاً؛ لقوة ما استدلوا به، وهو قوله تعالى: (ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً) وقوله ﷺ: (لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم) ثم إن الإرث - في مجموعه - قائم على معنى النصرة بين من يقع بينه التوارث، فكان المورث يقوي الوارث وينصره بما يتركه له من أموال.. والنصرة المعتبرة شرعاً إنما هي المبنية على الدين، وهي معدومة عند اختلاف الدين.

والصورة الثانية (عكس الأولى): وهي أن يكون من قام به سبب الإرث مسلماً، والمورث غير مسلم - أصلاً أو مرتداً - فإن كان غير مسلم أصلاً فمذهب الجمهور على أن الوارث المسلم لا يرث منه شيئاً، مهما كان بينهما من علاقة؛ لنص الحديث المذكور .. وقد استثنى الإمام أحمد - أيضاً - سبب الولاء هنا كما فعل في الصورة السابقة. ويرى الإمامية أن المسلم يرث من الكافر بكل سبب من أسباب الإرث (الزوجية، القرابة، الإعتاق).

.. أما إن كان المورث مرتداً عن الإسلام فإن تركته تقسم - على الرأي الراجح - بين ورثته المسلمين^(١)، بعد أن يحكم القاضي بموته حكماً أو اعتبارياً.

(١) من الفقهاء من يرى أن مال المرتد ينول إلى بيت المال. ومنهم من يفرق بين ما اكتسبه قبل الردة، وما اكتسبه بعدها؛ فيجعل الأول لورثته المسلمين، والثاني لبيت المال. ومنهم من يرى أن ماله ينول لورثته من أهل دينه الذي انتقل إليه، فإن لم يوجد أحد منهم كانت التركة من نصيب بيت المال. ومنهم من يرى أن تركته تقسم بين أولاده المسلمين - إن وجدوا - وإلا آلت إلى بيت المال، ولا يرث أولاده غير المسلمين منها شيئاً. (راجع في ذلك: المحلى: ٣٠٤/٩، والمغني: ١٥٤/٩ - ١٦١، والميراث في الشريعة الإسلامية: ٣٣ ومصادرهما).

الصورة الثالثة: أن يكونا غير مسلمين. ورب قائل: إن هذه الصورة لا شأن لنا بها! وأقول له: ربما، ولكن ماذا لو كنا في بلد تحكم بالشريعة الإسلامية حقاً، وعرضت قضية بشأن توريث اثنين من ملة واحدة، أو من ملتين مختلفتين من غير المسلمين؟ ثم إن الدين الإسلامي خاتم الرسالات، وصالح لكل زمان ومكان.. ولا شك أنه يضم بين نصوص أحكامه ما يفيد - في القضاء - في مثل هذه القضية؟ ومن ثم تكلم الفقهاء المسلمون في توريث الكفار بعضهم من بعض - ربما لكي يوضحوا نظرة الإسلام إلى ما عداه من الأديان الأخرى - وكانت لهم في ذلك أقوال كثيرة، تدور كلها حول نقطة واحدة، وهي: هل اختلاف الدين بين غير المسلمين يعتبر مانعاً من الإرث أم أنهم جميعاً كأهل الملة الواحدة يتوارثون فيما بينهم؟

.. وأفضل ما قيل في الجواب عن ذلك - من وجهة نظري - هو ما ذهب إليه الحنابلة من أن الكفار ملل شتى، وكل ملة مستقلة عن غيرها، الأمر الذي يستلزم منع التوارث فيما بين اثنين من ملتين مختلفتين. على حين يرى جمهور الفقهاء أن اختلاف الدين بين غير المسلمين لا يمنع من التوارث فيما بينهم، لأن كل ما عدا الإسلام يعتبر ملة واحدة في نظرهم، وبناء على هذا يرث اليهودي من المسيحي والعكس.. وهذا ما جرى عليه القانون؛ حيث أخذ بمذهب الجمهور هنا - وفي الصورتين السابقتين أيضاً - فنص في المادة السادسة منه على أن: (لا توارث بين مسلم وغير مسلم. ويتوارث غير المسلمين بعضهم من بعض).

٨٥- كانت هذه موانع الإرث التي تكلم فيها جمهور الفقهاء، والتي رأيت الإقتصار عليها، حتى لا تتشعب بنا السبل، ونخرج عن الإطار الذي حددناه لهذه الدراسة - إذا ما عرضت للموانع الأخرى، التي قال بها بعض الفقهاء دون غيرهم^(١). ولقد أثرت الانتقال إلى تفصيل أحوال الورثة بعد أن وضحت - في الصفحات السابقة - تلك الأمور التي يتوقف عليها وجود الإرث واستحقاقه - من أركان، وأسباب، وشروط - وكذلك ما يحول دون هذا الاستحقاق من موانع، كانت مجال بحث من جمهرة الفقهاء، بخلاف الموانع التي كانت مقصورة على بعض المذاهب الفقهية، ولم أر ضرورة للخوض فيها.

(١) ومن هذه الموانع: اختلاف الدارين، أو الوطن، أو الجنسية - بين الوارث والمورث من غير المسلمين عند الأحناف وبعض الشافعية، أما اختلاف الدارين بالنسبة للمسلمين فإنه لا يكون مانعاً باتفاق الجمهور؛ لأن كل البلاد التي يعيش فيها المسلمون تعتبر - في نظر الإسلام - داراً واحدة مهما اختلفت النظم السياسية والإدارية فيها، ومهما انقطعت الصلة بينها. ومنها: جهل تأخر موت الوارث عن موت المورث، واللعان بين الزوجين عند المالكية. ومنها: الدور الحكمي عند الشافعية. ومن أراد الوقوف على شيء من ذلك فليرجع إلى الكتب المعتمدة في هذه المذاهب. (وراجع: المصدر الأخير السابق: ٣٤-٣٦).

الباب الثاني

المستحقون للتركة من الورثة وغيرهم

تمهيد:

٨٦- أشرنا - في أول الكلام عن حق الورثة - إلى أن الباقي من التركة بعد التجهيز، وتسديد الديون، وتنفيذ الوصايا - يكون للورثة حسب أنواعهم ومراتبهم، ثم أوردنا تصوراً عاماً عن الترتيب الذي نؤثره لاستحقاق هذا الباقي - سواء كان ذلك بطريق الإرث، أم بغير الإرث، وهو نفس ترتيب قانون الموارث المطبق في مصر حالياً؛ حيث قدمنا ميراث نوي الأرحام على العصبة السببية، وحيث رجحنا استبعاد مولى الموالاة من بين المستحقين للإرث.. وبناء على هذا يكون الترتيب الذي نراه في استحقاق الميراث هو:

- ١- أصحاب الفروض.
- ٢- العصبة النسبية.
- ٣- الرد على نوي الفروض ما عدا الزوجين.
- ٤- نوي الأرحام.
- ٥- الرد على أحد الزوجين.
- ٦- العصبة السببية.

فإن لم يوجد أحد من هؤلاء فإن التركة - أو الباقي منها بعد التجهيز وأداء الدين وتنفيذ الوصية - يستحقها بغير طريق الإرث ثلاثة أنواع مرتبة على النحو التالي:

- ١- من أقر له الميت بنسب على الغير، ولم يصادقه - أو يوافق عليه - هذا الغير.
- ٢- الموصى له بأكثر من الثلث أو بكل التركة.
- ٣- بيت المال (الخزانة العامة للدولة).

وفيما يلي بيان كيفية توريث هؤلاء، وأحوال كل منهم..

الفصل الأول

أصحاب الفروض، وأحوال كل منهم

٨٧- والمراد بهم: كل وارث له نصيب محدد في كتاب الله، أو سنة رسوله، أو ثابت بالإجماع .. وقد قدموا - في استحقاق الإرث على غيرهم - لحديث: (ألقوا الفرائض بأهلها، فما بقي فلأولى رجل ذكر).

والفروض المقدرة لهم ستة:

النصف، الربع، الثمن، الثلثان، الثلث، السدس

وهؤلاء الورثة المستحقون لهذه الفروض هم: الزوج والزوجة - الأب والأم - الجد والجدة - البنت وبنت الابن - الأخت الشقيقة والأخت لأب - الأخ والأخت لأم. ولعلك لاحظت أن عددهم اثنا عشر: الزوجان، واثان من الفروع (البنت، بنت الابن)، وأربعة من الأصول (الأب، والجد، والأم، والجدة)، وأربعة من الحواشي (الأخت الشقيقة أو لأب أو لأم، والأخ لأم).

ولعلك لاحظت أيضاً أن أربعة منهم ذكور؛ وهم الزوج، والأب، والجد الصحيح، والأخ لأم. وثمانية إناث وهن الزوجة، والبنت، وبنت الابن، والأم، والجدة الصحيحة، والأخت الشقيقة، والأخت لأب، والأخت لأم.

٨٨- ولما كان هؤلاء متفاوتين في درجة وجهة صلتهم بالميت، حتى أن منهم من يرث دائماً بطريق الفرض - كالزوج والزوجة والأم وأولاد الأم - ومنهم من يرث به تارة وبالتعصيب أخرى - كالأب والجد والأخوات الشقيقات أو لأب - ومنهم من يجمع بين الإرث بالاثنتين معاً كالأب مع الفرع الوارث المؤنث، وكالزوج الذي هو ابن عم للميتة. ولما كان منهم - أيضاً - من يحجب حجب حرمان، ومنهم من لا يحجب إلا

حجب نقصان.. لهذا - وغيره - كان لكل منهم أحوال خاصة، وكان لابد من التعرض لبيان حالات كل وارث منهم تفصيلاً، وسنبداً بالزوجين؛ لأنهما أيسر فهماً:

(١، ٢) الزوجان:

٨٩- للزوج حالتان، هما:

الأولي: أنه يرث النصف (فرضاً) من تركته زوجته المتوفاة، إذا لم يكن لها فرع وارث منه أو من زوج آخر قبله.

الثانية: أنه يرث الربع (فرضاً) إذا كان لها فرع وارث منه أو من زوج غيره... والدليل على هذا قوله تعالى: (ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين).

٩٠- وللزوجة حالتان أيضاً، هما:

الأولي: أنها ترث ربع تركته الميت (الزوج) فرضاً، إذا لم يكن له فرع وارث منها أو من غيرها.

الثانية: أنها ترث الثمن فرضاً، إذا كان له فرع وارث منها أو من غيرها. ودليل هذا قوله تعالى: (ولهن الربع مما تركن إن لم يكن لكم ولد، فإن كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركن من بعد وصية توصون بها أو دين).

ويلاحظ أن هذين الفرضين المذكورين هما فرض الزوجة واحدة فأكثر؛ فإن كانت واحدة استقلت بالربع أو الثمن - وفق حالتها - وإن تعددن قسم الربع أو الثمن بينهما بالتساوي.

٩١- هذا والمقصود بالولد أو الفرع الوارث - في الموضعين - من يرث بالفرض كالبنات أو بنت الابن مهما نزلت درجة أبيها، أو من يرث بالتعصب كالابن، وابن الابن وإن نزل.. فإن لم يكن الولد - أو الفرع الموجود - وارثاً كبنت البنت، أو ابن البنت (من ذوي الأرحام)^(١) وكذلك لو كان ممنوعاً من الميراث كالابن القاتل - فإن أياً منهما (الفرع غير الوارث، والممنوع من الميراث) لا يحجب الوارث من الزوجين حجب نقصان.

ملامح الإرث بالزوجية:

٩٢- للإرث بالزوجية ملامح أو سمات خاصة، أهمها ما يأتي:

١- أن الزوجية الموجبة للتوارث بين الزوجين هي التي تكون نتيجة عقد زواج صحيح قائم حقيقة أو حكماً وقت وفاة أحدهما، وقد بسطنا القول في ذلك عندما كنا نتكلم عن الزوجية بوصفها أحد أسباب الميراث.

٢- لا يرث أي من الزوجين إلا بالفرض، وهذا الفرض يتردد بين النصف والربع للزوج، والربع والثلث للزوجة واحدة أو متعددة.

٣- أن الفرضين الثابتين لكل من الزوج والزوجة لا يتغيران مهما وجد مع كل منهما من الورثة، ولكنهما يتأثران بالعلول شأن بقية الورثة.

٤- أنهما لا يحجبان أحداً من الورثة.

٥- أنهما لا يحجبان حجب حرمان أبداً، فإذا وجد أحدهما وقت وفاة الآخر - والزوجية قائمة حقيقة، أو حكماً، وليس هناك ما يمنعه من الميراث -

(١) وكل منهما - وإن لم يكن فرعاً وارثاً - قد جعل له قانون الوصية في مصر نصيباً في التركة بشروط خاصة، وسيأتي بيان ذلك في الكلام عن الوصية الواجبة.

فإنه لابد أن يرث منه، مهما كان الموجود معه من الورثة. ولكنهما من جهة أخرى قد يحجبان حجب نقصان، فيأخذ الزوج ربع تركته زوجته بدلاً من النصف إذا كان لها فرع وارث منه أو من زوج آخر قبله. وتأخذ الزوجة - واحدة فأكثر - الثمن بدل الربع إذا كان لزوجها المتوفى فرع وارث منها أو من غيرها.

٦- أن أحد الزوجين قد يرث من جهة أخرى غير الفرض، فلو توفيت الزوجة - مثلاً - عن زوجها فقط، وهو ابن عم شقيق لها .. فإنه يرث نصف التركة فرضاً، والنصف الآخر تعصيباً. وإن لم تكن بينهما قرابة فإنه يرث النصف الآخر بالرد. ولو توفي زوج عن زوجته فقط، وهي ابنة عم شقيق له فإنها تأخذ الربع فرضاً، والباقي لها باعتبارها ذات رحم له. وإن لم تكن بينهما قرابة فإنها تأخذ الباقي بالرد.

تعويضات: بين ميراث الزوج والزوجة فيما يأتي، مع التعليل:

١- الورثة: زوج، أم، أب، أختان شقيقتان.

* للزوج النصف فرضاً؛ لعدم وجود فرع وارث.

٢- الورثة: جد، زوج، أم، إخوة لأم، عم شقيق، ابن قاتل.

* للزوج النصف فرضاً، لأن الفرع الموجود ممنوع من الميراث، فوجوده كعدمه.

٣- الورثة: زوجتان، بنت ابن، أب.

* للزوجتين الثمن فرضاً؛ لوجود فرع وارث (بنت الابن)، وهذا الفرض يقسم بينهما بالتساوي.

٤- الورثة: زوج، ابن ابن، أب، أم، جد.

* للزوج الربع فرضاً؛ لوجود فرع وارث وهو ابن الابن.

٥- الورثة: زوجة، بنت بنت، أخ شقيق، أم أم.

* للزوجة الربع فرضاً؛ لأن الفرع الموجود من ذوي الأرحام.

٦- الورثة: زوجة مسيحية، أب، أم.

* الزوجة لا تَرث شيئاً لاختلاف الدين.

(٣، ٤) الأب والأم:

٩٣- للأب ثلاث حالات؛ مستفادة من قوله تعالى: (ولأبويه لكل واحد منهما

السدس مما ترك إن كان له ولد، فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه

فلأُمه الثلث) ومن قوله ﷺ: (ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى

رجل ذكر) ونوضح تلك الحالات الثلاث فيما يلي:

١- يرث السدس فرضاً: إذا كان للميت فرع وارث مذكر (الابن، وابن الابن،

وإن نزل) سواء وجد معه فرع وارث مؤنث أو لا.

٢- ويرث السدس فرضاً والباقي — بعد أصحاب الفروض — تعصيباً: إذا

كان للميت فرع وارث مؤنث (البنت، وبنت الابن وإن نزل).

٣- ويرث بالتعصيب فقط أو التعصيب المحض: إذا لم يكن للميت فرع

وارث مطلقاً (أي لا مذكر ولا مؤنث) فيأخذ الباقي بعد أصحاب

الفروض، أو يأخذ التركة كلها تعصيباً إذا كان منفرداً.

فمثلاً: لو توفيت امرأة عن: زوج وأب فإن الزوج يستحق النصف فرضاً

(لعدم وجود فرع وارث للمتوفاة)، والأب يستحق الباقي تعصيباً للسبب نفسه.

ولو توفي شخص عن أب فقط فإنه يأخذ كل التركة تعصيباً؛ لانفراده (أو لعدم وجود صاحب فرض، ولا فرع وارث مذكر أو مؤنث).

٩٤- وتجدر الإشارة إلى عدة ملامح لميراث الأب، نوجزها فيما يلي:

١- أن الأب لا يحجب عن الميراث حجب حرمان مطلقاً؛ بمعنى أنه متى وجد - وانتفى المانع - كان له في تركة ولده المتوفى - ذكراً أو أنثى - نصيب $\frac{1}{4}$ ، $\frac{1}{4} + ع$ ، ع على ما سبق بيانه في الفقرة السابقة.

٢- أنه لا يحجب حجب نقصان؛ إذ إنه إما صاحب سدس، وإما وارث بالتعصيب، وهو على أية حال لا ينقص نصيبه عن السدس، إلا في مسائل العول.

٣- يحجب عدداً من أصحاب الفروض والعصبات، سواء ممن يدلون إلى الميت عن طريقه - كالجد، والإخوة والأخوات أشقاء أو لأب، والجدة لأب - أو من غير طريقه مثل أولاد الأم.. ولذا فإنه لا يرث معه سوى أربعة من الورثة وهم:

أحد الزوجين، الفروع، الأم، الجدة لأم أو أم الأم (بشرط عدم وجود الأم).

٩٥- وللأم ثلاث حالات؛ مستفانة في الأصل من قوله تعالى: (ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث فإن كان له إخوة فلأمه السدس) وبيان ذلك فيما يلي:

١- ترث السدس فرضاً: إذا كان للميت فرع وارث مذكر أو مؤنث، أو كان له عدد (اثنان فأكثر) من الإخوة والأخوات مطلقاً؛ ذكوراً أو إناثاً أو منهما معاً، أشقاء أو لأب أو لأم، وارثين أو محجوبين.

٢- وترث ثلث التركة فرضاً: عند عدم من تقدم؛ أي إذا لم يكن للميت فرع وارث مطلقاً، ولم يكن له عدد من الأخوة والأخوات أصلاً.

٣- وترث ثلث الباقي بعد نصيب أحد الزوجين: وذلك إذا انحصرت التركة فيها، وفي الأب، وأحد الزوجين (المسألة الغراوية أو العمرية) ونوضح هذه الحالة بمثالين:

أ- توفيت عن: زوج، أم، أب.

* للزوج النصف فرضاً، وللأم ثلث الباقي (وهو سدس التركة)، وللأب الباقي (وهو ثلث التركة).

ب- توفي عن: زوجة، أم، أب.

* للزوجة الربع فرضاً، وللأم ثلث الباقي (وهو ربع التركة)، وللأب الباقي (وهو نصف التركة).

٩٦- ومن المفيد أن نذكر هنا أن هاتين المسألتين تلقبان بالعمريتين، لقضاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه فيهما بذلك، وتابعه عامة الصحابة، والأئمة الأربعة^(١). كما تسميان بالغراوين لشهرتهما. وبالغريبتين ربما لأنهما على غير أصل؛ إذ لو أعطيت الأم ثلث التركة - بمقتضى ظاهر الآية - فإن نصيبها يكون ضعف نصيب الأب مع الزوج

(١) ويرى ابن عباس والظاهرية، والإمامية أن للأم ثلث التركة كلها - في المسألتين - لا ثلث الباقي عملاً بظاهر الآية: (فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث).. انظر مثلاً: المحلى: ٢٦٠/٩ وبداية المجتهد: ٣٤٣/٢ والميراث في الشريعة الإسلامية: ٤٨ - ٥٠.

(المسألة الأولى) وقريباً من نصيبه مع الزوجة (المسألة الثانية)^(١). أما على القول الأول - الذي ذهب إليه الجمهور، وبه أخذ القانون المصري في المادة ١٤ - فإنه يتحقق ما عهدناه في الميراث، أو ما قرره الشرع من أن للذكر مثل حظ الأنثيين^(٢)؛ خاصة وأن الأب والأم في درجة واحدة من حيث صلتها بالميت، وإن كان ثمة مفاضلة معنوية مثل الوصية بحسن صحبة الأم أكثر من الأب، وفي الوقت ذاته لم يخرج هؤلاء عما تقرر بالشرع من أن للأم الثلث، وإن كان المراد هنا ثلث الباقي لا ثلث التركة كلها.

٩٧- فإذا قيل: إن ثلث الباقي هذا ليس فرضاً من الفروض الستة المقررة في آيات الموارث، قلت: إن هذا الثلث (ثلث الباقي) - في الحقيقة - ما هو إلا سدس في حالة الزوج، وربع في حالة الزوجة^(٣).. والسدس والربع فرضان ثابتان ومقرران غير أن الفقهاء أثروا التعبير بثلث الباقي - في الموضعين - تأديباً مع لفظ القرآن الكريم (فلأمه الثلث).

(١) ويلاحظ أنه لو كان مكان الأب جد - في المسألتين المذكورتين - فإن الأم تأخذ ثلث التركة كلها بلا خوف، لأنها أقرب منه للمتوفى، فهو (الجد) ليس في درجتها، وأيضاً: لو وجد في المسألتين اثنان فأكثر من الإخوة والأخوات مطلقاً فإنهم لا يرثون مع وجود الأب، ومع ذلك يحجبون الأم من الثلث إلى السدس، ويكون للأب الباقي تعصيباً بعد فرض الزوج أو الزوجة.

(٢) باستثناء أولاد الأم، فقد ورد النص القرآني ببيان أن الذكر والأنثى منهم سواء في الميراث، وما عدا ذلك فكل ذكر يأخذ ضعف الأنثى متى كانا عصابة بالغير، أو متى اتحدا في الجهة والدرجة وقوة القرابة كما سيأتي.

(٣) انظر: الموطأ: ص ٢٦٣ طبعة دار الكتب العلمية - بيروت.

٩٨- والملاحظ على ميراث الأم ما يلي:

- * لا تحجب عن الميراث مطلقاً، إذا انتفى عنها ما يمنعها منه.
- * إرثها دائماً بطريق الفرض المتردد بين الثلث والسدس.
- * تحجب حجب نقصان من الثلث إلى السدس؛ إما بالفرع الوارث (المذكر أو المؤنث) أو باثنين فأكثر من الإخوة والأخوات من أي جهة كانوا، وارثين أو محجوبين .. على ما تقرر قبل قليل.
- * لا تأثير للفرع غير الوارث (كأولاد البنات) في نصيب الأم، وكذا الواحد من الإخوة والأخوات؛ حيث تأخذ نصيبها الأعلى (الثلث) عندئذ.
- * عند انحصار التركة فيها وفي الأب وأحد الزوجين، فإنها تأخذ ثلث الباقي بعد نصيب الزوج أو الزوجة، أما إذا كان مكان الأب جد فإنها تأخذ ثلث التركة كلها، وأيضاً إذا وجد في نفس المسألة (أب وأم وأحد الزوجين) عدد من الإخوة والأخوات — من أي جهة كانوا — فإنهم يحجبون بالأب حجباً كلياً، ولكنهم — مع ذلك — يحجبون الأم حجب نقصان من الثلث إلى السدس، وحينئذ لا حاجة إلى القول بأن للأم ثلث الباقي، وإنما يكون لها السدس فرضاً، وللأب الباقي تعصيباً بعد نصيب الموجود من الزوجين معها.

تدريبات: بين ميراث كل من الأب والأم فيما يأتي:

١- الورثة:	أب	بنت	أم	أخ . ش
الفروض:	$\frac{1}{4} + ع$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{4}$	م . بالأب

- * أخذ الأب السدس فرضاً والباقي تعصيباً لوجود وارث مؤنث، وأخذت الأم السدس فرضاً لوجود الفرع الوارث.

٢- الورثة: أب أم ابن ابن، بنت ابن أخت . ش
 الفروض: $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ ع . بالغير م. بالأب والفرع المذكر
 * أخذ الأب السدس فرضاً لوجود فرع وارث مذكر واستحقت الأم السدس
 فرضاً لوجود الفرع الوارث.

٣- الورثة: أم ٣ أخوة أشقاء أخ لأم زوجة
 الفروض: $\frac{1}{4}$ ع $\frac{1}{6}$ $\frac{1}{4}$ لعدم وجود فرع وارث
 * أخذت الأم السدس فرضاً لوجود عدد من الإخوة.

٤- الورثة: زوجتان أب أم أخت . ش، أخ . ب
 الفروض: $\frac{1}{4}$ ع $\frac{1}{4}$ م. بالأب
 * أخذ الأب الباقي تعصيباً - بعد أصحاب الفروض - لعدم وجود فرع
 وارث، وقد أخذت الأم السدس فرضاً لوجود اثنين من الإخوة وإن كانا
 محجوبين بالأب.

٥- الورثة: أب بنت جد، عم شقيق
 الفروض: $\frac{1}{4}$ + ع $\frac{1}{4}$ م. بالأب
 * أخذ الأب السدس فرضاً والباقي تعصيباً لوجود فرع وارث مؤنث (البنت).

(٥) الجد الصحيح:

٩٩- والمقصود بالجد الصحيح: من لا تدخل في نسبته إلى الميت أنثى^(١)،
 وهو أبو الأب مهما علا. وهذا الجد إما صاحب فرض، وإما عاصب،
 وقد يجمع بين الاثنين .. صحيح أنه لم يرد بشأن توريثه نص صريح

(١) إن دخل في نسبته إلى الميت أنثى - مثل أبي الأم - فهو الجد الفاسد، وهذا من ذوي
 الأرحام، ولا يعد من أصحاب الفروض ولا العصبات النسبية.

في القرآن الكريم، ولكن الفقهاء لاحظوا إطلاق لفظ الأب على الجد في اللغة وفي استعمالات الشرع، فأجمعوا على توريث الجد عند عدم الأب أو جد صحيح أقرب منه. وما يحصل بينهم من خلاف — بعد ذلك — إنما هو في تحديد وضع الجد مع الإخوة والأخوات (الأشقاء أو لأب فقط)؛ حيث ذهب بعضهم إلى أن الجد كالأب المباشر، فيعطى حقه أو يحل محله — عند عدمه — في الميراث، وفي حجب الإخوة والأخوات مطلقاً؛ أي من أي جهة كانوا (أشقاء أو لأب أو لأم)^(١)، بينما يرى جمهور الفقهاء — وهو ما عليه القانون — أن الجد لا يحجب إلا الإخوة لأم، أما الأشقاء أو لأب فإنهم لا يحجبون به؛ لأنهم جميعاً ينتمون إلى الميت عن طريق الأب، ومن ثم يشتركون معه في الإرث^(٢)، غاية ما

(١) وقد نسب ابن حزم هذا الرأي إلى جمهرة كبار فقهاء الصحابة والتابعين، (انظر: المحلى: ٢٨٢/٩ وما بعدها).

- (٢) ونحن نرجح هذا الاتجاه؛ لقوة أدلته ولإتصافه؛ أما قوة أدلتهم فأساسها قولهم:
- إن ميراث الإخوة والأخوات — الأشقاء أو لأب — قد تقرر بنص القرآن، ومن ثم لا يحجبون عنه إلا بنص أو إجماع، ولم يرد نص صريح على حجبهم بالجد، كما أنه لم يحصل إجماع على ذلك.
 - أن الجد والإخوة الأشقاء أو لأب قد تساوا في الإدلاء إلى الميت بدرجة واحدة وهي الأب.
 - أن القول بعدم توريث هؤلاء الإخوة مع الجد يؤدي إلى صيرورة التركة لمن ينقص عنهم في درجة القرابة وهم أصنام الميت، ولم يقل أحد: إن الأصنام أولى بالميراث من الأخوة.
 - وأخيراً فإن الإنصاف في هذا الاتجاه جاء من مراعاة قرابة الاثنين (الجد والإخوة) معاً، فلم يحرم أيّاً منهما، غير أنه ميز الجد على الإخوة بأن جعل نصيبه لا ينقص عن السدس بأي حال من الأحوال؛ فإن كانت المقاسمة مع الإخوة أو الإرث بالتعصيب يحرمه من الميراث، أو يجعل نصيبه أقل من السدس فإنه يعطى السدس فرضاً، وتعمل المسألة.

هنالك أن الجد لا ينقص نصيبه عن السدس، سواء ورث بالمقاسمة أو بالتشريك كأخ أو ورث بالفرض كما سيأتي بعد قليل.

١٠٠- ومهما يكن من أمر هذا الاختلاف، وأدلة كل فريق، والاعتراضات الواردة على كل منها، فإن الذي يهمنا — هنا — هو توضيح ميراث الجد وأحواله على ضوء ما قرره الجمهور والقانون، خاصة في حالة اجتماع الجد مع الإخوة الأشقاء أو لأب في مسألة واحدة .. وبيان ذلك فيما يلي:

الجد الصحيح يحجب بالأب وبكل جد صحيح أقرب منه. فإذا لم يحجب فإما أن يوجد معه إخوة أو أخوات — أو منهما معاً — أشقاء أو لأب، أو لا يوجد. وهذان تصوران يختلف إرث الجد تبعاً لهما:

أولاً: إذا لم يوجد معه واحد من هؤلاء فإنه يرث مثل الأب في حالاته الثلاث السابقة:

- ١- السدس فرضاً فقط: إذا كان للميت فرع وارث مذكر.
 - ٢- السدس فرضاً + الباقي تعصيباً: إذا كان للميت فرع وارث مؤنث.
 - ٣- يرث بالتعصيب فقط: إذا لم يكن للميت فرع وارث أصلاً، أو كان له فرع من ذوي الأرحام، أو فرع وارث محروم أو ممنوع من الميراث.
- ثانياً: إن وجد معه إخوة وأخوات أشقاء أو لأب، فإنه يرث معهم على النحو التالي:

١- بالمقاسمة^(١): إذا كان هؤلاء الإخوة والأخوات ممن يرثون بالتعصيب (بالنفس، أو بالغير، أو مع الغير) كما لو كانوا ذكوراً فقط، أو ذكوراً وإناثاً، أو إناثاً صرن عصبية مع البنات أو بنت الابن أو هما معاً. وفي هذه الحالة (المقاسمة) يعامل الجد كأخ؛ فيأخذ مثل نصيب الذكر منهم، وضعف نصيب الأنثى .. بشرط أن لا يترتب على المقاسمة حرمانه أو نقص نصيبه عن السدس، فإن حرم — كما لو استغرقت سهام أصحاب الفروض التركة كلها ولم يبق للعصبات شيء — أو قل نصيبه عن السدس، فإنه يعطى السدس فرضاً حتى لو عالت المسألة.

٢- يرث بالتعصيب: إذا وجد معه أخت أو أخوات شقيقات أو لأب ممن يرثون بالفرض لا بالتعصيب؛ فإن الواحدة — أو الأكثر منهن — تأخذ فرضها،

^(١) وعملية المقاسمة هذه من الممكن أن تكون عملية ذهنية لا تحتاج معها إلى تقسيمات وتفرعات، إذ من الميسور أن تنظر إلى أصحاب الفروض، وعدد الإخوة (الأمساء أو لأب) الموجودين مع الجد، وتعرف أيهما أوفر حظاً للجد: الإرث بالتعصيب أو السدس، وعلى أية حال إذا لم تستطع القيام بهذه العملية الذهنية فإليك طريقة سهلة لتحديد نصيب الجد عند المقاسمة مع الإخوة، وذلك باتباع ما يأتي:

أولاً: قسم التركة تقسيمين، أحدهما باعتبار أن الجد أحد الإخوة والثاني باعتبار أنه وارث السدس فرضاً.

ثانياً: قارن بين نصيب الجد في التقسيمين، وأعط الجد أكبرهما أو الأوفر حظاً له. وينبغي أن تلاحظ أنه إذا استغرقت سهام أصحاب الفروض كل التركة، ولم يبق للعصبات (الجد والإخوة) شيء فإننا نعطي الجد السدس فرضاً وتعمل المسألة ويسقط الإخوة والأخوات، لأنهم لا يرثون إلا بالتعصيب، ما لم يكن الأخوات ممن يرثون بالفرض في المسألة، وسوف نوضح ذلك بالأمثلة بعد قليل.

ويرث الجد الباقي تعصيباً، على أن لا يحرم أو يقل نصيبه عن السدس أيضاً^(١).

١٠١- ومع ثبوت أحكام الأب للجد - عند عدم الأب - إلا أن لنا عدة ملاحظات على ميراث الجد؛ بعضها يتعلق بأوجه الاتفاق بين الأب والجد، والبعض الآخر يتعلق بأوجه الاختلاف بينهما:

أولاً: يتفق الأب والجد - من حيث التوريث - فيما يأتي:

- ١- كل منهما يحجب الإخوة والأخوات لأم.
- ٢- كل منهما يحجب أولاده^(٢)؛ فالإخوة الأشقاء أو لأب وأولادهم - وكذلك الأخوات الشقيقات أو لأب - لا يرثون مع الأب .. والأعمام الأشقاء أو لأب وأولادهم لا يرثون مع الجد.

٣- كل منهما يرث بالفرض فقط ($\frac{1}{4}$) مع الفرع الوارث المذكر، ويرث بالفرض والتعصيب ($\frac{1}{4} + ع$) مع الفرع الوارث المؤنث. ويرث بالتعصيب فقط عند عدم وجود الفرع الوارث مطلقاً .. وقد أشرت إلى هذه الحالات الثلاث في ميراث كل منهما.

٤- أن كلاهما متى كان مستحقاً للإرث لا يحرم، ولا يقل نصيبه عن السدس بأي حال من الأحوال - إلا في مسائل العول - فإن كان

(١) راجع: المصادر السابقة، والميراث في الشريعة الإسلامية: ٥٥ والمادة ٢٢ من قانون المواريث المصري.

(٢) هناك قاعدة فقهية مستخلصة من أحكام المواريث تقرّر: أن كل شخص ينتسب إلى الميت بواسطة لا يرث مع وجود هذه الوسطة، فأب الأب لا يرث مع وجود الأب، وأم الأم لا ترث مع وجود الأم وهكذا، غير أنه يستثنى من هذه القاعدة أولاد الأم فإنهم يرثون معها. وأكثر من هذا أن الاثنين فأكثر منهم يحجبونها حجب نقصان من الثلث إلى السدس.

٤- أن كلاً منهما متى كان مستحقاً للإرث لا يحرم، ولا يقل نصيبه عن السدس بأي حال من الأحوال - إلا في مسائل العول - فإن كان الموجود منهما وارثاً بأن انتفى عنه ما يمنعه من الإرث، واستغرقت سهام أصحاب الفروض التركة، أو كان الباقي منها - بعد أصحاب الفروض - يقل عن السدس، فإنه يعطى السدس فرضاً، وتعمل المسألة.

ثانياً: يفترقان في أربعة أمور أيضاً، وهي:

١- أن الأب لا يحجب عن الميراث مطلقاً، أما الجد الصحيح فإنه يحجب بالأب وبكل جد صحيح أقرب منه.

٢- أن الأب - بإجماع الفقهاء - يحجب الإخوة والأخوات مطلقاً (من أي جهة كانوا) أما الجد فإنه وإن اتفق حجه للإخوة والأخوات لأم، إلا أن حجه للباقيين (الأشقاء أو لأب) موضع خلاف بينهم. وقد رجحنا مذهب الجمهور من أنهم يتقاسمون معه التركة - أو الباقي منها بعد أصحاب الفروض - بشرط أن لا يحرم، أو يقل نصيبه عن السدس.

٣- لا ترث أم الأب مع الأب؛ لأنها تدلي به إلى الميت، ولكنها ترث مع الجد؛ لكونها زوجته، ولأن درجة قرابتهما للميت واحدة.

٤- في المسألتين الغراويتين أو العمريتين (انحصار التركة في الأبوين وأحد الزوجين) أخذت الأم ثلث الباقي على مذهب الجمهور - والقانون - أما لو كان مكان الأب جد فإنها تأخذ ثلث التركة كلها .. وقد نبهنا على ذلك عند الكلام عن ميراث الأم.

١٠٢- وإليك فيما يلي بعض النماذج التدريبية لكيفية توريث الجد:

١- الورثة: أبو أب زوجة ابن، بنت أم
 الفروض: $\frac{1}{6}$ $\frac{1}{6}$ ع. بالغير $\frac{1}{6}$

* أخذ الجد السدس فقط فرضاً لوجود فرع وارث مذكر.

٢- الورثة: بنت أم عم شقيق جد
 الفروض: $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{6}$ م. بالجد $\frac{1}{6}$ + ع

* أخذ الجد السدس فرضاً، والباقي تعصيباً لوجود فرع وارث مؤنث، ولم يوجد إخوة أو أخوات أشقاء أو لأب.

٣- الورثة: زوج أم جد
 الفروض: $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{3}$ ع

* أخذ الجد الباقي - بعد أصحاب الفروض - تعصيباً، وهو لم يقل عن السدس.

٤- الورثة: أب زوجتان أم بنت ابن جد
 الفروض: $\frac{1}{6}$ + ع $\frac{1}{8}$ $\frac{1}{6}$ $\frac{1}{2}$ م. بالأب

٥- الورثة: جد زوج بنتان أخ شقيق
 الفروض: $\frac{1}{6}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{2}{3}$ لم يبق له شيء فالمسألة عالت أصلاً
 * أخذ الجد - هنا السدس فرضاً، لأنه لو اعتبر عاصباً وتقاسم مع الأخ

الشقيق في الباقي بعد أصحاب الفروض لتقص نصيبه عن السدس.

٦- الورثة: أم جد، أخ. ش، أختان. ش ابن قاتل
 الفروض: $\frac{1}{6}$ ع م

* هنا المقاسمة خير له من السدس، ويمكنك أن تثبت ذلك.

٧- الورثة: زوج جد، أخ . ش أخ. لأب أختان . م، عم لأب

الفروض: $\frac{1}{4}$ ع م. بالشقيق م. بالجد

* المقاسمة خير له هنا أيضاً.. كيف؟

٨- الورثة: زوجة جد أخت لأب أخ لأم

الفروض: $\frac{1}{4}$ ع $\frac{1}{4}$ م. بالجد

* ورث بالتعصيب، لأن الأخت هنا صاحب فرض، والباقي للجد تعصيباً أكثر من السدس.

٩- الورثة: بنتا ابن زوج جد أم أم أم

الفروض: $\frac{2}{3}$ $\frac{1}{4}$ ع + $\frac{1}{6}$ $\frac{1}{6}$ م. بالأم

* أعطى السدس فرضاً - وعالت المسألة - لاستغراق أصحاب الفروض التركة كلها.

(٦) الجدة الصحيحة:

١٠٣- والمقصود بالجدة الصحيحة: التي لا يدخل في نسبتها إلى الميت ذكر

بين أنثيين، وهي أم أحد الأبوين، وأم الجد الصحيح، وأم الجدة

الصحيحة، مثل: أم الأم، أم أبي الأب، أم أم الأم .. فإذا تخلل في

نسبتها إلى الميت ذكر بين أنثيين كانت جدة فاسدة، وتدخل في زمرة

نوي الأرحام .. كأم أبي الأم، وأم أبي أم الأب.

١٠٤- هذا ولم يرد نص صريح في القرآن الكريم بشأن توريث الجدة - كما

كان الحال في ميراث الجد الصحيح - ولكن ثبت ميراثها بالسنة

الصحيحة (أطعموا الجدات السدس)، وبعمل الصحابة وباتفاق الفقهاء

على أنها أم عند عدم الأم، كما كان الجد أباً عند عدم الأب^(١) ..
ومهما يكن الأمر، فالذي يهمنا أن نورد هنا أن للجدة حالتين:

إحدهما: أن تأخذ السدس فرضاً، سواء أكانت واحدة أم اثنتين، وسواء أكانت من جهة الأب أم من جهة الأم، أم من الجهتين معاً (كام أم الأم التي هي في الوقت نفسه أم أبي الأب)^(٢) فإن كانت واحدة أخذت السدس، وإن كانتا اثنتين اشتركتا فيه متى تساويا في الدرجة^(٣).

الثانية: أن تحجب، وحجبها يكون بواحد ممن يأتي:

- ١- بالأم: سواء أكانت جدة لأم، أم لأب، أم لهما معاً.
- ٢- بالأب: إذا كانت جدة لأب .. أما الجدة لأم فإنها ترث مع الأب، لأنها لم تنصل بالميت عن طريقه أو بواسطته.
- ٣- بالجد: إذا اتصلت بالميت عن طريقه، كما لو ترك الميت أباً أب، وأم أبي الأب، فإنه يحجبها. لكنه لا يحجب الجدة الأمية (التي من جهة الأم) مهما علت، ولا يحجب أيضاً الجدة الأبوية التي في درجته، فأبو الأب لا يحجب أم الأب لأنهما في درجة واحدة من حيث اتصالهما بالميت.

(١) راجع: الموطأ: ٢٦٧ والمغني: ٥٤/٩ وما بعدها.

(٢) وصورتها: أن تزوج امرأة ابن ابنها من بنت بنتها، فإذا ولد بينهما ولد فإن تلك المرأة تعتبر جدة صحيحة لهذا الولد من جهة الأب والأم معاً، وتسمى ذات قرابتين.

(٣) ويرى ابن حزم الظاهري أن الجدة مطلقاً - لأم أو لأب - ترث مثل الأم، إذا لم يكن للميت أم، بحيث تأخذ مثلها الثلث أو السدس في نفس حالتها ميراث الأم السابقتين، والمنصوص عليهما في القرآن الكريم، وإن كانت هناك أكثر من جدة - وتساوين في الدرجة - يشتركن في الميراث المذكور (الثلث أو السدس)، بل لقد تشدد ابن حزم في الرد على من قال: ليس لها إلا السدس فقط واحدة فأكثر، (المحلى: ٢٧٢/٩ وما بعدها).

٤- بالجدة القربى: فالجدة القربى إلى الميت من أي جهة كانت تحجب البعيدة أو البعدى، سواء أكانت القربى وارثة أم محجوبة، فمثلاً: أم الأم تحجب كلاً من أم أم الأم، وأم أبي الأب. وأم الأب المحجوبة بالأب - في مسألة - تحجب أم أم الأم .. وهكذا.

١٠٥- والنماذج التالية توضح كيفية توريث الجدة الصحيحة:

١- الورثة:	زوجة	أم أم	أب	أخ لأب
الفروض:	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{6}$	ع	م. بالأب

٢- الورثة:	زوج	أم أم، أم أب	جد
الفروض:	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	ع

* اشتركتا في السدس لتساويهما في الدرجة، ولم تحجب أم الأب بالجد لأنها في درجته.

٣- الورثة:	زوجتان	أم	أم أم، أم أب	عم شقيق
الفروض:	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{3}$	م. بالأم	ع

٤- الورثة:	زوج	أب	أم أب، جد، أخ شقيق
الفروض:	$\frac{1}{2}$	ع	م. بالأب

٥- الورثة:	زوجة	أب أب	لم أبي الأب	أخت شقيقة	أم أبي الأم
الفروض:	$\frac{1}{4}$	ع	م. بالجد	$\frac{1}{4}$ فرضاً	جدة غير

صحيحة (من نوي الأرحام) فلا ميراث لها.

(٧) البنات الصلبية:

١٠٦- والمراد بها: بنت المتوفى - أو المتوفاة - المباشرة. وهي تـُـرث بالفرض إذا لم يوجد معها ابن للميت، وتـُـرث بالتعصيب إذا كان معها ابن له، فتأخذ نصف نصيبه (أي للذكر مثل حظ الأنثيين).. ونوضح هذا الإجمال فيما يلي:

للبنات الصلبية ثلاث حالات، وهي:

١- النصف فرضاً: إذا كانت وحيدة أو منفردة؛ أي ليس معها بنت أخرى، ولا ابن يعصبها.

٢- الثلثان فرضاً: للاثنتين فأكثر، إذا لم يكن معهن ابن للميت (أخ لهن) يعصبهن على أن يقسم الثلثان على من وجد من البنات الصليات بالتساوي.

٣- الإرث بالتعصيب: إذا كان معها (أو معهن) (ابن للميت واحد أو أكثر) فترث الواحدة نصف ما يأخذه الابن الصليبي ..

وهذه الحالات الثلاث مذكورة في القرآن الكريم .. (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين، فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك، وإن كانت واحدة فلها النصف).

١٠٧- ولعل من المفيد أن نشير هنا إلى أن هذه الآية بصياغتها - على هذا النحو - قد أثارت نقاشاً بين الفقهاء منذ عصر الصحابة حول ميراث البنتين؛ لأن ما دلت عليه الآية هو نصيب البنت منفردة (واحدة)، أو مع أخيها (ابن الميت)، ونصيب ما فوق اثنتين، ولم تنص صراحة على نصيب البنتين.. مما جعل ابن عباس - في رواية عنه - يرى

إحاقهما بالبنت الواحدة فيشتركان في النصف المقرر لها. أما جمهور الفقهاء فقد ذهب إلى أن نصيب البنّتين هو الثلثان؛ بناء على أن إلحاق المثنى - في الحكم - بالجمع أولى من إلحاقه بالمفرد. وأيضاً فإن القرآن الكريم قد حدد نصيب الأختين (الشقيقتين أو لأب) بالثلثين، وهما أبعد قرابة من البنّتين، فتكون البنّتان أولى باستحقاق هذا القدر. فوق ذلك فقد ثبت - بالسنة الصحيحة - من حديث جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أعطى ابنتي سعد بن الربيع الثلثين من تركة أبيهما.. وكان ذلك بعد نزول آية الموارث^(١).

١٠٨- هذا ورأي الجمهور أقوى وأرجح - وبه أخذ القانون المصري في الفقرة (أ) من المادة (١٢) - وذلك لأن إعطاء البنّتين النصف فقط - على الرأي الآخر - يؤدي إلى أن ترث الأختان أكثر منهما، مع أن البنّتين أقوى منهما قرابة.. على أن مخالفة ابن عباس لا يعتد بها، لكونها لم تثبت عنه بطريق مقطوع به، بالإضافة إلى أن مستنده لا يقوى على معارضة ما احتج به جمهور الفقهاء، ويقال: إن ابن عباس عدل عن رأيه السابق - على فرض صحة ما روي عنه - ووافق الجمهور، فكان ذلك إجماعاً^(٢).

(١) الحديث تجده في: تفسير ابن كثير: ٤٥٧/١، ونيل الأوطار: ١٧١/٦، ١٧٢.

(٢) انظر: بداية المجتهد: ٣٤٠/٢، والمغني: ١١/٩، ٢، وموسوعة الفقه الإسلامي: ٢٩٨/٤.

• نماذج تطبيقية لميراث البنت الصليبية:

١- الورثة:	زوج	أب	أم	بنت
الفروض:	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{6} + ع$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{2}$

• استحققت البنت نصف التركة فرضاً، لانفرادها، وعدم وجود ابن يعصبها.

٢- الورثة:	زوجتان	بنتان	أم أم	أب أب
الفروض:	$\frac{1}{8}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6} + ع$

• للبنتين الثلثان، لانفرادهما، وعدم معصب لهما.

٣- الورثة:	أب أم	بنت، ابن	جد	أخ لأم
الفروض:	$\frac{1}{6}$ $\frac{1}{6}$	ع. بالغير	م. بالأب	م. بالفرع الوارث والأصل المذكر

• ورثت البنت - هنا - بالتعصيب مع الابن، ويقسم النصيب المستحق بينهما للذكر ضعف الأنثى.

(٨) - ميراث بنت الابن

١٠٩- والمراد بها: كل أنثى تتنسب إلى الميت بواسطة ابنه الصليبي مهما

نزلت درجته (بنت ابن، بنت ابن ابن..) وهي في الميراث كالبنات

الصليبية؛ حيث ترث بالفرض، كما ترث بالتعصيب.. غير أنها تفرق

عن البنت الصليبية في ناحيتين؛ إحداهما: زيادة حالة واحدة في

الاستحقاق بالفروض (وهي السدس تكملة للثلثين مع البنت الصليبية

الواحدة، أو بنت الابن الواحدة الأعلى منها في الدرجة). والثانية:

الحجب؛ فبنت الابن - واحد فأكثر - قد تحجب حجب حرمان، وحينئذ

يكون لها (أو لهن) نصيب في التركة - في حدود الثلث - بالوصية

الواجبة^(١)، متى توافرت شروطها فيها أو فيهن عند التعدد.. ويفهم من جملة ما تقدم أن لبنت الابن - واحدة أو أكثر - حالتين في الميراث؛ لأنها إما أن تكون محجوبة، وإما أن تكون وارثة، وبيان ذلك فيما يلي:

الحالة الأولى: أنها تحجب عن الميراث، ويكون حجبها بواحد ممن يأتي:

١- بالفرع الوارث المذكر الأعلى درجة منها؛ فالابن يحجب بنت الابن، وابن الابن يحجب بنت ابن الابن.. وهكذا، سواء كانت بنت الابن المحجوبة فرعاً لمن حجبها، أو فرعاً لأخيه.

٢- بالبنتين الصليبتين فأكثر - أو بنتي الابن فأكثر الأعلى أو الأقرب درجة - لأن حظ الإناث من البنات مطلقاً هو الثلثان، وحين تأخذ البنات الصليبات، أو بنات الابن الأقرب درجة إلى الميت، فإنه لا يبقى لبنت الابن (أو الأنزل درجة) استحقاق في الميراث، ما لم يوجد معها ابن ابن في درجتها (أخوها أو ابن عمها) - أو أنزل منها في الدرجة - فإنه يعصبها، وتأخذ معه ما بقي من التركة بعد أصحاب الفروض - إن كان هناك باق - ويقسم هذا الباقي (إن وجد) للذكر مثل حظ الأنثيين.. ويسمى الابن المعصب في هذه الحالة بـ (الابن أو القريب المبارك)؛ إذ لولاه لما استحققت شيئاً من التركة.

.. ويلاحظ أن ما قلناه عن حجب بنت الابن الواحدة ينطبق على بنات الابن. ويلاحظ أيضاً: أننا نبهنا على أنه في حالة حجب بنت الابن - واحدة فأكثر -

(١) لنا وقفة - إن شاء الله تعالى - في نهاية هذه الدراسة مع الوصية الواجبة؛ لبيان حقيقتها، والهدف من مشروعيتها، والمستحقين لها، وشروطها، وطريقة استخراجها.

من الميراث فإنها تستحق مقداراً من التركة - في حدود الثلث - بالوصية الواجبة لا بالميراث، متى توافرت شروط الوصية الواجبة - أو القانونية - فيها أو فيهن إذا تعددن.

الحالة الثانية: إذا لم تكن بنت الابن محبوبة فإنها تكون وارثة على النحو التالي:

١- النصف فرضاً: إذا كانت منفردة (واحدة)؛ أي ليس معها بنت ابن أخرى ولا بنت صليبية (واحدة) - أو بنت ابن أعلى درجة واحدة أيضاً - ولا ابن ابن (أخوها أو ابن عمها) يعصبها.

٢- الثلثان فرضاً: للثنتين فصاعداً؛ إذا لم يكن للمتوفى بنت صليبية واحدة - أو بنت ابن أعلى درجة (واحدة أيضاً) - وكذلك إذا لم يكن له ولد صليبي في درجتها أو في درجتيه فيعصبهما أو يعصبهن.

٣- السدس: الواحدة فأكثر تكملة للثنتين؛ وذلك مع البنت الصليبية الواحدة - أو بنت الابن الواحدة الأعلى أو الأقرب درجة للميت - وبشرط عدم وجود من يعصبها أو يعصبهن، فإذا وجد معصب لها أو لهن انتقل الاستحقاق في الإرث إلى الحالة الرابعة الآتية (وهي الإرث بالتعصيب)، التي قد يترتب عليها - في بعض الصور - حرمانها من الميراث، عند استغراق سهام أصحاب الفروض كل التركة، ويسمى هذا المعصب حينئذ بـ (الابن أو القريب أو الأخ الشوم)؛ إذ لولاه لأخذت السدس فرضاً - تكملة للثنتين - مع البنت أو بنت الابن الأعلى منها درجة، ولو عالت المسألة.

٤- ترث الواحدة - فأكثر - بالتعصيب؛ عند وجود معصب لها أو لهن في درجتها أو في درجتهم، أو أنزل درجة، وهي - أو هن - في حاجة إليه.. ويكون للذكر ضعف الأنثى.

وإليك طائفة من الأمثلة التي توضح ميراث بنت الابن وأحوالها:

(١) الورثة: زوج بنت ابن أم جد
 الفروض: $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{6}$ $\frac{1}{6} + \frac{1}{6}$ ع

* ورثت بنت الابن هنا لعدم وجود من يحجبها. وقد استحققت النصف فرضاً لانفرادها، وعدم وجود بنت صليبة معها، ولا من يعصبها.

(٢) الورثة: زوجتان بنت ابن ابن أب أم جد، أخ شقيق
 الفروض: $\frac{1}{8}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{6} + \frac{1}{6}$ ع $\frac{1}{6}$ م. بالأب

* التعليق السابق..

(٣) الورثة: ثلاث بنات ابن أم أم جد أختان لأم
 الفروض: $\frac{2}{3}$ $\frac{1}{6}$ $\frac{1}{6} + \frac{1}{6}$ ع م. بالجد وبالفروع الوارث

* ورثت بنات الابن لعدم وجود من يحجبهن، وأخذن الثلثين فرضاً، لعدم وجود معصب لهن في درجتهم، وإيضاً لعدم وجود بنت أو أكثر من البنات الصليات.

(٤) الورثة: زوج أب أم ابن ابن، بنتا ابن
 الفروض: $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{6}$ $\frac{1}{6}$ ع. بالغير

* ورثتا بالتعصيب، لوجود من يعصبهما في درجتهم (للكر ضعف الأنثى).

(٥) الورثة: بنت بنت ابن ابن ابن أم
 الفروض: $\frac{1}{4}$ ع. بالغير م. بابن الابن $\frac{1}{6}$

* حجت بنت ابن الابن بابن الابن لأنه أعلى منها في الدرجة. وفي حالة عدم وجود ابن الابن هذا فإنها ستكون محجوبة أيضاً ببنت الابن الأعلى منها درجة، والتي ترث السدس تكملة الثلثين مع البنت، وهما أقصى فرض للإناث، فلن يبقى حينئذ لبنت ابن الابن شيء تستحقه، ما لم يكن لها وصية واجبة.

٦- الورثة:	زوج	أم	أب	بنت	بنت ابن، ابن ابن
الفروض:	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{2}$	ع. بالغير

* بنت الابن هنا ورثت بالتعصيب مع ابن الابن الذي في درجتها. ويلاحظ أنه لم يبق للعصبة شيء - فالمسألة عالت أصلاً - ولو كانت بحالها دون ابن الابن فإن بنت الابن ترث السدس، وتعمل المسألة فوق عولها السابق، فكان وجود هذا المعصب سبباً في عدم ميراث بنت الابن، أو كان شوماً عليها.

٧- الورثة:	بنات	أم	بنت ابن، ابن ابن ابن
الفروض:	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{6}$	ع. بالغير

* بنت الابن في هذه المسألة كانت محجوبة بالبنيتين الصليبتين لاستغراقهما الثلثين، إلا أن وجود ابن ابن الابن جعلها ترث معه بالتعصيب، رغم أنه أنزل منها في الدرجة، ولذا يسمى الابن أو القريب المبارك.

٨- الورثة:	ابن، بنت	أب	بنت ابن
الفروض:	ع. بالغير	$\frac{1}{6}$	م. بالابن

* حجت بنت الابن هنا بالابن (لأنه أعلى منها في الدرجة)، ولكنها قد تستحق من طريق أخرى هي الوصية الواجبة، متى توافرت شروطها فيها.

٩- الورثة:	بنت	بنات ابن	أب	أم	زوجة
الفروض:	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	ع + $\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{8}$

* بنتا الابن هنا استحققتا السدس فرضاً تكملة للتثنيين مع البنت الصليبية، لعدم وجود من يحجبهما ولا من يعصبهما.. ويقسم بينهما هذا النصيب بالتساوي.

١٠- الورثة: بنتان بنت ابن، بنت ابن ابن، ابن ابن ابن أم
الفروض: $\frac{2}{3}$ ع. بالغير $\frac{1}{6}$

* بنت الابن في هذه المسألة ليس لها من هو في درجتها ليعصبها، ولا تستحق السدس فرضاً لحيازة البنيتين الصليبيتين للتثنيين.. ولما كان من غير المعقول أن تحرم من الميراث في الوقت الذي تراث الأدنى منها درجة (بنت ابن الابن) - بالتعصيب - كان من المعقول والأقرب إلى الحق والإنصاف أن تشترك معها (هي ومن عصبتها) في الجزء المستحق لهما بالتعصيب، رغم أن ابن ابن الابن أنزل منها درجة، ولكنها احتاجت إليه ليعصبها، وليرفعها من الحرمان إلى الاستحقاق.. على أن يقسم بينهم جميعاً هذا الجزء المستحق لهم بالتعصيب للذكر مثل حظ الأنثيين.

موازنة بين ميراث البنت الصليبية، وبنت الابن:

١١٠- علمت مما تقدم أن كلا منهما يرث بالفرض وبالتعصيب (بالغير)، بيد أن ثمة اختلافاً بين وضع كل منهما، ويتمثل هذا الاختلاف فيما يأتي:

١- أن البنت الصليبية لا تحجب عن الميراث مطلقاً، أما بنت الابن فإنها قد تراث وقد تحجب، وإذا حجبت فإنها قد تستحق بالوصية الواجبة - لا بالميراث - متى توافرت شروط الوصية الواجبة فيها أو فيهن عند تعددهن.

٢- أن ميراث بنت الصلب بالفرض يتردد بين النصف للواحدة، والتثنيين للأكثر. أما بنت الابن فلها إما النصف، وإما الثلثان، وإما السدس تكملة للتثنيين.

.. ويلاحظ أن هذا الفرض المحدد لكل منهما (البنت وبنت الابن) قد يزيد بسبب الرد، وقد ينقص عند عول المسألة.

٣- أن البنت لا تعصب إلا بأخيها (الابن). أما بنت الابن فإنها قد تعصب بمن هو في درجتها، كما تعصب بمن هو أقل - أو أنزل - منها درجة، إذا كانت محتاجة إليه.

(٩) - الأخت الشقيقة:

١١١- وهي كل أنثى شاركت المتوفى في الأب والأم، وهذه ترث تارة بالفرض، وتارة بالتعصيب (بالغير، ومع الغير)، كما أنها قد تحجب بالأب، وبالفروع الوارث مطلقاً، ومعنى هذا أن لها - هي الأخرى - حلتين في الميراث:

الأولى: الحجب، فهي تحجب - واحدة فأكثر - بواحد من اثنين:

أ- الفرع الوارث المذكر (ابن، وابن ابن وإن نزل) حتى لو وجد معها - أو معهن - معصب أخ شقيق أو أكثر. أما إذا كان الفرع الوارث مؤنثاً (بنت أو بنت ابن أو هما معاً) فإنها ترث معه الباقي بالتعصيب مع الغير، أو ترث هذا الباقي مع أخيها (إن وجد) عصبة بالغير، كما سيأتي بيانه في ميراث الأخت الشقيقة - وإن تعددت - بالتعصيب.

ب- الأب، سواء كانت الشقيقة واحدة أو أكثر، وسواء وجد من يعصبها بالغير (أخ شقيق أو أكثر) أو مع الغير (بنت أو بنت ابن) أو لا يوجد، فلا ميراث للأخت الشقيقة مطلقاً مع الأب. أما مع الجد ففيه خلاف، وقد رجحنا ما ذهب إليه الجمهور - وما عليه القانون - من توريثهما معاً

بالمقاسمة أو بالتعصيب بشرط أن لا يحرم الجد أو يقل نصيبه عن السدس، كما مر في ميراث الجد.

الحالة الثانية: إذا لم تكن الأخت الشقيقة محجوبة فإنها ترث على التفصيل التالي:

١- ترث النصف فرضاً، إذا كانت واحدة (ليس معها أخت شقيقة أو أكثر غيرها)، ولا يوجد من يعصبها بالغير (أخ شقيق) ولا من تتعصب به مع الغير (الفرع الوارث المؤنث).

٢- ترث الاثنتان - فصاعداً - من الأخوات الشقيقات الثلثين فرضاً: إذا لم يكن معهما - أو معهن - معصب بالغير، أو مع الغير.

٣- ترث الواحدة والأكثر عن طريق التعصيب بالغير، عند وجود أخ شقيق أو أكثر.

٤- ترث الواحدة والأكثر عن طريق التعصيب مع الغير^(١)، عند وجود فرع وارث مؤنث للميت (بنت أو أكثر، أو بنت ابن أو أكثر أو بنت وبنت ابن معاً)، ويشترط عدم وجود من يعصبها أو يعصبهن بالغير، وإلا انتقلت من الإرث بالتعصيب مع الغير إلى الإرث بالتعصيب بالغير.. فإذا وجدت أخت شقيقة مع فرع وارث مؤنث - وانعدم من يحجبها، ومن يعصبها بالغير - فلأخت (واحدة أو أكثر) الباقي بعد سهام أصحاب

(١) خلافاً لابن عباس وأصحاب المذهب الظاهري؛ فهؤلاء يرون أنها لا ترث شيئاً في هذه الحالة؛ أقصد حالة اجتماعها مع الفرع الوارث المؤنث؛ ولم يوجد من يحجبها، ولا من يعصبها، (انظر تحرير هذا الخلاف وأسبابه في: المحلى: ٢٥٦/٩ وبداية المجتهد: ٣٤٤/٢).

الفروض بما فيهم البنت أو بنت الابن أو هما معاً. ولا شيء للأخت والأخوات الشقيقات إن استغرقت سهام أصحاب الفروض كل التركة؛ لأن هذا هو شأن الإرث بالتعصيب.

٥- تشارك الواحدة فأكثر أولاد الأم في الثلث الخاص بهم في المسألة المشتركة^(١): بشرط أن يكون معها أو معها معصب (أخ شقيق أو أكثر) إذ لو لم يوجد المعصب فإنها تأخذ فرضها (النصف) - وإن كن متعددة أخذن الثلثين فرضاً - وتعمل المسألة.

١١٢- هذا وقد ثبتت حالات ميراث الأخت الشقيقة فأكثر بالقرآن والسنة؛ فمن القرآن قوله تعالى: (يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ، فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ، وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ..) ومن السنة الصحيحة حديث ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قضى في: بنت، وبنت ابن، وأخت - فجعل للبنت النصف، ولبنت الابن السدس، وللأخت الباقي. ومن السنة أيضاً: قوله عليه السلام: (اجعلوا الأخوات مع البنات عصبه) - والمراد بالأخوات في الآية والأحاديث المذكورة: الشقيقات أو لأب دون الأخوات لأم لسقوطهن بالأولاد مطلقاً^(٢). وقد أخذت حالة

(١) سوف نرجئ الكلام عن هذه المسألة وضابطها، حتى ننتهي من ميراث أصحاب الفروض خاصة أولاد الأم؛ لتعلقها بجزء من استحقاقهم الميراث، ونحن - حتى الآن - لم نتعرض لبيان كيفية توريثهم.

(٢) انظر مثلاً: تفسير ابن كثير: ١/ ٤٦٠، ٥٩٣.

التشريك، (في المسألة المشتركة) من عمل كثير من الصحابة. بالإضافة إلى أن إشراك الإخوة والأخوات الأشقاء مع الإخوة لأم في فرض الثلث يقتضيه الاستحسان، فوق أنه أقرب إلى العدالة والإنصاف، كما سيأتي في التوجيه للمسألة المشتركة أو التعقيب عليها.

والأمثلة التالية توضح حالات الأخت الشقيقة في الميراث:

١- الورثة:	زوج	أم	أخت شقيقة
الفروض:	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{4}$

* أخذت الأخت النصف فرضاً لانفرادها وعدم وجود من يحجبها أو يعصبها (وفي المسألة عول).

٢- الورثة:	زوجتان	أختان شقيقتان	أم	عم شقيق
الفروض:	$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{4}$	ع. ولم يبق له شيء لأن المسألة عالت.

* الأختان استحققتا الثلثين فرضاً؛ لعدم وجود من يعصبهما أو يحجبهما.

٣- الورثة:	زوج	أخ. ش، أخت. ش	أخ لأم
الفروض:	$\frac{1}{2}$	ع. بالغير	$\frac{1}{4}$ فرضاً

* ترث بالتعصيب بالغير؛ لوجود معصب لها (أخ شقيق) ويقسم المقدار المستحق لهما بنسبة (٢: ١) أي للذكر ضعف الأنثى.

٤- الورثة:	بنت ابن	زوجة مسيحية	أم	أخت شقيقة
الفروض:	$\frac{1}{4}$	م. لاختلاف الدين	$\frac{1}{4}$	ع. مع الغير

* الأخت الشقيقة هنا عصبه مع بنت الابن (عصبه مع الغير) فتأخذ الباقي من التركة بعد أصحاب الفروض.

٥- الورثة: زوج أم أم أخت لأم ، أخ لأم، أخت شقيقة، أخ شقيق

الفروض: $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{6}$ $\frac{1}{3}$ بالتشريك بينهم جميعاً

* تشترك هي وأخوها مع الإخوة لأم في فرضهم المقرر للأخيرين (الثلاث) حيث تحققت المسألة المشتركة - التي سنتحدث عنها في ميراث أولاد الأم- مع ملاحظة أن هذا الثلث يقسم بين الجميع بالتساوي؛ أي بدون تفريق بين ذكر وأنثى.

٦- الورثة: زوج أم أخت شقيقة أخ لأم، أخت لأم

الفروض: $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{6}$ $\frac{1}{3}$ فرضاً

* أخذت الشقيقة النصف (فرضاً) لعدم وجود معصب أو حاجب، وفي المسألة عول، كما لم تتحقق المسألة المشتركة هنا.

٧- الورثة: زوج أم أم أم أختان لأم أختان شقيقتان

الفروض: $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{6}$ $\frac{1}{3}$ $\frac{2}{3}$

* استحققت الشقيقتان الثلثين فرضاً؛ لعدم وجود معصب أو حاجب. وأيضاً لم تتحقق المسألة المشتركة .. (وفي المسألة عول).

٨- الورثة: زوجة أم أخت شقيقة، أخ شقيق أخت لأم

الفروض: $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{6}$ ع. بالغير $\frac{1}{6}$

* ترث الأخت الشقيقة هنا عن طريق التعصب بالغير لوجود أخ شقيق معها، ولهما الباقي بعد أصحاب الفروض، ويقسم بينهما للذكر ضعف الأنثى. ولم تتحقق هنا المسألة المشتركة.

٩- الورثة: ابن ابن جد أم ٣ أخوات شقيقات

الفروض: ع $\frac{1}{6}$ $\frac{1}{6}$ م. بالفرع الوارث المذكر (ابن الابن)

١٠- الورثة:	زوج	أب	أختان شقيقتان، أخوان شقيقان
الفروض:	$\frac{1}{4}$	ع	م. بالأب

١١- الورثة:	زوجة	أم	أخ شقيق، أخت شقيقة، جد
الفروض:	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{6}$	ع. (مقاسمة)

* ورثت بالتعصيب مع الأخ الشقيق .. ولاحظ أن المقاسمة هنا أفضل للجد،
وعليك أن تعرف كيف؟

١٢- الورثة:	زوج	أخت شقيقة	أخ لأم	أخ لأب
الفروض:	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{4}$ فرضاً	$\frac{1}{6}$	ع. ولا شيء يرثه، لأن في المسألة عولاً.

* استحققت الشقيقة النصف فرضاً، لانفرادها وعدم معصب أو حاجب.

(١٠) الأخت لأب:

١١٣- وهي كل أنثى شاركت الميت في أبيه المباشر فقط. أو هي: أخت الميت من جهة أبيه فقط. وهذه الأخت لأب - واحدة فأكثر - تـرث بالفرض، وبالتعصيب (بالغير، ومع الغير) كالأخت الشقيقة تماماً، إلا في بعض الفروض المستحقة لكل منهما، فالأخت لأب لها فرض السدس مع الشقيقة الواحدة تكملة للثلثين عندما لا يوجد من يعصبها (أخ أو أكثر لأب). وفي مقابل ذلك فإن (المسألة المشتركة) لا تنطبق عليها؛ لأن اشتراك الإخوة والأخوات الأشقاء في الثلث المقرر لأولاد الأم أساسه تحقق قرابة الأم بينهم جميعاً، وهي غير متحققة بين الإخوة والأخوات لأب وبين أولاد الأم. ومن جهة أخرى فإن الأخوات لأب ينفترقن عن الأخوات الشقيقات في بعض قضايا الحجب؛ ذلك أن

الأخت - أو الأخوات - لأب تحجب أو يحجب بالأب، وبالفروع
الوارث المذكر، وبالأخ الشقيق، وبالأخت الشقيقة إذا كانت عصبه مع
الغير، وبالاثنين فأكثر من الأخوات الشقيقات، إذا لم يوجد مع الأخت
لأب - واحدة فأكثر - معصب (أخ أو أكثر لأب) فإن وجد ورثت -
أو ورثن - معه الباقي بعد أصحاب الفروض عن طريق التعصيب
بالغير.

١١٤- ولتوضيح هذا الإجمال، نقول: إن للأخت - والأخوات - لأب حالتين
في الميراث: وبيانها فيما يلي:

الأولى: أنها تحجب - وكذا الأكثر منهن - بواحد أو أكثر ممن يأتي نكرهم:

١- الأب، أما الجد ففيه الخلاف السابق في ميراث الجد، والأخت الشقيقة.

٢- الفرع الوارث المذكر (الابن وابن الابن وإن نزل).

٣- الأخ الشقيق.

٤- الأخت الشقيقة إذا كانت عصبه مع الغير (البنت أو بنت الابن أو هما معاً)؛

لأنها حينئذ تكون في قوة الأخ الشقيق، فتحجب جميع الإخوة والأخوات
لأب بهذا التعصيب.

٥- الاثنين - فأكثر - من الأخوات الشقيقات؛ لاستحقاقهما الثلثين، وهو

أقصى فرض للأخوات مطلقاً، فلم يبق شيء للأخت لأب، واحدة فأكثر.

اللهم إذا كان هناك معصب لها أو لهن (أخ أو أكثر لأب) فإنها ترث - أو

يرثن - معه ما بقي من التركة بعد سهام أصحاب الفروض بالتعصيب

(بالغير) للذكر مثل حظ الأنثيين، ويسمى الأخ - حينئذ - بالأخ المبارك.

والأمثلة التالية توضح حالات الحجب المذكورة:

١- الورثة: أخت لأب بنت أخ لأب أب أم
 الفروض: م. بالأب $\frac{1}{4}$ م. بالأب $\frac{1}{4}$ + ع $\frac{1}{6}$ أم $\frac{1}{6}$

٢- الورثة: جد أختان لأب، أخ لأب زوج عم شقيق
 الفروض: $\frac{1}{4}$ فرضاً ع. بالغير $\frac{1}{4}$ م. بالجد وبالأخ لأب
 وهو مساو للمقاسمة. كيف؟!

٣- الورثة: أختان لأب جد ابن ابن زوجة أم
 الفروض: م. بابن الابن $\frac{1}{4}$ ع $\frac{1}{8}$ $\frac{1}{6}$

٤- الورثة: أخ شقيق أخت لأب زوج أم أخ لأم
 الفروض: ع م. بالشقيق $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{6}$ $\frac{1}{6}$

٥- الورثة: زوجة جد، أخوان شقيقان إخوة وأخوات لأب
 الفروض: $\frac{1}{4}$ ع. مقاسمة م. بالشقيقتين

٦- الورثة: بنت أخت شقيقة إخوة وأخوات لأب أم
 الفروض: $\frac{1}{4}$ ع. مع الغير م. بالعصبة مع الغير (الشقيقة مع البنت) $\frac{1}{6}$

٧- الورثة: زوج أختان شقيقتان أخت لأب
 الفروض: $\frac{1}{4}$ $\frac{2}{3}$ م. بالشقيقتين (وفي المسألة عول)

٨- الورثة: ثلاث أخوات شقيقات زوجة أم أم أختان لأب، أخ لأب
 الفروض: $\frac{2}{3}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{6}$ ع. بالغير، ولم يبق لهم شيء

يرثونه بالتعصيب، فالمسألة
 عالت أصلاً.

الحالة الثانية: إذا لم تكن الأخت لأب - واحدة فأكثر - محجوبة، فإنها ترث على النحو التالي:

١- النصف فرضاً: للواحدة، وليس معها أخت شقيقة، ولا معصب (أخ لأب أو أكثر)، ولا فرع وارث مؤنث (بنت أو بنت ابن أو هما معاً).

٢- الثلاثين فرضاً: للثنتين فأكثر، وليس معهما أو معهن أخت شقيقة، ولا معصب ولا فرع وارث مؤنث، مع ملاحظة أن الثلاثين يقسمان بينهما أو بينهما بالتساوي.

٣- السدس فرضاً: للواحدة فأكثر، مع الأخت الشقيقة (الواحدة) تكمة للثنتين - فهي أو هن - بالنسبة للأخت الشقيقة كبنات الابن مع البنت الصليبة ويشترط لاستحقاقها السدس فرضاً عدم وجود من تتعصب معه بالغير، فإذا وجد مع الأخت أو الأخوات لأب أخ أو أكثر لأب فإنها تصير عصة بالغير، وقد يترتب على ذلك - أي على انتقالها من الإرث بالفرض (السدس) إلى الإرث بالتعصيب - حرمانها من الميراث، ويسمى هذا الأخ المعصب - حينئذ - بالأخ الشوم، إذ لولاه لورثت - أو ورثن - السدس فرضاً تكمة للثنتين مع الشقيقة، ولو عالت المسألة، ويلاحظ أنه عند التعدد في استحقاق السدس يقسم مقداره بينهما بالتساوي.

٤- التعصيب بالغير: إذا كان مع الواحدة فأكثر أخ لأب فأكثر، وتقسم التركة - أو ما يبقى منها بعد أصحاب الفروض - بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين فإن لم يبق شيء فلا ميراث لهم.

٥- التعصيب مع الغير: مع الفرع الوارث المؤنث، بشرط عدم وجود معصب بالغير، فإن وجد كان الاستحقاق بالحالة السابقة (التعصيب بالغير) وإن لم يوجد فإن الأخت لأب ترث الباقي بعد أصحاب الفروض،

وإن تعددن قسم الباقي بينهن بالتساوي على عدد رؤوسهن، وإن لم يبق شيء من التركة فلا ميراث لها واحدة أو أكثر وفق قواعد الإرث بالتعصيب.

واليك طائفة من الأمثلة التطبيقية على هذه الحالات الخمس:

١- الورثة: زوج أخت لأب أم

الفروض: $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{3}$ $\frac{1}{6}$ (وفي المسألة عول)

* استحققت الأخت لأب النصف فرضاً لانفرادها وعدم وجود حاجب، ولا أخت شقيقة ولا من تتعصب معه بالغير أو مع الغير.

٢- الورثة: زوجة مرتدة أختان لأب ابن قاتل أم لأب

الفروض: م. لاختلاف الدين $\frac{2}{3}$ م. بالقتل $\frac{1}{6}$ (وفي المسألة رد)

* استحققت الأختان لأب الثلثين فرضاً، لعدم وجود من يحجبهما، ولا من تتعصبان معه بالغير أو مع الغير، وكذا عدم وجود أخت شقيقة، هذا وأصل المسألة الافتراضي (٦) وبالرد (٥) فتقسم التركة الحقيقية على (٥) ويعطى للأختين لأب ما قيمته أربعة أسهم، وللجدة قيمة سهم واحد.

٣- الورثة: زوج ثلاث أخوات لأب أم

الفروض: $\frac{1}{2}$ $\frac{2}{3}$ $\frac{1}{6}$

* للأخوات لأب الثلثان فرضاً للتعليل السابق، وأصل المسألة (٦) وبالعول (٨).

٤- الورثة: زوجة أخ لأب، أخت لأب

الفروض: $\frac{1}{4}$ ع. بالغير

* ترث الأخت لأب مع الأخ لأب عن طريق التعصيب بالغير، فيأخذان الباقي بعد فرض الزوجة للذكر ضعف الأنثى.

٥- الورثة: زوج أم أخت شقيقة أخت لأب
 الفروض: $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ تكملة الثلثين

* أخذت السدس تكملة الثلثين مع الأخت الشقيقة؛ لأنها لم تحجب، ولم يوجد من يعصبها بالغير (وفي المسألة عول: الأصل ٦ وبالعول ٨).

٦- الورثة: زوج أم أم أخت شقيقة أختان لأب، أخ لأب
 الفروض: $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ ع. بالغير (ولم يبق لهم شيء)
 * لم يبق للأختين مع الأخ لأب (العصبة) شيء؛ لأن المسألة عالت أصلاً، ولكن لو لم يكن معهما أخوهما لأخذتا السدس تكملة للثلثين مع الأخت الشقيقة، وتعمل المسألة إلى ما هو أكثر من عولها الأول.. المهم أن وجوده كان شوماً عليهما.

٧- الورثة: زوجة بنت ابن أخت لأب أخوان لأم
 الفروض: $\frac{1}{8}$ $\frac{1}{4}$ ع. مع الغير م. بالفرع الوارث (بنت الابن)
 * ترث الأخت لأب هنا الباقي بالتعصيب مع الغير (بنت الابن) حيث لم تحجب، ولم يكن معها من يعصبها بالغير، وأصل المسألة (٨) للزوجة سهم واحد، ولبنت الابن أربعة أسهم، وللأخت لأب ثلاثة أسهم (الباقية) لكونها عسبة مع الغير.

٨- الورثة: بنتان زوج أم أختان لأب
 الفروض: $\frac{2}{3}$ $\frac{1}{4}$ ع. مع الغير ولم يبق لهما شيء بل إن المسألة عالت أصلاً.

(١١، ١٢) الأخ لأم، والأخت لأم:

١١٥- وهم إخوة المتوفى وأخواته من جهة أمه فقط. وهؤلاء يرثون دائماً بطريق الفرض، والذكر منهم يرث مثل الأنثى، على أنهم لا يرثون

جميعاً إلا إذا كان المتوفى كلاله، والكلالة - كما فسرهما أكثر العلماء - من لا ولد له ولا والد^(١)؛ أي لا يكون له فرع وارث مطلقاً، ولا أصل ذكر وهذا كله مستفاد من قوله تعالى: (وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث)، ومن ثم كان للإخوة والأخوات لأم حالتان في الميراث، وبيانهما فيما يلي:

الأولى: حالة الحجب؛ حيث لا يرثون شيئاً إذا وجد واحد من اثنين، أو هما معاً:

أ- الأصل المذكر: (الأب والجد الصحيح مهما علا).

ب- الفرع الوارث مطلقاً: أي سواء كان مذكراً أو مؤنثاً، قريباً أو بعيداً. وإنما قلنا الفرع الوارث - حتى يخرج الفرع غير الوارث كابن البنت، وبنت البنت، فهما - مثلاً - لا يحجبان الإخوة والأخوات لأم؛ لأنهما من ذوي الأرحام، وإرثهما - عند من يقول بتوريث ذوي الأرحام - مؤخر عن إرث أصحاب الفروض، وأولاد الأم منهم.

الحالة الثانية: إذا لم يوجد من يحجبهم، فإنهم يستحقون نصيباً في التركة على التفصيل التالي:

١- السدس فرضاً: للواحد منهم ذكراً كان أو أنثى.

٢- الثلث فرضاً: للثنتين - أو الاثنين - فأكثر، سواء أكانوا ذكوراً فقط، أم إناثاً فقط، أم منهما معاً. ويقسم هذا الثلث بينهم بالتساوي، بلا فرق بين

(١) راجع: تفسير ابن كثير: ١/٤٦٠ أو ٥٩٢.

ذكر أو أنثى؛ لأن الله تعالى يقول: (فهم شركاء في الثلث) وكلمة الشركة تقتضي التسوية.

كما أن تفضيل الذكر على الأنثى إنما كان - والله أعلم - لاعتبار العصبوبة، وهي منتفية في قرابة أولاد الأم، فالأخ لأم ليس عصبية بنفسه حتى يؤثر على اخته من أمه، كما سنعرف عند الكلام على العصبية بالغير.

٣- في حالة ما إذا استحق أولاد الأم ثلث التركة فرضاً وكان معهم أخ شقيق -- أو أكثر - سواء كان معه أخت أو أخوات شقيقات أو لم يكن، ولم يبق للأشقاء شيء، فإن قرابة الأب تلغى، ويعتبر الجميع إخوة من الأم، ويقسم الثلث بينهم بالتساوي، وتسمى هذه الحالة بالمسألة المشتركة أو الحجرية، وسوف نقدم نبذة عنها بعد الفقرة التالية.

خصائص ميراث أولاد الأم:

١١٦- للإخوة والأخوات لأم عدة خصائص تميزهم عن غيرهم من الورثة، وهي:

أولاً: أنهم يرثون مع من أدلوا به إلى الميت (وهي الأم)، ولا يتوفر ذلك لغيرهم من الورثة؛ إذ القاعدة العامة في الميراث: "أن من أدلى إلى الميت بواسطة لا يرث مع وجودها"، فأبو الأب لا يرث مع وجود الأب، وأم الأم لا ترث مع وجود الأم.. وهكذا.

ثانياً: أنهم يحجبون من أدلوا به إلى الميت - أو من اتصلوا بالميت عن طريقه - وهي الأم، حجب نقصان من الثلث إلى السدس. وغيرهم من الورثة ليس كذلك، إذا يحجبون أصلاً بمن يدلون به، فكيف يكون لهم تأثير في نصيبه؟

ثالثاً: الذكر والأنثى منهم سواء في النصيب المستحق لكل منهما؛ ففي حالة الانفراد يكون السدس فرض الموجود منهما ذكراً كان أو أنثى. وفي حالة الاجتماع - إن كانوا ذكوراً فقط، أو ذكوراً وإناثاً - يكون الثلث فرضهم جميعاً، ويقسم على عدد رؤوسهم بالتساوي؛ أي بلا فرق بين ذكر وأنثى. ولا يسري هذا على غيرهم من بقية الورثة، إذ لو اجتمع ذكر وأنثى من أبناء الميت أو من أخوته الأشقاء أو لأب فإن للذكر مثل حظ الأنثيين.

رابعاً: من المعلوم أن الإخوة لأم (الذكور فقط) يدلون إلى الميت بواسطة أنثى (الأم) ومع ذلك يرثون، بل إنهم عند التعدد يحجبونها حجب نقصان كما ذكرنا، ولا ينطبق هذا على غيرهم، فأى ذكر يدلي إلى الميت بواسطة أنثى فقط لا يكون صاحب فرض، ولا عاصباً، وإنما يكون من ذوي الأرحام كأبي الأم، وأبي أم الأب، والخال وأبناء الأخوات الشقيقات أو لأب أو لأم.

المسألة المشتركة:

١١٧- لكي تتحقق هذه المسألة لابد من توافر شروط أربعة، وهي:

١- أن يكون هناك زوج وارث النصف فرضاً.

٢- أن توجد صاحبة سدس (أم، أو جدة صحيحة).

٣- أن يوجد اثنان فأكثر من الإخوة والأخوات لأم يستحقون الثلث فرضاً.

٤- أن يوجد أخ شقيق أو أكثر، سواء وجدت معه أخت شقيقة أو أكثر، أو لم توجد.

١١٨- فطبقاً لقواعد الميراث لا ترث العصبية إلا بعد إعطاء أصحاب

الفروض أنصبتهم، فإذا تبقى بعد ذلك شيء أخذت العصبية، وإذا

استغرقت الفرائض كل التركة فإنه لا شيء للعصبية - كما أنها تستحق

التركة كلها إذا لم يكن ثمة صاحب فرض - وفي المسألة التي تجتمع

فيها العناصر أو الشروط الأربعة المذكورة تكون أنصبة أصحاب الفروض هي: النصف، السدس، الثلث وقد استوعبت كل التركة - كما تري - فهل يحرم الأشقاء في هذه الحالة من الميراث تطبيقاً للقاعدة المستمدة من الحديث: (ألحقوا الفرائض بأهلها، فما بقي فلأولى رجل ذكر)؟ أم أن لهم وضعاً آخر يقوم على إلغاء قرابة الأب، واعتبار الإخوة والأخوات الأشقاء وأولاد الأم - جميعاً - إخوة لأم، ويشاركون في الفرض المقرر لأولاد الأم وهو الثلث، ويقسم بينهم بالتساوي؟.

١١٩- لقد اختلف الفقهاء في هذه الحالة منذ عصر الصحابة، حيث ذهب جماعة من الصحابة إلى أنه لا شيء لمن وجد من الأشقاء (العصبة) ما دامت سهام أصحاب الفروض قد استغرقت جميع التركة. وتبعهم في هذا القول الحنفية، والحنابلة والظاهرية، وذهب آخرون من الصحابة والتابعين إلى أن أولاد الأم - هنا - لا ينفردون بالثلث، بل يشاركون فيه الأخ الشقيق ومن معه من الأشقاء والشقيقات بعد إلغاء قرابة الأب، واعتبار الجميع إخوة لأم، على أن يقسم الثلث بينهم جميعاً على عدد رؤوسهم بدون تفريق بين ذكر وأنثى.. وبهذا القول أخذ الإمامان مالك والشافعي. وعليه سار القانون المصري (في المادة العاشرة منه). وهو الراجح - في نظري - على الرغم من أن القول الأول يظاھر النصوص الشرعية، والقياس. أما المذهب الثاني - القائل بالتشريك، والذي أرجحه - فهو أكثر إنصافاً، وتتوافر فيه العدالة؛ ذلك أن قرابة الشقيق من جهة الأب زائدة قرباً، وإن لم تنفع ينبغي ألا تضره، وتحرمه من الميراث.

١٢٠- ولعل تسمية هذه الحالة من الميراث بالمسألة المشتركة قد وضع إمامكم، أما التسمية بـ (الحجرية) أو (الحمارية) أو (العمرية) فقد جاءت من الرواية التالية: "كان عمر رضي الله عنه يقضي أولاً في هذه المسألة للإخوة لأم فقط، ولما قال له أحد الأشقاء: يا أمير المؤمنين السنا من أم واحدة؟ هب أن أبانا كان حماراً، أو حجراً ملقى في اليم، فإن لم ينفع ينبغي ألا يضر.. فقضى عمر بأن يشترك جميع الإخوة في الميراث. وقال: ذلك ما قضينا يومئذ، وهذا على ما نقضي اليوم".^(١)

١٢١- ونعود فنقول: إذا لم تتحقق كل العناصر أو الشروط الأربعة - التي بدأنا بها الكلام عن المسألة المشتركة - أو إذا تخلف شرط منها، فإن المسألة تخرج عن كونها مشتركة، وبيان ذلك فيما يلي:

- لا تشريك إذا كان مكان الشقيق - أو الأشقاء والشقيقات - أخاً أو إخوة لأب؛ لأن القول بالتشريك قائم على اشتراك الجميع (الأشقاء والإخوة لأم) في قرابة الأم، وهي غير متوفرة بين الإخوة لأب والأخوة لأم.
- ولا تشريك كذلك إذا وجد مع أولاد الأم أخت شقيقة أو أكثر فقط؛ أي ليس معهن أخ شقيق أو أكثر يعصبن، ففي هذه الحالة تراث الشقيقة أو الشقيقات بالفرض (لواحدة النصف، وللاثنتين فأكثر الثلثان) وتعمل المسألة في الحاليتين.

(١) انظر على سبيل المثال: الموطأ: ٢٦٤ وبداية المجتهد: ٣٤٥/٢ - ٢٤٦ والمغني:

٢٤/٩ وتفسير ابن كثير: ٤٦٠/١ والميراث في الإسلام والقانون: ص ٥٧.

• وأيضاً لا تشريك إذا بقي للعصبات شيء بعد أصحاب الفروض، ومن بينهم أولاد الأم، فلو بقي لهم شيء - مهما كان قليلاً - ورثوه بالتعصيب؛ ويقسم بينهم بالتساوي (علي عدد الرءوس) إن كانوا ذكوراً فقط، وللذكر مثل حظ الأنثيين إن كانوا ذكوراً وإناثاً، ويستقل به الواحد إن كان - الموجود مع أولاد الأم - أخاً شقيقاً واحداً. هذا ويتحقق وجود باق إذا كان في ذات المسألة - زوجة مكان الزوج، فإن فرضها الربع ويكون الباقي من التركة (الربع) للعصبة، وأيضاً إذا كان هناك أخ - أو أخت - لأم فقط، فإن نصيبه أو نصيبها هو السدس، ويكون الباقي (السدس) للعصبة..

وإليك طائفة من النماذج التطبيقية على ميراث أولاد الأم، والمسألة المشتركة.^(١)

١- الورثة:	زوج	أب	أخت شقيقة، أخوان لأم
الفروض:	$\frac{1}{4}$	ع	م. بالأب
٢- الورثة:	زوجتان	أخ شقيق، جد	أخت لأم
الفروض:	$\frac{1}{4}$ يقسم بينهما بالتساوي	ع. بالمقاسمة	م. بالجد
		(وهي أفضل للجد)	
٣- الورثة:	بنتان	٣ إخوة لأم	زوج أم
الفروض:	$\frac{2}{3}$	م. بالفرع الوارث	$\frac{1}{4}$
			$\frac{1}{6}$
٤- الورثة:	بنت ابن	زوجة أب	أم أم
الفروض:	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{8}$	$\frac{1}{6} + \frac{1}{6}$
			م. بالفرع الوارث والأصل المذكور

^(١) راجع المسائل من رقم (٥) إلى رقم (٨) في ميراث الأخت الشقيقة.

٥- الورثة: أم أخ لأم أخ شقيق أخت لأب
 الفروض: $\frac{1}{6}$ $\frac{1}{6}$ ع م. بالشقيق

٦- الورثة: أم أم أخوان لأم زوجة أخ لأب، أخت لأب
 الفروض: $\frac{1}{6}$ $\frac{1}{3}$ $\frac{1}{4}$ ع. بالغير للذكر ضعف الأنثى

٧- الورثة: زوج أم أخوان لأم، أخ شقيق
 الفروض: $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{6}$ $\frac{1}{3}$ يوزع بينهم بالتساوي
 * في هذه المسألة اشترك الشقيق مع الأخوين لأم لأنه لم يبق له شيء يرثه بالتعصيب (المسألة المشتركة).

٨- الورثة: أم أم زوج أختان لأم، أخوان شقيقان، أخت شقيقة
 الفروض: $\frac{1}{6}$ $\frac{1}{6}$ $\frac{1}{3}$ يقسم بينهم بالتساوي
 * لم يبق للعصبة شيء، فاشترك الأشقاء مع الأختين لأم في فرض الثلث المقرر شرعاً لهما (المسألة المشتركة).

٩- الورثة: زوج أم أخوان لأم أخ لأب، أخت لأب
 الفروض: $\frac{1}{6}$ $\frac{1}{6}$ $\frac{1}{3}$ ع. ولم يبق لهما شيء يرثانه بالتعصيب
 * المسألة ليست مشتركة، إذ لا قرابة بين أولاد الأم. والإخوة لأب، وأصحاب الفروض يقدمون على العصبات في الميراث، ولما استغرق أصحاب الفروض كل التركة لم يبق للعصبات شيء.

نظرات في ميراث أصحاب الفروض:

١٢٢- بعد دراسة أحوال أصحاب الفروض - نظرياً وتطبيقياً - من حيث استحقاقهم فروضهم (الأعلى والأدنى) المقررة لهم، أو عدم استحقاقهم، لوجود من يحجبهم - فإننا نخرج بعدة ملاحظات، نوجزها فيما يلي:

أولاً: أن أصحاب الفروض ينحصرون في اثني عشر شخصاً: أربعة رجال وثمانى نسوة؛ فالرجال هم: الزوج، الأب، الجد، الأخ لأم، والنساء هن: الزوجة، الأم، الجدة، البنت الصليبة، بنت الابن، الأخت الشقيقة، الأخت لأب، الأخت لأم.

ثانياً: أن الفروض المقررة لهم شرعاً تنحصر في ستة أنواع:

النصف - الربع - الثمن - الثلثان - الثلث - السدس

وإليك بيان المستحقين لكل نوع من هذه الأنواع الستة في كلمات قليلة تذكرك بما مضى:

أ-النصف فرض خمسة:

١- الزوج: إذا لم يكن للمتوفاة ولد منه أو من زوج آخر قبله.

٢- البنت الصليبة: إذا كانت واحدة، ولم يكن معها من يعصبها.

٣- بنت الابن وإن نزل: إذا كانت واحدة، وليس معها من يعصبها، ولا فرع وارث أعلى منها؛ ذكرها كان أو أنثى.

٤- الأخت الشقيقة: إذا كانت واحدة، وليس معها من يعصبها بالغير (أخ شقيق أو أكثر) ولا مع الغير (فرع وارث مؤنث).

٥- الأخت لأب: إذا كانت واحدة، وليس معها أخت شقيقة، ولا من يعصبها بالغير (أخ لأب أو أكثر) ولا مع الغير (فرع وارث مؤنث).

ب- والربع فرض اثنين:

الزوج: عند وجود فرع وارث للمتوفاة مؤنث كان منه أو من زوج آخر

٢- للزوجة: عند عدم وجود فرع وارث للزوج المتوفى، سواء كان منها أو من غيرها. وهذا الربع تستقل به الزوجة الواحدة، وتشارك فيه الزوجتان إن تعددن، ويقسم بينهما بالتساوي.

ج- والثلث فرض واحد:

الزوجة - والزوجات عند التعدد - إذا كان للزوج المتوفى فرع وارث منها أو من غيرها، أو منهن أو من غيرهن؛ تنفرد به الواحدة، ويشارك فيه بالتساوي عند التعدد.

هـ- والثلثان فرض أربعة:

١- البتان الصليبتان فأكثر: عند عدم وجود معصب (ابن أو أكثر) لهما أو لهن.

٢- بنتا الابن - وإن نزل - فأكثر: عند عدم وجود معصب لهما أو لهن (من نفس الدرجة) وأيضاً: عند عدم وجود فرع وارث مؤنث أعلى منهما أو منهن.

٣- الأختان الشقيقتان فأكثر: عند عدم التعصيب بالغير أو مع الغير.

٤- الأختان لأب فأكثر: عند عدم وجود أخت شقيقة (واحدة)، وعند عدم التعصيب بالغير أو مع الغير.

و- والثلث فرض اثنين:

١- الأم: إذا لم يكن للميت فرع وارث مطلقاً، ولا عدد من الإخوة والأخوات من أي جهة كانوا (أشقاء أو لأب أو لأم)، مع ملاحظة أن الأم تستحق ثلث الباقي بعد نصيب أحد الزوجين في المسألتين الغراويتين أو

العمريتين .. وكما قلنا هنالك (في ميراث الأم) إننا لم نخرج بذلك عما قرره الشرع من أن للأُم الثلث بدون إضافة.

٢- الاثنان فصاعداً من أولاد الأم: سواء كانوا ذكوراً فقط أو إناثاً فقط، أو كانوا ذكوراً وإناثاً، يستوي فيه الذكر والأنثى.

ز- والسدس فرض سبعة:

١- الأب: عند وجود فرع وارث مذكر للميت - سواء وجد معه فرع وارث مؤنث أو لم يوجد - أما إذا كان الفرع الوارث الموجود مؤنثاً فقط فإن الأب يرث السدس فرضاً، والباقي - إن كان هناك باق - بالتعصيب.

٢- الجد الصحيح: عند عدم الأب أو جد أقرب منه، وعند وجود فرع وارث مذكر للميت إلى آخر ما قلناه في الأب.

٣- الأم: إذا كان للميت فرع وارث مطلقاً، أو كان له عدد من الإخوة والأخوات من أي جهة كانوا.

٤- الجدّة الصحيحة: إذا لم تكن محجوبة، وتستقل به الواحدة، ويشارك فيه إن تعدد بشرط التساوي في الدرجة.

٥- بنت الابن وإن نزل: للواحدة فأكثر تكملة للثنتين مع البنات الصليبة الواحدة أو بنت الابن الأعلى منها أو منهن في الدرجة، وليس معها - أو معهن - معصب في درجتها أو في درجتهن. على أن تستقل به الواحدة، ويقسم بينهما بالتساوي إن تعدد.

٦- الأخت لأب فأكثر: تكملة للثنتين مع الشقيقة الواحدة، ومع عدم التعصيب بالغير أو مع الغير. وتستقل به الواحدة، ويوزع بينهما بالتساوي عند التعدد.

٧- الواحد من ولد الأم، ذكراً كان أو أنثى، متى كان مستحقاً للإرث.

ثالثاً: أن هذه الفروض (السابقة) إنما يستحقها أصحابها إذا لم يكن هناك ما يمنع أحدهم من الميراث، وإذا لم يكن هناك من يحجبه حجب حرمان (أي لا يوجد من هو أولى بالميراث)، على أن يوضع في الاعتبار أن من قام به مانع من موانع الإرث لا يرث، ولا يؤثر على غيره من الورثة، فهو كالمعدوم الذي لا وجود له. أما من يحجب من الميراث حجب حرمان فإنه قد يؤثر على نصيب غيره، فيحجبه حجب نقصان، بل قد يحجبه حجباً كلياً (حجب حرمان) فمثلاً:

* أولاد الأم قد يحجبون حجب حرمان، ومع ذلك يحجبون الأم حجب نقصان كما في المسألة التالية:

الورثة:	زوج	أم	جد	أخوة لأم
الفروض:	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{6}$	ع	م. بالجد

استحققت الأم السدس فرضاً؛ لوجود عدد من الإخوة لأم، مع أنهم محجوبون بالجد.

* وحالة أخرى: أم الأب المحجوبة بالأب تحجب أم أم الأم حجب حرمان كذلك؛ لأن الأولى أقرب إلى الميت في الدرجة، كما في المسألة التالية:

الورثة:	زوج	أب	أم أب	أم أم أم
الفروض:	$\frac{1}{4}$	ع	م. بالأب	م. بأم الأب

الفصل الثاني

العصبات وأنواعها

المبحث الأول: العصبات النسبية

١٢٣- **العصبات:** جمع عصب، وعصبة الرجل - في اللغة - أبوه وبنوه وقرابته لأبيه .. وسموا عصباً لأنهم أحاطوا به حماية له، ودفاعاً عنه^(١).

وتطلق العصبية النسبية في اصطلاح الفقهاء - كما أشرنا في غير موضع - علي أقارب الميت الذكور الذين لا تدخل أنثى فقط في نسبتهم إليه. وتطلق كذلك علي من في حكمهم - أو ينزل منزلتهم - من الإناث اللاتي لا تتوسط أنثى فقط بينهن وبين الميت، وهن من يعصبن بالغير أو مع الغير. وقد علمنا - أيضاً - أن هؤلاء العصبات ليس لهم سهام مقدرة في التركة، وتوريثهم يأتي بعد أصحاب الفروض؛ بحيث يأخذون ما بقى من التركة بعد سهام أصحاب الفروض، ويأخذون التركة كلها بالتعصيب إذا لم يكن ثمة صاحب فرض، بل قد لا يتبقى لهم شيء يرثونه إذا استغرقت سهام أصحاب الفروض التركة كلها.

أنواع العصبية النسبية: العصبية النسبية ثلاثة أنواع؛ وبيانها فيما يلي:

١٢٤- **النوع الأول:** عصبية بالنفس، وتشمل كل قريب ذكر ممكن نسبته إلي الميت دون توسط أنثى بينهما؛ سواء انتسب إلي الميت مباشرة - كالابن والأب - أو بواسطة ذكر فقط - كابن الابن، والأخ لأب - أو بواسطة ذكر أو أنثى كالأخ الشقيق.

(١) المعجم الوسيط: مادة عصب.

وإنما سمي هذا النوع - من العصبيات النسبية - عصبية أو عاصب بالنفس لأن عصبوته ثابتة له بأصل قرابته ولذاته، أو لأنه لا يحتاج في عصبوته إلى غيره.

١٢٥- وهذا النوع محصور في أربعة أصناف - أو أربع جهات - وهي علي حسب ترتيبها في أولوية الإرث بالتعصيب:

١- جهة البنوة: وتشمل فروع الميت من الذكور (الابن وابن الابن وإن نزل).

٢- جهة الأبوة: وتشمل أصول الميت من الذكور (الأب والجد الصحيح وإن علا).

٣- جهة الأخوة: وتشمل أخوة المتوفى (الذكور) أشقاء أو لأب وبنوهم مهما نزلوا.

٤- جهة العمومة: وتشمل أعمام الميت الأشقاء أو لأب وبنوهم مهما نزلوا، ثم أعمام أبي الميت - الأشقاء أو لأب - وبنوهم وإن نزلوا، ثم أعمام جده الصحيح أشقاء أو لأب وأبناؤهم ..

ومن الممكن التعبير عن تلك الجهات الأربع بقولنا: جزء الميت، وأصله وجزء أبيه، وجزء جده. أو نقول: فروع الميت، وأصوله، وفروع أبيه، وفروع جده (كل ذلك من الذكور فقط).

كيفية توريث العصبية بالنفس:

١٢٦- علي الرغم من أن كل جهة من هذه الجهات الأربع تشمل طائفة من عصبات الميت، التي تستحق الإرث منه بالتعصيب - فإن بعض هؤلاء يفضل أو يقدم علي البعض الآخر، وهذه الأفضلية تبني على

الجهة أولاً، وعلى قرب الدرجة ثانياً، وعلى قوة القرابة ثالثاً؛ فجبهة البنوة مقدمة على ما عداها^(١).

وجهة الأبوة مقدمة على الأخيرتين (الأخوة والعمومة)^(٢).. وهكذا فإذا كانت الجهة واحدة كان الترتيب بقرب الدرجة للميت (فالابن مقدم على ابن الابن، والأب مقدم على الجد الصحيح، والأخ مقدم على ابن الأخ... وهكذا) وعند التساوي في الجهة والدرجة يكون الترتيب أو التفضيل بقوة القرابة؛ ولذا يفضل ذو القربتين على ذي القرابة الواحدة فالأخ الشقيق يقدم على الأخ لأب، وابن الأول يقدم على ابن الثاني.. وهكذا فإن وجد أكثر من عاصب بالنفس واتحدوا جميعاً في الجهة والدرجة وقوة القرابة اشتركوا في الميراث بالتعصيب على السواء^(٣).

(١) ومن المعلوم - سلفاً - أن تقديم جهة البنوة على جهة الأبوة لا يعني حرمان أصحاب الثانية (خاصة) من الميراث، فكل من الأب، والجد - عند عدم الأب، والجد الأقرب منه - مع الفرع الوارث المذكور لا يرث بالتعصيب، ولكنه يرث السدس بالفرض كما تقدم في ميراثيهما.

(٢) باستثناء حالة اجتماع الجد مع الأشقاء أو لأب - عند عدم الأشقاء - فإن الجد لا يحجبهم - على الرأي الراجح - وإنما يشترك مع الموجود منهما - واحداً فأكثر - في الإرث بالتعصيب، بشرط ألا يحرم الجد أو يقل نصيبه عن السدس في المقاسمة كإخ (أي في الإرث بالتعصيب) فإن حرم أو قل نصيبه عن السدس فإليه يعطى السدس فرضاً، ولو عالت المسألة.. وقد نبهنا على ذلك في ميراث الجد.

(٣) راجع: المادتين ١٧، ١٨ من قانون الموارث.

أمثلة للتوضيح:

١- الورثة: ابن ابن أخ شقيق، أخ لأب، عم شقيق زوج
 الفروض: ع م. بابن الابن $\frac{1}{4}$

٢- الورثة: ابن أخ شقيق عم شقيق، عم لأب بنت أم
 الفروض: ع م. بابن الأخ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{6}$

٣- الورثة: أخ لأب ابن أخ شقيق زوجة
 الفروض: ع م. بالأخ لأب $\frac{1}{4}$

٤- الورثة: عم شقيق أم أخ لأم زوج
 الفروض: ع. ولم يبق له شيء $\frac{1}{3}$ $\frac{1}{6}$ $\frac{1}{2}$

٥- الورثة: أب أم أختان شقيقتان، أخ شقيق جدة
 الفروض: ع $\frac{1}{6}$ م. بالأب م. بالأم

٦- الورثة: عم شقيق، ابن أخ شقيق، عم لأب بنت ابن أخت شقيقة
 الفروض: م. بالعصبة مع الغير $\frac{1}{2}$ ع. مع الغير

١٢٧- النوع الثاني: العصبة بالغير؛ وتشمل كل أنثى صاحبة فرض (النصف

إذا انفردت، والثلاثان إن تعددت) واحتاجت في عصوبتها إلى الغير.

وبتعبير آخر: كل أنثى صاحبة فرض وجد معها عاصب بالنفس مساوٍ

لها في الجهة والدرجة وقوة القرابة. وإنما سمي هذا النوع - من

العصبات النسبية - عسبة بالغير؛ لأن عسوبة أفرادها مرتبطة

بوجود شخص آخر هو العاصب بالنفس، فلولا وجوده لظلت الأنثى صاحبة فرض، ومن ثم كان له تأثيرات مختلفة علي من يعصبها:

- فقد يكون سبباً في حرمانها من الإرث، كما في: (زوج، بنت صلبية، بنت ابن، أب، أم، ابن ابن) فللزوجة الربع، وللبنت الصلبية النصف، وللأب السدس، وللأم السدس أيضاً، وبنت الابن مع ابن الابن عصبه بالغير، ولم يبق لهما شيء^(١).

لأن المسألة عالت أصلاً علي حين لو لم يكن الابن موجوداً لاستحقت بنت الابن السدس تكملة للثلثين مع البنت، ولو زاد عول المسألة.

- وفي المقابل قد يجعلها مستحقة للميراث، ولولاه ما ورثت، كما في: (بنتان، بنت ابن ابن ابن) فإن البنيتين قد استحقتا الثلثين، وهو أقصى فرض للإناث، فلولا ابن الابن ما أخذت بنت الابن شيئاً (إلا بالوصية الواجبة لا بالميراث) أما معه فإنهما يستحقان الباقي تعصبياً، ويقسم بينهما للذكر ضعف الأنثى.

- ومن جهة ثالثة قد يتسبب في نقصان ما كانت تستحقه بالفرض، كما في: (بنت، ابن، أخ شقيق) فالأخ الشقيق محجوب بالابن، والبنت مع الابن عصبه بالغير تقسم التركة بينهما للذكر ضعف الأنثى (أي بنسبة ٢:١) أي أنها تستحق عملياً ثلث التركة، علي حين لو لم يكن الابن موجوداً لاستحقت البنت النصف فرضاً، ولأخذ الأخ الشقيق الباقي تعصبياً.

- وأخيراً قد لا يكون للعاصب بالنفس تأثير في نصيب من عصبها، كما في: (بنت، بنت ابن، ابن ابن) فللبنت النصف، وللعصبه بالغير (بنت الابن، وابن الابن) الباقي، وعند التطبيق تأخذ بنت الابن ثلث النصف ($\frac{1}{3}$) وهو

(١) هذا من جهة الميراث، وإن كان لهما وصية واجبة بشروطها، كما سيأتي في بابها.

نفس فرضها لو لم يكن معها معصب، حيث كانت تستحق السدس تكملة للثلاثين مع البنت.

١٢٨- ومهما يكن الأمر فإن العصبية بالغير تنحصر في أربع من النساء - اللاتي فرضهن النصف للواحدة، والثلاثان للثنتين فأكثر - وهو اثنان من جهة البنوة، وأخريان من جهة الأخوة^(١).. وبيان ذلك فيما يلي:

١- البنت الصليبة - واحدة فأكثر - وتصير عصبية بالابن الصليبي فقط واحداً فأكثر.

٢- بنت الابن - واحدة فصاعداً - مهما نزلت درجة أبيها، وتصير عصبية بمن في درجتها من أبناء الأبناء الذكور - واحداً فأكثر - سواء كان أخاها، أو ابن عمها، وسواء كانت في حاجة إليه لكي ترث، أو لم تكن، كما تصير عصبية بمن هو أقل منها في الدرجة، إذا احتاجت إليه، كما في: (بنتان، بنت ابن، ابن ابن ابن، بنت ابن ابن) للبنتين الثلاثان، وبنت الابن تصير عصبية مع ابن ابن الابن، وبنت ابن الابن، رغم أن هذا الابن أنزل منها في الدرجة، ولكنها احتاجت إليه لكي ترث، ولولا ذلك لحرمت من الميراث في الوقت الذي ترث الأئني منها (بنت ابن الابن) بالتعصيب (وراجع المسألة الأخيرة من الأمثلة التوضيحية لميراث بنت الابن).

٣- الأخت الشقيقة - واحدة فأكثر - ويعصبها الأخ الشقيق - واحداً أو أكثر - دون غيره.

(١) راجع: المادة (١٩) من قانون المواريث.

٤- الأخت لأب أو أكثر: والذي يعصبها (أو يعصبهن) هو الأخ أو الأخوة لأب^(١).

١٢٩- ومن جملة ما تقدم نستطيع أن نقرر شرطين أساسيين ينبغي توافرها في العصبية بالغير، وهما:

أولاً: يجب أن يكون القريب الذكر عاصباً بنفسه، وأن تكون الأنثى صاحبة فرض، وبمقتضى هذا الشرط لا يعصب الأخ لأم أخته؛ لأنه ليس عصبية بنفسه حتى يؤثر عليها كما لا تعصب العمة الشقيقة بالعم الشقيق؛ لأنها ليست صاحبة فرض، وإنما هي من نوى الأرحام، وأيضاً لا تتعصب بنت البنت بابن البنت؛ لأن الأنثى ليست صاحبة فرض، والذكر ليس عاصباً بنفسه، وإنما هما من نوى الأرحام، فلا يرثان بالفرض، أو التعصيب، وإن كانت لهما وصية واجبة متى توافرت شروطها فيهما.

ثانياً: يجب أن تكون الأنثى (صاحبة الفرض) ومن يعصبها (العاصب بنفسه) متحدان في جهة ودرجة وقوة القرابة، وبناء على ذلك:

• لا تعصب البنت الصليبية، ولا بنت الابن بالأخ الشقيق أو لأب؛ لاختلاف الجهة، وإنما تظل الأنثى منهما صاحبة فرض، ويرث هو الباقي - إن وجد - تعصبياً.

• بنت الابن لا تعصب بالابن، بل إنه يحجبها (وقد تستحق وصية واجبة متى توافرت فيها شروط الوصية الواجبة). وأيضاً: لا تعصب الشقيقة بابن الأخ الشقيق، بل ترث هي بالفرض، ويرث هو الباقي - إن كان هناك باق -

(١) ليكن معلوماً لديك أن ابن الأخ الشقيق أو لأب لا يعصب من في درجته من بنات الأخ - لأنهن من نوى الأرحام - فأولى أن لا يعصب من فوقه.

بالتعصيب. والسبب - في الحالتين - هو اختلاف درجة القرابة، ولم يستثن من هذه الحالة (اختلاف الدرجة) إلا تعصيب بنت الابن بابن ابن الابن (الأنزل منها في الدرجة) متى كانت محتاجة إليه، كما وضح من عدة أمثلة سابقة.

• الأخت الشقيقة لا تعصب بالأخ لأب، وإنما تأخذ فرضها، ويأخذ هو الباقي - إن وجد - بالتعصيب.. والسبب في ذلك أن الشقيقة ذات قرابتين، أما الأخ لأب فنزو قرابة واحدة. ومن هذا القبيل: الأخت لأب لا تعصب بالأخ الشقيق، وإنما تحجب به، ويأخذ هو التركة - أو الباقي منها بعد أصحاب الفروض (إن كان هناك باق) - تعصياً. والسبب في ذلك: اختلاف قوة القرابة، فرغم اتحاد الذكر والأنثى في جهة ودرجة القرابة - فإن أحدهما (الشقيق) ذو قرابتين بينما الآخر (الأخت لأب) ذو قرابة واحدة.

١٣٠- ونستطيع أن نقرر كذلك بمقتضى ما تقدم أن الفرق بين العصبية بالنفس والعصبية بالغير يتركز في نقطتين اثنتين:

إحدهما: أن العصبية بالنفس لا تكون إلا من الذكور فقط، أما العصبية بالغير فتستلزم وجود ذكر - أو أكثر - مع أنثى أو أكثر، بشرط اتحادهما في جهة ودرجة وقوة القرابة.

الثانية: عند التعدد تقسم التركة - أو الباقي منها في العصبية بالنفس على عدد الرعوس (بالتساوي)، أما في العصبية بالغير فتقسم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين.

١٣١- وتبقى فقرة أخيرة تتعلق بكيفية توريث العصبية بالغير، وعنها نقول: إذا اجتمعت الأنواع الأربعة التي تشكل العصبية بالغير فإن جهة البنوة تقدم على جهتي الأخوة والعمومة، فإن اتحدت الجهة قدم الأقرب درجة؛ فتقدم

- مثلاً- البنت مع الابن علي بنت الابن مع ابن الابن. وإن كانوا في جهة واحدة ودرجة واحدة قدمت الأقوى علي غيرها؛ فتقدم الأخت الشقيقة مع الأخ الشقيق علي الأخت لأب مع الأخ لأب.. وهكذا. وفي كل الأحوال: متى وجدت عصبية بالغير فإن للذكر ضعف الأنثى.

والأمثلة الآتية توضح ذلك:

١- الورثة: بنتان، ابن أب
الفروض: ع. بالغير $\frac{1}{6}$ م. بالفرع الوارث المذكور، وبالأب

٢- الورثة: زوج أب أم بنت ابن، ابن ابن
الفروض: $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{6}$ $\frac{1}{6}$ ع. بالغير

٣- الورثة: أم أخ لأم أخت شقيقة، أخ شقيق زوجتان عم شقيق
الفروض: $\frac{1}{6}$ $\frac{1}{6}$ ع. بالغير $\frac{1}{4}$ م. بالشقيق

٤- الورثة: زوج أم أخت لأب، أخوان لأب
الفروض: $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{6}$ ع. بالغير

٥- الورثة: ابن أخ شقيق أم زوجة بنت أخ شقيق
الفروض: ع $\frac{1}{3}$ $\frac{1}{4}$ م. من نوي الأرحام فلا ميراث لها

٦- الورثة: بنت ابن أخت شقيقة أخ لأم أخت لأب، أخ لأب
الفروض: $\frac{1}{2}$ ع. مع الغير م. بالفرع الوارث م. بالعصبية مع الغير

٧- الورثة: زوجة أم عم شقيق عمة شقيقة

الفروض: $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{3}$ ع م. من ذوي الأرحام فلا ترث

١٣٢- النوع الثالث من العصبات النسبية: العصبه مع الغير؛ وتطلق على كل أنثى صاحبة فرض تصير عصبه مع أنثى أخرى صاحبة فرض، ولا تشارك الأولى في تلك العصبه (أي لا تشارك هذه الغير من تعصبت معها في العصبه)، فهي تأخذ فرضها، ومن تعصبت معها تأخذ الباقي - إن وجد - على إنها عصبه مع الغير. وهذا النوع من التعصيب محصور في الأخوات الشقيقات أو لأب مع الفرع الوارث المؤنث (البنات أو بنات الابن..).

وبتعبير أوضح: العصبه مع الغير تشمل:

١- الأخت الشقيقة - أو الأخوات الشقيقات - مع البنت الصلبية واحدة فأكثر، أو بنت الابن واحدة فأكثر، أو الموجود منهن معاً.. بشرط أن لا يوجد مع الشقيقة - أو الشقيقات - معصب (أخ شقيق أو أكثر) فإن وجد كان إرثها - أو إرثهن - بالتعصيب بالغير، لا مع الغير.

٢- الأخت أو الأخوات لأب، مع البنت أو البنات الصليات، أو بنت ابن واحدة فأكثر أو بنت صلبية معها بنت ابن أو أكثر منهن.. ولم يوجد مع الأخت أو الأخوات لأب من يعصبن بالغير (أخ لأب أو أكثر) فإن وجد كان الإرث بالتعصيب بالغير لا مع الغير. ويشترط أيضاً: عدم وجود أحد من الأخوات الشقيقات، وإلا كان الموجود منهن هو العصبه مع الغير، فتحجب - حينئذ - الأخت أو الأخوات لأب بهذه العصبه.

١٣٣- وينبغي أن تعلم أنه في حالة وجود عصبه مع الغير، فإن الفرع الوارث المؤنث يأخذ فرضه المقرر له شرعاً (وهو النصف للبنات، أو

بنت الابن عند الانفراد والثلاثان عند التعدد، أو النصف فرضاً للبنت
والسدس لبنت الابن - واحدة فأكثر - تكملة للثلاثين مع البنت)، وما
بقي من التركة بعد أصحاب الفروض - بما فيهم البنات أو بنات
الابن - تأخذه الشقيقة أو الشقيقات، أو الأخت لأب واحدة أو أكثر (عند
عدم الشقيقة أو الشقيقات) بالتعصيب مع الغير، فإن استغرقت سهام
أصحاب الفروض كل التركة فلا شيء لمن كانت عصة مع الغير.

وإليك طائفة من الأمثلة المحولة لتوضيح العصة مع الغير:

- ١- الورثة: بنت بنت ابن أخت. ش أخت. لأب، عم. ش أم
الفروض: $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ تكملة للثلاثين ع. مع الغير م. بالعصة مع الغير $\frac{1}{4}$
- ٢- الورثة: بنتا ابن أختان لأب ابن أخ. شقيق بنت أخ. شقيق
الفروض: $\frac{2}{3}$ ع. مع الغير م. بالعصة مع الغير م. لأنها من نوى
الأرحام
- ٣- الورثة: زوج بنت أخت. ش، أخ. ش
الفروض: $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ ع. بالغير
- ٤- الورثة: زوجة أخت لأب، أخ لأب بنت ابن أم
الفروض: $\frac{1}{8}$ ع. بالغير $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{6}$
- ٥- الورثة: بنت أخت شقيقة أخت. ب، أخ. ب
الفروض: $\frac{1}{2}$ ع. بالغير م. بالعصة مع الغير

١٣٤- الفرق بين العصبية بالغير، والعصبية مع الغير: نجمله فيما يأتي:

١- العصبية بالغير تتكون من ذكر عاصب بنفسه وأنثى صاحبة فرض، بينما العصبية مع الغير من أنثيين: إحداهما من الفرع الوارث المؤنث. والأخرى من الأخوات (الشقيقات أو لأب) وكل منهما صاحبة فرض أصلاً.

٢- في حالة وجود أصحاب فروض تؤجل العصبية بالغير إلى ما بعد استيفاء أصحاب الفروض أنصبتهم، فإن بقي شيء كان للعصبية بالغير، وإلا فلا شيء لهم. أما العصبية مع الغير - في ذات الحالة (وجود أصحاب فروض) - فإن أحد طرفيها (وهو الفرع الوارث المؤنث) يأخذ نصيبه معهم، ولا يؤجل إلا الطرف الثاني: الأخوات؛ حيث تأخذ الموجودة من الأخوات - أو يأخذن عند التعدد - الباقي بعد أصحاب الفروض بما فيهم الأنثى التي كانت العصبية، وإن لم يبق شيء فلا ميراث للعصبية مع الغير حينئذ.

٣- في العصبية بالغير لا تستحق صاحبة الفرض فرضها عند التعصيب، بل تنتقل من الإرث بالفرض إلى الإرث بالتعصيب مع من عصبها، وتقسم التركة - أو الباقي منها بعد أصحاب الفروض - للذكر مثل حظ الأنثيين. أما في العصبية مع الغير فلا تنتقل البنت أو بنت الابن من فرضها إلى التعصيب، وإنما تستحقه، أي فرضها، وتتفرد الأنثى الأخرى (الشقيقة، أو أخت لأب عند عدم الشقيقة) بالباقي تعصيباً، إن كان ثمة باق. وإلا فلا شيء للعصبية مع الغير.

وبالجملة: في العصبية بالغير مشاركة في التعصيب، وإن كان للذكر مثل حظ الأنثيين. أما العصبية مع الغير فليس فيها مشاركة بين صاحبة الفرض التي

هي فرع وارث مؤنث (البنت أو بنت الابن أو هما معاً واحدة فأكثر) ومن ترث معها بالتعصيب (الأخت الشقيقة أو لأب واحدة أو أكثر)؛ فالأولى تأخذ فرضها، والثانية تأخذ الباقي إن وجد، وإلا فلا شيء لها.

١٣٥- حقائق مستخلصة من توريث العصبات النسبية:

١- العصبية بالنفس قد تكون من شخص واحد ذكر، أما العصبية بالغير والعصبية مع الغير فلا بد فيهما من شخصين علي الأقل؛ في الأولى ذكر وأنثى، وفي الثانية أنثيين.

٢- من الممكن تصور عدم وجود أحد من أصحاب الفروض مع العصبية بالنفس، والعصبية بالغير، وعندئذ فإن العاصب بنفسه يأخذ التركة كلها عند الانفراد، وعند التعدد تقسم بينهم بالتساوي (علي عدد الرعوس) إن كانت الجهة والدرجة وقوة القرابة واحدة، وإلا فضلنا بعضهم علي بعض علي أساس الجهة أولاً، وقرب الدرجة ثانياً، ثم قوة القرابة ثالثاً .. أما العصبية بالغير فتقسم علي أساس أن للذكر ضعف الأنثى. وإذا كان هناك أصحاب فروض فإن العصبية بالنفس - وكذا العصبية بالغير - يأخذون ما يتبقى بعد استيفاء أصحاب الفروض أنصباءهم، وإن استغرقت سهامهم التركة كلها فلا شيء للعصبتين. وأما العصبية مع الغير فلا يمكن أن توجد بدون أحد من أصحاب الفروض، ذلك أن الفرع الوارث المؤنث - الذي لولاه ما تحقق هذا النوع من التعصيب - هو نفسه صاحب فرض، ومن ثم يأخذ فرضه - سواء وجد معه صاحب فرض آخر أو لم يوجد - وما بقي يكون للأخت الشقيقة أو لأب بالتعصيب مع الغير، وإن لم يبق شيء فلا ميراث للعصبية مع الغير؛ لأن هذا شأن الإرث بالتعصيب بوجه عام.

٣- في العصابة بالنفس قررنا: أن جهة البنوة مقدمة علي ما عداها من الجهات الثلاث الأخريات، بل وتحجبها، باستثناء جهة الأبوة فإن من يستحق منها نصيباً في التركة يأخذه بالفرض لا بالتعصيب. وقررنا أيضاً: تقديم جهة الأبوة علي جهة الأخوة، بل وحجب الأخيرة بالأولى، باستثناء اجتماع الجد مع الأخوة الأشقاء أو لأب، فإنه لا يحجبهم - علي القول الراجح - وإنما يشاركهم في الإرث بالتعصيب، بشرط أن لا يحرم من الميراث أو يقل نصيبه عن السدس وإلا أعطى السدس بالفرض ولو عالت المسألة.

٤- تقوم الأخت الشقيقة - أو الشقيقات - مقام الأخ الشقيق عند التعصيب مع الغير، فتحجب الإخوة والأخوات لأب.

٥- قد يرث شخص واحد من جهتين، إذا تعددت صفته بالنسبة للمورث؛ كالزوج الذي هو ابن عم للمتوفاة، وكالأخ لأم الذي هو ابن عم للميت. وإذا كان هذا الذي ينتسب للميت من جهتين محجوباً من جهة، فإنه يرث من الأخرى، وإن حجب من الجهتين لم يرث شيئاً، ونوضح ذلك بالأمثلة التالية:

أ- توفيت عن: زوج هو ابن عم شقيق لها أخ لأم بنت عم. ش
الفروض: $\frac{1}{4}$ ع $\frac{1}{4}$ م. لأنها من نوى الأرحام

ب- توفى عن: أخ لأم هو ابن عم شقيق له أم أخ. ش
الفروض: $\frac{1}{4}$ م. بالشقيق $\frac{1}{4}$ ع

ج- توفيت عن: ابن عم هو أخ لأم زوج ابن، بنت أخت شقيقة
م. بالفرع الوارث $\frac{1}{4}$ ع. الغير م. بالفرع الوارث
المنكر (الابن) المنكر

٦- وأخيراً: ننبه على أنه يجب عند التوريث مطلقاً أن ننظر - أولاً - إلى الوارث وصلته بالمتوفى، وهل هو ممن يستحقون الإرث بالفرض، أو بالتعصيب، أو بهما معاً، أم أنه غير مستحق للإرث أصلاً، لأنه من ذوي الأرحام مثلاً؟ فإن كان من المستحقين للإرث نظرنا - بعد ذلك - إلى وضعه بالنسبة للورثة الآخرين؛ لنرى إن كان ثمة من يحجبه - أو من يحجب به - حجباً كلياً (حجب حرمان)، أو حجباً جزئياً (حجب نقصان)، أو لا يوجد، وأيضاً لنقف على ما إذا كان هناك من يعصبه، أو من يتعصب به أو معه، أو لم يكن..

والسبب في ذلك كله: أن أساس الحكم بالتوريث - أو بعدمه - بعد توفر أركانه، وأسبابه، وشروطه هو جهة ودرجة وقوة قرابة الوارث للمورث، مع وجود - أو عدم وجود - من يؤثر فيه، أو يتأثر به إيجاباً أو سلباً، وتستطيع أن تدرك ذلك بنظرة متأنية في أية مسألة من المسائل التطبيقية التي أوردها فيما سبق، والتي نوردتها فيما يأتي.

المبحث الثاني: العصبية السببية

١٣٦- وقد تكلمت عنها بنوع من التفصيل في أسباب الميراث؛ حيث أشرت إلى اختلاف الفقهاء في كونه سبباً موجباً للتوريث، وحدود التوريث بها على ما ذهب إليه جمهور الفقهاء.

وإنما نبهت عليها هنا لكونها إحدى العصبات المستحقة للميراث على نحو ما، وإن سبق أن اخترت الترتيب الذي يجعلها بعد الرد على أصحاب الفروض، بما في ذلك أحد الزوجين، وأيضاً توريث ذوي الأرحام، وهو ما سار عليه قانون الموارث المصري، وإن كان جمهور الفقهاء قد أجمع على جعلها في المرتبة الثالثة بعد أصحاب الفروض والعصبية النسبية.

وجملة القول أنني تكلمت - من قبل - في التوريث بسبب الإعتاق (العصبة السببية)، وعرضت وجهتي النظر المتعارضتين في ذلك، ورجحت ما ذهب إليه الجمهور من اعتباره سبباً موجباً لإرث المعتق (رجلاً كان أو امرأة) من عتيقه الذي مات وترك ما يورث عنه، وليس له أحد يرثه من قرابته الحقيقيين (أصحاب الفروض، والعصبات النسبية) أو كان له ورثة أصحاب فروض، ولم تستغرق سهامهم كل التركة، ولم يوجد عاصب نسبي يستحق ما بقي بعد أصحاب الفروض.

وقلت أيضاً: إذا مات السيد قبل معتقه، انتقل هذا الحق في إرثه - بمقتضى القرابة الحكمية التي منشؤها العتق - إلى عصبته النسبية بالنفس^(١) على الترتيب المبين في كيفية توريثهم (البنوة، فالأبوة، فالأخوة فالعمومة - أو جزء الميت وأصله وجزء أبيه وجزء جده الذكور في كل دون الإناث)، وتكون المفاضلة بالجهة ثم قرب الدرجة، ثم قوة القرابة كما هو معروف لكم. وأيضاً: إن هذا الحق - في التوارث بسبب الإعتاق - لا يثبت إلا للمعتق أو عصبته بالنفس ولا يثبت للمولى أو العتيق؛ لأن سبب الميراث - هنا - هو

(١) وإذا لم يوجد المعتق ولا عصبته (بالنفس) انتقل هذا الحق إلى من أعتق المعتق - إن كان المعتق نفسه عتيقاً - ثم إلى عصبته النسبية (بالنفس أيضاً)، فإذا لم يوجد أحد من هؤلاء انتقل الميراث إلى معتق الأب - ذكراً أو أنثى - ثم إلى عصبته، ثم إلى معتق الجد، ثم إلى عصبته.. وهكذا. وقد أضربنا عن الكلام عن هذا في صلب الصفحة؛ لعدم وجود الرق في الواقع، ولأنه ألغى وحرّم قانوناً - كما سبقت الإشارة إلى ذلك - ومن ثم فليست الحاجة ماسة إلى الإطالة في هذا المقام: (راجع - إن شئت - مواد القانون ٧، ٣١، ٣٩ - ٤٠ والمذكورة التفسيرية لها).

تفضل السيد بعنق عبده، أما من كان عبداً فليس له يد علي السيد تجعل له الحق في إرثه، إلا إذا كان ثمة سبب آخر غير الإعتاق.

١٣٧- وفيما ذكرناه - في هذا الصدد - غناء عن الزيادة عليه، وعن التكرار، غير أنني أكتفي بالإشارة إلي أن قانون المواريث المصري قد أخذ بمذهب ابن مسعود - رضي الله عنه - وكثير من فقهاء الصحابة والتابعين في جعل العصبه السببية آخر مراتب الاستحقاق بالإرث بما في ذلك الرد علي أحد الزوجين، وهذا خلاف ما عليه جمهور الفقهاء، فهم يجعلون العصبه السببية في المرتبة الثالثة (بعد أصحاب الفروض والعصبه النسبية) وقبل الرد وإرث ذوى الأرحام. وقد أثرت إتباع مسلك ابن مسعود - ومن وافقه - وكذا القانون.. وبناء علي هذا فلا ميراث للعصبه السببية (مولى العتاقة) إلا إذا لم يوجد صاحب فرض، ولا عصبه نسبية، ولا ذو رحم ولا أحد الزوجين.

.. ولعل هذا يكون قد وضح من الكلام هنا، ومن الكلام عن التوريث بسبب العنق في أسباب الميراث.

الفصل الثالث

الرد علي ذوى الفروض

١٣٨- الرد: معناه - في اللغة - الإعادة. ويقال: رد الشيء إليه؛ أي أعاده، أو أرجعه إليه. ومعناه - في اصطلاح علماء الميراث -: نقص سهام أصحاب الفروض عن أصل المسألة، ولا يوجد عاصب يستحق هذا الباقي. ومن ثم فقد عرفوه بأنه: صرف الباقي من الفروض إلي أصحاب الفروض الموجودين بنسبة فروضهم إذا لم يكن عاصب.

١٣٩- ويفهم من هذا أن الإرث بالرد لا يتحقق إلا بشروط ثلاثة، وهي:

(١) وجود وارث - أو أكثر - صاحب فرض.

(٢) بقاء جزء من التركة بعد إعطاء أصحاب الفروض أنصبتهم.

(٣) عدم وجود عاصب نسبي.

١٤٠- ومفاد ذلك - أيضاً - أنه إذا تبقى جزء من التركة بعد توزيع الفروض على أصحابها، استحقه من قد يوجد من العصبات النسبية، فإن لم يوجد أحد منهم رد هذا الباقي على ذوى الفروض - باستثناء الموجود من الزوجين - ووزع بينهم بنسبة أنصبتهم، أو بقدر سهامهم.

١٤١- ذهب إلى هذا جمهور فقهاء الصحابة والتابعين، وبعض أئمة المذاهب الفقهية وأتباعهم - وبه أخذ قانون المواريث المصري (كما في نص المادة ٣٠) - وقد استكلوا على ذلك بقوله تعالى: (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) فإن الآية تدل على أن أولى الرحم بعضهم أولى بميراث بعض بسبب الرحم أو القرابة الرحمية؛ أي أنهم

أولى بالتركة ممن عداهم، ومما لا شك فيه أن أصحاب الفروض والعصبات النسبية أقرب الناس رحماً بالميت؛ لذا يقدمون على ما اصطلح عليه بذوي الأرحام؛ ولهذا أيضاً: لا يرد على أحد الزوجين - عند توافر شروط الرد المذكورة - وذلك لانعدام الرحم في حقهما، ولا نقطاع الزوجية بالموت، فيقتصر إرثهما على مورد النص (الفرض المقرر لهما شرعاً)، ويكون الرد على أصحاب الفروض - إن وجدوا - وإلا فإرث ذوى الأرحام أولى من الرد علي أحدهما.

كما استدل الجمهور بما روى أن امرأة أتت رسول الله ﷺ فقالت له: يا رسول الله، إني تصدقت على أمي بجارية، فماتت أمي، وبقيت الجارية. فقال: (وجب أجرك، ورجعت إليك في الميراث) ودلالة هذا الحديث - إن صحت روايته - أن النبي ﷺ جعل الجارية راجعة إليها بحكم الميراث، ولا يتأتى هذا إلا بالفرض (النصف) والرد (النصف الآخر).

ثم إنه عليه السلام قد منع سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه من أن يوصي بأكثر من الثلث، وقال له: "الثلث والثلث كثير"، مع أنه لا وارث له إلا بنتاً واحدة، وهي تستحق النصف فرضاً - بنص القرآن - فدل هذا المنع على أن للبنات - وهي صاحبة فرض - الحق في الباقي بعد فرضها، وكذا الوصية، وهذا لا يكون إلا بطريق الرد عليها.

١٤٢- وذهب زيد بن ثابت، وجمهرة فقهاء المالكية والشافعية، وداود الظاهري إلى أن الورثة بعد أخذ أنصبتهم لا يحق لهم أن يأخذوا الباقي بالرد؛ لأنهم حينئذ سوف يزيدون على الأنصبة التي حددها لهم الله عز وجل في قرآنه الكريم، وإنما يؤول الباقي - إن وجد - إلى

بيت المال، منتظماً كان أو غير منتظم. وإن كان المتأخرون من المالكية والشافعية يشترطون أن يكون بيت المال منتظماً^(١).

١٤٣- وقد رد الجمهور علي هؤلاء بأن الزيادة المستحقة بالرد دل عليها القرآن في آية أولى الأرحام، التي قررت - كما بينا - أن نوى الأرحام أولى بالتركة ممن عداهم، ثم إن قرابة الدين والنسب أولى من قرابة الدين فقط؛ أي أن هؤلاء الذين يرثون بالرد قد اجتمع لهم سببان، أما غيرهم من المسلمين فليس بينهم وبين الميت إلا قرابة الدين، ومن ثم لا يكون بيت المال - حتى علي فرض انتظامه - أحق بباقي التركة من أصحاب الفروض، أو من أولى الرحم.

١٤٤- ويبقى أن أتبه علي أمرين:

أحدهما: أنه كما لا يرد علي أحد الزوجين - للسببين المذكورين منذ قليل - كذا لا يرد علي الأب والجد؛ لأنهما يرثان بالتعصيب، ولا رد إلا بشرط عدم العاصب. فإذا وجد واحد منهما مع صاحب فرض فإنه يأخذ الباقي تعصيباً، ولا يكون ثمة رد، وإذا كان الأمر كذلك فإن الذين يرد عليهم من أصحاب الفروض ثمانية:

البنت، وبنت الابن، الأم والجدة، الأخت الشقيقة، أو لأب، الأخ والأخت لأم.

(١) تجد عرضاً وافياً لهذين المذهبين في كتاب (أحكام الموارث بين الفقه والقانون):

للدكتور محمد مصطفى ثلبي: ص ٢٦١ وما بعدها. طبعة سنة ١٩٦٧م. وراجع

كذلك: المغني: ٤٨/٩ - ٥٣، ٩٠. والميراث في الشريعة الإسلامية: ٧٢ - ٧٤

وأحكام الموارث طبقاً للشريعة الإسلامية... ص ٣٠٨ وما بعدها.

والثاني: أن الذين قالوا بالرد - وهم الجمهور - قد اختلفوا فيمن يرد عليه؛ فذهب بعضهم إلى أن الرد يكون علي أصحاب الفروض جميعاً حتى الزوجين، غير أن الرد على أحد الزوجين لا يكون إلا إذا لم يوجد معه أحد من أصحاب الفروض الآخرين، ولا من ذوى الأرحام، وهو ما أخذ به قانون المواريث - في مادته الثلاثين - وصرنا عليه أيضاً في هذه الدراسة، وإن كنت حريصاً على جمع مفردات الموضوع الواحد في مكان واحد - ما وسعني ذلك - ليسهل العلم به والإحاطة بمسائله. وذهب آخرون إلى أنه لا يرد علي ثلاثة (الزوج، الزوجة، الجدة) ومن عداهم يرث بالرد.

١٤٥- ومهما يكن من أمر هذا الخلاف في الإرث بالرد علي الورثة من أصحاب الفروض بوجه عام، والخلاف في الرد علي أحد الزوجين، فإن ما أود تقريره في هذا المقام أجمله في أن القول بالرد علي أصحاب الفروض من غير الزوجين - وهو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء - أرجح من القول بعدم الرد، وإنما يؤول الباقي - بعد أصحاب الفروض إلى بيت المال، حتى ولو لم يكن منتظماً. وقد بينت أساس هذا الترجيح قبل قليل.

وأضيف إلى ذلك أيضاً: أن الرد علي أحد الزوجين - في حالة عدم وجود صاحب فرض معه، ولا عاصب، ولا ذى رحم - أرجح من القول بعدم الرد عليهما، بحجة انعدام الرحم (القراية) في حقهما، وانقطاع الزوجية بالموت، أما عن انعدام الرحم بين الزوجين، فيكفي أن نذكر أن ما بينهما - من علاقة - يعادل رابطة القرابة الحقيقية وزيادة. وإذا كانت الزوجية قد انقطعت بالموت فإنها تظل باقية - حكماً - بعده في صور كثيرة.. أهمها:

استحقاق التوارث - بالنص القرآني - بينهما، وإثبات نسب الحمل إذا ولدته الزوجة في مدة أقصاها سنة شمسية (٣٦٥ يوماً) من تاريخ وفاة الزوج..^(١)

١٤٦- وبناء على ما ترجح - في نظري - فإنني أقرر أنه إذا لم يوجد للمتوفى أحد يرثه من أصحاب الفروض أو العصبات النسبية أو من ذوى الأرحام - ووجد أحد الزوجين فقط فإنه يأخذ فرضه الأعلى المقرر له شرعاً (النصف أو الربع) ويرد عليه الباقي، فكانه ينفرد بالتركة كلها فرضاً ورداً.

١٤٧- ولقد كان هذا اتجاه عثمان بن عفان وجابر بن زيد ومن وافقهما من فقهاء الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين - رضوان الله عليهم أجمعين - وبه أخذ قانون الموارث المصري، حيث نص في المادة (٣٠) منه على أن "يُرد باقي التركة إلى أحد الزوجين إذا لم يوجد عصبه من النسب، أو أحد أصحاب الفروض النسبية، أو أحد ذوى الأرحام" ومن بين ما جاء - في تعليل هذا الاتجاه - في المذكرة التفسيرية للقانون المذكور: "أن صلة الزوجين في الحياة تقتضي بأن يكون لأحدهما في هذه الحالة (المراد حالة عدم وجود صاحب فرض أو عاصب أو ذى رحم مع أحد الزوجين) الحق في مال الآخر بدلاً من المستحقين الآخرين" كالعصبه السببية أو بيت المال. وفي ذلك يقول ابن عابدين: "إن الرد على الوارث منهما أولى من ذهاب المال

(١) انظر: المادة ٤٣ من قانون الموارث، وسوف نتعرض - بتفصيل - لهذه النقطة في ميراث الحمل.

إلى من لا يؤمن عليه؛ من وكلاء بيت المال؛ لفساد الإمام وظلم الحكام^(١).

كيفية التوريث بالرد:

١٤٨- المتصور في مسائل الرد أن يكون فيها وارث فأكثر من أصحاب الفروض، وليس معه أحد الزوجين، أو يكون معه - أو معهم - أحدهما.. وإذن فالتوريث بالرد ينحصر في أربع صور، ونوضحها فيما يلي:

١- الموجود من الورثة (أصحاب الفروض) صنف واحد، وليس معه أحد الزوجين، ولا عاصب.. وفي هذه الحالة يأخذ الوارث التركة كلها بالفرض وبالرد إن كان واحداً. وتقسم على عدد الرؤوس إن كانوا متعددين، كما في المثالين الآتيين:

أ- الورثة بنت ابن فقط. تستحق التركة كلها (النصف فرضاً، والباقي رداً).

ب- الورثة: أربع أخوات شقيقات فقط. لهن الثلثان فرضاً، والباقي رداً.. وهذا يقتضى تقسيم التركة على أربعة (عدد الرؤوس ويعطى لكل أخت مقدار ربع التركة).

٢- الورثة أصناف أو أجناس مختلفة، وليس معهم - أيضاً - أحد الزوجين، ولا عاصب، أو يوجد عاصب محروم من الميراث.. وفي هذه الحالة تقسم

(١) حاشية ابن عابدين: ٥٢٠/٥ وراجع أيضاً: الميراث في الشريعة الإسلامية: ٣٩، ٤٠ وأحكام المواريث طبقاً للشريعة الإسلامية.. ص ٣١٤

التركة كلها عليهم بنسبة سهامهم. ويتحقق ذلك بجعل مجموع السهام أصلاً جديداً للمسألة، كما في الأمثلة التالية:

أ- الورثة:	أخت شقيقة	أخ لأم	أصل المسألة ٦
الفروض:	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	
السهام:	٣	١	الأصل بالرد ٤

تقسم التركة علي أربعة (مجموع السهام وهو الأصل الجديد للمسألة) فتستحق الأخت الشقيقة $\frac{3}{4}$ التركة، والأخ لأم $\frac{1}{4}$ التركة.

ب- الورثة:	أب أم	أخت أم	أصل المسألة ٦
الفروض:	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	
السهام:	١	١	الأصل بالرد ٢

تستحق كل من الجدة لأب، والأخت لأم نصف التركة فرضاً ورداً.

ج- الورثة:	بنت	بنت ابن	أم	أخ لأم	أصل المسألة ٦
الفروض:	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{6}$	تكملة للتثنيين $\frac{1}{6}$	م. بالفرع الوارث $\frac{1}{6}$	
السهام:	٣	١	١	١	الأصل بالرد ٥

تستحق البنت $\frac{3}{5}$ من التركة، وبنت الابن $\frac{1}{5}$ والأم $\frac{1}{5}$.

د- الورثة:	أم	أخت شقيقة	أصل المسألة ٦
الفروض:	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{2}$	
السهام:	٢	٣	الأصل بالرد ٥

تقسم التركة علي (٥) ويعطى للأم ما قيمته ٢ من ٥، وللأخت ٣ من ٥، فلو أن التركة - مثلاً - خمسون جنيهاً لكانت قيمة السهم عشرة جنيهاً

(٥ ÷ ٥٠) فتأخذ الأم عشرين، والأخت ثلاثين .. وهكذا تتبع هذه الطريقة في مثل تلك المسائل.

وليكن معلوماً لديك أن ما اتبعناه في هذه الصورة من إلغاء أصل المسألة المفترض وإحلال الأصل بالرد - أو مجموع سهام أصحاب الفروض - محله، حيث نجعله أصلاً جديداً - هذه الطريقة ذاتها تتبع أيضاً في حالة وجود أحد الزوجين في مسائل الرد، غاية ما هنالك أننا نعطي الموجود منهما سهمه المستحق من التركة أولاً، ثم يقسم الباقي على أصحاب الفروض - فرضاً ورداً - بنسبة سهامهم، وكأننا أمام مسألة من الصورتين السابقتين، ونزيد الأمر انكشافاً ووضوحاً فيما يلي:

٣- الموجود من الورثة صنف واحد من أصحاب الفروض فقط (أي لا يوجد عاصب)، ولكن معه أحد الزوجين، فيستخرج من التركة أولاً نصيب من لا يرد عليه - وهو الزوج أو الزوجة - ويكون الباقي لمن يرد عليه - أو لمن يرث بالفرض والرد - من أصحاب الفروض، كما في الأمثلة الآتية:

أ- الورثة:	أم	زوج	
الفروض:	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{2}$	أصل المسألة ٦
المساهم:	٢ + ١ بالرد	٣	

يأخذ الزوج نصف التركة، وتأخذ الأم الثلث فرضاً والباقي رداً.

ب- الورثة:	أخت لأب	زوجة	
الفروض:	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{4}$	أصل المسألة ٤
المساهم:	٢ + ١ بالرد	١	

تستحق الزوجة ربع التركة، والأخت لأب لها النصف فرضاً، والباقي رداً.

ج- الورثة:	٤ بنات	زوجتان	والتركة ٧٢٠٠ جنيهاً
الفروض:	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{8}$	أصل المسألة ٢٤
السهم:	١٦ + ٥ بالرد	$\frac{1}{3}$	

قيمة السهم = $٧٢٠٠ \div ٢٤ = ٣٠٠$ جنيهاً.

نصيب الزوجتين = $٣ \times ٣٠٠ = ٩٠٠$ جنيهاً لكل زوجة ٤٥٠ جنيهاً.

نصيب البنات بالفرض، والرد = $٧٢٠٠ - ٩٠٠ = ٦٣٠٠$ جنيهاً.
النصيب المستحق لكل بنت = $٦٣٠٠ \div ٤ = ١٥٧٥$ جنيهاً.

٤- الورثة أصناف متعددة أو أجناس مختلفة، ولم تستغرق سهامهم التركة، ومعهم - أيضاً - أحد الزوجين .. وفي هذه الحالة يعطى الموجود من الزوجين نصيبه أولاً من التركة، ثم يقسم الباقي على الورثة الآخرين بنسبة سهامهم وكأنا أمام مسألة من الصورة الثانية السابقة، كما في الأمثلة التالية:

أ- الورثة:	زوجة	أخ لأم	أم	والتركة ٨٤٠ جنيهاً
الفروض:	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{3}$	أصل المسألة ١٢
السهم:	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{4}$	

قيمة السهم = $٨٤٠ \div ١٢ = ٧٠$ جنيهاً.

نصيب الزوجة = $٣ \times ٧٠ = ٢١٠$ جنيهاً.

الباقي من التركة = $٨٤٠ - ٢١٠ = ٦٣٠$ جنيهاً، يقسم على كل من الأخ لأم، والأم بنسبة ٢ : ٤ ، ويكون الأصل بالرد معهما (٦) ويمكن تقسيم هذا الباقي عليهما بنسبة ١ : ٢ ويكون الأصل معهما (٣) والنتيجة واحدة في الحالتين، فلو قسمنا الباقي على (ستة) لاستحق الأخ لأم $\frac{٤ \times ٦٣٠}{٦} = ٢١٠$ جنيهاً فرضاً ورداً، والأم $\frac{٤ \times ٦٣٠}{٦} = ٤٢٠$ جنيهاً فرضاً ورداً.

ولو قسمناه على (ثلاثة) لأخذ الأخ لأم أيضاً $\frac{1 \times 630}{3} = 210$ جنيهاً،
والأم $\frac{2 \times 630}{3} = 420$ جنيهاً.

ب- الورثة:	زوج	بنت	أم
الفروض:	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$
السهم:	$\frac{3}{4}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$

والتركة ٤٨ فداناً

أصل المسألة ١٢

قيمة السهم = $48 \div 12 = 4$ ف

نصيب الزوج = $4 \times 3 = 12$ ف

الباقى بعد نصيب الزوج = $48 - 12 = 36$ ف، يقسم على البنت والأم
بنسبة ٦ : ٢ أو ٣ : ١ فيكون مجموع سهامها ٨ أو ٤ وكلاهما يعتبر أصلاً
جديداً بالرد ونتيجته واحدة:

$$\text{نصيب البنت بالفرض والرد} = \frac{6 \times 36}{8} \text{ أو } \frac{3 \times 36}{4} = 27 \text{ ف.}$$

$$\text{ونصيب الأم بالفرض والرد} = \frac{2 \times 36}{8} \text{ أو } \frac{1 \times 36}{4} = 9 \text{ ف.}$$

١٤٩- ومن الممكن - في مسائل هذه الصورة، والصورة السابقة كذلك - أن

نعرف نصيب الموجود من الزوجين من غير حاجة إلى استخراج
أصل المسألة، ثم توزيع السهام على الورثة، ثم استخراج قيمة السهم،
وضربها في نصيب الموجود منهما - وإنما نستعيض عن كل هذه
الخطوات بأن نقسم أصل التركة الحقيقية على فرضه المقرر له
شريعاً، وبعد ذلك نطرحه من أصل التركة، ثم نقسم الباقي على الورثة
الآخرين - المستحقين بالفرض والرد - بنسبة سهامهم، كما كان متبعاً
في الحل السابق.

ففي المسألة المذكورة (زوج، بنت، أم والتركة ٤٨ فدانا) يكون الحل هكذا:

الورثة:	زوج	بنت	أم
الفروض:	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$

$$\text{نصيب الزوج} = \frac{1 \times 48}{4} = 12 \text{ ف.}$$

الباقي من التركة = $48 - 12 = 36$ ف يقسم على كل من البنت والأم بنسبة $(\frac{1}{6} : \frac{1}{2})$ أي ٣ : ١ ومجموعهما (٤) يعتبر أصلاً للتقسيم فيكون:

$$\text{نصيب البنت} = \frac{3 \times 36}{4} = 27 \text{ ف.}$$

$$\text{ونصيب الأم} = \frac{1 \times 36}{4} = 9 \text{ ف.}$$

١٥٠- وهناك طريقة أخرى لمعرفة مقدار الأنصبة في الصورة الرابعة بوجه

خاص، وذلك بأن نجعل مقام فرض الموجود من الزوجين هو أصل المسألة بالرد، فإن كان الباقي بعد إخراج سهمه يقبل القسمة على مجموع النسبة بين سهام الورثة الآخرين فيها ونعمت، وإلا وحدنا المضاعف المشترك (أو المقام) بين نصيب من يرد عليه، ومن لا يرد عليه، وليكن بالتصحيح، ففي المسألة السابقة يكون الحل - بهذه الطريقة - هكذا:

الورثة:	زوج	بنت	أم
الفروض:	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$
السهام:	١	٣ (١:٣)	١٦ الأصل بالتصحيح
	٤	٣ (١٢)	٩

الذي حدث أننا عندما جعلنا أصل المسألة بالرد (٤) وأعطينا الزوج ١ من ٤ كان الباقي (٣)، والمفروض أن يقسم هذا العدد على كل من البنت والأم

بنسبة $(\frac{1}{4} : \frac{1}{6})$ أو (١:٣) وحيث إن ٣ لا تقبل القسمة علي ٤ (مجموع سهام البنت والأم) فنصحح المسألة^(١) بضرب ٤ (المقسوم عليه) $\times 4$ (أصل المسألة بالرد)، فيكون الحاصل (١٦) يعطى للزوج ٤ من ١٦ والباقي (١٢) يوزع بين البنت والأم بنسبة نصيبيهما ١:٣ فتستحق البنت ٩ من ١٢ والأم ٣ من ١٢)، وعلي هذا يكون نصيب كل وارث من التركة علي النحو التالي:

$$\text{قيمة السهم} = 48 \div 16 = 3 \text{ ف}$$

$$\text{نصيب الزوج} = 3 \times 4 = 12 \text{ ف}$$

$$\text{نصيب البنت} = 3 \times 9 = 27 \text{ ف}$$

$$\text{نصيب الأم} = 3 \times 3 = 9 \text{ ف}$$

ومثال آخر:

الورثة:	زوجة	جدة	أختان لأم	والتركة ٩٦٠٠ جنيهاً
الفروض:	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{3}$	أصل المسألة بالرد ٤
السهام:	١	١ (٣)	٢	

لما جعلنا أصل المسألة بالرد (٤) - وهو مقام فرض الزوجة - وأعطينا الزوجة (١) كان الباقي (٣) وهو يقبل القسمة علي مجموع النسبة بين فرض الجدة والأختين لأم $(\frac{1}{6} : \frac{1}{3} = 1 : 2)$ فيكون نصيب كل وارث في هذه المسألة علي النحو التالي:

$$\text{قيمة السهم} = 9600 \div 4 = 2400 \text{ جنيهاً.}$$

$$\text{نصيب الزوجة} = 2400 \times 1 = 2400 \text{ جنيهاً.}$$

$$\text{نصيب الجدة} = 2400 \times 1 = 2400 \text{ جنيهاً.}$$

$$\text{نصيب الأختين لأم} = 2400 \times 2 = 4800 \text{ جنيهاً يقسم بينهما بالتساوي.}$$

(١) وسوف نعرض - فيما بعد - بمزيد من التفصيل لكيفية تصحيح مسائل الميراث.

ومثال ثالث:

الورثة:	زوجة	بنت	أم
	$\frac{1}{8}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$
الفروض:	٨	٢	٦
السهم:	١	٧ (١:٣)	١
	٤	٢١ (٢٨)	٧
			أصل المسألة بالرد ٨
			الأصل بالتصحيح ٣٢

لما جعلنا أصل المسألة بالرد (٨) وأعطينا الزوجة ١ كان الباقي (٧) ولم يقبل القسمة على (٤) وهو مجموع النسبة بين سهام كل بنت والأم ($\frac{1}{2} : \frac{1}{6} = \frac{3}{1}$) كان الأصل بالتصحيح ٣٢ حاصل ضرب (٤) المقسوم عليه الباقي $٨ \times$ أصل المسألة بالرد، وعلي هذا يكون نصيب كل وارث هكذا:

$$\text{قيمة السهم} = ٩٦ \div ٣٢ = ٣ \text{ ف}$$

$$\text{نصيب الزوجة} = ٣ \times ٤ = ١٢ \text{ ف}$$

$$\text{نصيب البنت} = ٣ \times ٢١ = ٦٣ \text{ ف}$$

$$\text{نصيب الأم} = ٣ \times ٧ = ٢١ \text{ ف}$$

ولو كان الحل بالطريقة الأولى لكانت النتيجة واحدة هكذا:

الورثة:	زوجة	بنت	أم
	$\frac{1}{8}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$
الفروض:	٨	٢	٦
السهم:	٣	١٢	٤
			أصل المسألة ٢٤

$$\text{قيمة السهم} = ٩٦ \div ٢٤ = ٤ \text{ ف}$$

$$\text{نصيب الزوجة} = ٣ \times ٤ = ١٢ \text{ ف}$$

الباقي من التركة = ٩٦ - ١٢ = ٨٤ فداناً يقسم على البنت والأم بنسبة (٤:١٢)

أى ١:٣ ومجموعهما (٤) يعتبر الأصل بالرد لمن يرث بالفرض والرد، ويكون

$$\text{نصيب البنت} = \frac{٣ \times ٨٤}{٤} = ٦٣ \text{ فداناً، والأم} = \frac{٣ \times ٨٤}{٤} = ٢١ \text{ فداناً.}$$

الفصل الرابع

توريث ذوى الأرحام

١٥١- سبق أن عرضنا للخلاف في توريث ذوى الأرحام، ورجحنا المذهب القائل بأنهم يرثون عندما لا يوجد أحد من أصحاب الفروض - ماعدا أحد الزوجين - وعندما لا يوجد أيضاً أحد من العصبات النسبية.. ونضيف هنا أن القائلين بتوريثهم متفقون على أنه إذا انفرد ذو الرحم - من أي صنف من الأصناف الآتية (بعد قليل) - أخذ كل التركة، أو الباقي منها بعد فرض أحد الزوجين، إن كان معه أحدهما، ثم اختلفوا - بعد ذلك - في الترتيب بينهم وبين العصبة السببية (مولى العتاقة)، فذهب فريق منهم إلى أن مرتبة ذوى الأرحام تتقدم على العاصب السببي، وهو ما اتبعناه في هذه الدراسة. وذهب الآخرون إلى أن توريث العصبة السببية مقدم على إرث ذوى الأرحام، بل وعلى الرد على أصحاب الفروض.

١٥٢- وبناء على ما ذكرناه - هنا، ومن قبل - فإن ذا الرحم يرث في الحالتين:

إحدهما: إذا لم يكن معه صاحب فرض (من غير الزوجين) ولم يكن معه عاصب نسبي، فإذا وجد واحد منهما فإن ذا الرحم لا يرث شيئاً، لأن الرد على صاحب الفرض - ماعدا الزوجين - مقدم على توريث ذي الرحم. كما أن العاصب النسبي يأخذ التركة كلها إذا انفرد، ويأخذ الباقي منها بعد أنصبة ذوى الفروض ومن ثم فإنه لن يبقى من التركة ما يدفع لغيرهما ممن ليس من أصحاب الفروض ولا من العصبات النسبية وهو ذو الرحم.

الثانية: إذا وجد مع ذي الرحم أحد الزوجين فقط فإنه (الزوج أو الزوجة) يأخذ فرضه، ويؤول الباقي من التركة إلى الموجود من نوى الأرحام؛ وذلك لأن الرد علي أحد الزوجين مؤخر عن توريث نوى الأرحام، على الترتيب الذي أشرنا في الاستحقاق بطريق الإرث.

١٥٣- هذا والقائلون بتوريث نوى الأرحام لم يتفقوا علي طريقة واحدة تتبع في توريثهم، وإنما كانت لهم في ذلك ثلاثة مذاهب، نشير إليها -
بإيجاز - فيما يلي:

المذهب الأول: ويسمى مذهب (أهل الرحم)، وهو الذي يسوى بين الأقرب والأبعد، والذكر والأنثى - من نوى الأرحام - في الاستحقاق؛ لأن الجميع يصدق عليه الوصف العام، وهو الرحم.. فإذا توفي شخص عن: بنت بنت وخال، وابن أخت لأم، وبنت بنت ابن فإن التركة تقسم بينهم علي السواء.

المذهب الثاني: ويطلق عليه (مذهب أهل التنزيل) وهو الذي ينزل كل واحد من نوى الأرحام - في الاستحقاق - منزلة من ينتمي إلي الميت بواسطته من ذوى الفروض والعصباء النسبية؛ بمعنى أن ذا الرحم يثبت له ما كان ثابتاً لمن أدلى به، فولد البنت يأخذ نصيب البنت، وولد الأخت يأخذ نصيب الأخت وبنت الأخ كآخ، وبنت العم كالعم، وللمعات كالأب، والأخوال والخالات كالأم.. فلو توفي شخص مثلاً عن عمه، وخال لكان للعممة الثلثان، وللخال الثلث، لأن العممة نزلت منزلة من أدلت به وهو الأب، والخال نزل منزلة من أدلى بها وهي الأم.. ومن المعروف - سلفاً - أن الأبوين إذا انفردا بالتركة كان للأُم الثلث فرضاً، وللأب الباقي (الثلثين) تعصيباً. وإن كان الورثة: بنت بنت، وبنت بنت ابن فتتزل الأولى منزلة أصلها (البنت) والثانية تنزل منزلة أصلها أيضاً (بنت ابن) وكان الميت قد توفي عن بنت، وبنت ابن وحينئذ

يكون لبنت البنت ثلاثة أرباع التركة بالفرض والرد، ولبنت الابن الربع بالفرض والرد كذلك، ولكي تقف على ذلك انظر حل المسألة المذكورة:

الورثة:	بنت بنت	بنت بنت ابن
	(بنت)	(بنت ابن)
الفروض:	$\frac{1}{4}$ فرضاً	$\frac{1}{4}$ تكملة الثلثين
المساهمة:	٣	١

وقد عرفت - منذ عدة صفحات (في كيفية التوريث بالرد) - أنه إذا لم يوجد عاصب نسبي ولا أحد الزوجين وكان في المسألة رد فإننا نعتبر مجموع السهام أصلاً جديداً ونقسم التركة عليه؛ لأن هذا الأصل الجديد هو نفسه مجموع النسبة بين سهام من يرث بالفرض وبالرد من أصحاب الفروض.. فتستحق بنت البنت ٣ من ٤ (نصيب أصلها) وتأخذ بنت الابن ١ من ٤ (نصيب أصلها أو من أدلت به).. وهكذا، مع ملاحظة أن العبرة عند أصحاب هذا المذهب (أهل التنزيل) بقرب الإدلاء بالوارث أى أن أحق نوى الأرحام بالميراث أسبقهم فى الإدلاء بوارث، فإذا مات عن بنت بنت ابن، وابن بنت بنت فإن الميراث كله للأولى؛ لأنها تكلى إلى الميت ببنت ابن وهي ترث بالفرض وبالتعصيب، أما الموجود معها (ابن بنت بنت) فهو يدلى ببنت البنت وهي من نوى الأرحام أصلاً.

المذهب الثالث: ويسمى مذهب (أهل القرابة)؛ لأن القائلين به يعتمدون على قوة القرابة في تقديم بعض نوى الأرحام على بعض في استحقاق الميراث، كما هو الحال في الإرث بالتعصيب ولا فرق.. ومن ثم فقد قسموا أولى الأرحام إلى أربعة أصناف مقدم بعضها على بعض مثل العصابة بالنفس تماماً، وهذه الأصناف هي:

الأول: فرع الميت، أو من ينتمي إليه من فروعه غير الوارثين (بالفرض أو التعصيب، بالطبع وإلا ما كانوا من ذوى الأرحام) ويشمل هذا الصنف أولاد البنات وأولاد بنات الابن وإن نزلوا ذكوراً أو إناثاً مثل: بنت البنت، ابن البنت ابن بنت الابن، بنت بنت الابن...

الثاني: أصله، أو من ينتمي إلى الميت من أصوله غير الوارثين بالفرض أو التعصيب. ويشمل الجد الساقط أو الفاسد مهما علا، والجدة الفاسدة (غير الصحيحة) وإن علت.. مثل أبى أم الميت، وأبى أبى أمه، وأم أبى أمه، وأم أم أبى الأم.

الثالث: فرع أبويه، أو من ينتمي إلي أبوي الميت من فروعهما؛ وهم أولاد الأخوات مطلقاً (شقيقات أو لأب أو لأم) ذكوراً كانوا أو إناثاً مهما نزلوا مثل ابن - أو بنت - أخت شقيقة أو لأب أو لأم؛ ويدخل تحت هذا الصنف أيضاً: بنات الإخوة (الأشقاء أو لأب) وإن نزلن، وبنات أبناء هؤلاء الإخوة وفروعهن مثل بنت الأخ الشقيق أو لأب، وابن - أو بنت - ابن الأخ الشقيق أو لأب. وأيضاً من هذا الصنف أبناء الإخوة لأم وإن نزلوا ذكوراً كانوا أو إناثاً كابن أخ لأم، وبنت ابن أخ لأم...

الصنف الرابع: فرع أجداده وجداته، أو من ينتمي إلى جدي الميت (أبى الأب، وأبى الأم، وأم الأب وأم الأم) ممن ليسوا بأصحاب فروض ولا عصبية.. وهذا الصنف من ذوى الأرحام يشمل ست طوائف من فروع الأجداد والجدات - مرتبون في الاستحقاق على نحو تحجب كل طائفة متقدمة الطائفة (أو الطوائف) التي بعدها - وهم:

١- أعمام المتوفى لأم (إخوة أبيه من الأم) وعماته مطلقاً (أي شقيقات أو لأب أو لأم) وأخواله وخالاته مطلقاً كذلك.

٢- أولاد الطائفة السابقة وإن نزلوا، مضافاً إليهم بنات أعمام الميت لأبوين أو لأب، وبنات أبنائهم وإن نزلوا، وأولاد من ذكورن وإن نزلوا.

٣- أعمام أبي الميت لأم (إخوة جد الميت من الأم) وعماته (أي عمات أبيه) وأخواله وخالاته مطلقاً، وأعمام أم الميت وعماتها وأخوالها وخالاتها مطلقاً كذلك.

٤- أولاد الطائفة السابقة وإن نزلوا، مضافاً إليهم بنات أعمام أبى الميت لأبوين أو لأب، وبنات أبنائهم وإن نزلوا، وأولادهم جميعاً وإن نزلوا.

٥- أعمام أبى أبى الميت لأم، وأعمام أبى أمه (الميت) وعماتهما وأخوالها وخالاتهما مطلقاً. وكذا أعمام أم أم الميت، وأعمام أم أبيه (الميت) وعماتهما وأخوالهما وخالاتهما مطلقاً.

٦- أولاد الطائفة السابقة وإن نزلوا، مضافاً إليهم بنات أعمام أبى أبى الميت الأشقاء أو لأب، وبنات أبنائهم وإن نزلوا، وأولاد من ذكورن وإن نزلوا.. وهكذا.

١٥٤- وبهذا المذهب الأخير (مذهب أهل القرابة) بتقسيماته وتفرعاته أخذ قانون المواريث المصري في المواد من (٣١) إلى (٣٨) ولعل ذلك يرجع إلي أنه أيسر على المفتي أو القاضي، أو لسهولة فهمه وتطبيقه؛ لأنه يقوم على ما هو متبع في توريث العصابات النسبية تماماً؛ حيث يقدم الأقرب فالأقرب - في الجهة والدرجة وقوة القرابة - ويتضح ذلك من النقطة التالية:

كيفية توريث ذوى الأرحام:

١٥٥- قلنا إن المتبع في توريث ذوى الأرحام هو المتبع في توريث العصبات النسبية على مذهب أهل القرابة والذي سار عليه القانون، ومفاد ذلك: أن تلك الأصناف الأربعة لذوى الأرحام مرتبة حسب ما تقدم ذكره؛ فيقدم الأول منها على الثاني في الإرث .. وهكذا إلى الرابع كما أن طوائف الصنف الرابع مرتبة كذلك؛ بحيث تقدم كل طائفة على الطوائف التي تأتي بعدها؛ فلا يرث واحد من طائفة عند وجود أحد من طائفة مقدمة على طائفته.. وبعبارة موجزة: إن وجد واحد فقط من ذوى الأرحام أخذ كل التركة، أو الباقي منها بعد فرض أحد الزوجين إن كان معه أحدهما. وإن وجد أكثر من واحد (من ذوى الأرحام) كان التقديم بينهم بالجهة (الصنف) فإن اتحدت جهتهم - بأن كانوا من صنف واحد - كان الترجيح بقرب الدرجة، فإن تساوت درجتهم فولد من يدلى إلى الميت بوارث (من أصحاب الفروض أو العصبات) أولى من ولد ذوى الرحم. فإن تساوا في كل ما تقدم كان الترجيح بينهم بقوة القرابة، فيقدم من كان منهم لأبوين على من كان لأب واحد، ومن كان لأب على من كان لأم، فإن تساوا في كل شيء اشتركوا في الميراث على السواء إن كانوا ذكوراً فقط، أو إناثاً فقط. وللذكر مثل حظ الأنثيين إن كانوا خليطاً من الذكور والإناث، ولو كانوا من أولاد الإخوة والأخوات لأم؛ لأن هذا هو الأصل في الميراث، وقد استثنى منه الإخوة والأخوات لأم بالنص فيقتصر على مورد النص^(١).

(١) من المعروف أنه لا فرق بين الذكر والأنثى في ميراث أولاد الأم بالفرض، كما سبق بيانه في موضعه.

أي: الجهة ← الدرجة ← ثم من يدلي بوارث ← قوة القرابة بأبوين ثم لأب ← ثم لأم ← فإن تساوا في كل شيء تقسم التركة على عدد الرءوس إن كانوا ذكوراً فقط أو إناثاً فقط، وللذكر مثل حظ الأنثيين إن كانوا خليطاً.

أمثلة لتوضيح المفاضلة بين أصناف ذوي الأرحام:

١- الورثة: بنت بنت أبو أم بنت أخت شقيقة بنت أخ شقيق

التركة كلها لبنت البنت؛ لأنها من الصنف الأول فتقدم على من عداها.

٢- الورثة: أبو أم ابن أخ لأم خالة

التركة كلها لأبي الأم، ولا شيء لابن الأخ لأم، والخالة؛ لأن أبا الأم من الصنف الثاني.

٣- الورثة: زوجة ابن أخ لأم خال

الفروض: $\frac{1}{4}$ الباقي بعد نصيب الزوجة م. بابن الأخ لأم

الخال محجوب بابن الأخ لأم؛ لأن الأخير من الصنف الثالث، أما الخال فمن الطائفة الأولى من الصنف الرابع.

٤- الورثة: خالة بنت عم بنت خال

التركة كلها للخالة، ولا شيء لبنتي العم والخال؛ لأن الخالة من الطائفة الأولى من الصنف الرابع، أما بنتا العم والخال فهما من الطائفة الثانية.

.. وبعد هذه الطائفة من الأمثلة التوضيحية على أن كل صنف من الأصناف

الأربعة السابقة مقدّم على غيره، أو يحجب من بعده، كما يحجب بمن قبله -

بعد هذا ننتقل إلى مرحلة أخرى من هذه الدراسة حول ذوي الأرحام، وهي

كيفية توريث كل صنف على حدة، وذلك فيما يلي:

١٥٦- توريث الصنف الأول: وهو الذي يشمل أولاد البنات وأولاد بنات الابن وإن نزلوا.. وهذا الصنف يتبع في توريث أفراد ما يأتي:

١- إن وجد واحد فقط كان له الميراث كله، وإن وجد معه أحد الزوجين كان له الباقي بعد نصيبه.

٢- إن تعدوا، وتفاوتت درجاتهم كان أولاهم بالميراث أقربهم درجة مثل:

توفى عن: بنت بنت ابن بنت بنت

* التركة كلها لبنت البنت؛ لقربها في الدرجة إلى الميت.

٣- إن تعدوا، وتساوا في الدرجة، يقدم من يدلى إلى الميت بوارث (من

أصحاب الفروض أو العصبات النسبية) على من يدلى بذي رحم، مثل:

توفى عن: بنت بنت ابن بنت بنت بنت

* التركة كلها لبنت بنت الابن؛ لأنها تدلى إلى الميت بوارث (بنت ابن)

٤- إن تعدوا، وتساوا في الدرجة، وفي الإدلاء (بأن كانوا جميعاً يدلون

بوارث، أو كانوا جميعاً يدلون بذي رحم فإن التركة كلها - أو الباقي منها

بعد نصيب أحد الزوجين - تقسم بينهم بالتساوي إن كانوا ذكوراً فقط، أو إناثاً

فقط، وللذكر مثل حظ الأنثيين إن كانوا خليطاً من الذكور والإناث مثل:

توفى عن: ابن بنت ابن بنت بنت ابن

تقسم التركة بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين لتساويهما في جهة ودرجة وقوة

القربة أو في الإدلاء بوارث.

توفيت عن: ابن بنت بنت بنت بنت بنت زوج

$$\frac{1}{2}$$

الفروض: الباقي للذكر ضعف الأنثى

* قسم الباقي بينهما بعد نصيب الزوج للتعليل السابق، غير أنهما يدلان بذي

رحم.

١٥٧- توريث الصنف الثاني: (من ينتمي إليه من أصوله غير الوارثين بالفرض أو التعصيب، وهم من يطلق عليهم الأجداد الفاسدون، والجداث الفاسدات مهما علوا) فعند عدم حجب من يشملهم هذا الصنف بواحد من الصنف السابق فإنه يتبع في توريثهم ما يأتي:

١- إن وجد واحد فقط من أفراد هذا الصنف كان له التركة كلها، وإن كان معه أحد الزوجين كان له الباقي بعد فرضه.

٢- إن وجد منهم أكثر من واحد، واختلفوا في درجة القرابة كان الميراث - التركة أو الباقي منها بعد نصيب أحد الزوجين إن وجد أحدهما - لأقربهم درجة، سواء أكلن من جهة الأب، أم من جهة الأم مثل:

توفي عن: أبي أم أبي أم الأب بنت أخت شقيقة

* يستحق أبو الأم كل التركة؛ لأنه أقرب درجة إلى المتوفى من أبي أم الأب. كما أن جهته مقدمة علي جهة بنت الأخت.

٣- إن تعددوا، واتحدوا في الدرجة كان المنلى إلى الميت بوارث أولى ممن يدللى بذى رحم مثل:

توفي عن: أبي أم أم أبي أبي أم زوجة
الفروض: الباقي م $\frac{1}{4}$

* استحق أبو أم الأم الباقي بعد نصيب الزوجة؛ لأنه يدللى بجدة صحيحة (أم أم) وهي صاحبة فرض. أما أبو أبي الأم فإنه يدللى بجد غير صحيح أو فاسد (أبي أم) وهو من نوي الأرحام.

٤- إن تعددوا، وتساوا في الدرجة، وقوة القرابة أو الإدلاء (بأن كان كل منهم يدللى بوارث، أو يدللى بذى رحم) فإن اتفقت جهة القرابة، كانوا

جميعاً من جهة الأب فقط، أو من جهة الأم فقط، فإن التركة - أو الباقي بعد نصيب من وجد من الزوجين - يقسم بينهم بالتساوي إن كانوا ذكوراً فقط، أو إناثاً فقط، وإن كانوا ذكوراً وإناثاً أعطى للذكر ضعف الأنثى.

وإن اختلفت جهة القرابة - بأن كان بعضهم من جهة الأب. وبعضهم من جهة الأم - أعطى لقرابة الأب الثلثان، ولقرابة الأم الثلث.. ومن الأمثلة على ذلك:

١- الورثة: أم أم أبي الأب، أم أبي أبي الأب زوج
الفروض: الباقي بالتساوي $\frac{1}{2}$

* استحققتا الباقي بعد نصيب الزوج، ويقسم بينهما بالتساوي؛ لأنهما متحدتان في الجهة (جدتان من جهة الأب). ومتساويتان في الدرجة وقوة القرابة أو الإدلاء.

٢- الورثة: أبو أم أبي الأب أبو أم أم الأب

* هناك من يقول باستحقاقهما التركة كلها بالتساوي (لكل منهما النصف) وهو ما نرجحه؛ نظراً لتساويهما في الجهة والدرجة وقوة القرابة، بل وفي الذكورة... وثمة من يجعل للأول الثلثين، وللثاني الثلث، وربما لأنهما وإن اتفقا في أن الجهة هي الأبوة فقط، فالأول ينتهي إلى أبي الأب، أما الثاني فينتهي إلى أم الأب.

٣- الورثة: أبو أم أبي الأب، أبو أم أم الأم زوجة
الفروض: الباقي بالتساوي بينهما بنسبة ٢ : ١ لأن الأول $\frac{1}{4}$
من جهة الأب، والثاني من جهة الأم

٤- الورثة: أم أبي أم الأب، أم أم أبي الأب
الفروض: يشتركان في التركة بالتساوي

* تقسم التركة بينهما بالتساوي؛ لأنهما متحدتان في الجهة (من جهة الأب) وفي الدرجة وقوة القرابة أو الإدلاء، بل وفي الأنوثة.

٥- الورثة: أبو أم أم الأب أم أبي أم الأم
 $\frac{2}{3}$ $\frac{1}{3}$
 الفروض:

استحق الجد من جهة الأب الثلثين، والجدة التي من جهة الأم الثلث.

١٥٨- توريث الصنف الثالث: ويشمل أولاد الأخوات مطلقاً، وبنات الإخوة مطلقاً، وأولاد الإخوة لأم مطلقاً .. وهؤلاء يتبع في توريثهم - عند عدم حجبهم بواحد من الصنفين السابقين - ما يأتي :

١- الواحد منهم المنفرد يأخذ التركة كلها، أو ما بقي منها بعد نصيب من وجد معه من الزوجين.

٢- إن تعددوا كان أولاهم بالميراث أقربهم إلى الميت في الدرجة . مثل :

توفي عن: بنت أخت لأم ابن بنت أخ شقيق زوجة
 $\frac{1}{4}$ م الباقي لقرب درجتها
 الفروض:

٣- إن تعددوا ، واتحدوا في الدرجة قدم ولد العاصب على ولد ذي الرحم مثل :

توفي عن: بنت ابن أخ شقيق ابن بنت أخ شقيق ابن ابن أخ لأم
 * التركة كلها لبنت ابن الأخ؛ لأنها تنتمي بعاصب (ابن الأخ الشقيق)، أما من معها من ذوي الأرحام فيدليان بذوي رحم، وهو بنت الأخ، وابن الأخ لأم.

٤- وإن تعددوا، واتحدوا في الدرجة، واستووا في الإدلاء بوارث (صاحب فرض، أو عاصب)، أو بغير وارث يكون التفضيل بينهم - حينئذ - بقوة القرابة؛ فيقدم من كان أصله لأبوين على من كان أصله لأب، ومن كان أصله لأب على من كان أصله لأم ... وهكذا. مثل:

توفيت عن:	بنت أخ شقيق	بنت أخ لأب	ابن أخ لأم	زوج
الفروض:	الباقى بعد نصيب الزوج لقوة قرابتها	م	م	$\frac{1}{2}$

ومثل:

توفي عن:	ابن بنت أخ لأب	ابن بنت أخ لأم، بنت بنت أخ لأم
الفروض:	يستحق التركة كلها لقوة قرابته	م

٥- وإن تعدوا واتحدوا في كل ما سبق (الجهة، والدرجة، والإدلاء أو قوة القرابة) فإنهم يشتركون في الميراث بالتساوي إن كانوا ذكوراً فقط أو إناثاً فقط وللذكر ضعف الأنثى إن كانوا ذكوراً وإناثاً، حتى وإن كان الأصل ممن يرث بالتساوي أي بدون تفريق بين ذكر وأنثى، كأولاد الأم .. ومن الأمثلة على ذلك:

- الورثة:	ابن أخت لأب	بنت أخت لأب
الفروض:	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{3}$

- الورثة:	ابن أخ لأم	بنت أخ لأم
الفروض:	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{3}$

قسمت التركة هنا بنسبة ٢ : ١ لتساويهما في كل شيء إلا في الذكورة والأنوثة ... وبذات التعليل قسمنا المسألة السابقة.

توفي عن:	بنت ابن أخت شقيقة	ابن بنت أخ شقيق	زوجة
الفروض:	$\frac{1}{3}$ الباقي	$\frac{2}{3}$ الباقي	$\frac{1}{4}$ التركة

قسمنا الباقي بينهما بنسبة ١ : ٢ لتساويهما في الجهة، والدرجة، والإدلاء بذي رحم (ابن أخت، وبنت أخ) مع اختلافهما في الذكورة والأنوثة.

١٥٩- توريث الصنف الرابع: وقد عرفنا - مما تقدم - أن هذا الصنف يشمل ست طوائف، كل طائفة تحجب بمن قبلها، وتحجب التي بعدها .. كما أن هذا الصنف أو القسم من ذوي الأرحام بطوائفه الست لا يرث مع أحد من أصحاب الفروض - ما عدا الزوجين - أو من العصبات النسبية، شأنه شأن غيره من ذوي الأرحام .. ونضيف هنا أنه إذا لم يوجد أحد - من الأصناف الثلاثة السابقة - يحجب أفراد هذا الصنف (الرابع) فإن كان الموجود منه وارثاً واحداً - أي منفرداً - استحق التركة كلها، أو الباقي بعد نصيب أحد الزوجين. وإن كان متعدداً فإن النظام المتبع في توريث الطائفة الأولى والثالثة والخامسة واحد كما أن النظام المتبع في توريث الطائفة الثانية والرابعة والسادسة واحد كذلك.. وإليك نبذة عن هذين النظامين:

أولاً: توريث الطائفة الأولى:

١٦٠- وهي التي تشمل أعمام الميت لأم، وعماته وأخواله وخالاته مطلقاً (أشقاء أو لأب أو لأم) وهؤلاء لهم عند التعدد ثلاث حالات:

١- أن تتحد جهة قرابتهم، ولكن بعضهم أشقاء، وبعضهم من جهة الأب أو من جهة الأم .. وحينئذ يقدم الأقوى قرابة على غيره، فمثلاً:

- المسألة التي فيها: عمة شقيقة، وعمة لأب، وثلاثة لأم، فإن العمة الشقيقة تأخذ كل التركة؛ لأنها أقوى قرابة، ولا شيء للتي من جهة الأب، والتي من جهة الأم.
- وكذلك لو اجتمع في مسألة: خال شقيق، وآخر لأب، وزوج فإن للزوج النصف فرضاً، والباقي للخال الشقيق؛ لأنه أقوى قرابة من الخال الذي من جهة الأب فقط، ومفاد ذلك أن الأقوى قرابة للميت ممن تشملهم هذه الطائفة (الأولى) يحجب غيره.

٢- إن اتحدوا في الجهة وقوة القرابة كان المال بينهما بالتساوي إن كانوا ذكوراً فقط، أو إناثاً فقط، وللذكر ضعف الأنثى إن كانوا خليطاً من الذكور والإناث مثل:

توفي عن:	عمتين لأم	زوجة
الفروض:	الباقى (بالتساوي)	$\frac{1}{4}$

توفيت عن:	خال لأب، وخالة لأب	زوج
الفروض:	الباقى للذكر ضعف الأنثى	$\frac{1}{2}$

٤- إن اختلفت جهة القرابة - بأن كان بعضهم من جهة الأب، وبعضهم من جهة الأم - فإننا نعطي قرابة الأب الثلثين، وقرابة الأم الثلث .. على أن يقسم نصيب كل جهة على أفرادها بالتساوي إن كانوا ذكوراً فقط أو إناثاً فقط، وللذكر مثل حظ الأنثيين إن كانوا ذكوراً وإناثاً.

مع ملاحظة تقديم الأقوى قرابة على غيره في كل ذلك، فمثلاً:

توفي عن:	عمة لأب	خال شقيق
الفروض:	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{3}$

توفي عن:	عمتين لأم، عم لأم	خال لأب، خالة لأب	زوجة
الفروض:	$\frac{2}{3}$ الباقى للذكر	$\frac{1}{3}$ الباقى للذكر	$\frac{1}{4}$
	ضعف الأنثى	ضعف الأنثى	

توفي عن:	خالة شقيقة	خال لأم	عمة لأم، عم لأم
الفروض:	$\frac{1}{3}$ التركة	م. بالخالة	م. بالعمة الشقيقة
	الشقيقة لقوتها		لقوة قرابتها

ملحوظة: لا يتصور أن يكون الترجيح بقرب الدرجة بين من تشملهم هذه الطائفة (الأولى) - لأنهم جميعاً فى درجة واحدة. وأيضاً فإن النظام المتبع فى توريث هذه الطائفة يسرى - كذلك ، وكما نبهنا منذ قليل - على الطائفتين الثالثة والخامسة.

ثانياً : توريث الطائفة الثانية:

١٦١ - وهى التى تشمل - كما تقرر من قبل - أولاد الطائفة الأولى مضافاً إليهم بنات أعمام الميت لأبوين أو لأب، وبنات أبنائهم، وأولادهم وإن نزلوا .. وبعبارة أكثر وضوحاً: هذه الطائفة (الثانية) تشمل أولاد أعمام الميت لأم وإن نزلوا، وأولاد عماته وأخواله وخالاته مطلقاً (اشقاء أو لأب أو لأم) وإن نزلوا، ثم بنات أعمام الميت لأبوين أو لأب، وبنات أبنائهم وإن نزلوا، وأولاد من ذكورن وإن نزلوا، والمتبع فى توريث كل أولئك - عند التعدد - ما يلى:

١- يقدم الأقرب درجة - وإن كان أنثى - على الأبعد وإن كان ذكراً، من غير اعتبار للجهة؛ فالأقرب درجة يقدم مطلقاً، سواء أكان من جهة الأب أم من جهة الأم، ذكراً كان أو أنثى. فمثلاً:

توفي عن:	بنت خال لأم	<u>ابن بنت عم شقيق، بنت ابن عم لأب</u>
الفروض:	تأخذ التركة كلها لأنها أقرب درجة	م. لقرب درجة بنت الخال

توفي عن:	بنت عم لأم	<u>بنت ابن خال شقيق، بنت ابن عم شقيق</u>	زوجة
الفروض:	الباقى لقرب درجتها	م. لقرب درجة بنت العم لأم	$\frac{1}{4}$

٢- إن تساوا في الدرجة، وفي جهة القرابة (بأن كانوا جميعاً أشقاء، أو كانوا جميعاً لأب، أو لأم) فإن ولد العاصب - وإن كان أنثى - يقدم على ولد ذي الرحم مطلقاً. مثل:

- الورثة: بنت عم شقيق ابن عم لأم، بنت عمه شقيقة

الفروض: التركة كلها لأنها تدلي بعاصب

- الورثة: زوج بنت عم لأب ابن عمه شقيقة

الفروض: $\frac{1}{2}$ الباقي لأنها تدلي بعاصب بخلاف ابن العمه

٣- إن تساوا في الدرجة، والجهة، والإدلاء؛ بأن كانوا كلهم ولد عاصب (كبنتي عم شقيق أو لأب)، أو كانوا ولد ذي رحم (كابني عمه لأب أو لأم) - فإننا نقدم الأقوى قرابة في الأصل، (فمن كان أصله لأبوين أولى ممن كان أصله لأحدهما، ومن كان أصله لأب أولى ممن كان أصله لأم)، فإن تساوا في قوة القرابة أيضاً قسمت التركة أو الباقي منها بعد نصيب من وجد من الزوجين بالتساوي إن كانوا ذكوراً فقط، أو إناثاً فقط، وللذكر ضعف الأنثى إن كانوا خليطاً منهما .. ومثال ذلك:

- الورثة: بنت ابن عم شقيق بنت ابن عم لأب

الفروض: التركة كلها لقوة قرابة أصلها

- الورثة: زوجة ابن عمه لأم ابن عمه شقيقة

الفروض: $\frac{1}{4}$ م الباقي لقوة قرابة أصلها

- الورثة: ابن خال شقيق بنت خال شقيق

الفروض: التركة كلها تقسم بينهما للذكر ضعف الأنثى

* الورثة: ابن عمه لأب، بنت عمه لأب .. الميراث بينهما أثلاثاً كذلك (أي للذكر ضعف الأنثى).

٤- إن تعددوا، وتساووا في الدرجة، وقوة القرابة أو الإدلاء، ثم اختلفوا في جهة القرابة؛ بأن كان بعضهم من جهة الأب، والبعض الآخر من جهة الأم - أعطينا قرابة الأب الثلثين، وقرابة الأم الثلث، ثم نقسم ما يستحقه كل فريق على أفرادهم على النحو المتقدم في النقطتين السابقتين؛ أعني يقدم ولد العاصب على ولد ذي الرحم، ويقدم الأقوى قرابة على غيره .. فإن تساوا في كل ذلك قسم المال بينهم بالتساوي، ما لم يكونوا خليطاً من الذكور والإناث، فيكون للذكر مثل حظ الأنثيين .. ومن الأمثلة على ذلك:

أ- الورثة: زوج بنت عم.ش ابن عمه.ش بنت خال.ش ابن خال.ب
 الفروض: $\frac{1}{2}$ $\frac{2}{3}$ الباقي م $\frac{1}{3}$ الباقي م
 * أعطينا لقرابة الأب ثلثي الباقي، ولقرابة الأم ثلثه .. وقد حجبنا بنت العم ابن العم لأن الأولى تدلي بعاصب (عم شقيق) وهو يدلي بذوي رحم. كما حجبنا بنت الخال الشقيق ابن الخال لأب؛ لأنها أقوى منه في القرابة.

ب- الورثة: بنت عم.ش بنت عمه.ش ابن خالة. لأب
 الفروض: $\frac{2}{3}$ التركة م $\frac{1}{3}$ التركة

* استحققت بنت العم الثلثين لأنها من جهة الأب، واستحق ابن الخال الثلث لكونه من جهة الأم. وقد حجبنا بنت العم الشقيقة ببنت العم لأنها تدلي بذوي رحم، أما الأخيرة (بنت العم) فتدلي بعاصب.

ج- الورثة: بنت عم لأب، ابن عم لأب ابن خال.ش، بنت خال.ش
 الفروض: $\frac{2}{3}$ للذكر ضعف الأنثى $\frac{1}{3}$ للذكر ضعف الأنثى

- أعطينا الثلثين لجهة الأبوة، والثلث لجهة الأمومة، وقسمنا نصيب كل فريق على أفرادهم مراعين اختلافهما في الذكورة والأنوثة، وإلا لو كانا ذكرين أو أنثيين لقسم عليهما بالتساوي.
- تنبيه: هذا النظام الذي اتبع في توريث من تشملهم الطائفة الثانية يسري - أيضاً وكما نوّهنا من قبل - على الطائفتين الرابعة والسادسة.

الفصل الخامس

في الإرث بالتقدير أو الاحتياط (الحمل والمفقود ونحوهما)

المبحث الأول: ميراث الحمل

١٦٢- الحمل أو الجنين في بطن أمه إن كان غير وارث أصلاً أو محجوباً^(١) فلا شأن لنا به؛ لأننا بصدد الحديث عن الحمل أو الجنين المستحق للإرث .. ولكن قبل الخوض في شروط توريث هذا الحمل، وكيفية توريثه - أجد من المفيد أن أنبه على أن للفقهاء أقوالاً كثيرة في الجنين من حيث إرثه وتوريثه؛ لأنه إما أن ينفصل عن أمه - وقت وفاة مورثه - حياً أو ميتاً، وبجناية على أمه أو من غير جناية، وإما أن يكون في بطنها وقت وفاة المورث .. فهذه كلها احتمالات خمسة، نلقي بعض الضوء عليها فيما يلي:

(١) وصوره كثيرة منها: أن يموت شخص عن: زوجة وأب ولم حامل من غير أبيه، فالحمل إما أخ أو أخت لأم، وهو على كلا التقديرين محجوب بالأب، وكما لو توفي شخص عن: ابن، جد، أم وبنت حامل، فالحمل هنا لا يخرج عن كونه ابن بنت أو بنت بنت، وهو على كلا التقديرين لا يرث أصلاً؛ لأنه من نوي الأرحام.

أولاً: إذا انفصل الجنين عن أمه بعد وفاة مورثه - ولو بلحظة - وكان حياً فإنه يرث ويورث اتفاقاً، سواء كان انفصاله بسبب جنائية على أمه، أو كان انفصلاً طبيعياً، فالعبرة بتحقيق حياته وقت وفاة مورثه، ولو مات بعد انفصاله - حياً - بلحظة .. وتعرف حياته بحركة، أو بصوت - كالبكاء أو العطاس أو التثاؤب أو نحو ذلك - أو بتقرير طبيب شرعي أمين وثقة.

ثانياً: إذا انفصل ميتاً من غير اعتداء على أمه فإنه لا يرث ولا يورث اتفاقاً.

ثالثاً: إن كان انفصاله ميتاً بسبب جنائية على أمه فللفقهاء - في إرثه، وتوريثه - خمسة أقوال، نجلها فيما يأتي:

١- أن هذا الجنين يرث ويورث، لرجحان كونه حياً، بدليل أن الشارع قد أوجب التعويض على الجاني (غرة عبد أو أمة، وتقدر بنصف عشر الدية، وقيل: عشر الدية)^(١)، والتعويض لا يجب إلا في الاعتداء على الحي. وما دام جانب الحياة قد ترجح فإنه يعتبر حياً من وقت موت مورثه - الذي مات وهو في بطن أمه - ولذا يرث منه، إلى جانب تملكه للغرة (التعويض)، أو مقدارها، وكل ذلك ينتقل إلى ورثته.

ومن جهة أخرى: فإنه قد تقرر أن مثل هذا الجنين يرث ويورث منعاً للتناقض، إذ لا يصح أن يفرض حياً بملك الغرة، ويملكها الغير بالميراث عنه. وأن يفرض - في نفس الوقت - ميتاً وجزءاً من أمه فلا يرث من غيره .. إن هذا تناقض ظاهر !

(١) راجع تعريف الغرة وأحكامها في الموسوعة الفقهية: ١٦٩/٣١ - ١٧٢.

٢- يقتصر استحقاق هذا الجنين على الغرة، ولا يورث عنه سواها، ولا يرث من غيره، لعدم التيقن من حياته وقت الجناية على أمه، الأمر الذى يستتبع عدم تحقيق أهليته للإرث.

٣- لا يرث ولا يورث عنه شئ مطلقاً، حتى الغرة، إذ تملكها الأم منذ البداية، نظراً لأن الجناية وقعت على جزء منها، فيكون التعويض لها وحدها.

٤- لا يرث هذا الجنين ولا يورث، ويملك الغرة أبوه وأمه: للذكر ضعف الأنثى؛ لأن الولد ثمرتهما، فإذا كان الأب غير موجود استقلت الأم بها.

٥- إذا كان الجنين قد جاوز مائة وعشرين ليلة - أى نفخت فيه الروح، كما بينت السنة المطهرة، وتأكد بالطب الحديث - فإن الغرة تكون لمن يستحق أن يرثه، فيما لو انفصل حياً ومات. وإن لم يتجاوز تلك المدة فالغرة تكون لأمه وحدها^(١).

رابعاً: ما تقدم كان حكم إرث وتوريث الجنين - أو الحمل - الذى انفصل حياً أو ميتاً، بجناية أو من غير جناية، وكان انفصاله بعد وفاة مورثه، ولو بلحظة، أما إن كان ما يزال فى بطن أمه وقت وفاة المورث فإن الفقهاء - وكذا القانون - قد اتفقوا على أنه لا يستحق شيئاً من تركة مورثة إلا بتوافر شرطين:

الشرط الأول: أن يكون الحمل موجوداً - حقيقة أو حكماً - فى بطن أمه عند وفاة المورث .. ويستدل على وجوده الحقيقى بالمشاهدة أو البيينة. ويستدل على وجوده الحكمى بإقرار الورثة بالحمل يوم الموت، أو بولادته حياً خلال مدة يتيقن منها - أو يغلب على الظن - أنه كان موجوداً وقت

(١) انظر: المادة (٢) من المذكرة التفسيرية لمشروع قانون الموارث.

موت مورثه، وهذه المدة هي مدة الحمل^(١)، وقد حددها قانون المواريث - في مادته الثالثة والأربعين - على النحو التالي:

أ- إذا كان الحمل من المورث (كما لو مات زوج عن زوجته الحامل، أو المعتدة من طلاق بائن وهي حامل) فإن هذا الحمل يرث منه بشرط أن يولد في مدة أقصاها سنة شمسية (٣٦٥ يوماً) من تاريخ الوفاة إن كانت الزوجية قائمة وقت الوفاة، أو من تاريخ الطلاق إن مات الزوج عن مطلقة الحامل، وهي ما تزال في العدة .. فإن زادت المدة على السنة الشمسية في الحالتين (الزوجية القائمة، والمعتدة من الطلاق البائن) فإن الحمل لا يستحق شيئاً من التركة.

ب- إن كان الحمل من غير المورث (كحمل زوجة ابنه، أو زوجة أبيه، أو زوجة أخيه الشقيق ..) فإن كانت الزوجية قائمة بين الحامل وزوجها وقت وفاة المورث اشترط في ميراث هذا الحمل أن يولد في مدة أقصاها تسعة أشهر (٢٧٠ يوماً) من تاريخ وفاة المورث، فإن زادت المدة فلا يرث، لاحتمال أنها حملت بعد وفاة المورث، ما لم يكن الورثة الآخرون قد أقرروا بالحمل يوم موت المورث فحينئذ يرث هذا الحمل حتى لو زادت المدة - بين الوفاة والولادة - عن تسعة أشهر. أما إن كانت الحامل معتدة من وفاة أو من طلاق بائن - وحصلت الوفاة أثناء العدة - فإنه يشترط لكي يرث الحمل أن لا تزيد المدة بين الوفاة - أو بين الطلاق - والولادة عن سنة شمسية (٣٦٥ يوماً) فإن زادت عن ذلك في الحالتين فإن الحمل لا يرث شيئاً.

(١) أساس هذا الشرط: أن يتحقق الشرط الثاني من شروط المواريث (العامة، والتي سبق ذكرها) وهو أن تثبت حياة الوارث حقيقة أو تقديرًا عند وفاة المورث.

الشرط الثاني: أن يولد الحمل كله - أو أكثره - حياً، ولو مات بعد لحظة من ولادته. ليتأكد بذلك كون الوارث حياً - يقيناً أو حكماً - عند وفاة مورثه، وكما قلنا .. تعلم حياة الحمل - عند ولادته - بوجود ما يدل على ذلك من العلامات الظاهرة - كالبكاء والعطاس، والثأوب، وتحريك الأعضاء - أو من تقرير الطبيب الشرعي.

١٦٣- وقبل أن نبين - أيضاً - كيفية توريث الحمل، نحاول معاً الإجابة عن عدة تساؤلات، وهي: ما الذي يمكن اتخاذه بشأن توريث التركة التي يكون من بين المستحقين لها حمل، هل يوقف تقسيمها إلى أن ينفصل الحمل حياً أو ميتاً، أم تقسم بعد وفاة المورث - بصفة مبدئية - على الموجود من الورثة، حتى إذا تمت الولادة أعيدت القسمة؟ أم أنها تقسم ويحجز للحمل نصيب منها؟ وما هو المعيار في تحديده؟ وهل يراعى فيه كونه واحداً أم متعدداً، ذكراً أم أنثى؟

تلك كلها احتمالات وتساؤلات واردة على ميراث الحمل، ومصير التركة التي يكون ضمن المستحقين لها حمل، وحيث لا يوجد نص يحكم هذه الأمور فإنها كانت - ولا تزال - مجالاً لتعدد وجهات النظر، ذلك أن الحمل ليس له نصيب معلوم في الميراث؛ إذ لا يعلم عدده، ولا نوعه .. كما أن وجوده قد يؤثر على الورثة الآخرين وقد لا يؤثر، وقد يطالب بقية الورثة بتقسيم التركة قبل أن تلد الحامل، وقد يرضون بتأخير التقسيم حتى يتبين الحمل، ومن ثم كانت أهمية الإجابة على التساؤلات السابقة، وبيان وجهات النظر المتعددة - المتقنة والمختلفة - فيها أو في بعضها، لا سيما وأنه لا نص يلتزم الفقهاء به في هذا المقام كما أشرنا.

وتبيناً لذلك كله نقول:

أولاً: حول تقسيم التركة:

١٦٤- إذا نظرنا إلى أقوال الفقهاء في تقسيم التركة - التي من بين ورثتها حمل - أو وقف تقسيمها، لاعتبارات معينة في الحالتين فإننا نستطيع أن نقرر أمرين:

أ- أنهم متفقون على تقسيم التركة إذا كان الحمل محجوباً عن الميراث، إذ لا يكون ثمة مبرر لتأخير القسمة، ثم هم متفقون - أيضاً - على وقف تقسيمها فيما يأتي:

- إذا لم يوجد مع الحمل وارث آخر، فالمنظور أنه بانفصاله حياً يستحق جميع التركة، وإلا فعلى من تقسم؟.

- إذا كان الحمل يحجب جميع من معه من الورثة، على كلا التقديرين أو أحدهما (على فرض كونه ذكراً أو أنثى) فإن التركة - باتفاق الفقهاء - لا توزع حتى يولد الحمل.

- إذا رضي جميع الورثة - صراحة أو ضمناً - بعدم القسمة حتى يتبين الحمل.

ب- أنهم اختلفوا فيما إذا كان للحمل استحقاق في التركة، وطالب بقية الورثة بتقسيمها، حيث كانت لهم في جواز القسمة خمسة أقوال، أرجحها - فيما يبدو لي - هو القول الأول، وأضعفها القول الأخير، ومهما يكن الأمر فإن مجمل هذه الأقوال جميعها فيما يلي:

(١) تقسم ويوقف للحمل أوفر النصيبين على تقدير كونه ذكراً أو أنثى، ثم اختلفوا في الأساس الذي يقوم عليه تحديد هذا المقدار، كما سيأتي في الفقرة التالية.

٢) توقف قسمتها إذا كانت الولادة قريبة، إذ لا ضرر منتظر وقوعه على الورثة حينئذ، أما إن كانت الولادة بعيدة فإن التركة تقسم دفعا للضرر الذي يلحق باقي الورثة، هذا وتحديد القرب والبعد محكوم بالعادة.

٣) لا تقسم التركة أصلاً، وإنما يوقف توزيعها إلى أن يولد الحمل، أو يحصل اليأس من ولادته.

٤) تقسم التركة، ولكن لا يعطى منها إلا من كان نصيبه ثابتاً على أي التقديرين (كون الحمل ذكراً أو أنثى) ثم يحجز الباقي بدون توزيع إلى أن ينكشف أمر الحمل.

٥) تقسم ولا يحجز للحمل شيء، فإن ولدت الحامل تستأنف القسمة!!.

والقول الأول - كما نوهنا - هو أرجح هذه الأقوال جميعها؛ لأن فيه مراعاة مصلحة الورثة، والحمل كذلك، حيث ينتفي الضرر عنهم، وفي الوقت ذاته لم تهمل مصلحة الحمل.

ثانياً: حول مقدار ما يوقف للحمل:

١٦٥- المتفق عليه أنه متى كان الحمل موجوداً - حقيقة أو حكماً - وقت وفاة مورثه، فإنه يستحق قدراً من التركة. وقلنا في نهاية الفقرة السابقة: إن المذهب الراجح هو القائل بأن التركة التي فيها حمل تقسم، ويوقف للحمل أوفر النصيبين في كلا التقديرين، ويوزع الباقي على من معه من الورثة .. غير أن الفقهاء - أصحاب هذا المذهب - قد اختلفوا في كيفية تحديد مقدار ما يوقف له بسبب الجهل بعدد ونوع الحمل، وتتحصر أقوالهم - في هذا الصدد - في أربعة أقوال، هي:

(١) يوقف للحمل نصيب أربعة ذكور أو أربع إناث أيهما أكثر، والباقي للورثة الآخرين.

(٢) يوقف للحمل نصيب ثلاثة ذكور أو ثلاثة إناث أيهما أكثر، والباقي للورثة الآخرين.

(٣) يوقف للحمل نصيب اثنين من الذكور أو اثنين من الإناث أيهما أكثر، والباقي للورثة الآخرين.

(٤) يوقف للحمل نصيب ذكر واحد أو أنثى واحدة من الإناث أيهما أكثر، والباقي للورثة الآخرين.

١٦٦- والراجع ما ذهب إليه القائلون بأنه يحجز للحمل نصيب ذكرين أو أنثيين أيهما أكثر، وجه رجحانه: أنه يتجلى فيه الاحتياط، ومراعاة ما هو أصلح للحمل وأنفع، فولادة التوأمين - هذه الأيام - أصبحت أمراً معتاداً، وكثيرة الوقوع، لذا وجب وضعها في الاعتبار؛ ولا ضرر على بقية الورثة في ذلك، إذ يصل إليهم حقهم كاملاً فيما لو تبين - بالولادة - عدم تحقق تقدير الحمل اثنين أو اثنتين.

١٦٧- وعلى الرغم من ترجيحي لهذا الرأي فإنني أسير - هنا - وفق اتجاه القانون من أنه يوقف للحمل نصيب ذكر واحد، أو أنثى واحدة أيهما أكثر^(١)، وذلك لسهولة فهمه وتطبيقه، ولكون الحمل ينتج واحداً في الأعم الأغلب من حالات الولادة. ثم يكون من التيسير - بعد الوقوف على معرفة كيفية حل المسألة من هذا القبيل - أن نفترض أن الحمل توأمين (ذكرين، أو أنثيين أو ذكر وأنثى) ونحفظ لهما أوفر النصيبين.

(١) راجع: المادة (٤٢) من قانون المواريث.

أو يكون من اليسير علينا بعد ذلك أن نحل مسألة بتقدير كون الحمل فيها توأمين، حيث نتبع في حلها ما اتبعناه في تقسيم المسائل التي يقدر فيها أن الحمل واحد .. على أن يؤخذ كفيلاً أو ضامن على من يتأثر نصيبهم من الورثة لو جاء الحمل متعدداً، حتى يسهل رد الزيادة إلى من يستحقها (الحمل) لتكملة نصيبه عند تعدده.

ومن جهة أخرى: فقد وافقنا اتجاه القانون - هنا - بمقتضى اتباعنا له في تحديد المدة التي على أساسها نقضي باستحقاق الحمل للإرث أو عدم استحقاقه. ومن المعروف أن الفقهاء مختلفون في أقل وأكثر مدة الحمل^(١)، ولا يتسع المقام لعرض هذا الخلاف، فوق أنه لا يعيننا هنا.

ثالثاً: حالات ميراث الحمل:

١٦٨- لقد ثبت بالاستقراء أن للحمل عند وجوده في مسألة من المسائل - مستحقاً للإرث أو غير مستحق - ست حالات، نبينها فيما يلي:

الحالة الأولى: أن يكون الحمل غير وارث أصلاً - سواء قدر ذكراً أو أنثى^(٢) - وهذه الحالة خارجة عن نطاق توريث الحمل. والحكم فيها: أن لا يلتفت لوجوده، ما دام غير وارث أصلاً. وتقسم التركة على الورثة الموجودين وقت وفاة المورث.

(١) قيل: أقل الحمل ستة أشهر، وغالبه تسعة أشهر، وأكثره سنة. وقيل: سنتان. وقيل: أربع سنوات. وقيل: خمس، وقيل: سبع.. انظر: المحلى: ٣١٦/١٠ وما بعدها، وبداية المجتهد: ٣٥٨/٢.

(٢) راجع: الصورتين المذكورتين في صدر الكلام عن ميراث الحمل.

الحالة الثانية: أن يكون وارثاً على الاعتبارين، وليس ثمة وارث غيره كزوجة أب حامل، أو زوجة مسيحية حامل، والحكم الطبيعي أو البدهي في هذه الحالة: أن توقف التركة إلى تمام الوضع، وإلا فعلى من تقسم؟.

الحالة الثالثة: أن يكون وارثاً على الاعتبارين (أي على تقدير كونه ذكراً، وتقدير كونه أنثى) سواء كان نصيبه ثابتاً أو متغيراً فيهما، المهم أنه يحجب بعض - أو كل - من معه من الورثة، ولو على أحد التقديرين. والحكم هنا أن توقف التركة لحين الولادة إذا كان الحمل يحجب كل الورثة على كلا التقديرين، ومثاله:

أن يتوفى شخص عن: زوجة مسيحية حامل، وأخ لأم، وأخت لأم، وعمة شقيقة، فالزوجة ممنوعة لاختلاف الدين، وأولاد الأم يحجبون بالحمل (سواء كان ذكراً أو أنثى) لأنه فرع وارث، وهم لا يرثون مع الفرع الوارث مطلقاً. والعمة من ذوى الأرحام فلا ميراث لها هنا .. فإذا تبين الحمل ذكراً استحق جميع التركة بالتعصب لأنه ابن للميت. وإن تبين أنثى (بنت) استحققت التركة كلها فرضاً ورثاً.

أما إن كان الحمل يحجب بعض الورثة دون البعض الآخر على أحد التقديرين، وطالب من لا يحجبون بتقسيم التركة فإن الذى لا يحجب يعطى نصيبه إن كان ثابتاً على التقديرين، ويعطى نصيبه الأقل إن كان متغيراً، ويحفظ للحمل نصيبه إن كان ثابتاً، وأوفر النصيبين إن كان متغيراً، والذى يحجب على تقدير، ويرث على تقدير يوقف له نصيبه على فرض الاستحقاق - مع نصيب الحمل - حتى ينكشف الحال .. وكل هذا يتطلب أن تحل المسألة مرتين، مرة على فرض الذكورة، ومرة على فرض الأنوثة، ثم نوازن

بين نصيب كل وارث - بما في ذلك الحمل - وتنتصرف في التركة وفق ما قررنا.

فمثلاً: لو توفي شخص عن: زوجة، بنت، زوجة ابن حامل، أخ لأب فإن الحل على فرض الذكورة:

الورثة:	زوجة	بنت	ابن ابن (الحمل)	أخ لأب
الفروض:	$\frac{1}{8}$	$\frac{1}{2}$	ع	م. بالفرع المذكر
المهام:	١	٤	٣	أصل المسألة ٨

والحل على فرض الأنوثة:

الورثة:	زوجة	بنت	بنت ابن (الحمل)	أخ لأب	أصل
الفروض:	$\frac{1}{8}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	تكلمة الثلثين	ع المسألة
المهام:	٣	١٢	٤	٥	٢٤

ولو وحدنا الأصلين في هذه المسألة لاستحققت الزوجة ٣ من ٢٤ والبنت ١٢ من ٢٤، والحمل على فرض الذكورة الباقي تعصياً (٩ من ٢٤)، ويكون الأخ لأب محجوباً حينئذ. أما الحمل على فرض الأنوثة فقد استحق ٤ من ٢٤ وكان للأخ لأب الباقي تعصياً (٥ من ٢٤)، وحيث إن فرض الزوجة والبنت ثابت في الحلين (أو على كلا التقديرين) فيعطى لهما. أما الحمل فيوقف له فرض الذكورة لأنه الأوفر حظاً، ولا يعطى الأخ لأب شيئاً إلى أن ينكشف الحمل، فإن ظهر نكراً أخذ المقدار الموقوف له - وهو فرض الذكورة - ولا شيء عندئذ للأخ، وإن ظهر أنثى أخذت فرضها (السدس) واستحق الأخ لأب الباقي بالتعصيب.

ومثال آخر:

توفي عن: زوجة ابن حامل، أب، أم، جد، أم أم.

الحل على فرض الذكورة:

الورثة:	ابن ابن (الحمل)	أب	أم	جد	أم أم
الفروض:	ع	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	م. بالأب	م. بالأم
السهام:	٤	١	١	أصل المسألة ٦	

والحل على فرض الأنوثة:

الورثة:	بنت ابن (الحمل)	أب	أم	جد	أم أم
الفروض:	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6} + ع$	$\frac{1}{6}$	م	م
السهام:	٣	١+١	١	أصل المسألة ٦	

والملاحظ على هذه المسألة أن الجد والجدة محجوبان على كلا التقديرين فلا شيء لهما، وأن نصيب الأم ثابت فيهما فيعطى لها، أما الحمل فيوقف له فرض الذكورة لأنه الأوفر حظاً، والأب يعطى له أقل النصيبين (السدس فقط، وهو ما استحقه على فرض أن الحمل ذكر)، ويحفظ له الفرق - مع ما احتفظ به للحمل - تحت يد شخص أو في مكان أمين، إلى أن ينفصل الحمل حياً، ويعرف نوعه وعدده.

الحالة الرابعة: أن يكون الحمل وارثاً على الاعتبارين دون تغيير في النصيب الذي يستحقه بناء عليهما، والحكم في هذه الحالة: أن يحجز له نصيبه إلى أن ينكشف أمره، ويعطى لمن معه من الورثة أنصباؤهم.

فلو توفي شخص عن: أخت شقيقة وأخت لأب وأم حامل من غير أبيه، فالحمل هنا لا يخرج عن كونه أختاً أو أختاً لأم ونصيبه السدس لا يختلف،

فتنقسم التركة تقسيماً واحداً للشقيقة النصف، وللأخت لأب السدس تكملة الثلثين، وللأم السدس، وللحمل السدس - يحجز له، على أن يؤخذ كفيل (ضامن) من كل الورثة لاحتتمال تعدد الحمل فيكون نصيبه الثلث، وحينئذ تعول المسألة، وتتغير بالتالي قيمة الأنصباء.

لو أن الورثة - مثلاً -: بنت، وبنت ابن، وأم حامل فإن فرض كل من البنت وبنت الابن والأم ثابت (وهو على الترتيب: النصف والسدس تكملة للثلثين، والسدس)، ونصيب الحمل ثابت على التقديرين؛ لأنه إن كان ذكراً (أخاً شقيقاً) يستحق الباقي (السدس) عسبة بالنفس، وإن كان أنثى (أختاً شقيقة) استحققت الباقي أيضاً (السدس) عسبة مع الغير.

الحالة الخامسة: أن يكون الحمل وارثاً على الاعتبارين مع اختلاف نصيبه فيهما؛ والحكم هنا: أن تحل المسألة مرتين .. إحداهما على فرض الذكورة، والأخرى على فرض الأنوثة، ثم يعطى للموجود من الورثة أقل النصيبين في الحلين، ويحجز للحمل أوفر النصيبين في الحلين، مع فروق الأنصبة للورثة الآخرين، فمثلاً:

توفي شخص عن: أب، أم، بنت، زوجة حامل، والتركة ٢١٦ فداناً.

أولاً: الحل على فرض الذكورة:

الورثة:	أب	أم	بنت، ابن (الحمل)	زوجة
الفروض:	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	ع	$\frac{1}{8}$
المهام:	٤	٤	١٣	٣
الأصل بالتصحيح ٧٢	١٢	١٢	١٣ (٣٩) ٢٦	٩

قيمة السهم = $٢١٦ \div ٧٢ = ٣$ ف

الأنصباء على الترتيب: ٣٦ ف، ٣٦ ف، (٣٩ ف، ٧٨ ف) ٢٧ ف.

ثانياً: الحل على فرض الأئوثة:

الورثة:	أب	أم	بنت، بنت (الحمل)	زوجة
الفروض:	$\frac{1}{6} + ع$	$\frac{1}{6}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{8}$
المهام:	٤	٤	١٦	٣
أصل المسألة ٢٤				
الأصل بالعول ٢٧				

$$\text{قيمة السهم} = 216 \div 27 = 8 \text{ ف}$$

الأنصاء على الترتيب: ٣٢ ف، ٢٣ ف، (٦٤ ف، ٦٤ ف) ٢٤ ف.

النتيجة:

يوقف للحمل أو فر النصيبين	٧٨ فداناً (فرض الذكورة)
ويعطى للأب أقل النصيبين	٣٢ فداناً (فرض الأئوثة) بسبب العول
ويعطى للأم أقل النصيبين	٣٢ فداناً (فرض الأئوثة) بسبب العول
ويعطى للبنت أقل النصيبين	٣٩ فداناً (فرض الذكورة)
ويعطى للزوجة أقل النصيبين	٢٤ فداناً (فرض الأئوثة) بسبب العول.
فيكون المجموع:	٢٠٥ فداناً

فروق الأنصبة = ٢١٦ - ٢٠٥ = ١١ فداناً تحفظ - في مكان أمين - مع النصيب الأوفر للحمل (٧٨ ف على فرض الذكورة)، فإن ظهر الحمل ذكراً أعطي نصيبه المحفوظ له، وكمل نصيب كل من الأب والأم من ٣٢ إلى ٣٦ ف، ونصيب الزوجة من ٢٤ إلى ٢٧ ف، وإن ظهر أنثى أعطي لها ٦٤ فداناً، ويبقى كل وارث من الآخرين على ما استحقه وقت القسمة، وللعلم لن يبقى شيء بعد ذلك يعطى لهم.

الحالة السادسة: أن يكون الحمل وارثاً على أحد الاعتبارين (كونه ذكراً، أو كونه أنثى) دون الآخر، وحينئذ .. لا بد من حل المسألة مرتين: الأولى على

فرض الذكورة، والأخرى على فرض الأنوثة، ثم ننظر لأي الاعتبارين يكون وارثاً فيه، فنقسم التركة عليه، حيث نحفظ له بنصيبه على هذا الأساس؛ لأنه الأنفع له ومن قليل الاحتياط. كما نعطي لبقية الورثة أنصباؤهم على هذا الأساس أيضاً، لأنه بالتأكيد أقل من الاعتبار الثاني. فإن ولد الحمل وفق ما احتطنا له (اعتباره وارثاً) أخذ نصيبه الموقوف له، وإن ولد على الاعتبار الثاني (ليس وارثاً)، رد ما حجز للورثة الذين تغيرت أنصباؤهم بكونه وارثاً.

ولما كان الحمل قد يرث - في هذه الحالة - على تقدير كونه ذكراً دون كونه أنثى، وقد يكون العكس؛ أي يكون وارثاً على تقدير أنثى ولا يرث على تقدير كونه ذكراً، فإليك مثالين لهذين الاحتمالين:

المثال الأول: توفي عن: أم، وأختين شقيقتين، وزوجة أب حامل، وترك ٦٠ فدناً

أولاً: الحل على فرض الذكورة:

الورثة:	أم	أختان شقيقتان	أخ لأب (الحمل)
الفروض:	$\frac{1}{6}$	$\frac{2}{3}$	ع
المساهم:	١	٤	١

قيمة السهم = $60 \div 6 = 10$ ف

الأنصباة على الترتيب: ١٠ ف، ٤٠ ف (تقسم بين الأختين بالتساوي)، ١٠ ف.

ثانياً: الحل على فرض الأنوثة:

الورثة:	أم	أختان شقيقتان	أخت لأب (الحمل)
الفروض:	$\frac{1}{6}$	$\frac{2}{3}$	م. بالشقيقتين
المساهم:	١	٤	١

قيمة السهم = $60 \div 5 = 12$ ف

الأنصباة على الترتيب: ١٢ ف، ٤٨ ف (تقسم بين الأختين بالتساوي).

النتيجة:

تبين أن الحمل لو كان ذكراً لاستحق سدس التركة بالتعصيب، ولو كان أنثى لا يرث شيئاً لاستحواذ الشقيقتين على الثلثين، وعدم وجود أخ لأب - أصلاً - يعصباها لو كانت أنثى، ومن ثم يفرض أنه ذكر ويوقف له ١٠ ف، وتعطى الأم نصيبها على هذا الأساس ١٠ ف، والأختان الشقيقتان أيضاً ٤٠ فداناً، فإن ظهر الحمل ذكراً أعطي نصيبه المحفوظ له، وظل نصيب الأم والشقيقتين على ما هو عليه، وإن ظهر أنثى رد ما كان محفوظاً للحمل على الأم والأختين بحيث يكمل نصيب الأم ١٢ فدان، ونصيب الشقيقتين ٤٨ فدان.

المثال الثاني: توفيت عن زوج، وأخت شقيقة، وزوجة أب حامل، فإبنا لو فرضنا الحمل ذكراً (أخاً لأب) لما استحق شيئاً، لأنه يرث الباقي بالتعصيب، ولم يبق شيء من فرضي الزوج (النصف)، والشقيقة (النصف الآخر). بينما لو فرضناها أنثى (أختاً لأب) فإنها تستحق السدس تكمله للثلثين مع الشقيقة.

ولما كان الأمر كذلك فإبنا نقسم التركة على اعتبار أن الحمل أنثى - لأنه الأنفع له - ويعامل بقية الورثة على هذا الاعتبار أيضاً فيكون للزوج $\frac{1}{4}$

وللشقيقة $\frac{1}{4}$ ولأخت الأب (الحمل) $\frac{1}{4}$ ويكون أصل المسألة الافتراضي (٦)، وبالعول (٧)، فيعطى للزوج ما قيمته ٣ من ٧ وللشقيقة ٣ من ٧ ويحتفظ للحمل بواحد من ٧ (سبع التركة)، فإن جاء أنثى أخذته، وإن جاء ذكراً رد إلى الزوج والأخت مناصفة لتساوي فرضيهما، ويلاحظ أنه لو كان مكان الأخت الشقيقة شقيقتان لما ورث الحمل شيئاً على التقديرين، لأنه على فرض أنه ذكر يرث بالتعصيب، وفي المسألة عول أصلاً، وعلى فرض أنه أنثى تكون محجوبة بالشقيقتين.

١٦٩- نستطيع أن نستنتج من جملة ما تقدم - نظرياً وتطبيقياً - كيفية توريث الحمل أو الخطوات التي يجب إتباعها إذا كان من بين الورثة حمل، ونجمل ما قدمناه في الآتي:

القاعدة العامة في مسائل الحمل: أنه يعامل بأحسن التقديرين (على تقدير أنه ذكر، وعلى تقدير أنه أنثى)، وأما بقية الورثة المستحقين للإرث معه فيعتبر في حقهم ما هو أسوأ - أو أضر - لهم؛ إذ يعطون أقل النصيبين لحين ظهور الحمل، والتأكد من نوعه إن كان ذكراً أو أنثى: فإذا زاد الموقوف له على ما يستحقه ردت الزيادة على من يستحقها من الورثة، وإذا نقص الموقوف له عما يستحقه يرجع الباقي على من دخلت الزيادة في نصيبه من الورثة، على أن يؤخذ كفيل - أو ضامن - على كل وارث يتغير أو يتأثر نصيبه إذا تعدد الحمل، حتى يسهل رد الزيادة التي تكمل نصيب الحمل.

١٧٠- وللتوصل إلى ذلك تحل المسألة مرتين، إحداهما: على فرض أن الحمل ذكر، ونمضي في الحل - بعد ذلك - بنفس الخطوات التي تتبع في حل أية مسألة عادية؛ حيث نقسم التركة على أصل المسألة لمعرفة قيمة السهم ثم نضرب قيمة السهم في عدد أسهم كل وارث .. والمرة الأخرى: على فرض أن الحمل أنثى، ونمضي في الحل أيضاً حتى نصل إلى معرفة النصيب المستحق لكل وارث بما في ذلك الحمل، ثم نوازن بين الأنصبة في الحالتين، فنعطي الورثة الموجودين وقت القسمة نصيبهم الأقل، ونحتفظ للحمل بنصيبه الأعلى مع فروق أنصبة الورثة الآخرين إن كان هناك فروق.

١٧١- وثمة طريقة أخرى لحل مسألة الحمل، وهي:

أن نحل المسألة مرتين على التقديرين أيضاً، ولكن نوازن بين الأنصبة بالأسهم ابتداءً (أي دون اللجوء إلى تقسيم التركة الحقيقية تقسيماً نهائياً في كل تقدير)، وتحقق فكرة هذه الطريقة (الثانية) بأن نستخرج أصل المسألة على فرض الذكورة، ونوزعها على الورثة بما فيهم الحمل لنعرف عدد السهام المستحقة لكل، وبالمثل نستخرج أصل المسألة على فرض الأنوثة لنعرف - أيضاً - عدد سهام كل وارث على هذا الفرض أو التقدير، ثم نوجد ما بين الأصلين، وبعد ذلك نقسم هذا الأصل الموحد على فروض الورثة - بما فيهم الحمل - في التقديرين لمعرفة عدد الأسهم المستحقة لكل منهم فيهما، ثم نوازن بين الأسهم على كلا التقديرين، والعدد الأكثر للحمل يوقف مقداره له، ويعامل من معه من الورثة بمقتضى عدد الأسهم الأقل - إن كان هناك اختلاف بين النصيبين - وغالباً ما يتحقق ذلك (أي وجود أسهم أقل) في نفس التقدير الذي عومل الحمل بمقتضاه. والخطوة التالية: أن نقسم التركة الحقيقية على الأصل الموحد فيكون الناتج هو قيمة السهم، نضربها \times عدد أسهم كل وارث - على التقدير الذي انتهينا إليه للتقسيم - فينتج ما يحتفظ به للحمل، وما يعطى للورثة، ونوضح ذلك بالأمثلة التالية:

١- توفيت امرأة عن: زوج وأخت شقيقة، وزوجة أب حامل، والتركة ٢٠٠٤ جنيهاً.

أولاً: فرض الذكورة:

الورثة:	زوج	أخت شقيقة	أخ لأب (الحمل)
للغروض:	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	ع
المساهمة:	١	١	لم يبق له شيء يرثه بالتعصيب
			أصل المسألة ٢

ثانياً: فرض الأئوثة:

الورثة:	زوج	أخت شقيقة	أخت لأب (الحمل)	
الفروض:	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	أصل المسألة ٦
السهام:	٣	٣	١	وبالعول ٧

الأصل الموحد^(١)

فرض الذكورة	٧	٧	٠
فرض الأئوثة	٦	٦	٢

والملاحظ أن فرض الأئوثة أفضل للحمل، وهو في نفس الوقت النصيب الأقل - في عدد السهام - لمن معه من الورثة، فتقسم التركة على هذا الأساس هكذا:

قيمة السهم = $٤٢٠٠ \div ١٤ = ٢٠٠$ جنيه

ما يوقف للحمل = $٣٠٠ \times ٢ = ٦٠٠$ جنيه.

ما يعطى للزوج = $٣٠٠ \times ٦ = ١٨٠٠$ جنيه.

ما يعطى للشقيقة = $٣٠٠ \times ٦ = ١٨٠٠$ جنيه.

فإن ظهر الحمل ذكراً فلا شيء له، ورد ما كان محفوظاً للحمل على الزوج والشقيقة لتكمله نصيب كل منهما إلى نصف التركة الحقيقية، وإن ظهر الحمل أنثى أخذت ما كان محفوظاً للحمل، وبقي كل من الزوج والشقيقة على ما كان قد أخذ من قبل. ولا يؤخذ كفيل من أحد هنا؛ إذ لن يتأثر أحد من

(١) هو المضاعف البسيط للأصلين (٧، ٢) أو هو العدد الذي يقبل القسمة عليهما قسمة صحيحة (بدون كسر)، ولمعرفة السهام المستحقة لكل وارث - على الفرضين، بناءً على هذا الأصل الموحد - نقسم على أصل الذكورة (٢) والنتائج نضربه في سهام كل وارث. ثم نقسمه على أصل الأئوثة - وهو بالعول (٧) - والنتائج نضربه في سهام كل وارث.

الورثة فيما لو ظهر الحمل متعدداً، فحالة الحمل على فرض الذكورة لا تتغير، فإن كان واحداً - فأكثر - يرث بالتعصيب، ولم يبق له شيئاً لاستغراق سهام أصحاب الفروض (التركة كلها). وحالته على فرض الأنوثة ثابتة أيضاً، فالأخت - أو الأخوات - لأب ترث السدس تكملة للثنتين مع الأخت الشقيقة الواحدة، كما عرفت مما سبق^(١).

٢- ومثال آخر: توفي عن: زوجة وأم وبنت وأب وزوجة ابن حامل، وترك ٢١٦ فداناً.

يكون الحل بالأسهم (الطريقة الثانية) على النحو التالي:

أولاً: فرض الذكورة:

الورثة:	زوجة	أم	بنت	أب	ابن ابن (الحمل)	أصل
الفروض:	$\frac{1}{8}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	ع	المسألة
السهام:	٣	٤	١٢	٤	١	٢٤

ثانياً: فرض الأنوثة:

الورثة:	زوجة	أم	بنت	أب	بنت ابن (الحمل)	أصل
الفروض:	$\frac{1}{8}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6} + ع$	$\frac{1}{6}$	تكملة للثنتين
السهام:	٣	٤	١٢	٤ + ٠	٤	وبالعول ٢٧

(١) راجع: الحالة الثالثة من ميراث الأخت لأب.

الأصل الموحد^(١)
٢١٦

٩	٣٦	١٠٨	٣٦	٢٧	فرض الذكورة
٣٢	٣٢	٩٦	٣٢	٢٤	فرض الأنوثة

وواضح من الموازنة بين عدد أسهم كل وارث على كلا التقديرين - أن فرض الأنوثة أوفر حظاً للحمل، وهو في نفس الوقت الأقل بالنسبة لمن معه من الورثة فتقسم التركة على هذا الأساس هكذا:

$$\text{قيمة السهم} = ٢١٦ \div ٢١٦ = ١ \text{ ف.}$$

$$\text{ما يوقف للحمل} = ١ \times ٣٢ = ٣٢ \text{ ف.}$$

$$\text{ما يعطى للزوجة} = ١ \times ٢٤ = ٢٤ \text{ ف.}$$

$$\text{ما يعطى للأم} = ١ \times ٣٢ = ٣٢ \text{ ف.}$$

$$\text{ما يعطى للبنت} = ١ \times ٩٦ = ٩٦ \text{ ف.}$$

$$\text{ما يعطى للأب} = ١ \times ٣٢ = ٣٢ \text{ ف.}$$

فإن ظهر الحمل أنثى أخذت النصيب المحفوظ للحمل، وبقي كل من الورثة الآخرين على ما كان قد أخذه من قبل، وإن ظهر ذكراً أخذ نصيبه على فرض الذكورة ٩ فدان (حاصل ضرب ٩ × ١ قيمة السهم) وكمل نصيب الزوجة إلى ٢٧ (حاصل ضرب ٢٧ × ١) ونصيب الأم إلى (حاصل ضرب ٣٦ × ١) ونصيب البنت إلى ١٠٨ (حاصل ضرب ١٠٨ × ١) ونصيب الأب

(١) هو - كما نبهت منذ قليل - المضاعف البسيط للأصليين المقدرين على فرض الذكورة (٢٤) وعلى فرض الأنوثة (٢٧ بالمول) وقد جاء من النسبة بينهما (٨: ٩) بقسمة كل منهما على ٣ ويضرب النسبة الأولى في الأصل الثاني (٨ × ٢٧)، والنسبة الثانية في الأصل الأول (٩ × ٢٤)، يكون حاصل ضرب هذا الأصل الموحد (٢١٦) الذي يقبل القسمة على ٢٤ فيعطينا ٩ وعلى ٢٧ فيعطينا ٨، وقد ضربنا العدد ٩ × سهم فرض الذكورة، وضربنا العدد ٨ × سهم فرض الأنوثة لتوحيد الأصل في الحالتين.

إلى ٣٦ (حاصل ضرب 1×36)، ولا يؤخذ كفيل من أحد هنا - أيضاً - لعدم التأثير بالتعدد بفرض الأنثى فأكثر هو الباقي تعصيباً.

ولا يؤخذ كفيل من أحد هنا - أيضاً - لعدم التأثير بالتعدد؛ ففرض الأنثى فأكثر هو السدس تكملة للثنتين مع البنات الصليبية الواحدة، وفرض الذكر فأكثر هو الباقي تعصيباً.

ملحوظة: بإمكانك أن تحل المثالين المذكورين بالطريقة الأولى، فإن توصلت إلى نفس النتيجة فيهما فاعلم أن خطوات الحل صحيحة، وإلا فراجع نفسك حتى تصل إلى النتيجة النهائية فيهما.

١٧٢- وقبل أن نطوى الصفحة الأخيرة من الكلام عن ميراث الحمل، وأحواله وكيفية توريثه - ثمة حقيقتان أود الإشارة إليهما، وهما:

الحقيقة الأولى: لقد قررت أن الحمل يوقف له أكبر النصيبين على أحد التقديرين أو الاعتبارين. وأضيف - هنا - أن تحديد هذا النصيب الأوفر حظاً له مرهون بما يسفر عنه الحل على كلا التقديرين، وهو لا يخرج عن واحد مما يأتي:

١. أن يكون وارثاً أصلاً - سواء قدر ذكرًا أم أنثى - وحينئذ لا يلتفت إليه.

٢. أن يكون غير وارث على كلا التقديرين ونصيبه واحد فيهما، فيحجز له نصيبه على أيهما.

٣. أن يكون وارثاً على كلا التقديرين ونصيبه في حال الذكورة أكبر منه في حال الأنوثة فيحجز له أكبر النصيبين (فرض الذكورة).

٤. أن يكون وارثاً على كلا التقديرين ونصيبه في حال الأنوثة أكبر منه في حال الذكورة، فيحجز له الأكبر (فرض الأنوثة).

٥. أن يكون وارثاً على فرض الذكورة دون الأنوثة، وحينئذ يفرض ذكرًا ويحجز له ما يستحقه.

٦. أن يكون وارثاً على فرض الأنوثة دون الذكورة، وحينئذ يفرض أنثى ويحجز له ما يستحقه.

الحقيقة الثانية: لقد قررنا - أيضاً - أن الورثة الذين مع الحمل يعطون النصيب الأقل على كلا التقديرين، ونضيف - هنا - أن ذلك القدر الذى يعطى لهم محكوم بما يلي:

١. من كان محجوباً منهم - بالحمل أو بغيره من الورثة الموجودين - على كلا التقديرين لا يلتفت إليه، أو لا يحجز له شيء، لعدم استحقاقه أصلاً.

٢. من كان وارثاً على كلا التقديرين ونصيبه ثابت فيهما أعطى له، لأن ذلك القدر الذى استحقه متيقن، أو لا يحتمل النقصان أو التأثير بالحمل.

٣. من كان وارثاً على كلا التقديرين - مع اختلاف النصيب - إما بحجب نقصان، وإما بعول - فإنه يعطى له النصيب الأقل، ويحتفظ له بفارق نصيبه مع ما يوقف للحمل.

٤. من كان وارثاً على أحد التقديرين دون الآخر اعتبر غير وارث - بصفة مؤقتة - ومن ثم لا يعطى شيئاً، إذ من المحتمل حجبه بالحمل.

١٧٣- وإذا، فقد علم أن الحمل يحجز له أكبر النصيبين، وأن بقية الورثة المستحقين معه يأخذون أقلهما، وأن القدر الذي تجمع من فروق أنصبة من تغيير فروضهم أو أنصباؤهم من الورثة على أحد التقديرين، هذا القدر يحفظ مع ما يحجز للحمل تحت يد شخص - أو في مكان - أمين. وعلم أيضاً أنه يؤخذ كفايل ممن يتأثر نصيبهم فيما لو تعدد

الحمل، حتى يمكن أن ترد الزيادة إلى الحمل لتكملة نصيبه، فإذا تبين أن الحمل - في كل الحالات - كان متوهماً، أو انفصل الجنين ميتاً، فإن ما كان محجوزاً له يرد على من كان يستحقه من الورثة وقت وفاة المورث، أما إذا تمت ولادته - حياً - في المدة التي حددت كشرط لتوريث الحمل - وكان كما فرض أو اعتبر (ذكراً كان أو أنثى، حسب فرضه الأعلى)، فإنه يستحق ما حجز له. وإن كان على خلاف ما فرض (كان ظهر أنثى والمحجوز له على فرض الذكورة أو العكس)، وتبين أن ما حجز له يزيد عن استحقاقه، فإن الزائد يرد على من يستحقه من الورثة لتكملة نصيبهم الأعلى، وإذا ظهر أن الحمل متعدد وما حجز له أقل مما يستحقه فإنه يسترد له مقدار ما يكمل نصيبه ممن أخذ أكثر من حقه من الورثة، فمثلاً:

توفيت عن: زوج، أم حامل من غير الأب، عم شقيق.

الحل: على فرض الذكورة:

الورثة:	زوج	أم	أخ لأم (الحمل)	عم شقيق
الفروض:	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{6}$	ع
السهام:	٣	٢	١	٦

والحل: على فرض الأنوثة: لا يختلف عن الحل السابق، لأن نصيب الواحد من أولاد الأم - ذكراً كان أو أنثى - هو السدس فرضاً إذا لم يكن محجوباً ولا ممنوعاً من الميراث، غير أننا في المسألة المذكورة نأخذ كفيلاً - أو ضامناً - على الأم، لأن الحمل لو ظهر متعدداً لتغير نصيبها من الثلث إلى السدس، ولوجب أن ترد الزيادة (السدس) إلى الإخوة لأم عند تعدد الحمل.

تمرينات: بين ما يستحقه كل وارث بالسهم، وما يوقف للحمل في المسائل الآتية:

- (١) الورثة: زوجة حبل، بنت، أب، أم.
- (٢) الورثة: زوجة، أم، بنت، أب، زوجة ابن حامل.
- (٣) الورثة: أم أم، أبو أم، زوجة حبل، أخت لأم.
- (٤) الورثة: زوجة أب حامل، بنت، أخ لأم، ابن أخ شقيق، أم، أم أب، زوجة.
- (٥) الورثة: أخت شقيقة، أخت لأب، زوجة مسيحية حامل، بنت ابن.
- (٦) الورثة: بنتان، بنت ابن، زوجة ابن حامل، ابن ابن.
- (٧) الورثة: زوجة، أخت شقيقة، زوجة أب حامل.
- (٨) الورثة: زوج، أم حامل من غير الأب، عم شقيق، عم لأب.

المبحث الثاني: ميراث المفقود

١٧٤- والمقصود به- في اصطلاح علماء الميراث- الغائب الذي انقطعت أخباره، فلا يعرف مكانه، ولا إن كان حياً أو ميتاً، وأنئذ فلا يجد القاضي من سبيل أمامه- بعد البحث والتحري بكافة الطرق الممكنة، أو الموصلة لمعرفة حياته أو موته- إلا أن يحكم بموته، بناء على ما تشير إليه القرائن، وتشهد به الظروف والأحوال التي غاب فيها. ولما كان المفقود حياً بحسب الأصل- أو باستصحاب الحال - وميتاً بحكم القاضي - بعد التحري عنه، وبعد طول غيبته وترجح موته - فلنا أن نتساءل: متى يكون بوسع القاضي اعتبار المفقود ميتاً، وما هو الوضع فيما لو اتضح خطأ ذلك؟ ثم هل يستحق المفقود شيئاً من تركة مورثه

الذى مات أثناء فقده؟ وأخيراً كيف يتم التصرف فيما تركه هو؟
وبيان ذلك فيما يلي:

الحكم بموت المفقود

١٧٥- للفقهاء فى ذلك أقوال أربعة، نجلها فيما يأتى:

القول الأول: يحكم باعتباره ميتاً إذا توفى جميع أقرانه الذين ولدوا معه.

القول الثانى: يعتبر ميتاً بعد مضي أربع سنوات على غربته^(١).

القول الثالث: يترك الأمر لتقدير القاضى واجتهاده، فإذا مضت مدة يغلب على ظنه أن المفقود لا يعيش بعدها أصدر حكماً باعتباره ميتاً.

القول الرابع : يفرق بين نوعين من الفقد:

١- ما كان الغالب على حالة الهلاك، كالمفقود فى الحرب، وكمن كان فى طائرة تحطمت أو احترقت ومات بعض ركابها ونجا البعض الآخر، أو كان فى مركب انكسر أو احترق فى عرض البحر وغرق أو احترق بعض من كانوا على متنه، ولم يعلم مصير الباقين.. والحكم فى هذه الحالة- فى نظر أصحاب هذا القول- أنه بعد البحث والتحري عن الشخص المفقود ينتظر أربع سنوات من تاريخ فقده، فإذا لم تتأكد حياته من مماته اعتبر ميتاً، ويقسم ماله على ورثته الموجودين وقت الحكم بموته، وإذا مات له مورث - قريب أو زوجة- قبل هذا الحكم فإن نصيبه من تركته يوقف له تحت يد أمين، فإن ظهر حياً أخذه، وإن تحقق موته بعد موت هذا المورث دفع نصيبه الموقوف له - وما تركه

(١) أخذ القانون المصرى بهذا القول فى المادة (٢١) من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩م.

من أموال - إلى ورثته هو. وإن مضت المدة ولم يعلم خبره، وحكم القاضي بموته بناء على طول غيبته فقط وزع نصيبه - الذي كان موقوفاً له من ميراث غيره - على ورثة هذا الغير، الذين كانوا أحياء عند وفاته. كما يرد هذا النصيب - للمفقود أيضاً - على ورثة مورثه إذا ثبت أن وفاته كانت قبل وفاة هذا المورث.

٢- مفقود الغالب من حاله عدم الهلاك، كالغائب في سياحة أو تجارة أو نحوها. وحكم مثل هذا المفقود أن لا يقسم ماله حتى يتيقن موته، أو تضي عليه مدة - بعد فقده - لا يعيش مثله بعدها. وهذه المدة يترك تقديرها إلى اجتهاد القاضي، فإذا حكم القاضي بموته اعتبر ميتاً من تاريخ فقده بالنسبة لميراثه من غيره، ومن تاريخ الحكم الذي أصدره القاضي بالنسبة لميراث غيره منه. ومعنى هذا أنه يرد ما كان موقوفاً له - من مال مورثه الذي مات حال فقده - على ورثة هذا المورث الذين كانوا مستحقين لإرثه وقت وفاته. كما تقسم تركة المفقود على ورثته المستحقين لميراثه وقت الحكم بموته.

أحكام ميراث المفقود: تنحصر في حالتين، ولعلهما قد تبينتا مما تقدم، غير أننا نقررهما فيما يلي:

الحالة الأولى: حكم مال المفقود وتوريث غيره منه .. وعنها نقول:

١٧٦ - اتفق الفقهاء على أن المفقود يعتبر حياً بالنسبة لماله، فلا يقسم بين ورثته بمجرد فقده أو انقطاع خبره، لأن شرط الميراث موت المورث حقيقة أو حكماً، وهذا الشرط غير موجود - ابتداءً - بالنسبة للمفقود، ومن ثم يظل مالاً له، ويحفظ له، فإن ظهر حياً أخذه، وإن تحقق موته ببينة شرعية، أو أوراق رسمية، أو صدر حكم قضائي، باعتباره

ميّناً فإن تركته توزع على ورثته الموجودين وقت ثبوت موته، أو الحكم به. ولا يرث منها من زال استحقاقه قبل ذلك بموت أو نحوه، ومن حدث إرثه بعد ذلك وقبل تقسيم التركة، فالعبرة في الاستحقاق بوقت ثبوت موته، وبتاريخ الحكم به، هذا ما لم تكن وفاته قد ثبتت بصورة يقينية في وقت سابق على اعتباره ميّناً بناءً على طول غيبته وصدر حكم القاضي بذلك، فإذا كان الأمر كذلك فإنه يرثه من كان مستحقاً لإرثه في الوقت الذي ثبتت وفاته فيه بالبينة الشرعية قبل تاريخ اعتباره ميّناً حكماً^(١).

الحالة الثانية: توريث المفقود من غيره، وعننا نقول:

١٧٧- كما أن موت المفقود مشكوك فيه، فحياته كذلك مشكوك فيها، ولا ميراث مع الشك، ولكن الفقهاء احتاطوا له في الحالتين محافظة على أمواله وحقوقه، فقرروا الاحتفاظ له بأمواله حتى يتبين حاله أو يقضى

(١) فمثلاً: لو أن شخصاً فقد سنة ١٩٩٠ واعتبر ميّناً وصدر حكم بموته سنة ١٩٩٤ فيكون إرث غيره منه مرتبطاً بهذا التاريخ الأخير (١٩٩٤م) حيث يرثه من كان مستحقاً لإرثه آنذ، دون من كان مستحقاً قبله ثم زال عنه الاستحقاق بموت أو خلافه (كما لو مات أو ارتد أحد ورثته سنة ٩٢ أو ٩٣)، ودون من حدث إرثه بعد هذا التاريخ (١٩٩٤) وقبل تقسيم التركة (كما لو كان أحد ورثته رقيقاً ثم أعتق، أو كافراً ثم أسلم)، فالعبرة في كل ذلك بوقت النطق بالحكم دون ما قبله أو بعده، فلو أمكن أحد هؤلاء الذين لا يرثون قبل أو بعد تاريخ الحكم من أن يثبت - بينة شرعية أو أوراق رسمية - أن وفاة المفقود كانت قبل سنتين مثلاً من هذا التاريخ الاعتباري (٩٤)، أي أن وفاته كانت سنة ٩٢، فإنه يرثه من كان مستحقاً لإرثه في ذلك التاريخ الأخير (١٩٩٢) وإن لم يعتبر ميّناً، أو لم يصدر حكم قضائي بموته إلا في سنة ١٩٩٤م.

بموته بناء على القرائن - كما أوضحنا في الفقرة السابقة - أما إذا مات له أحد من مورثيه - قريب أو زوجة - حال فقدته فأجمع جمهور الفقهاء على أن يوقف له نصيبه من تركة مورثه احتياطاً، لاحتمال أنه كان حياً وقت وفاة هذا المورث، صحيح أن شرط الميراث تحقق حياة الوارث وقت موت مورثه، وحياة المفقود غير مقطوع بها، إلى جانب أن في توريثه - مع احتمال موته - ضرراً بباقي الورثة، ولكن نظراً لاحتمال حياته، فإنه يحفظ له نصيبه على فرض أنه حي، حتى يتبين أمره، بعودته حياً، أو بإثبات وفاته، أو بصدر حكم قضائي بذلك، فإن ظهر حياً أخذه، وإن علم أنه مات - أو حكم بموته - في تاريخ معين، وكان هذا التاريخ بعد موت مورثه فإن شرط الإرث - وهو تحقق حياة الوارث وقت وفاة مورثه - يكون قد توافر فيه فيؤول نصيبه المحجوز له مع ما تركه هو إلى ورثته (المفقود) الموجودين وقت ثبوت موته أو الحكم به على التوضيح السالف (القرة السابقة). وإن كان تاريخ موت المفقود - الثابت بالبينة أو بالحكم القضائي - قبل موت مورثه فإنه لا يستحق شيئاً، ويرد ما حفظ له إلى ورثة هذا المورث الذين كانوا موجودين أو مستحقين حال وفاته.

١٧٨ - رُبِّ سائل: ما الحكم إذا ظهر المفقود حياً بعد الحكم باعتباره ميتاً؟ وللإجابة عن ذلك نقول: إذا كان ظهور المفقود حياً - بعد الحكم بموته - قبل تقسيم تركته ونصيبه الموقوف له من تركة مورثه فإنه يأخذ ماله ونصيبه، وإن كان ذلك بعد التقسيم، فإن كان ماله - وكذا نصيبه الذي كان محفوظاً له - ما يزال على ملك الورثة، ولم يستهلكوه، أو لم يتصرفوا فيه - كلاً أو بعضاً - ببيع ونحوه، فإنه

يسترد كل أمواله وحقه، وإن كانوا قد استهلكوه - كلاً أو بعضاً - فإنه لا يأخذ إلا ما بقي بأيدي ورثته - بالنسبة لأمواله التي قسمت عليهم - وورثة مورثه بالنسبة لنصيبه الذي كان محفوظاً له ورد إليهم بعد الحكم باعتباره ميتاً.

هذا ولا يكون له حق المطالبة بما استهلك، أو تضمين قيمته، لأن الورثة - في الحالتين - إنما اقتسموا أموال ونصيب من كان مفقوداً بمقتضى حكم قضائي باعتباره ميتاً، وإن كان هذا الحكم مبنياً غلبة الظن بعد البحث والتحري، ومع ذلك فهو واجب الاحترام، ولا يبطل في هذه الحالة - حالة ظهور المفقود حياً بعد الحكم بموته - إلا في حق ما بقي بأيدي هؤلاء وأولئك^(١).

كيفية توريث المفقود:

١٧٩- إذا كان من بين الورثة مفقود فإنه يجب ملاحظة ما يأتي:

- ١- إذا كان هذا المفقود هو الوارث الوحيد، أو كان ما معه من الورثة يحجب به حجب حرمان فإن التركة لا تنقسم، وإنما توقف كلها حتى يتبين أمر المفقود.
- ٢- إذا كان المفقود نفسه محجوباً حجباً كلياً (حرمان) بأحد الورثة الموجودين فلا يلتفت إليه، ولا يوقف له شيء من التركة.
- ٣- إذا كانت أنصبة المستحقين للإرث مع المفقود ثابتة - على فرض حياته، وعلى فرض موته - فإن كلاً منهم يأخذ نصيبه كاملاً، ويحجز للمفقود نصيبه، حتى يتبين أمره.

(١) راجع: المادة ٤٥ من قانون المواريث المصري.

٤- إذا كانت أنصبة هؤلاء الورثة تختلف على التقديرين، أو كان نصيبهم يتأثر بوجوده على فرض أنه حي؛ فإن من يحجب به حجب حرمان - على فرض حياته - لا يعطى شيئاً، ومن يحجب به حجب نقصان يأخذ نصيبه الأقل، وتحفظ فروق الأنصبة مع نصيب المفقود كما كان متبعاً في ميراث الحمل.

١٨٠- وللتوصل إلى ما تقدم ينبغي حل المسألة المشتملة على مفقود مرتين؛ إحداهما على افتراض أنه حي، والثانية على افتراض أنه ميت، ثم يحجز له نصيبه، ويتصرف مع الورثة الآخرين على النحو التالي:

- من كان لا يتأثر نصيبه على كلا التقديرين، يعطى نصيبه كاملاً فى الحال.

- من كان يختلف نصيبه فى أحد التقديرين يعطى أقل النصيبين، ويحفظ الفرق - بين النصيبين - مع نصيب المفقود تحت يد أمين.
- من كان يرث على أحد التقديرين ولا يرث على التقدير الآخر لا يعطى شيئاً حتى يتضح أمر المفقود:

أ- فإن ظهر حياً أخذ ما حفظ له.

ب- وإن ظهر ميتاً، وأثبتت البيئة والقرائن أن وفاته كانت بعد وفاة مورثه فإن نصيبه المحفوظ له يكون من حق ورثته (أي ورثة المفقود).

ج- وإن أثبتت البيئة الشرعية والقرائن أن وفاته كانت قبل وفاة مورثه فإن نصيبه الموقوف له يرد على ورثة مورثه الذين كانوا مستحقين لإرثه وقت وفاته (أي وقت وفاة المورث).

د- وإن حكم القاضي بموته بناء على طول غيبته فإنه يعتبر ميتاً من وقت فقده بالنسبة لميراثه من غيره (بمعنى أن يكون ما حفظ له حقاً لورثة المورث الموجودين حال وفاته) ويعتبر ميتاً من وقت الحكم بموته بالنسبة لميراث غيره منه، بمعنى أنه يرثه من كان مستحقاً لإرثه وقت هذا الحكم، دون من كان مستحقاً قبله ثم زال عنه هذا الاستحقاق بموت أو بغيره، ودون من استحق بعد وقبل توزيع تركته كما أسلفنا.

أمثلة تطبيقية:

١- الورثة: ابن مفقود، بنت، بنت ابن، أم، زوجة، أخ شقيق والتركبة ٢١٦ جنيه.

أولاً: الحل على فرض أن المفقود حي:

للورثة:	ابن (المفقود)، بنت	بنت ابن	أم	زوجة	أخ.ش
الفروض:	ع. بالغير	م. بالابن	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{8}$	م. بالابن
السهام:	١٧	٤	٣	أصل المسألة ٢٤	
٣٤ (٥١) ١٧	١٢	٩	أصل بالتصحيح ٧٢		

قيمة السهم = $٢١٦ \div ٧٢ = ٣$ جنيه.

نصيب الابن (المفقود) = $٣ \times ٣٤ = ١٠٢$ جنيه.

نصيب البنت = $٣ \times ١٧ = ٥١$ جنيه.

نصيب الأم = $٣ \times ١٢ = ٣٦$ جنيه.

نصيب الزوجة = $٣ \times ٩ = ٢٧$ جنيه.

ثانياً: الحل على فرض وفاة المفقود:

الورثة:	بنت	بنت ابن	أم	زوجة	أخ. ش
الفروض:	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{8}$	ع
السهم:	١٢	٤	٤	٣	١
أصل المسألة					٢٤ ^(١)

قيمة السهم = $216 \div 24 = 9$ جنيه.

نصيب البنت = $9 \times 12 = 108$ جنيه.

نصيب بنت الابن = $9 \times 4 = 36$ جنيه.

نصيب الأم = $9 \times 4 = 36$ جنيه.

نصيب الزوجة = $9 \times 3 = 27$ جنيه.

نصيب الأخ الشقيق = $9 \times 1 = 9$ جنيه.

النتيجة:

يحفظ للمفقود نصيبه - على فرض أنه حي - وهو ١٠٢ جنيه، وتأخذ كل من الأم والزوجة نصيبها لأنه ثابت على كلا التقديرين، وتأخذ البنت نصيبها الأقل (٥١) جنياً على فرض أن المفقود حي)، ولا يأخذ كل من بنت الابن والأخ الشقيق شيئاً حتى يتضح أمر المفقود:

■ فإن ظهر حياً أخذ نصيبه الموقوف له، وبقيت أحوال الورثة الآخرين على ما هي عليه.

■ وإن ظهر ميتاً وقد ثبت بالبينة القطعية أن وفاته كانت بعد وفاة المورث فإن نصيبه المحفوظ له - مع ما تركه من أموال وغيرها مما يجرى

(١) من الممكن توحيد الأصل هنا مع الأصل في الحل السابق (٧٢) فتكون الأسهم على الترتيب ٣٦، ١٢، ١٢، ٩، ٣، والأنصباء كما هي بالحل (الثاني) على أساس أن قيمة السهم ٣ جنيه.

فيه التوارث - يكون حقاً لورثته المستحقين لإرثه وقت تحقق موته، وتبقى أحوال الورثة الآخرين (الذين كانوا وارثين معه من مورثهم) على ما هي عليه أيضاً في الوضع السابق.

■ وإن تقررت وفاته - بالبينة - وكان تاريخ ذلك قبل وفاة المورث - الذي مات حال فقده واعتبرنا المفقود وارثاً منه وحفظنا له نصيبه - فإنه لا يستحق شيئاً من الموقوف له، وإنما يرد على ورثة ذلك المورث، حتى يكون نصيب كل واحد منهم على ما استحقه في الحل الثاني (فرض وفاة المفقود).

■ أما إن حكم القاضي بوفاته بناء على طول غيبته فإنه يعتبر ميتاً من تاريخ فقده، وبالتالي لا يكون مستحقاً لما حفظ له، ويكون نصيب ورثة المورث على ما تقرر في الحل الثاني أيضاً؛ بمعنى أننا - في الحالتين الأخيرتين - نكمل للبنت نصيبها (على فرض الوفاة) من ٥١ إلى ١٠٨ جنيه ونعطي بنت الابن نصيبها (٣٦ جنيه) والأخ الشقيق نصيبه (٩ جنيه)^(١).

٢- السورثة: زوجتان، أب، أم، بنت ابن مفقود؛ والتركة ١٤٤٠ جنيهًا.

أولاً: الحل على فرض أن المفقود حي:

الورثة:	زوجتان	أب	أم	بنت، ابن (المفقود)
الفروض:	$\frac{1}{8}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	ع. بالغير
المساهم:	٣	٤	٤	١٣
	٩	١٢	١٢	١٣ (٣٩) ٢٦

(١) يلاحظ أن مجموع فرق نصيب البنات (١٠٨ - ٥١) + نصيب بنت الابن + نصيب الأخ الشقيق هو ما كان موقوفاً للمفقود (٥٧ + ٣٦ + ٩ = ١٠٢ جنيه).

قيمة السهم = $١٤٤٠ \div ٧٢ = ٢٠$ جنيهاً.

نصيب الزوجتين = $٢٠ \times ٩ = ١٨٠$ جنيهاً (يقسم بينهما بالتساوي)

نصيب الأب = $٢٠ \times ١٢ = ٢٤٠$ جنيهاً.

نصيب الأم = $٢٠ \times ١٢ = ٢٤٠$ جنيهاً.

نصيب البنت = $٢٠ \times ١٣ = ٢٦٠$ جنيهاً

نصيب الابن (المفقود) = $٢٠ \times ٢٦ = ٥٢٠$ جنيهاً.

ثانياً: الحل على أنه ميت:

الورثة:	زوجتان	أب	أم	بنت
الفروض:	$\frac{١}{٨}$	$\frac{١}{٦} + ع$	$\frac{١}{٦}$	$\frac{١}{٢}$
السهام:	٣	١ + ٤	٤	١٢
	٩	١٢	١٢	

أصل المسألة ٢:٤^(١)

قيمة السهم = $١٤٤٠ \div ٢٤ = ٦٠$ جنيهاً.

نصيب الزوجتين = $٦٠ \times ٣ = ١٨٠$ جنيهاً (يقسم بينهما بالتساوي)

نصيب الأب = $٦٠ \times ٥ = ٣٠٠$ جنيهاً.

نصيب الأم = $٦٠ \times ٤ = ٢٤٠$ جنيهاً.

نصيب البنت = $٦٠ \times ١٢ = ٧٢٠$ جنيهاً.

النتيجة:

يحفظ للمفقود نصيبه على فرض الحياة وهو ٥٢٠ جنيهاً، وبما أن

نصيب كل من الزوجتين والأم لم يتغير على التقديرين فيأخذانه. ويعطى لكل

(١) من الممكن - أيضاً - توحيد الأصل هنا (٧٢) وتكون الأسهم على الترتيب: ٩، ١٥،

والأنصاء كما هي بالحل الثاني فقيمة السهم = $١٤٤٠ \div ٧٢ = ٢٠$ جنيهاً.

من الأب والبنت أقل النصيبين (٢٤٠، ٢٦٠ على فرض حياة المفقود) ويحفظ لهما بالفرق بين نصيبيهما مع نصيب المفقود حتى يتضح أمره:

■ فإن ظهر حياً أخذ ما كان موقوفاً له، وبقيت أحوال من كان معه من الورثة على ما هي عليه.

■ وإن ظهر ميتاً، وكانت وفاته - قد ثبت بالبينة - أنها بعد وفاة مورثه فإن نصيبه المحفوظ له - وكذا تركته هو - تكون حقاً لورثته الموجودين وقت ثبوت موته، وتبقى أحوال الورثة الذين كانوا وارثين معه من المورث على ما هي عليه في الوضع السابق.

■ وإن ظهر ميتاً، وثبت بالبينة أن وفاته كانت قبل وفاة المورث فإنه لا يستحق شيئاً من نصيبه الموقوف له، وإنما يرد على ورثة ذلك المورث المستحقين وقت وفاته، بحيث يكون نصيب كل واحد منهم على ما تقرر في الحل الثاني (فرض الوفاة).

■ وإن حكم بموته بناء على طول غيبته فقط فإنه يعتبر ميتاً من تاريخ فقدّه فلا يكون مستحقاً لنصيبه المحفوظ له من تركه مورثه، ويرد على ورثة هذا المورث، بحيث يكون نصيب كل واحد منهم كما هو في الحل الثاني أيضاً.

ومعنى ذلك أننا - في الحالتين الأخيرتين - نكمل للأب نصيبه الأعلى (على فرض وفاة المفقود) من ٢٤٠ إلى ٣٠٠ جنيهاً، ونكمل للبنت نصيبها الأعلى من ٢٦٠ إلى ٧٢٠ جنيهاً^(١).

(١) ويمكنك أن تلاحظ - كما حدث في المسألة السابقة - أن مجموع الفرق بين نصيب كل من الأب والبنت - ما كان محفوظاً للأب المفقود (تأكد من هذا)!

نماذج تدريبية:

١- الورثة: زوج، أخ لأب، أخ شقيق مفقود، بنت، والتركه ٨٠ فدانا.

أولاً: الحل على فرض حياة المفقود:

الورثة:	زوج	أخ لأب	أخ. ش (المفقود)	بنت
الفروض:	$\frac{1}{4}$	م. بالشقيق	ع	$\frac{1}{2}$
السهم:	١		١	٢

قيمة السهم = $٨٠ \div ٤ = ٢٠$ ف.

نصيب الزوج = $٢٠ \times ١ = ٢٠$ ف.

نصيب الأخ الشقيق (المفقود) = $٢٠ \times ١ = ٢٠$ ف.

نصيب البنت = $٢٠ \times ٢ = ٤٠$ ف.

ثانياً: الحل على فرض وفاة المفقود:

الورثة:	زوج	أخ لأب	بنت
الفروض:	$\frac{1}{4}$	ع	$\frac{1}{2}$
السهم:	١	١	٢

قيمة السهم = $٨٠ \div ٤ = ٢٠$ ف.

الأنصاء على الترتيب: للزوج ٢٠ ف، وللأخ ٢٠ ف، وللبنت ٤٠ ف.

النتيجة: عليك استخراجها على ضوء النماذج السابقة.

٢- الورثة: زوج، أختان لأب، أخ لأب مفقود، والتركه ٥٦ فدانا.

أولاً: الحل على فرض حياة المفقود:

الورثة: زوج أختان لأب، أخ لأب (المفقود)

الفروض:	$\frac{1}{2}$	ع. بالغير
السهم:	١	١
أصل المسألة	٢	
وبالتصحيح	٨	$٢(٤) ١+١$

قيمة السهم = $٥٦ \div ٨ = ٧$ ف.

نصيب الزوج = $٧ \div ٤ = ٢٨$ ف.

نصيب كل أخت لأب = $٧ \times ١ = ٧$ ف.

نصيب الأخ لأب (المفقود) = $٧ \times ٢ = ١٤$ ف.

ثانياً: الحل على فرض وفاة المفقود:

الورثة:	زوج	أختان لأب
القروض:	$\frac{١}{٢}$	$\frac{٢}{٣}$
السهم:	٣	٣
	٣	٤
	٧	وبالعول

قيمة السهم = $٥٦ \div ٧ = ٨$ ف.

الأنصبة على الترتيب: للزوج ٢٤ ف، وللأختين ٣٢ ف، يقسم بينهما بالتساوي.

النتيجة: عليك - أيضاً - استخرجها.

تنبيه:

١٨١- الأسير الذي وقع في يد الأعداء، واحتجزوه في دار الحرب- إذا انقطعت أخباره، ولا يعلم شيء عن حياته أو مماته، كما لا يعلم شيء عن ديانته- إن كان ما يزال على إسلامه أم ارتد عنه - فإنه يأخذ حكم المفقود بالنسبة لإرثه من الغير، ولإرث الغير منه؛ لأنهما يشتركان في جهالة حالهما.

١٨٢- أما إذا عرفت حياته وديانته، وتيقنا أنه لم يرتد عن الإسلام فيكون حكمه حكم سائر المسلمين في الميراث؛ إذ يبقى ماله على ملكه، ويستحق نصيبه في ميراث من مات- أثناء أسره- ممن قام بينه وبينهم سبب من أسباب الميراث (زوجية أو قرابة أو ولاء) إذ لا

اعتبار لأسره حينئذ ولا لوجوده في دار حرب، فالمسلم مسلم أينما كان مكانه، واختلاف الدارين - أو البلدين - غير مانع من التوارث بين المسلمين. على أن يحتفظ له بذلك النصيب المستحق له من ميراث غيره مع ما تركه من أموال تحت يد - أو في مكان - أمين، فإن عاد سالماً أخذ كل أمواله وحقوقه. وإن لم يعد وثبتت وفاته بدليل صحيح فإن أمواله - وحقوقه - التي تورث عنه، بما في ذلك ما كان محفوظاً له من ميراث غيره - تنتقل بالميراث إلى ورثته الموجودين وقت ثبوت موته. وإن كان موته بحكم القاضي باجتهاده أو بناء على طول غيبته وانقطاع أخباره يرثها من كان مستحقاً لإرثه وقت هذا الحكم.

١٨٣- أما إن كان قد فارق دين الإسلام - أي ارتد عنه إلى ديانة أخرى؛ سماوية - أو غير سماوية - فإنه يأخذ حكم المرتد؛ من حيث إرثه وتوريثه، وقد أوردنا طرفاً من ذلك في اختلاف الدين كمانع من موانع الإرث.

المبحث الثالث: ميراث الخنثى

١٨٤- الخنثى: هو من لم تتضح ذكوريته من أنوثته بعلامات مميزة، وإنما يجمع بين علامات الذكورة والأنوثة في آن واحد، أو يكون عرياً عنهما معاً. فإن جمع بينهما وأمكن ترجيح علامات الذكورة يبول أو احتلام أو بخروج لحية وشارب ونحو ذلك من علامات الرجولة فهو رجل، يرث ميراث الذكر، ويعامل من معه من الورثة على هذا الأساس. وإن أمكن ترجيح علامات الأنوثة بأن كان يبول من الفرج فقط، أو ظهر له ثدي، أو حاض.. فهو امرأة يرث ميراث أنثى

ويعامل من معه من الورثة على هذا الاعتبار. أما إن لم تظهر أي الأمارات الدالة على كل من الذكورة أو الأنوثة ولو بعد البلوغ، أو ظهرت وكانت متعارضة^(١)، بحيث لا نستطيع ترجيح جانب على آخر - ولو بإجراء عمليات جراحية - فهو الخنثى المشكل، الذي أشكل أمره.. وهذه حالة في غاية الندرة، ومع ذلك فهي واردة، مادام الخنثى لم يتضح أمره، وعجز الطب عن معرفة نوعه.. فإن كان الأمر كذلك، ووجدنا في المسألة من بين ورثتها خنثى مشكلاً، فسواء ظل على إشكاله بعد البلوغ أو مات - وهو مشكل - قبل البلوغ، وكانت وفاته بعد وفاة مورثه وقبل تقسيم تركته، فإنه يرث على أنه خنثى مشكل، ويعامل على النقيض من ميراث الحمل والمفقود، بمعنى أنه يفرض تارة ذكراً، وتارة أنثى ثم يعامل بأسوأ النصيبين ويعطى من معه من الورثة الآخرين أحسن النصيبين.

١٨٥- إن كان بين الورثة - في المسألة - خنثى مشكل فإنه يجب ملاحظة ما يأتي:

١- إن كان محجوباً على كلا التقديرين فلا يلتفت إليه، وتقسم التركة كلها على الورثة الآخرين المستحقين معه.

(١) كما لو كان يبول من العضوين معاً في وقت واحد (ولا سبق لأحدهما) وكما لو نبئت لحيته وكبر ثدياه، أو أمنى بذكره وحاض بفرجه.. وليست هذه افتراضات وهمية فكثيراً ما تطالعنا الصحف والجرائد - من وقت لآخر - بأخبار عن قدرة الطب الحديث على التوصل إلى توضيح بعض حالات الخنثى بعد إجراء العمليات الجراحية اللازمة لتحويله إلى ذكر أو أنثى حتى بعد مرحلة البلوغ!! والله في خلقه شئون وعظمت، (وراجع: المغنى : ١٠٨/٩ - ١١٤).

- ٢- إن لم يكن محجوباً، ولكنه يرث على أحد الفرضين دون الآخر فإنه يعتبر غير وارث، ويعطى من معه من الورثة أنصباؤهم على هذا الأساس.
- ٣- وإن كان وارثاً على كلا التقديرين ولم يختلف نصيبه فيهما فإنه يأخذه.
- ٤- أما إن كان وارثاً على كلا التقديرين مع اختلاف النصيبين فإنه يعطى أقلهما^(١)، ويستحق باقي الورثة نصيبهم الأحسن معه.
- ٥- وأخيراً إن كان اتضاح أمره مرجوفاً وقسمت التركة - على النحو السابق؛ من إعطائه أقل النصيبين، وإعطاء من معه أحسنهما - فإنه يؤخذ كفيل على من يتأثر نصيبه من الورثة ليرد الزيادة إليه في حالة ما إذا وضح أمره وكان مستحقاً نصيبه الأعلى.

(١) هذا على ما ذهب إليه أبو حنيفة وعامة أصحابه، وبه أخذ القانون المصري - (المادة ٤٦٤) - وسوف نسير عليه هنا لسهولة فهمه وتطبيقه ، ولأنه الذى عليه الفتوى أو الأحكام القضائية. على أن هناك اتجاهات أخرى لتوريث الخنثى المشكل فى هذه الحالة (اختلاف النصيبين على كلا التقديرين)؛ فالصاحبان: محمد بن الحسن وأبو يوسف من الحنفية، والمالكية والحنابلة والزيدية والإباضية يذهبون إلى أن المشكل يرث نصف نصيبه على فرض الذكورة ونصف نصيبه على فرض الأنوثة، ويضيف المالكية والزيدية أنه يستحق نصف الذى يرثه على أحد الفرضين دون الآخر. أما الشافعية فعندهم أنه يعمل باليقين فى حقه وحق من معه من الورثة، ويوقف المشكوك فيه حتى ينكشف الحال؛ واليقين فى حقهما هم أحسن التقديرين، فمثلاً: لو توفى شخص عن ابن وخنثى مشكل يعطى الابن النصف لأنه اليقين فى حقه، والخنثى الثلث لأنه اليقين فى حقه أيضاً، ويوقف السدس لأنه مشكوك فيه. فإن انكشف حال الخنثى وبأن ذكراً أخذ السدس ليكمل نصيبه النصف مثل الابن. وإن ظهر أنثى كان مستحقاً للثالث وهو معه ابتداءً، فيعطى السدس للابن ليكمل نصيبه المستحق له وهو ضعف الأنثى.

أمثلة تطبيقية على توريث الخنثى المشكل:

١- الورثة: أخت شقيقة، خنثى مشكل لأبوين، أخ لأب
أولاً: الحل على فرض الذكورة:

الورثة: أخت شقيقة، أخ شقيق (المشكل) أخ لأب

الفروض: ع. بالغير م. بالشقيق أصل المسألة ٣

المساهم: ١ ٢

ثانياً: الحل على فرض الأنوثة:

الورثة: أخت شقيقة، أخت. ش (المشكل) أخ لأب

الفروض: $\frac{2}{3}$ ع أصل المسألة ٣

المساهم: ١ (٢) ١

النتيجة: يأخذ الخنثى المشكل أسوأ النصيبين (١ من ٣) على فرض الأنوثة وتأخذ الأخت الشقيقة سهماً واحداً (وهو فرضها على التقديرين) ويأخذ الأخ لأب الباقي تعصيباً (١-٣) لأنه الأحسن له، على أن يؤخذ عليه كفيل بأن يرد ما أخذه إن ظهر - فيما بعد أن الخنثى ذكر (أخ شقيق).

٢- الورثة: زوج، أم، أخت لأم، خنثى مشكل لأب والتركة ٤٨ فداناً.

أولاً: الحل على فرض الذكورة:

الورثة: زوج أم أخت لأم أخ لأب (المشكل)

الفروض: $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{6}$ $\frac{1}{6}$ ع أصل المسألة ٦

المساهم: ٣ ١ ١

قيمة السهم = $48 \div 6 = 8$ ف.

الأنصباء على الترتيب (٢٤ ف، ٨ ف، ٨ ف، ٨ ف)

ثانياً: الحل على فرض الأبوثة:

الورثة:	زوج	أم	أخت لأم	أخت لأب (المشكل)
الفروض:	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{2}$
المهام:	٣	١	١	٣

أصل المسألة ٦
وبالعول ٨

قيمة السهم = $٤٨ \div ٨ = ٦$ ف.

الأصباء على الترتيب (١٨ ف، ٦ ف، ٦ ف، ١٨ ف)

النتيجة: يأخذ الخنثى نصيبه الأقل (٨ ف وهو فرض الذكورة) ويأخذ كل وارث معه نصيبه الأعلى (وهو فرض الذكورة أيضاً) فيعطى للزوج ٢٤ ف والأم ٨ ف والأخت لأم ٨ ف ونأخذ عليهم كفيلاً ليردوا ما زاد على أنصبتهم إذا ظهر أن الخنثى أنثى (أخت لأب) ليكمل نصيبها الأعلى.

٣- الورثة: بنتان، خنثى لأب، أم.

الحل:

النتيجة: تأخذ البنتان الثلثين فرضاً، لأنه نصيبهما (وهو ثابت على كلا التقديرين) كما تأخذ الأم السدس فرضاً لأنه نصيبها أيضاً على كلا التقديرين. ونصيب الخنثى واحد في التقديرين كذلك؛ سواء استحق الباقي ($\frac{1}{6}$) تعصياً مع الغير على تقدير أنه أنثى (أخت لأب) أو استحقه تعصياً بالنفس على فرض أنه ذكر (أخ لأب)...

وعليك أن تدرب نفسك على الحل بالطريقة السابقة (ولو بالأسهم فقط).

٤- الورثة: زوج، أم، أخ لأم، خنثى مشكل لأم

النتيجة: للزوج النصف وهو فرضه الثابت على التقديرين. ولأم السدس فرضاً، وهو ثابت أيضاً في التقديرين. والأخ لأم يستحق السدس؛ سواء ظهر

الخنثى أنثى أم ذكراً، فهما يشتركان في الثلث بالتساوي بدون تفريق بين ذكر وأنثى كما تقدم في ميراث أولاد الأم، وعليك أن تتحقق من هذه النتيجة - أيضاً - عن طريق الحل بالأسهم.

٥- الورثة: زوجتان، أم، أخوان لأم، أخت. ش، خنثى مشكل لأب والتركة ٥١٠ جنيهاً.

أولاً: الحل على فرض الذكورة:

الورثة:	زوجتان	أم	أخوان لأم	أخت. ش	أخ لأب (المشكل)
الفروض:	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{2}$	ع
المساهم:	٣	٢	٤	٦	٠

قيمة السهم = $٥١٠ \div ١٥ = ٣٤$ جنيهاً.

نصيب الزوجتين = $٣٤ \times ٣ = ١٠٢$ جنيهاً لكل زوجة ٥١

نصيب الأم = $٣٤ \times ٢ = ٦٨$ جنيهاً

نصيب الأخوين لأم = $٣٤ \times ٤ = ١٣٦$ جنيهاً يقسم بينهما

نصيب أخت. ش = $٣٤ \times ٦ = ٢٠٤$ جنيهاً

ثانياً: الحل على فرض الأنوثة:

الورثة:	زوجتان	أم	أخوان لأم	أخت. ش	أخت لأب (المشكل)
الفروض:	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$
المساهم:	٣	٢	٤	٦	٢

قيمة السهم = $٥١٠ \div ١٧ = ٣٠$ جنيهاً

الأصباة على الترتيب هكذا:

٩٠ (بالتساوي على الزوجتين)، ٦٠، ١٢٠، ١٨٠، ٦٠ جنيهاً.

النتيجة: يجب اعتبار الخنثى غير وارث (على فرض الذكورة أنه أسوأ الفرضين له)، ويرث من معه على هذا الفرض لأنه الأحسن لهم، ويؤخذ كقول عنهم، لرد ما زاد على أنصبتهم إذا ظهر أن الخنثى أنثى.

المبحث الرابع: ميراث ولد الزنا والملاعة

١٨٦- ولد الزنا: هو المولود من سفاح أو معاشرة غير شرعية^(١) بين رجل وامرأة، لذا يسمى ولد الزنا، كما يطلق عليه - أيضاً - ولد المسافحة، والابن غير الشرعي، ومثل هذا الولد - ذكراً كان أو أنثى - لا يثبت له نسب - عند جمهور الفقهاء - ممن تسبب في حمل أمه، حتى لو أقر أنه من الزنا، وما دام هذا الولد مقطوع النسب عن أبيه غير الشرعي - أو الذي كان منه - فإنه لا يجري توارث بينهما، ولا بين الولد وقربة ذلك الرجل، هذا على ما ذهب إليه جمهور الفقهاء^(٢) - كما أشرت منذ قليل - وما عليه قانون المواريث في المادة (٤٧) منه.

(١) والمعروف أن كل وطء وقع في غير نكاح صحيح ولا شبهة نكاح ولا ملك يمين - يسمى زنا.

(٢) ومن الفقهاء من يرى إثبات نسب ولد الزنا بإقرار العاهر (الزاني) بأنه ابنه من الزنا؛ احتياطاً للولد، وحفظاً له من الضياع، ومنهم من يرى أن هذا الأب غير الشرعي إذا أقيم عليه الحد وادعاه .. يثبت نسبه منه ويرثه، (انظر: أحكام المواريث بين الفقه والقانون: ص ٣٥٩، وتقرير ابن رشد لهذه المسألة في بداية المجتهد: ٣٥٥/٢ وما بعدها).

وإنما يلحق ولد الزنا بأمه فقط، وبالتالي يرثها ويرث من أقاربها، وترث منه هي وأقاربها؛ وذلك لأن انفصاله منها أكد، أما نسبته إلى العاهر فغير أكد، حتى لو أقر بأنه منه.

١٨٧- وقد بينت السنة ميراث ولد الزنا - كما بينت ميراث ابن الملاعة - وانعقد الإجماع على أن إرثهما وتوريثهما لا يكون إلا من ناحية الأم وقرباتها فقط، يقول ابن حزم: "ولد الزنا يرث أمه وترثه أمه ولها عليه حق الأمومة من البر والنفقة وسائر حكم الأمهات. ولا يرثه الذي تخلق من نطفته، ولا يرثه هو، ولا له عليه حق الأبوة لا في بر، ولا في نفقة، ولا في تحريم، ولا في غير ذلك، وهو منه أجنبي، ولا نعلم في هذا خلافاً إلا في التحريم فقط"^(١). ويقول الشوكاني - بعد أن أورد طائفة من الأحاديث الواردة في نسب وميراث ولدي الزنا والملاعة - : "وأحاديث الباب تدل على أنه لا يرث ابن الملاعة من الملاحن له، ولا من قرابته شيئاً، وكذلك ولد الزنا، وهو مجمع على ذلك، ويكون ميراثه لأمه ولقرباتها"^(٢).

١٨٨- هذا وولد الملاعة أو اللعان هو الذي ولدته أمه على فراش الزوجية الصحيحة شرعاً، ولكن الزوج نفى نسبه منه، أو أنكر نسبته إليه بقوله "إنه ليس مني" أو نحو ذلك، فكانه قذف أو رمى زوجته بالزنا؛ فإن أمكنه أن يأتي بأربعة شهداء - على صحة ما قاله - أقيم عليها حد الرجم، وإن لم يمكنه - وهذا هو الفرض المنتظر أو

(١) المحلى: ٣٠٢/٩.

(٢) نيل الأوطار: ١٨٥/٦.

المؤكد^(١) - فإن الله عز وجل قد شرع لهما (اللعان) ليدرأ عن الزوج حد القذف (ثمانين جلدة)، وعن الزوجية حد الزنا (الرجم)، والله يعلم أن أحدهما كاذب، وعذابه عند الله أشد من حد القذف، ومن حد الزنا.

١٨٩- المهم أنهما إن تلاحنا فإن القاضي يفرق بينهما وينفي نسب الولد من أبيه، ويسمى هذا الولد بولد اللعان أو الملاعة، ويكون حكمه - في الميراث - حكم ولد الزنا؛ أي يرث فقط من أمه وأقاربها، وترث منه أمه وأقاربها فقط ولا توارث بينه وبين أبيه وأقاربه.

١٩٠- إن ولدي الزنا والملاعة يرثان الأم وقرابتها^(٢)، وترث الأم وقرابتها منهما، أما الأب وقرابته فلا توارث بينهم وبينهما؛ لانقضاء النسب، والميراث فرع عنه كما هو معروف.

(١) فهذا هلال بن أمية رضي الله عنه حين قذف زوجته بشريك بن محماد عند النبي ﷺ ويقول له الرسول: (البينة أو حد في ظهرك)، فيقول هلال: يا رسول الله إذا رأي أحدنا على امرأته رجلاً ينطلق يلتبس البينة؟ ثم إن الغالب على الرجل أن لا يتجشم فضيحة أهله ورميها بالزنا إلا وهو صادق معذور، والغالب أيضاً: أن تصدمه المفاجأة فلا يفكر في الإتيان بشهود أو خلافة، وإذا فكر وحاول الإتيان بشاهد أو أكثر فقد يعود بعد أن يكونا قد قضيا حاجتهما، وحينئذ يقام عليه حد القذف بعموم آية رمي المحصنات، غير أن الله عز وجل قد جعل لمثل هذا الزوج فرجاً ومخرجاً؛ نظراً للاعتبارات السابقة، فكان تشريع اللعان أو الملاعة بين الزوجين، راجع مثلاً: تفسير ابن كثير (٣/٢٦٥ وما بعدها)، حيث الروايات التي وردت في أسباب نزول آيات اللعان (٦-٩ من سورة النور). وكيفية الملاعة: أن يشهد الرجل أمام القاضي أربع مرات أنه من الصادقين فيما رمى به زوجته من الزنا ونفي الولد، ويشهد في الخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين. ثم تشهد أربع مرات أنه من الكاذبين في ادعائه أو فيما رماها به من الزنا، وفي الخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين.

(٢) المادة ٤٧ والفقرة الأخيرة من المادة ٤٣ من قانون المواريث.

تنبيه:

١٩١- لو أقر الرجل بنسب ولد الزنا منه (أي بينوته) - ولم يصرح أو يعترف بأنه من الزنا - وتوافرت فيهما (الولد والرجل) شروط الإقرار بالنسب (ومن أهمها: أن يكون الولد مجهول النسب، وأن يولد مثله لمثل ذلك الرجل ..) - متى تحققت هذه الشروط فإن النسب لهما، وتصبح العلاقة بينهما كالعلاقة بين الآباء والأبناء الشرعيين، ويترتب على هذه العلاقة كل الحقوق الشرعية، ومنها الإرث، حيث يرث كل منهما الآخر، ويرث من أقاربه، متى توافرت شروط الميراث المذكورة سلفاً.

١٩٢- وكذا يكون الحكم في ولد الملاعة إذا أكنب الأب نفسه، وعدل عن إنكار نسبة هذا الولد إليه، متحماً حد القذف المترتب على نفي نسبة الولد، لأن نفي نسبة الولد اتهم للزوجة بالزنا، كما أشرنا منذ قليل.

وبعد ..

فقد انتهينا - في الصفحات السابقة - من أولئك الذين يستحقون التركة من الورثة (أصحاب الفروض، والعصبات النسبية، والسببية) وذوي الأرحام، وما في حكمهم ممن ينضمون تحت واحد من الأصناف المتقدمة - بعد ذلك يأتي دور الحديث - الموجز إلى حد ما - عن يستحقون التركة بغير سبب من أسباب الميراث - المتفق عليها، أو حتى المختلف فيها - وهم من أقر له الميت بنسب على الغير، ومن أوصى له بأكثر من الثلث أو بجميع التركة، ثم بيت المال، مع مراعاة أننا سنتابع نفس التسلسل في استحقاق التركة، على أن يكون ما مضى خاصاً بالمستحقين بطريق الإرث؛ وما يأتي للمستحقين بغير طريق الإرث.

الفصل السادس

المستحقون للتركة بغير طريق الإرث

أولاً: المقر له بنسب محمول على الغير:

١٩٣- ثمة قاعدة فقهية وقانونية فحواها: أن القرار حجة مقصورة على المقر، لا يتعداه إلى غيره؛ أي أن الإقرار بالحق حجة ملزمة للمقر فقط متى توافرت شروط الإقرار الصحيح^(١).. فمن أقر لأخر أو لله تعالى بحق في مال أو دم.. وكان المقر عاقلًا، بالغًا، غير مكره، وأقر إقراراً تاماً بلفظ صريح - أو كتابة تشعر بالالتزام - ولم يصله ما يفسده أو ينقصه، ولم تقم بيّنة على فساد - متى كان هذا حال المقر فإنه يلزمه إقراره، ولا يحق له الرجوع فيه بعد ذلك^(٢). هذا إن كان الإقرار على نفس المقر، أما إن كان على الغير فيشترط لكي يلزم - بالإضافة إلى الشروط المذكورة - ألا يكذب هذا الغير، وكذا المقر له، أو أحدهما، وأن يكون كل منهما أهلاً لأن يصدر أو يقع منه المقر به.

١٩٤- وفيما يتعلق بالإقرار بالنسب فإنه على نوعين:

(١) للإقرار عدة شروط، منها ما هو خاص بالصيغة، وما هو خاص بالمقر، وما هو خاص بالمقر له، وما هو خاص بالمقر به، وليس من شأننا - هنا - التعرض لهذه الشروط وهي مبسطة في كتب الفروع الفقهية على المذاهب المختلفة، فارجع إلى أيها إن شئت.

(٢) أنظر: المحلى: لابن حزم الظاهري: ٢٥٠/٨، والموسوعة الفقهية: ٧٥/٦ - ٧٩.

أحدهما: إقرار ليس فيه تحميل النسب على الغير، وإنما يكون النسب فيه محمولاً على نفس المقر (لا على غيره)، كالإقرار ببنة شخص أو أبوته، فمثل هذا الإقرار يثبت به النسب، ويصبح المقر له ابناً أو أباً للمقر، ويكون له ما للأبناء والآباء من الحقوق، ومنها الإرث منه.. كل ذلك إذا استوفى الإقرار بالنسب - المحمول على نفس المقر - شروطه الشرعية والقانونية؛ وهى الشروط السابقة، مضافاً إليها: أن يكون المقر له مجهول النسب، وأن يكون من الممكن أن يولد مثل المقر له - بالبنة - للمقر، أو يكون من الممكن أن يولد مثل المقر للمقر له بالأبوة، وأن يصدق المقر له المقر في إقراره في الحالتين.

النوع الثاني: الإقرار الذي يتضمن تحميل النسب على الغير؛ كأن يقر شخص لآخر أنه أخوه أو عمه، فالأول إقرار بالنسب على الأب لا على المقر، لأن معناه أن المقر له ابن أبي المقر، والثاني إقرار بالنسب على الجد لا على المقر، لأن معناه أن المقر له ابن جد المقر .. ومثل هذا النوع من الإقرار - الذي فيه تحميل النسب على الغير - لا يثبت به نسب، حتى وإن صدق المقر له بالنسب المقر^(١).. ومع ذلك يعامل المقر بمقتضى إقراره في حق نفسه، فيرثه - بعد وفاته - من أقر له بنسب على الغير، بعد توافر عدة شروط وهى:

١- أن يموت المقر مصراً على إقراره.

(١) إلا في حالة واحدة، وهى: أن يصدق المحمول عليه الإقرار بالنسب المقر في إقراره فإذا حدث هذا - أو ثبت نسب المقر له بالفراش، أو بالبينة الشرعية - كان وارثاً في تركة من حمل عليه النسب، بوصفه ابناً له.

٢- ألا يوجد للمقر وارث صاحب فرض، أو عاصب، أو ذو رحم، أو مولى عتاقة.

٣- أن يكون المقر له حياً وقت وفاة المقر حقيقة أو حكماً.

٤- ألا يكون هناك ما يمنع المقر له من الميراث.

بالإضافة إلى الشروط التي ذكرناها من قبل، والخاصة بالمقر له - من جهالة النسب ومصادقة المقر في إقراره، وإمكانية أن يولد مثله لمن حمل عليه - وكذا الشروط الخاصة بالمقر نفسه، لكي يكون إقراره صحيحاً، مثل البلوغ، والعقل، والاختيار، وعدم وجود ما يفسد إقراره من بنية ونحوها.

١٩٥- هذا وقد اختار قانون المواريث المصري^(١) القول بأن المقر له ينسب على غيره غير وارث وإن كان مستحقاً للتركة، متى توافرت كل الشروط السابقة - والمتعلقة بالمقر والمقر له - وذلك لأن الإرث يعتمد على ثبوت النسب، وهو غير ثابت بالإقرار وحده.

وفهم من هذا أن القانون قد جعل المقر له ينسب محمول على الغير مستحقاً (لا وارثاً)، متى توافرت تلك الشروط.. من قبيل احترام إرادة المورث أو المقر، وتحقيق رغبته في استحقاق المقر له لماله الذي توفي عنه ولا وارث له.

ويؤكد هذا الاحتمال: أن القانون قد قدم المقر له بنسب محمول على الغير في الاستحقاق على الموصى له بأكثر من الثلث، لأن هذا الإقرار بالنسب - وإن كان في الحقيقة والواقع كالوصية، ما لم يصدق المحمول عليه

(١) راجع: المادة ٤١ من القانون، والفقرة الأخيرة من المادة (٤) من المذكرة التفسيرية للقانون.

النسب المقر في إقراره - هذا الإقرار أقوى من الوصية، لأن له نوع قرابة حسب إقرار المقر، لكونه مقيداً بصيغة الإقرار بالنسب، ويكون وجه الشبه بين المقر له والوارث من النسب أوضح منه بين المقر له والموصى له بما زاد على الثلث بالنسبة لهذه الزيادة، التي هي موضع الخلاف بين الفقهاء - سواء وجد وارث أو لم يوجد - كما سنرى فيما بعد^(١).

ثانياً: الموصى له بأكثر من الثلث:

١٩٦- إذا لم يوجد وارث - صاحب فرض، أو عاصب نسبي أو سببي، ولا مقر له بنسب على الغير، ووجد موصى له بكل التركة، أو بأكثر من الثلث - فإن الموصى له يستحق ما أوصى له به مهما بلغ؛ أي سواء كان كل التركة أو أكثر من ثلثها.

١٩٧- وليس من نافلة القول أن نذكر هنا: أن المنع من نفاذ الوصية فيما زاد عن الثلث - عند من يقولون بذلك من الفقهاء - إنما كان مراعاة لحق الورثة، فلما لم يتعلق بالتركة حق أحد من هؤلاء، ومن في حكمهم - كالمقر له بنسب على الغير - لم يكن هناك ما يمنع من تنفيذ الوصية.

١٩٨- ولم يأخذ القانون بالرأي القائل بأن الزيادة عن الثلث لا تجوز - حتى عند عدم الوارث - مراعاة لحق الجماعة، وإنما قرر - في المادة (٤١) منه تنفيذ وصية "من لا دين عليه ولا وارث له بكل ماله أو بعضه من غير توقف على إجازة الخزانة العامة"، وإن كان قد اعتبر الاستحقاق بالوصية بالتركة كلها أو بأكثر من الثلث ليس من قبيل

(١) وانظر: الميراث والوصية في الإسلام: للبرديسي ص ٨٦، والميراث في الإسلام والقانون: للغندور ص ١٦٢- ١٦٣، ومحاضرات في الميراث والوصية: ص ١٢٤.

الإرث، وإنما هو تنفيذ لإرادة الميت، وتحقيق لرغبته في ماله، الذي تركه بدون وارث.

ثالثاً: بيت المال:

١٩٩- إذا لم يوجد أحد ممن تقدم ذكرهم - في المراتب السابقة - يستحق التركة، أو هناك باق بعد نفاذ الوصية الزائدة على الثلث، فإن كل التركة - أو الباقي منها - ينول إلى بيت المال (الخزانة العامة للدولة) لا بطريق الإرث، بل على اعتبار أنه مال ضائع لا مستحق له. وفي حالة وضع بيت المال يده على هذا المال الذي لا يوجد وارث له، ولا مقر له بنسب محمول على الغير يستحقه، ولا موصى له به جميعه - أو بأكثر من ثلثه - فإن هذا المال يكون حقاً لجميع المسلمين، ومن ثم ينبغي صرفه أو إنفاقه في المصالح العامة للدولة، كالإنفاق على أبناء السبيل، وعلى من لا قدرة لهم على الكسب، وعلى الجيش ومعاهد التعليم والمؤسسات الخيرية والاجتماعية، وكل ما يعود على الأمة وأبنائها بالخير والنفع.

وتذكر أنني عرضت - في آخر الكلام عن أسباب الميراث - إلى أيلولة تركة من لا وارث له إلى بيت المال، والتكليف الفقهي لذلك. وقلنا أن الجمهور يرى أن بيت المال ليس وارثاً، وإنما توضع فيه مثل هذه التركة كالفئ والمال الضائع، خلافاً لمن ذهب إلى أنه وارث من لا وارث له، منتظماً كان بيت المال أو غير منتظم، وقد رجحنا - هنالك - القول الأول؛ لقوة حجته، وهو ما أخذ به قانون الموارث المصري أيضاً.

الفصل السابع

الأحكام المتعلقة بحساب الموارث

المبحث الأول: خطوات حل مسألة الميراث

٢٠٠- ذكرنا - من قبل، وفي أكثر من موضع - أن الميت إذا ترك ما يورث عنه، ولم يخلف إلا وارثاً واحداً فإنه ينفرد أو يستأثر به كله، وحينئذ لم تكن ثمة حاجة إلى تقسيم تلك التركة؛ إذ لا يوجد من يشارك هذا الوارث فيها. وسواء كان هذا الوارث الواحد - الذي استحق التركة كلها - من أصحاب الفروض (يرث فرضه والباقي يرد عليه) أو كان عاصباً، أو كان ذا رحم، أو أحد من الأصناف الأخرى المستحقة بطريق الإرث، أو بغير الإرث، التي تكلمنا عنها فيما خلا.

فإذا كان هناك أكثر من واحد ممن يرثون بالفرض أو بالتعصيب أو بهما معاً، أو بغير ذلك - فلا بد من تقسيم التركة بينهم جميعاً، ليأخذ كل مستحق نصيبه منها، وعندئذ لا بد من معرفة عدة أمور:

الأمر الأول:

٢٠١- الفرض الذي يستحقه كل وارث منهم في المسألة المطلوب قسمة التركة فيها، وبطبيعة الحال يتوقف تنفيذ هذا الأمر على معرفة جيدة بأحوال كل وارث (من أصحاب الفروض خاصة) مع غيره من الورثة - سواء كانوا من أصحاب الفروض، أو من العصبات النسبية - إذ من المعروف أن أساس الحكم بالتوريث - أو بعدمه - هو توافر سبب وشروط الإرث، مع وجود - أو عدم وجود - من يؤثر فيه أو يتأثر به إيجاباً وسلباً؛ بمعنى أننا ننظر إلى كل واحد في المسألة وصلته

بالمتوفى، وهل هو ممن يستحقون الإرث بالفرض أو بالتعصيب أو بهما معاً، أو أنه غير مستحق للإرث أصلاً؟ ثم ننظر إلى وضعه بالنسبة للورثة الآخرين؛ لنرى إن كان ثمة من يحجبه حجب حرمان أو حجب نقصان، أو لا يوجد. ولنرى - أيضاً - إن كان ثمة من يعصبه أو يتعصب به أو معه، أو لم يكن^(١).

الأمر الثاني:

٢٠٢- أصل المسألة^(٢)؛ وهو أقل عدد حسابي يمكن أن تؤخذ منه سهام صحيحة - أي من غير كسر - للورثة جميعاً، وهذا الأصل - أو العدد المفترض، القابل للقسمة على كسور السهام بدون كسر - يرمز به إلى توزيع التركة الحقيقية المراد توريثها، حيث يستخرج بعد ذلك قيمة السهم بقسمة التركة على ذلك الأصل الافتراضي، ثم نضرب ناتج القسمة في سهام كل وارث، فيكون حاصل الضرب أو الناتج هو استحقاق الوارث من التركة.

٢٠٣- ويلاحظ أن ذلك الأصل المفترض يختلف باختلاف الورثة وأحوالهم، فإن كانوا جميعاً من العصبات كأربعة أبناء أو خمسة كان أصل المسألة عدد رعوسهم (٤ أو ٥)، وإذا وجدت معهم أنثى فأكثر كان الأصل عدد رعوسهم مع مراعاة أن الذكر باثنتين من الإناث، ففي

(١) اقرأ - مرة أخرى، وبتركيز - الحقيقة الأخيرة من الحقائق المستخلصة من توريث العصبات النسبية.

(٢) ليكن معلوماً أن أصل المسألة لا يستخرج إلا إذا كان هناك أكثر من وارث، أما لو كان الوارث واحداً - من أي صنف - فلن تكون ضرورة لاستخراج أصل المسألة؛ إذ لا يشاركه أحد فيها.

ابنين وبنيتين يكون الأصل (٦)، وفي ثلاثة أبناء وثلاث بنات يكون الأصل (٩) ... وهكذا .

وإن وجد أكثر من صاحب فرض - أو كان الورثة كلهم من ذوى الفروض - يكون الأصل على التوضيح التالي:

١- إن كان بين مقامات الكسور تماثل أو تساو - بأن يكون أحد المقامين مساوياً للآخر في الكمية - فأصل المسألة أو المضاعف المشترك بينهما هو أحد هذين المقامين. فمثلاً في $\frac{1}{3}$ ، $\frac{2}{3}$ يكون الأصل (٣).

٢- إن كان بين مقامات الكسور (الفرض) تداخل - بمعنى أن أحدهما مضاعف لغيره؛ أي يقسم على الآخر - فمثلاً في $\frac{1}{8}$ ، $\frac{1}{4}$ يكون الأصل (٨).

٣- إن كان بين المقامين توافق - بمعنى أن يكون لهما عدد ثالث يقبل كل منهما القسمة عليه - فمثلاً في $\frac{1}{6}$ ، $\frac{1}{4}$ كل من الأربعة والستة يقبل القسمة على (٢) فيكون أصل المسألة ضرب أحد العددين في وفق الآخر^(١)؛ فالأصل في الفرضين المذكورين هو $(\frac{6}{2} \times 4)$ أو $(\frac{4}{2} \times 6) = ١٢$.

٤- وإن كان بين المقامين تباين - بمعنى أن أحدهما لا ينقسم على الآخر (كما في التداخل)، ولا يقسمهما عدد ثالث (كما في التوافق)، مثل $\frac{1}{3}$ و $\frac{1}{4}$ ، فيكون الأصل حاصل ضرب العددين أو المقامين؛ أي أن أصل $\frac{1}{3}$ و $\frac{1}{4}$ هو (١٢) حاصل ضرب (٤×٣) .

(١) وفق العدد: خارج قسمته على القاسم المشترك الأعظم بينه وبين عدد آخر (٢/٤ أو ٢/٦)

٢٠٤- وثمة طريقة أخرى لمعرفة مخارج الفروض أو أصل المسألة، ولعلها أيسر فهماً وتطبيقاً من سابقتها القائمة على التماثل والتداخل والتوافق والتباين، وهذه الطريقة (الثانية) مبناها طبيعة الفروض ذاتها، والمعروف أن الفروض المقدرة نوعان:

الأول: النصف، الربع، الثمن، (ومن الفقهاء من يعبر عن هذا النوع بالثمن ومضاعفاته).

الثاني: الثلثان، الثلث، السدس (ومن الفقهاء من يعبر عن هذا النوع بالسدس ومضاعفاته).

وللتوصل إلى معرفة أصل مسألة - بمقتضى هذه الطريقة - يلاحظ ما يأتي:

* إذا لم يختلط فرض بغيره فأصل المسألة مخرج هذا الفرض أو مقام الكسر الدال على الفرض، فمثلاً لو توفي شخص عن: بنت وأخ شقيق .. فأصل المسألة (٢) لوجوب النصف فقط، بالفرض للبنت، وبالتعصيب للشقيق.

* أما إذا اختلط أحد الفروض بآخر؛ فإما أن تكون الفروض المختلطة من نوع واحد، أو من نوعين:

- فإن كانت من نوع واحد فأصل المسألة مقام الكسر - أو الفرض - الأقل، وهو (الثمن) في النوع الأول، و(السدس) في النوع الثاني.
- وإن كانت الفروض من نوعين مختلفين، يكون أصل المسألة على النحو التالي:
- أ- إن اختلط النصف (وهو من النوع الأول) بكل النوع الثاني أو ببعضه فأصل المسألة (٦)، مثال ذلك:

توفي عن:	زوج	أختين شقيقتين	أم	أختين لأم	أصل المسألة ٦
الفروض:	$\frac{1}{2}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{3}$	وبالعول ١٠
السهام:	٢	٤	١	٢	

ب- وإن اختلط الربع (وهو من النوع الأول أيضاً) بكل النوع الثاني أو ببعضه، فأصل المسألة (١٢)، مثال ذلك:

توفي عن:	زوجة	أختين شقيقتين	جدة	أخوين لأم	أصل المسألة ١٢
الفروض:	$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{3}$	
السهم:	$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{3}$	وبالعول ١٧

ج- وإن اختلط الثمن (وهو من النوع الأول كذلك) ببعض النوع الثاني^(١) فأصل المسألة (٢٤).

٢٠٥- هذا ولما كانت الفروض المقدرة الستة لا تخرج عن الكسور $(\frac{1}{4}, \frac{1}{8}, \frac{1}{3}, \frac{2}{3}, \frac{1}{6}, \frac{1}{3})$ فقد تبين - بالاستقراء - أن أصول المسائل لها - منفردة كانت أو مجتمعة - لا تخرج عن سبعة أعداد وهي (٢، ٣، ٤، ٦، ٨، ١٢، ٢٤)^(٢).

^(١) وإنما قلنا ببعض النوع الثاني؛ لأن (الثمن) لا يجتمع في مسألة مع الثلث، ذلك أن الثمن فرض الزوجة فأكثر عند وجود فرع وارث للميت، ومتى وجد الفرع الوارث فلا يوجد الثلث الذي هو فرض الأم أو الإخوة لأم فقط. وقد علمت أن الأم مع الفرع الوارث مطلقاً تحجب من الثلث إلى السدس، وأن الإخوة لأم لا يرثون مع الفرع الوارث مطلقاً، فهم يحجبون معه حجب حرمان، وإذا فالثمن لا يوجد مع الثلث، وإنما قد يوجد مع الثلثين أو السدس فحسب.

^(٢) ويلاحظ أن الأصل المفترض منها جميعاً قد يتساوى مع مهام الورثة، فتسمى المسألة - حينئذ - بالمسألة العادلة، وقد تزيد السهام على الأصل المفترض المأخوذ من بعض هذه الأعداد - كما في مسائل العول - فتسمى المسألة بالغانلة .. وإنما قلت ببعض هذه الأعداد (السبعة المذكورة في صلب الصفحة) لأن العول لا يدخل إلا في ثلاثة منها (٦، ١٢، ٢٤) والأربعة الباقية (٢، ٣، ٤، ٨) لا تعول كما سيأتي بيانه بعد قليل، فإذا نقصت السهام عن الأصل - كما في مسائل الرد - سميت المسألة حينئذ - بالمسألة الناقصة أو القاصرة، وفي الحالتين الأخيرتين (العول والرد) يعتبر الأصل الجديد (المائل أو الناقص) هو أصل المسألة، وتقسم التركة الحقيقية عليه.

ولذا يمكن القول بأن أصل المسألة هو المضاعف البسيط للمقامات، كما يمكن اعتبار العدد (٢٤) أصلاً واحداً لكل مسائل الميراث، وتقسّم التركة على هذا الاعتبار.

الأمر الثالث:

٢٠٦- عدد سهام كل وارث: وقد عرفنا كيفية استخراجها من جملة ما تقدم، ونزيد الأمر وضوحاً هنا، فنقول: يتوصل إلى عدد السهام المستحقة لكل وارث بقسمة أصل المسألة (الافتراضي) على مقام فرضه مضروباً في بسطه فلو كانت الفروض $\frac{1}{2}$ ، $\frac{1}{6}$ ، $\frac{1}{3}$ ، والأصل (١٢).

يكون عدد سهام الأول هو $6 = 1 \times \frac{12}{2}$

وعدد سهام الثاني هو $2 = 1 \times \frac{12}{6}$ ، وعدد سهام الثالث هو $4 = 1 \times \frac{12}{3}$.. وهكذا.

وبتعبير آخر: يعرف عدد سهام كل وارث بضرب الكسر الدال على نصيب الوارث \times أصل المسألة الافتراضي، ففي الفروض السابقة يكون عدد السهام المستحقة لكل على الترتيب التالي:

$\frac{1}{2} \times 12$ ، $\frac{1}{6} \times 12$ ، $\frac{1}{3} \times 12$ ، والنتيجة واحدة وإن اختلفت طريقة استخراج السهام.

هذا إذا كان الورثة أصحاب فروض، أما إذا كان هناك عاصب معهم فعدد سهامه هو الباقي بعد طرح مجموع سهام أصحاب الفروض من أصل المسألة.

الأمر الرابع:

٢٠٧- استخراج قيمة - أو مقدار - السهم الواحد من التركة، وذلك بقسمة التركة الحقيقية على أصل المسألة المفترض - الذى يرمز به إلى التركة - إن كانت المسألة عادلة (ليست عائلة ولا ناقصة) وعلى الأصل بالعدل إن كانت عائلة، وعلى الأصل بالرد إن كانت ناقصة.. وقد أشرت - منذ قليل - إلى أن عدد سهام الورثة إن كان مساوياً للأصل المفترض فالمسألة عادلة، وإن كان زائداً عليه - كما فى مسائل العدل - فالمسألة عائلة، وإن كان ناقصاً عنه - كما فى مسائل الرد - فالمسألة ناقصة، وتسمى أحياناً (الفريضة القاصرة). ومهما يكن الأمر فقيمة السهم الواحد هي الناتج من قسمة التركة الحقيقية على التركة الرمزية أو الافتراضية (أصل المسألة عادلاً كان أو عائلاً أو ناقصاً).

الأمر الخامس:

٢٠٨ - معرفة النصيب المستحق لكل وارث من التركة - وهو الهدف الأساس من التقسيم - ويتوصل إلى ذلك بضرب عدد سهام الوارث \times قيمة السهم الواحد، فيكون حاصل الضرب هو نصيبه من التركة.

والخلاصة:

٢٠٩- لمعرفة نصيب كل وارث - أو لحل مسألة ميراث - اتبع الخطوات التالية:

- ١- ضع الورثة فى خط أفقى.
- ٢- ضع تحت كل وارث فرضه المقدّر له شرعاً؛ وإن كان بعضهم ممن يرث بالتعصيب ضع تحته (ع) وإن كان محجوباً أو ممنوعاً فضع علامة (م).

٣- استخراج أصل المسألة بالكيفية التي عرفتھا في الأمر الثاني (السابق) .
 ٤- استخراج عدد سهام كل وارث لذلك الأصل المفترض؛ بقسمة أصل المسألة على مقام كسر الفرض مضروباً في بسطه، أو بضرب الكسر الدال على نصيب الوارث \times الأصل، ولا تتخوف من كون الأصل المفترض عائلاً أو ناقصاً.

وإن كان من بين الورثة عاصب فإن سهامه ما يتبقى من أصل المسألة (الافتراضي) بعد سهام أصحاب الفروض، وإن لم يتبق له شيء فلا سهام له.
 ٥- ضع تحت كل وارث الأسهم التي يستحقها من أصل المسألة بمقتضى نتيجة الخطوة السابقة.

٦- اقسم التركة الحقيقية على أصل المسألة الذى معك؛ سواء كان مساوياً لعدد الأسهم، أو زائداً عليه (العول)، أو ناقصاً عنه (الرد)، ويكون ناتج القسمة هو مقدار أو قيمة السهم.

٧- اضرب هذا الناتج - أو خارج القسمة السابقة - فى عدد سهام كل وارث، فيكون حاصل الضرب هو ما يستحقه من تركة المتوفى، وهو الهدف المنشود من توزيع تلك التركة الحقيقية.

ونستطيع أن نتأكد من اتباع هذه الخطوات - لو أنك تأملت حل أي مسألة من الأمثلة التطبيقية السابقة، وإليك طائفة أخرى من النماذج التوضيحية لذلك:

١- توفيت عن: زوج، أم، أخوين لأم، أم، وتركت ٤٨٠٠ جنيهاً.

الورثة:	زوج	أم	أخوان لأم	أم أم
الفروض:	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{3}$	م. بالأم
المساهمة:	٣	١	٢	أصل المسألة ٦

قيمة السهم = $٨٠٠ \div ٤ = ٢٠٠$ جنيهاً

نصيب الزوج = $٢٤٠٠ = ٣ \times ٨٠٠$ جنيهاً

نصيب الأم = $٨٠٠ = ١ \times ٨٠٠$ جنيهاً

نصيب الأخوين لأم = $١٦٠٠ = ٢ \times ٨٠٠$ جنيهاً يقسم بينهما بالتساوي.

وقد اتبعنا في حل هذه المسألة الخطوات المذكورة، وبإمكانك أن تقف على ذلك.

٢- توفي عن: زوجة، أم أب، أم أم، أختين لأم، أخ شقيق، وترك ٤٨ فداناً.

الورثة: زوجة أم أب، أم أم أختان لأم أخ شقيق

الفروض:	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{4}$	أصل المسألة ١٢
المساهم:	٣	٢	٤	٣	ع

قيمة السهم = $٤٨ \div ١٢ = ٤$ ف.

نصيب الزوجة = $١٢ = ٣ \times ٤$ ف.

نصيب الجنتين = $٨ = ٢ \times ٤$ ف لكل منهما ٤ ف.

نصيب الأختين لأم = $١٦ = ٤ \times ٤$ ف لكل منهما ٨ ف.

نصيب الأخ الشقيق = $١٢ = ٣ \times ٤$ ف.

وهكذا طريقة التوريث في كل مسائل الميراث، سواء كان الأصل

عادلاً (أي مساوياً لعدد الأسهم كما في المسألتين السابقتين)، أو كان عائلاً أو

ناقصاً كما في الأمثلة التي تجد فيها عولاً أو رداً فيما سبق، وفيما يأتي:

فمثلاً: لو توفيت امرأة عن زوج وأختين شقيقتين وأم، وترك ٦٤ فداناً -

يكون الحل على النحو التالي:

الورثة:	زوج	أختان. ش	أم	أصل المسألة ٦ وبالعول ٨ وتقسم التركة
الفروض:	$\frac{1}{2}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{6}$	الحقيقية على الأصل بالعول، كما لو كان
السهام:	٣	٤	١	أصلاً جديداً، ويلغى الأصل الأول.

قيمة السهم = $٨ \div ٦٤ = ٨$ ف

نصيب الزوج = $٣ \times ٨ = ٢٤$ ف

نصيب الأختين الشقيقتين = $٤ \times ٨ = ٣٢$ ف لكل واحدة ١٦ ف

نصيب الأم = $١ \times ٨ = ٨$ ف

ولو كان للورثة: أما وأختين لأم والتركة ٣٦٠٠ جنيهاً، لكان الحل على النحو التالي:

الورثة:	أم	أختان لأم	أصل المسألة ٦ وبالرد ٣ ويعتبر العدد الأخير (٣)
الفروض:	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{3}$	الأصل الذي تقسم عليه التركة الحقيقية، حيث لا
السهام:	١	٢	يوجد عاصب يستحق الثلاثة الباقية من الأصل الأول

قيمة السهم = $٣٦٠٠ \div ٣ = ١٢٠٠$ جنيهاً

نصيب الأم بالفروض وبالرد = $١ \times ١٢٠٠ = ١٢٠٠$ جنيهاً

نصيب الأختين = $٢ \times ١٢٠٠ = ٢٤٠٠$ جنيهاً لكل منهما ١٢٠٠ جنيهاً
فرضاً ورداً.

المبحث الثاني: العول والرد

أولاً: العول واتجاهات الفقهاء حوله

٢١٠- رأيت - في العديد من الأمثلة السابقة - كيف أن أصل المسألة

الافتراضي (وهو التركة الرمزية)، أو المضاعف البسيط لمقامات

الكسور أو الفروض المقدرة - قد يعول، ولكننا لم نتعرض حتى الآن

لماهية العول، ولمذاهب الفقهاء فيه، ثم أي أصول المسائل (الأعداد السبعة التي ذكرناها قبل بضع صفحات) يعول، وأيهما لا يعول^(١). ونظراً لأهمية هذا الموضوع، وكثرة النقاش حوله، فإننا نوفيه حقه من البحث والدراسة هنا - بقدر ما يسمح به الوقت والمنهج - فنقول:

٢١١- العول: معناه - في اللغة - الميل إلى الجور والظلم، يقال: عال الميزان عولاً؛ أي لم يستو طرفاه فمال أحدهما وارتفع الآخر، ويقال: عال الحكم؛ أي مال عن الحق فظلم^(٢). والمراد به في علم الميراث - عند من يقولون بالعول (وهم جمهور الفقهاء كما سيأتي بعد قليل) - زيادة عدد السهام على أصل المسألة، ويترتب على ذلك نقص في أنصباء الورثة بقدر هذه الزيادة، كما لو توفيت امرأة عن زوج وأختين لأب وأم، فللزوجة النصف وللأختين الثلثان ولأم السدس، فلو أن أصل المسألة (٦) لكان للزوج ثلاثة أسهم، وللأختين أربعة، ولأم سهم واحد، ومجموع ذلك ثمانية، وهذا هو العول؛ لأن السهام زادت إلى (٨) بينما الأصل المفترض (٦)، ويستحيل هنا أن نعطي كل وارث نصيبه من التركة كاملاً، كما لا يحق لنا أن نحرم الجميع لأنهم أصحاب حق. وأيضاً لا يصح أن نعطي بعضهم فرضه كاملاً، والبعض الآخر فرضه ناقصاً لأن ذلك ترجيح بدون مرجح، أو تفريق بين الورثة لا وجه له، وما

(١) ربما أكون قد لمست بعض هذه الجزئيات لمعاً خفيفاً بقدر ما يناسب ذكرها أو سياقها

فقط، (راجع: المغني: ٣٩/٣٥/٩).

(٢) المعجم الوسيط: مادة (عول).

دامت هذه الافتراضات لا تصح أو محالة - فى الظاهر ^(١) -
 فما العمل إذن؟ العمل: إما أن ندخل النقص على الجميع
 فنعطيههم بنسبة سهامهم، وإما أن نعطي بعض الورثة حقه
 كاملاً ونجعل النقص فى نصيب البعض الآخر، ولكن على أي
 أساس تكون المقاضلة؟ ثم ما وجهة نظر من قال بهذا الاتجاه
 أو ذاك من الفقهاء؟ ونوضح كل ذلك فيما يلي:

٢١٢ - أولاً: ذهب جمهور الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين

(أصحاب المذاهب الفقهية الأربعة وأصحابهم) والزيدية والإباضية إلى الاتجاه
 الأول؛ ومضمونه إدخال النقص على جميع المستحقين للإرث بنسبة سهامهم.
 ويتحقق ذلك بجعل عدد السهام المستحقة (الأصل بالعول، وهو ٨ فى المسألة
 المذكورة) أصلاً جديداً للمسألة؛ حتى يدخل النقص على جميع فروض - أو
 أنصباء - الورثة. وتقسّم التركة بينهم على هذا الأساس (اعتبار الأصل
 بالعول وإلغاء الأصل الأول الافتراضى)، ففي المثال السابق توزع التركة
 بنسبة $\frac{1}{2} : \frac{2}{3} : \frac{1}{6}$ أي بنسبة ٣ : ٤ : ١ فيستحق الزوج ٣ من ٨ ، والأم
 ١ من ٨ ثم تقسم التركة $8 \div$ فينتج معنا قيمة السهم الواحد، فلو ضربنا الناتج
 فى عدد سهام كل وارث يكون حاصل الضرب هو نصيب الوارث من
 التركة.

(١) وإنما قلنا فى الظاهر ، لأن ابن عباس ومن وافقه من الظاهرية والشيعة يرون وجوب
 هذا الطريق - ولهم وجهة نظر فى ذلك - بحيث يستقيم لهم مذهبهم فى نفس العول ،
 كما سيأتى بيانه بعد أن نعرض لرأى الجمهور فى العول .

٢١٣- وهذا النصيب على الرغم من أنه ناقص نسبياً عن الفرض الحقيقي للوارث - بسبب تزاحم الفروض أو أسهم الورثة بحيث لا تستوعبها التركة - فهو أفضل من إعطاء بعض الورثة أنصبتهم كاملة على حساب حرمان البعض الآخر كلية، أو إعطائه نصيبه ناقصاً، لا سيما وأن كلهم أصحاب حق في التركة، وليس بعضهم أولى - بالاستحقاق الكامل - من البعض الذي يحرم أو ينقص نصيبه. وفوق هذا فإن إدخال النقص على جميع الورثة - بنسبة سهامهم - يشبه ما تفعل فيمن مات، وعليه ديون لا تفي أمواله بسدادها، فإن التركة تقسم - حينئذ - على أصحاب الديون بنسبة ديونهم. وكما نفعل أيضاً عند تعدد الوصية، ولم يف الثلث بها - وقد رفض الورثة الزيادة على الثلث - فإننا نقسم الثلث حسب طبيعة الوصايا بالمحاصة. وسوف يأتي مزيد من التوضيح لهذه عند الكلام عن تزاحم الوصايا أو تعددها.

٢١٤- وبعد أن عرضت لمذهب جمهور الفقهاء في العول، وأساس وجهة نظرهم - لا يبقى إلا أن أشير إلى أنه لم يحدث أن عالت مسألة في عهد رسول الله ﷺ، ولا في عهد أبي بكر رضي الله عنه وكان أول من حكم بالعول عمر بن الخطاب رضي الله عنه، حين عرضت عليه مسألة ضاق مخرجها (أصلها) عن فروضها، فقال : (أعيلوا الفرائض) أو قال: (والله ما أدرى أيكم قدم الله عز وجل، ولا أيكم أخر، فما أجد شيئاً هو أوسع من أن أقسم بينكم هذا المال بالحصص، فأدخل على كل ذي حق ما دخل عليه من العول) ثم شاور الصحابة في ذلك فتابعوه إلا ابن عباس - رضي الله عنهما - ولم يعلن عن رأيه إلا بعد وفاة عمر، وقال : وأيم الله لو قدم من قدم الله عز وجل ما عالت

فريضة. فقليل له: وأيهما يا ابن عباس قدم الله عز وجل؟ قال: كل فريضة لم يبطلها الله عز وجل عن فريضة إلا إلى فريضة فهذا ما قدم . وأما ما أخر فكل فريضة إذا زالت عن فرضها لم يكن لها إلا ما بقي فذلك الذي أخر، فقليل له : فما منعك يا ابن عباس أن تشير عليه (أي على عمر) بهذا الرأي؟
قال ابن عباس: هبته^(١)!

وما دمننا قد وصلنا إلى هذه النقطة فلنعرض - بتوضيح أكثر - لمذهب ابن عباس ومن وافقه فيما يلي، فنقول:

٢١٥ - ثانياً: ذهب ابن عباس، وأهل الظاهر عامة، والشيعية الجعفرية والإمامية: أن الفرائض لا تعول. ونسب ابن حزم هذا القول إلى عطاء، ومحمد بن علي بن أبي طالب، ومحمد بن علي بن الحسين وغيرهم^(٢). ويقرر هؤلاء - في المسائل التي يعتبرها الجمهور عائلة- تقدم من ينقل من فرض مقدر إلى فرض آخر مقدر؛ أي الذي يحجب حجب نقصان فقط، ولا يحجب حجب حرمان بأي حال من الأحوال. وهذا ينطبق على الزوجين والأبوين، فالواحد من هؤلاء يستحق نصيبه كاملاً من التركة - فيما يعتبره الجمهور عولاً - ويستحق الباقي - أو يدخل النقص على - من ينتقل من فرض مقدر إلى إرث بالتعصيب بالغير أو مع الغير - كالبنيات، وبنات الأبناء، والأخوات الشقيقات أو لأب - أو من قد يرث وقد لا يرث كالأخوة لأم. فالأخوات الشقيقات أو لأب - مثلاً إذا عصبن (بالغير، أو مع الغير) لا يرثن إلا ما بقي بعد استيفاء أصحاب الفروض أنصباؤهم،

(١) المحلى: ٩ / ٢٦٤

(٢) المصدر السابق: الموضع نفسه

فإن استغرقت سهامهم كل التركة فلا ميراث لهن؛ لأن هذا هو مقتضى نظام الإرث بالتعصيب، كما عرفت فيما تقدم.

وإذن فإن من يرث بكل وجه وفي كل حال - كالزوج والأم .. — يقدم في الميراث - عند أصحاب هذا الاتجاه، في كل المسائل التي فيها عول عند جمهور الفقهاء - على من قد يرث وقد لا يرث، كبنات الابن، والأخت شقيقة أو لأب أو لأم. ففي المثال الذي معنا هنا (زوج، وأختان لأب، وأم) يستحق كل من الزوج والأم نصيبه كاملاً، وما بقي للأختين، فللزوج نصف التركة لأنه فرضه المقدر شرعاً. وللأم السدس لأنه فرضها. وما بقي - وهو الثلث - يعطى للأختين .. وهكذا لا يكون في المسألة - ونظائرها - عول.

٢١٦ - ومن بين ما قاله نفاة العول في استدلالهم على مذهبهم^(١):

• إن الله عز وجل لم يكلفنا ما ليس في وسعنا، وما لم يبين لنا كيف نعمل فيه.

• لم تأت سنة من رسول الله ﷺ بالعول، وإنما هو احتياط ممن رآه من السلف.

• لم يحدث إجماع عليه لشهرة خلاف ابن عباس له، وتمسكه برأيه، حتى أنه طلب من مخالفيه المبالغة بجعل اللعنة على الكاذبين.

• إذا كان عمر أول من حكم به لأنه لا يدري من قدم الله تعالى ومن آخر من الورثة، فلم يخف هذا على ابن عباس، وليس مغيب الحكم عن غاب عنه حجة على من علمه .. وقد غاب عن عمر ﷺ علم جواز كثرة الصداق، وموت رسول الله ﷺ وما الكلالة، وأشياء كثيرة.

(١) انظر المرجع السابق أيضاً: ٢٦٢-٢٦٧، والمغني: ٢٨/٩ - ٣٠.

- وقولهم: ليس بعض الورثة أولى بالانتقاص من بعض - فكلام صحيح إن زيد فيه ما ينقص منه وهو: (أن لا يوجب حظ بعضهم دون بعض نص أو ضرورة). ويقال لهم ههنا أيضاً: ولا لكم تحطوا (تتقصوا) أحداً من الورثة مما فرض الله تعالى باحتياط وظن لكن بنص أو ضرورة، ولا يوجد نص ولا ضرورة ما دمنا نقدم من قدم الله، ونؤخر من أخر ..
- وتشبيههم (العول) بالغرماء والموصى له تشبيهه فاسد، لأن التركة لو قسمت على الدائنين والموصى لهم بالمحاصة ثم وجد مال للمدين بعد ذلك فإنه يقسم عليهم أبداً حتى يسعهم، وليس كذلك أمر العول.

٢١٧ - ومهما يكن من أمر هذه الاستدلال - ووجاهة بعضها ووهن بعضها الآخر - فإنني أميل إلى ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من قسمة التركة بين الورثة بنسبة أنصبتهم؛ لأنه أقرب - في نظري - إلى الإنصاف والعدل، حتى لقد قال ابن قدامه: "ولا نعلم اليوم قائلاً بمذهب ابن عباس، ولا نعلم خلافاً بين فقهاء العصر في القول بالعول^(١)" وبه أخذ قانون المواريث في المادة (١٥) منه.

٢١٨ - هذا وقد علم بالاستقراء - كما نوهت من قبل - أن الذي يعول من أصول المسائل ثلاثة (٦، ١٢، ٢٤)^(٢) والأربعة الباقية (٢، ٣، ٤، ٨) لا تعول. ونضيف هنا ما يأتي:

أ - أن الستة قد تعول إلى سبعة، وإلى ثمانية، وإلى تسعة، وإلى عشرة.

(١) المغنى: ٣٠/٩.

(٢) وراجع: المصدر السابق: ٣٦ / ٩ - ٣٩ وأحكام المواريث: ٢٩٩ - ٣٠٧.

مثال الأول:	زوج	أختان شقيقتان	
الفروض:	$\frac{1}{2}$	$\frac{2}{3}$	أصل المسألة ٦
المساهمة:	٣	٤	وبالعول ٧

مثال الثاني:	زوج	أختان شقيقتان	
الفروض:	$\frac{1}{2}$	$\frac{2}{3}$	أم $\frac{1}{6}$ أصل المسألة ٦
المساهمة:	٣	٤	١ وبالعول ٨

مثال الثالث:	زوج	أختان لأب	أخوان لأم
الفروض:	$\frac{1}{2}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{3}$ أصل المسألة ٦
المساهمة:	٣	٤	٢ وبالعول ٩

مثال الرابع:	زوج	أختان ش.	أختان م	أم
الفروض:	$\frac{1}{2}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{6}$ أصل المسألة ٦
المساهمة:	٣	٤	٢	١ وبالعول ١٠

ب - وإن الإثنى عشر قد تعول إلى ثلاثة عشر، وإلى خمسة عشر، وإلى سبعة عشر.

مثال الأول:	زوجة	أختان لأب	أخت لأم
الفروض:	$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{6}$
المساهمة:	٣	٨	٢
			أصل المسألة ١٢
			وبالعول ١٣
مثال الثاني:	زوجة	أختان ش.	أختان م
الفروض:	$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{3}$
المساهمة:	٣	٨	٤
			أصل المسألة ١٢
			وبالعول ١٥

مثال الثالث:	زوجتان	أختان. ب	أخوان. م	أم
الفروض:	$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{6}$
السهم:	٣	٨	٤	٢
	وبالعول ١٧			

ج - وأن الأربعة وعشرين قد تعول إلى سبعة وعشرين. ومثال ذلك:

توفى عن:	زوجة	بنتين	أم	جد
الفروض:	$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6} + ع$
السهم:	٣	٨	٢	٢
	وبالعول ٢٧			

ثانياً : الرد وكيفية حل مسائله بطريقة أخرى:

٢١٩- الرد ضد العول؛ لأن العول - كما عرفنا منذ قليل - زيادة سهام أصحاب الفروض على أصل المسألة (المفترض) مما يؤدي إلى نقص مقادير أنصبتهم من التركة، بقدر الزيادة في السهام. والرد - كما عرفنا من قبل - عبارة عن نقص سهام أصحاب الفروض عن أصل المسألة، مما يؤدي إلى زيادة مقادير أنصبتهم من التركة برد الباقي عليهم بنسبة فروضهم، باستثناء الزوجين، فإنه لا يرد عليهما - أقصد لا يرث الموجود منهما بالفرض وبالرد - إلا عند عدم أحد من أصحاب الفروض أو العصبات النسبية أو نوى الأرحام. هذا على مذهب جمهور الفقهاء في الإرث بالرد على نوى الفروض - ما عدا الزوجين - عامة، وفي الإرث بالرد على أحد الزوجين خاصة، وهو ما رجحناه - في الموضوعين - على رأى مخالفه^(١).

(١) راجع ما قررناه في (الفصل الثالث) السابق.

.. وعرفنا - كذلك - أن الإرث بالرد بالنسبة لأصحاب الفروض سوى الزوجين لا بد لتحقيقه من شروط ثلاثة: أن يوجد وارث أو أكثر من ذوي الفروض. وأن يبقى جزء من التركة بعد إعطائهم أنصبتهم. وأن لا يوجد عاصب يستحق هذا الباقي.

كما أشرت إلى أن الذين يرد عليهم من أصحاب الفروض - عند توافر الشروط المذكورة - ثمانية، وهم: البنت وبنت الابن، والأم والجدة، والأخت الشقيقة أو لأب، والأخ والأخت لأم. وأما الرد على أحد الزوجين فيشترط فيه أن لا يكون ثمة وارث من أصحاب الفروض أو من العصبات النسبية أو من ذوي الرحم.

٢٢٠ - وقد تكلمت - بما فيه الكفاية - عن كيفية التوريث بالرد، فأغنى ذلك عن التكرار، ولكن ما نمت قد عرضت - بإجمال هنا - إلى ما قررته مفصلاً من قبل، فلنعمل أيضاً ما ذكرناه في كيفية الرد ونقول:

أولاً: إذا لم يكن في الورثة - المستحقين للإرث بالرد عند توافر شروطه - أحد الزوجين، فإما أن يكون صاحب الفروض الموجود واحداً، وإما أن يكون متعدداً؛ فإن كان واحداً - كما لو كان بنتاً أو أماً - فإنه يأخذ التركة كلها فرضاً ورداً. فالبنت - لو كانت الوارثة الوحيدة - تأخذ النصف الباقي رداً، والأم لو كانت هي الوارثة الوحيدة تأخذ الثلث فرضاً، والباقي رداً، وإن تعدد أصحاب الفروض - الذين توافرت فيهم شروط الإرث بالرد - فإما أن يكون الجميع من صنف واحد، وإما أن يكونوا من أصناف مختلفة من ذوي الفروض .. فإذا كان الموجود صنفاً واحداً - كـ ثلاث بنات ، وأربع أخوات من جهة واحدة - فإن أصل المسألة الذي تقسم التركة الحقيقية عليه هو مجموع رعوهم (٣ أو ٤) وتأخذ كل بنت ما قيمته ١ من ٣ من التركة إذا كن

الوارث فقط. وإذا كانت الأخوات الأربع هن الوارثات فقط فإن التركة تقسم على ٤ وتستحق كل أخت ١ من ٤ (ربع التركة) وهكذا. أما إذا كان الورثة من أصناف مختلفة من ذوى الفروض فمجموع السهام يعتبر أصلاً جديداً للمسألة، وتقسم التركة عليه، ونوضح ذلك بمثالين:

١- الورثة:	بنت	بنت ابن	
الفروض:	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	أصل المسألة ٦
السهام:	٣	١	الأصل بالرد ٤

تقسم التركة على ٤ ويعطى للبنت ما قيمته ٣ من ٤ وبنت الابن ما قيمته ١ من ٤، فلو أن التركة ٦٠ فداناً لكانت قيمة السهم $60 \div 4 = 15$ ف، للبنت ٤٥ فداناً بالفرض وبالرد (حاصل ضرب 15×3) ولبنت الابن ١٥ فداناً بالفرض وبالرد (حاصل ضرب 15×1).

٢٢١ - وثمة طريقة أخرى لحل هذه المسألة، ولكنني أضربت عنها - عند الكلام عن كيفية التوريث بالرد - لطولها ، وقد يصعب فهمها وتطبيقها آنذاك، فوق أننا لسنا فى حاجة إليها ما دامت الطريقة السابقة أيسر، وتؤدى نفس النتيجة. ومع كل هذا فحبذا لو نذكرها - هنا - ولو من قبيل (العلم بالشيء ولا الجهل به).

وهذه الطريقة الثانية هي:

أن نقسم التركة على أصل المسألة المفترض (وكان المسألة عادلة؛ أي لا رد فيها)، ونضرب ناتج القسمة فى سهام كل وارث فيكون حاصل الضرب هو نصيبه بالفرض .. ثم نجمع الأنصبة المستحقة ونطرحها من التركة (الحقيقة)، والباقي نقسمه مرة أخرى على الورثة بنسبه سهامهم ، أو بنسبة فروضهم - أيهما شئت فيكون الناتج هو نصيب كل وارث من الباقي

بالرد .. ثم نجمع ما أخذ كل وارث بالفروض فيكون الناتج هو نصيب كل وارث من الباقي بالرد.. ثم نجمع ما أخذه كل وارث بالفروض على ما أخذه بالرد ويكون حاصل الجمع هو النصيب المستحق للوارث بالفرض وبالرد معاً، ففي المثال السابق يكون الحل بهذه الطريقة (الثانية) على النحو التالي:

$$\begin{array}{llll} ١- \text{الورثة:} & \text{بنت} & \text{بنت ابن} & \text{والتركة ٦٠ فدان} \\ \text{الفروض:} & \frac{1}{2} & \frac{1}{6} & \text{تكملة الثلثين أصل المسألة ٦} \\ \text{المساهمة:} & ٣ & ١ & \end{array}$$

$$\text{قيمة السهم} = ٦٠ \div ٦ = ١٠ \text{ ف}$$

$$\text{نصيب البنت بالفرض} = ٣ \times ١٠ = ٣٠ \text{ ف}$$

$$\text{نصيب بنت الابن بالفرض} = ١ \times ١٠ = ١٠ \text{ ف}$$

$$\text{مجموع الأنصبة بالفرض} = ٣٠ + ١٠ = ٤٠ \text{ ف}$$

$$\text{الباقي من التركة} = ٦٠ - ٤٠ = ٢٠ \text{ ف يقسم الورثة بنسبة } \frac{1}{2} : \frac{1}{6}$$

$$\text{أو } ٣ : ١ \text{ هكذا:}$$

$$\text{مقدار السهم} = ٢٠ \div ٤ = ٥ \text{ ف}$$

$$\text{نصيب البنت بالرد} = ٣ \times ٥ = ١٥ \text{ ف}$$

$$\text{نصيب بنت الابن بالرد} = ١ \times ٥ = ٥ \text{ ف}$$

$$\text{مجموع ما تستحقه البنت بالفرض والرد} = ٣٠ + ١٥ = ٤٥ \text{ ف}$$

$$\text{مجموع ما تستحقه بنت الابن بالفرض والرد} = ١٠ + ٥ = ١٥ \text{ ف.}$$

ولعلك قد لاحظت أن النتيجة واحدة في كلا الحليْن - أو في الحل على كلتا الطريقتين - وأن الطريقة الأولى توصل إلى النتيجة بصورة مختصرة وميسرة، ومن ثم اتبعناها أولاً هنا وهناك. وتتبعها أيضاً في توضيح حل المثال الثاني الآتي:

٢- الورثة:	أم	أخت شقيقة	والتركة ٩٠ فدان
الفروض:	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{2}$	أصل المسألة ٦
السهام:	٢	٣	الأصل بالرد ٥

قيمة السهم = $90 \div 5 = 18$ ف.

نصيب الأم بالفرض والرد = $18 \times 2 = 36$ ف.

نصيب الأخت بالفرض والرد = $18 \times 3 = 54$ ف.

وتستطيع - إن شئت - أن تطبق الطريقة الثانية على هذه المسألة فإن خرجت النتيجة واحدة فاعلم أنك فهمتها، وإلا فاعلم أنك أخطأت الفهم أو التطبيق.

ثانياً: إذا كان في الورثة - المستحقين للإرث بالرد - أحد الزوجين فاجعل أصل المسألة مقام الكسر الدال على فرضه، ثم قسم التركة على هذا الأساس، وأعط الموجود من الزوجين نصيبه، والباقي من التركة يعطى لمن يرد عليه من أصحاب الفروض - على التوضيح المبين في الفقرة (أولاً) السابقة^(١) - فإن كان الوارث واحداً أخذ هذا الباقي - بعد فرض الزوج أو الزوجة - فرضاً ورداً. وإن كان أكثر من واحد واتحد الصنف فإنه يقسم بينهم على عدد رءوسهم. وإن كانوا من أصناف مختلفة يقسم بينهم بنسبة أنصبتهم، ويلاحظ أننا قد نلجأ إلى تصحيح الأصل - المعتبر في كل ذلك - إذا ما انكسرت السهام على الأنصباء أو عدد الرءوس. وهذا يقودنا إلى الكلام - في النقطة التالية - عن التصحيح.

(١) وراجع الأمثلة التطبيقية على صورتين الثالثة والرابعة من كيفية التوريث بالرد.

المبحث الثالث: تصحيح مسائل الإرث

٢٢٢- عند قسمة أصل المسألة الافتراضي (التركة الرمزية) - سواء كانت المسألة عادلة أو عاتلة أو ناقصة - على الفروض أو مقامات كسورها مضروباً في بسطها لاستخراج سهام الورثة - على النحو الذي بيناه فيما سلف - قد يحدث ألا تنقسم سهام فريق من الورثة على عدد رعوس مستحقها إلا بكسر، ولنتقاضي كسر السهام على أصحابها ينبغي تصحيح أصل المسألة؛ حتى يأخذ كل وارث سهماً صحيحاً من غير كسر. وهذا التخلص من الكسر هو ما يعرف - في علم الميراث - بالتصحيح.

فالتصحيح - إذن - معناه: أن توجد السهام من أقل عدد يمكن أن يقسم قسمة صحيحة على مستحقها. أو هو عبارة عن تكرار الأسهم بحيث نصل إلى أقل عدد يقبل القسمة على جميع الورثة بدون كسر، وكل واحدة منهما تغني عن الأخرى، وبيانها فيما يلي:

٢٢٣- أولاً: الطريقة المجملة: وهي أن يكرر أصل المسألة الافتراضي - إن كانت المسألة عادلة - أو الأصل بالعول أو بالرد؛ وذلك بضرب هذا الأصل \times جزء السهم (وهو عدد الورثة أو الرعوس الذين لم تنقسم سهامهم عليهم قسمة صحيحة) وحاصل الضرب هو الأصل بالتصحيح، وبعد ذلك إما أن نعيد توزيع هذا الأصل الجديد على أنصاء الورثة، وإما أن نضرب السهام المستحقة لكل الورثة (من الأصل الأول) \times جزء السهم الذي ألقينا إلى التصحيح .. ونوضح هذا وذلك في الأمثلة الآتية:

١- مثال التصحيح في المسألة العادلة:

الورثة:	زوج	ثلاث بنات	أخت شقيقة	والتركة ٩٠ فدان
الفروض:	$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{3}$	ع. مع الغير	أصل المسألة ١٢
المهام:	٣	٨	١	الأصل بالتصحيح ٣٦
	٩	٢٤	٣	

الذى ألجأنا إلى التصحيح أننا عند تقسيم الأصل المشترك الأول (١٢) على الورثة كان نصيب البنات الثلاث ثمانية أسهم، وهذا العدد لا يمكن قسمته عليهن (أي على ٣) قسمة صحيحة، فاعتبرنا هذا العدد الأخير (٣) جزء السهم الذى تصحح منه المسألة، بضربه في الأصل الأول (١٢) فيكون أصل المسألة الجديد (بالتصحيح) $٣ \times ١٢ = ٣٦$ ونعيد توزيع هذا الأصل الجديد على الفروض مرة أخرى^(١) فيكون للزوج تسعة أسهم، وللبنات الثلاث أربعة وعشرون سهماً (يمكن قسمتها عليهن قسمة صحيحة، حيث تستحق كل بنت ثمانية أسهم، وهو ناتج قسمة $٢٤ \div ٣$)، ويكون للأخت الشقيقة - المستحقة للباقي (ع. مع الغير) - ثلاثة أسهم.

(١) تنبيه: إذا أمكن هذا - أي تقسيم الأصل الجديد (بالتصحيح) على الفروض مرة أخرى في المسألة العادلة، فإنه لا يمكن تنفيذه في المسائل العائلة والناقصة لأن العول - كما عرفت - زيادة السهام على الأصل المفترض، والرد - كما عرفت أيضاً - نقص السهام عند الأصل الافتراضي. وحينئذ لا يكون أمامنا عند تصحيح المسائل العائلة والناقصة إلا اللجوء إلى الطريقة التي سنشير إليها - بعد عدة أسطر - والتي تقرر ضرب جزء السهم (أو ذلك العدد الذى لم يقبل قسمة أسهمه عليه قسمة صحيحة) في أسهم كل طائفة من الورثة وفي الأصل بالعول أو بالرد.

٢٢٤- ومن الممكن الاستعاضة عن تقسيم ذلك الأصل الجديد (٣٦) على الفروض مرة أخرى - بضرب أسهم كل وارث (والذي يسمى جزء السهم)، فيكون حاصل الضرب هو السهام المستحقة لكل منهم بالتصحيح، وهو لا يختلف إطلاقاً عن الأسهم المستحقة لكل وارث بقسمة الأصل التصحيح على الفروض مرة أخرى (الطريقة السابقة) فمثلاً يكون للزوج $3 \times 3 = 9$ ، وللبنات الثلاث $8 \times 3 = 24$ وللشقيقة $1 \times 3 = 3$ ، وهكذا.

٢٢٥- ولعلك قد لاحظت أنه لا فرق بين اعتبار الأصل بالتصحيح هو أصل المسألة، وبين تكرار الأسهم بنفس الدرجة التي كررت بها الأصل الأول؛ أي بضرب الجميع في العدد الذي لم يقبل الأسهم عليه بدون كسر (جزء السهم).

٢- مثال التصحيح في المسألة العاتلة (التي فيها العول):

الورثة:	زوج	خمس أخوات لأب	أم أم
الفروض:	$\frac{1}{2}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{6}$
السهام:	٣	٤	١
	١٥	٢٠	٥
	الأصل العاتل بالتصحيح ٤٠		

وقد احتجنا إلى التصحيح هنا؛ لأن الأخوات لأب الخمس أخذن (على الأصل بالعول) أربعة أسهم وهذا العدد (٤) لا يقبل القسمة على عدد رموسهن (٥) قسمة صحيحة فكان لابد من التصحيح وذلك بضرب العدد الأخير (٥) وهو جزء السهم الذي لم يقبل الأسهم عليه بدون كسر \times أصل المسألة بالعول (٨) فكان حاصل الضرب (٤٠) وهو أصل المسألة الجديد بالعول والتصحيح. وبالمثل كررنا أسهم كل طائفة بنفس الدرجة التي كررنا بها الأصل بالعول،

أي أننا ضربنا نصيب كل صنف \times جزء السهم (العدد ٥ الذي أجبرنا على التصحيح) فكان الناتج هو عدد الأسهم المستحقة له، حيث أخذ الزوج $3 \times 5 = 15$ سهماً، والأخوات لأب أخذن $4 \times 5 = 20$ سهماً (يمكن أن تقسم عليهن قسمة صحيحة، فيكون لكل واحدة منهن أربعة أسهم وهو ناتج قسمة $20 \div 5$) وتأخذ الجدة لأم $1 \times 5 = 5$ أسهم.

٣- مثال التصحيح في المسألة الناقصة (التي فيها رد على أصحاب الفروض ما عدا الزوجين):

الورثة:	أخت. ش	أخت. م	أم، أم أب	
الفروض:	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	أصل المسألة ٦ وبالرد ٥
			يقسم بينهم بالتساوي	
السهم:	٣	١	١	جزء السهم ٢
	٦	٢	٢	الأصل بالتصحيح وبالرد ١٠

اضطررنا للتصحيح في هذه المسألة؛ لأن الجدتين استحققتا بالفرض وبالرد ١ من ٥ وهذا السهم الواحد لا يقبل القسمة على اثنتين (لأن الجدتين يشتركان في السدس لاتحادهما في الدرجة كما قررنا في ميراث الجدة) فكان لا بد من التصحيح بضرب جزء السهم أو العدد الذي لم يقبل قسمة السهم عليه قسمة صحيحة، وهو (٢) \times أصل المسألة بالرد. وبالمثل نضرب أسهم كل فرض \times جزء السهم فيكون الناتج هو عدد الأسهم المستحقة لكل وارث بالفرض وبالرد معاً.

وهكذا ترى أن الشقيقة أخذت ستة أسهم (حاصل ضرب 3×2)، والأخت لأم أخذت سهمين (حاصل ضرب 1×2)، والجدتين أخذتا سهمين أيضاً (حاصل ضرب 1×2) لكل منهما ما قيمته سهم واحد).

٢٢٦ - ولعلك قد لاحظت - فى الأمثلة السابقة - أن التصحيح لا يترتب عليه زيادة فى نصيب الورثة؛ فمثلاً: الزوج فى المثال الأول استحق بعد التصحيح ٩ من ٣٦ وهذا النصيب يساوى تماماً ٣ من ١٢ الذى استحقه من الأصل الأول. وفى المثال التالى استحق ١٥ من ٤٠ (الأصل بالتصحيح) وهذا النصيب = ٣ من ٨ الأصل بالعول قبل التصحيح، كما أن الأخت الشقيقة - فى المثال الثالث استحققت ٦ من ١٠ (الأصل بالتصحيح وبالرد) وهذا النصيب = ٣ من ٥ الأصل بالرد قبل التصحيح.

٢٢٧ - وأذكرك - مرة أخرى - بأننا نعتبر أصل المسألة بالعول أو بالرد هو الأصل الجديد الذى يؤخذ فى الاعتبار عند تقسيم التركة؛ أي أن التركة الحقيقة تقسم على أساسه - كما عرفت مما تقدم نظرياً وتطبيقاً - ويلغى الأصل الافتراضى الأول. هذا إن لم تكن فى حاجة إلى تصحيح الأصلين (الأصل الافتراضى العادل والأصل العائل أو الناقص) فإن كنا فى حاجة إلى تصحيح فإن الأصل بالتصحيح هو المعتبر عادلاً أو عائلاً أو ناقصاً.

٢٢٨ - ثانياً: الطريقة المفصلة؛ وهو التى يراعى فيها - عند التصحيح - العلاقة بين المقسوم (عدد الأسهم) والمقسوم عليه (جزء السهم أو عدد الرعوس المستحقة لتلك الأسهم، ولكنها لا تقسم عليها قسمة صحيحة).. وهذه العلاقة بن المقسوم والمقسوم عليه قد بيناها فى أول هذا المبحث (الأحكام المتعلقة بحساب المواريث) ونذكر هنا ما يفيدنا فى هذا المقام:

أ- إذا كان الانكسار في طائفة واحدة من الورثة - كما في الأمثلة الثلاثة السابقة - فإننا ننظر إلى النسبة أو العلاقة بين السهام وعدد الرعوس المستحقة لها ولكنها تنكسر عليها، وعلى ضوء هذه النسبة أو العلاقة يكون التصحيح، وذلك على التفصيل التالي:

١- إن كانت العلاقة هي التباين أو الاختلاف - مثل $٢ \div ١$ ، $٢ \div ٣$ ، $٤ \div ٣$ ، $٣ \div ٥$ ، $٧ \div ٥$ - فإن المقسوم عليه (وهو جزء السهم، أو عدد الرعوس الذي لم يقبل قسمة السهام عليه قسمة صحيحة) يكون دليلنا في التصحيح، حيث نضربه في أسهمه، وأسهم بقية الورثة، وفي أصل المسألة (عادلاً كان أو عائلاً أو ناقصاً). كما اتبعنا في الأمثلة الثلاثة المذكورة في الطريقة السابقة للتصحيح. وإليك مثال آخر:

الورثة:	خمس بنات	أم	أب	أخ شقيق	
الفروض:	$\frac{٢}{٣}$	$\frac{١}{٦}$	$\frac{١}{٦} + ع$	م. بالأب	أصل المسألة ٦
السهام:	٤	١	١ + ٥		جزء السهم ٥
	٢٠	٥	٥		الأصل بالتصحيح ٣٠

الذي حدث أننا وجدنا (على الأصل الأول المفترض) سهام البنات ٤ وبين هذا العدد وبين عدد رعوسهن أو جزء السهم (٥) تباين، فضربنا عدد الرعوس أو جزء السهم \times أسهمه، وهي سهام الورثة الآخرين، وفي أصل المسألة، فكانت السهام المستحقة للبنات $٤ \times ٥ = ٢٠$ سهماً، لكل بنت أربعة أسهم، وهذا الأصل هو الذي تقسم التركة الحقيقية عليه فينتج قيمة السهم فنضربها في أسهم كل وارث فيكون حاصل الضرب هو النصيب المستحق له من التركة.

٢- وإن كانت العلاقة بينهما هي التداخل - وهو أن يكون المقسوم عليه أو عدد الرعوس مضاعفاً للمقسوم (عدد الأسهم) مثل $٨ \div ٤$ ، $٨ \div ٢$ - فإننا نقسم عدد الرعوس على أسهمها المنكسرة، والنتيجة هو جزء السهم الذي تصحح منه المسألة وذلك بضربه في أسهمه المنكسرة، وفي سهام كل الورثة الآخرين، وفي أصل المسألة، سواء كانت عادلة أو عائلة أو ناقصة، ومن الأمثلة التوضيحية لذلك:

المثال الأول:

الورثة:	٨ بنات ابن	أم	أب أب
الفروض:	$\frac{٢}{٣}$	$\frac{١}{٦}$	$\frac{١}{٦} + ع$
السهام:	٤	١	١ + ٠
جزء السهم = $٨ \div ٤ = ٢$			
الأصل بالتصحيح ١٢	٨	٢	٢

في هذه المسألة كانت سهام بنات الابن ٤ (على الأصل الأول) وعدد رعوسهن ٨ وبين العديدين تداخل قسمنا $٨ \div ٤$ والنتيجة هو (٢) ضربناه في عدد سهام كل الورثة وفي أصل المسألة فصارت سهام بنات الابن $٨ = ٤ \times ٢$ وهو عدد يقبل القسمة عليهن قسمة صحيحة، حيث تأخذ كل واحدة منهن سهماً واحداً صحيحاً، وسهام الأم $٢ = ١ \times ٢$ وسهام الجد $٢ = ١ \times ٢$ وأصل المسألة بالتصحيح $١٢ = ٦ \times ٢$ سهماً.

المثال الثاني:

الورثة:	أم	أخت.ش.	أخت أب	٤ أخوات.م
الفروض:	$\frac{١}{٦}$	$\frac{١}{٢}$	$\frac{١}{٦}$	$\frac{١}{٣}$
السهام:	١	٣	١	٢
جزء السهم = $٢ \div ٢ = ٢$				
الأصل بالتصحيح وبالعول ١٤	٢	٦	٢	٤

في هذه المسألة كان أصل المسألة الافتراضي ٦ وعال إلى ٧ واستحققت الأخوات ٢ وعدد رعوسهن ٤ وبين العددين تداخل فيكون جزء السهم الذي تصح منه القسمة ٢ يضرب في أسهم الورثة والأصل بالعول، فيعطينا الأسهم المستحقة لكل وارث بالعول؛ للأم سهمان (حاصل ضرب ١×٢) وللشقيقة ستة أسهم (حاصل ضرب ٣×٢) وللأخت لأب سهمان (حاصل ضرب ١×٢) وللأخوات أم أربعة أسهم (حاصل ضرب ٢×٢) وهذه الأسهم الأربعة تنقسم — بدون كسر — على عدد رعوسهن، ويكون أصل المسألة العائل بالتصحيح $٧ \times ٢ = ١٤$ سهماً.

المثال الثالث:

الورثة:	أخت لأب	٤ أخوة لأم
الفروض:	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{3}$
المهام:	٣	٢
أصل المسألة ٦ وبالرد		
جزء السهم ٢		
الأصل بالتصحيح وبالرد ١٠	٤	٦

وفي هذه المسألة التي معنا كان الأصل الافتراضي ٦ وبالرد ٥ والأصل بالرد — كما هو معروف مما تقدم — هو المعتبر في تقسيم التركة الحقيقية، غير أننا وجدنا الإخوة لأم لها سهمان مع أن عددهم أربعة، ولأن بين العددين (٢، ٤) تداخلاً، بينما عدد الرؤوس (٤) على أسهمه المنكسرة (٢) فكان الناتج (٢) وهو جزء السهم الذي تصح منه المسألة، لذا ضربناه في أسهم الورثة فنتج عندنا عدد الأسهم المستحقة لكل وارث، ثم ضربناه في الأصل بالرد فنتج عندنا الأصل بالتصحيح وبالرد.

٣- وإن كانت العلاقة بينهما هي التوافق — أي أنهما يشتركان في قبول القسمة على عدد ثالث مثل $٦ \div ٤$ فكل منهما يقبل القسمة على ٢ — إذا

كانت العلاقة بينهما هكذا فإن جزء السهم الذي تصحح منه المسألة هو خارج قسمة عدد الرؤوس على القاسم المشترك بين العددين، ولكي نصرف نصيب كل وارث بعد ذلك نضرب جزء السهم — خارج القسمة المذكورة — في عدد أسهمه، ونضربه كذلك في أصل المسألة — إن كانت عادلة، أو عائلة، أو ناقصة — فيخرج الأصل بالتصحيح ... ونكتفي بمثال واحد لتوضيح ذلك:

الورثة:	٦ بنات	أم	أب	
الفروض:	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	$ع +$
المساه:	٤	١	١	٠ + ١
	١٢	٣	٣	الأصل بالتصحيح ١٨

في الأصل الأول كانت أسهم البنات (٤) وبين هذا العدد وعدد رؤوسهن (٦) توافق، وفي هذه الحالة نأتي بالقاسم المشترك بينهما وهو (٢) حيث يقبل كل منهما القسمة عليه، ثم نقسم عدد الرؤوس وهو ٦ على هذا القاسم المشترك (٢) يكون الناتج (٣) وهو جزء السهم الذي تصحح منه أسهم الورثة وأصل المسألة ... فتكون سهام البنات $١٢ = ٤ \times ٣$ لكل بنت سهمان، وسهام الأم $٣ = ١ \times ٣$ وسهام الأب $٣ = ١ \times ٣$ وأصل المسألة بالتصحيح $١٨ = ٦ \times ٣$ سهماً.

.. وإنما اكتفينا بهذا المثال لأنك تستطيع أن تطبق ما فهمته منه على المسائل التي فيها عول، والتي فيها رد، ما دمت قد عرفت كيفية استخراج جزء السهم الذي تصحح منه أسهم الورثة، وأصل المسألة، إذا كانت العلاقة بين الأسهم — التي لا تقبل القسمة الصحيحة على المستحقين لها — وبين عدد الورثة المستحقين لهذه السهام المنكسرة، هي التوافق.

المهم أنك متى وقفت على جزء السهم في العلاقة التوافقية بين
العديدين (الأسهم المنكسرة، والرعوس التي انكسرت عليها) فإنك تضربه في
أسهم الورثة، وفي أصل المسألة — عادلة كانت أو عاتلة أو ناقصة — وحينئذ
تكون قد صححت الأسهم والأصل على حد سواء.

مرة أخرى أذكرك بأن جزء السهم في العلاقة التوافقية يستخرج من قسمة
عدد الرعوس ÷ القاسم المشترك من الرعوس والسهام. وهذا القاسم المشترك
هو العدد الثالث الذي يمكن قسمة العددين (عدد السهام وعدد الرعوس) عليه.
ب- إذا حصل انكسار في أكثر من طائفة، أخذنا جزء السهم من كل طائفة
على حدة — على ضوء ما بيناه منذ قليل — سواء كانت العلاقة أو
النسبة بين السهام وعدد الرعوس هي التباين أو التداخل أو التوافق.

ونذكر هنا ما يفيدنا في توضيح الحالة التي نحن بصددنا — وهي
كون الانكسار في أكثر من طائفة — ونقول:

ينبغي أن ننظر في كل طائفة نظرة مستقلة فإن كان بين سهامها وعدد
ورثتها تباين أخذنا جزء السهم من عدد الرعوس، وإن كان بينهما تداخل
قسمنا عدد الرعوس على السهام المنكسرة، وإن كان بينهما توافق قسمنا عدد
الرعوس على القاسم المشترك بينه وبين السهام المنكسرة ... ثم ننظر إلى
أجزاء السهام التي نتجت من كل طائفة ونأتي بالمضاعف المشترك — أو
البسيط^(١) — بين هذه الأجزاء أو الأعداد المختلفة، ونضرب ذلك المضاعف في

(١) المقصود بالمضاعف المشترك أو البسيط هنا: أقل عدد يقبل القسمة الصحيحة على
أجزاء السهام.

أصل المسألة، وفي سهام كل الورثة، المنكسرة منها وغير المنكسرة، فهب أن شخصاً مات عن:

	٨ إخوة لأم	٦ أخوات.ش	٤ زوجات	
الفروض:	$\frac{1}{3}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{4}$	الأصل ١٢
المهام:	٤	٨	٣	وبالعول ١٥

جزء المسهم:	٢	٣	٤	المضاعف المشترك بينهما ١٢
لكل طائفة				

الأصل العائل بالتصحيح
 $١٨٠ = ١٥ \times ١٢$ ٣٦ ٩٦ ٤٨

ماذا فعلنا ؟ الذي حدث أننا عندما جعلنا أصل المسألة الافتراضي ١٢ عالت المسألة إلى ١٥ ولاحظنا تداخلاً بين عدد رعوس الإخوة لأم ٨ وبين سهامهم (٤) فكان جزء المسهم (٢) وهو الناتج من قسمة عدد الرعوس على سهامه. كما لاحظنا توافقاً بين رعوس الأخوات الشقيقات (٦) وبين سهامهن (٨) — فكل منهما يقبل القسمة على ٢ وهو ما يسمى بالقاسم المشترك فكان جزء المسهم (٣) وهو الناتج من قسمة عدد الرعوس ÷ هذا القاسم المشترك بين العندين.

ولاحظنا — كذلك — تبايناً في الطائفة الثالثة من الورثة؛ لأن عدد رعوسها (٤) وسهامها (٣) فكان جزء المسهم فيها عدد الرعوس، فاجتمع عندنا أجزاء السهام للطوائف الثلاث (٤، ٣، ٢) والمضاعف المشترك بينهما هو ١٢ فضربناه في سهام كل طائفة، وفي أصل المسألة بالعول .. وبذلك يمكن توزيع السهام — في كل المسألة — على عدد الرعوس بدون كسر.

ومن المعروف — سلفاً — أننا بعد ذلك نقسم التركة الحقيقية على الأصل العائل بالتصحيح فينتج مقدار السهم الواحد، فلو ضربناه في سهام كل وارث يكون حاصل الضرب هو النصيب المستحق له من التركة.

ومثال آخر:

الورثة:	٦ بنات	٣ جدات ^(١)	٣ إخوة أشقاء
الفروض:	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{6}$	ع
السهم:	٤	١	١
جزء السهم:	٣	٣	٣

١٢ الأصل بالتصحيح ٣ الأصل بالتصحيح ١٨

كيفية الحل: لقد وجدنا توافقاً بين سهام البنات (٤) وبين عدد رعوسهن (٦) وهذا التوافق يأتي من أن كلا العددين يقبل القسمة على (٢) فقسمنا عدد الرعوس على القاسم المشترك بينهما (٢) فكان الناتج (٣) وهو جزء السهم الذي تصحح منه سهام هذه الطائفة. ثم وجدنا تبايناً بين عدد رعوس الجدات والإخوة الأشقاء فكل طائفة منهما عدد ورثتها (٣) وسهامها واحد فاعتبرنا عدد الرعوس هو جزء السهم الذي تصحح منه سهام هاتين الطائفتين ... وهكذا كان جزء السهم عدداً واحداً في الطوائف الثلاث - وهو ٣ - وهو نفسه المضاعف المشترك أو البسيط لأجزاء السهام المتعددة والموحدة، ومنه تصحح سهام كل طائفة من الورثة كما يصحح أصل المسألة، فتكون سهام البنات $٣ \times ٤ = ١٢$ سهماً لكل بنت سهران، وسهام الجدات $٣ \times ١ = ٣$ لكل جدة سهم واحد، وسهام الأشقاء $٣ \times ١ = ٣$ لكل أخ شقيق منهم سهم واحد.

ومثال ثالث:

الورثة:	٦ بنات ابن	جذتان	٣ أخوات. ب.	والتركة ٣٦ فداناً.
الفروض:	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{6}$	ع. مع الغير	أصل المسألة ٦
السهم:	٤	١	١	
جزء السهم:	٣	٣	٣	المضاعف المشترك بينهما ٦
	٢٤	٦	٦	الأصل بالتصحيح ٣٦

(١) أم أم أم، أم أم أب، أم أبي الأب.

التوافق الذي بين عدد رعوس بنات الابن (٦) وبين سهامهن (٤) جعلنا نستخرج جزء السهم بقسمة عدد الرعوس على القاسم المشترك بين العددين (٢) فكان الناتج (٣) وهو جزء السهم للطائفة الأولى، والتباين الذي بين عدد رعوس الجدتين (٢) والأخوات لأب (٣) وبين سهام كل طائفة منهما جعلنا نعتبر عدد الرعوس في الطائفتين هو جزء السهم، فاجتمع عندنا أجزاء السهام للطوائف الثلاث على الترتيب (٣، ٢، ٣) والمضاعف المشترك بينهما هو ٦ ومنه صححنا أسهم كل طائفة من الورثة، وصححنا - أيضاً - أصل المسألة فكان ٣٦ حاصل ضرب ٦×٦ ثم نقسم للتركة الحقيقية على النحو التالي:

قيمة السهم = $36 \div 36 = 1$ ف.

نصيب بنات الابن = $1 \times 24 = 24$ ف لكل واحدة منهن ٤ ف.

نصيب الجدتين = $1 \times 6 = 6$ ف لكل واحدة منهن ٣ ف.

نصيب الأخوات لأب = $1 \times 6 = 6$ ف لكل واحدة منهن ٢ ف.

الفصل الثامن

المناسخة

٢٢٩- مما تم به البلوى تأخير قسمة التركة .. وقد تتعاقب أجيال، ويموت بعض الورثة والتركة الأصلية لم تقسم! وقد يحدث أن يموت وارث بعد مورثه وقبل تقسيم تركته.. المهم أن علماء الميراث ناقشوا هذه الظاهرة تحت عنوان (المناسخة في الميراث) ويعنون بها: انتقال نصيب بعض الورثة - بموته قبل قسمة التركة - إلى من يرث منه؛ فإذا مات إنسان ولم تقسم تركته بين ورثته حتى مات بعضهم كنا أمام حالتين:

الأولى: أن يكون ورثة المتوفى الثاني هم ورثة الأول، ولم يقع تغيير في القسمة بسبب وفاة الثاني.. فحينئذ تنقسم التركة قسمة واحدة بين الموجودين من الورثة، وكان الميت الثاني لم يكن، غير أننا نضم إلى التركة الأول ما قد يتركه الثاني من أموال غير ما كان سيرثه من المتوفى الأول، مادام ورثته هم أنفسهم ورثة الأول.

مثال ذلك:

توفى شخص عن بنين وبنات من امرأة واحدة ثم ماتت إحدى البنات - قبل قسمة التركة - ولا وارث لها سوى هؤلاء الإخوة والأخوات الأشقاء، فإن مجموع التركة^(١) يقسم بينهم قسمة واحدة للذكر مثل حظ الأنثيين، وكان البنت التي توفيت قبل التقسيم لم تكن موجودة على قيد الحياة وقت وفاة المورث الأول.

الحالة الثانية: أن يكون ورثة الميت الثاني غير ورثة الميت الأول، ويحدث تغيير في التقسيم بسبب وفاة الثاني. وبعبارة أدق: أن يكون من ورثة الثاني من لا يرث من الأول أو من ورثته ولكن يتغير التقسيم بموت الثاني.

وفي هذه الحالة: تنقسم تركة المتوفى بين ورثته المستحقين وقت وفاته بما فيه من ورثة الميت الثاني، ثم يقسم نصيب الثاني - وما كان يملكه من غير هذا

(١) والمراد بمجموع التركة: تركة الميت الأول وتركته الميت الثاني؛ فليس ثمة ضرورة لأن نقسم أولاً تركة الأول على الورثة الموجودين وقت وفاته بما في ذلك الميت الثاني؛ ثم نعود فنقسم - مرة أخرى - نصيب الميت الثاني وما كان يملكه على ورثته.. خاصة وقد تقرر أنهم أنفسهم ورثة الأول، وأنه لم يحدث تغيير في التقسيم. (وراجع: المعنى ٩/٤٤، ٤٥).

النصيب — بين ورثته المستحقين لميراثه، وكأننا أمام مسألة جديدة. مع ملاحظة أننا قد نلجأ إلى التصحيح هنا حسب القواعد التي بينها في كيفية التصحيح إذا كانت العلاقة بين عدد أسهم الثاني ورعوس ورثته هي التباين أو التداخل أو التوافق. ويلاحظ أيضاً أننا قد نجد من يرث من أحد المورثين دون الآخر، ومن يرث منهما معاً، أي يكون له نصيب في تركة الأول، ونصيب فيما استحقه الثاني وفيما كان ملكاً له .. ونوضح ذلك بالأمثلة فيما يلي:

١- توفي شخص عن: أخ شقيق، وأخت شقيقة ثم مات الأخ — قبل قسمة التركة — عن ابنين.

الحل: قبل وفاة الأخ (مسألة الميت الثاني):

الورثة:	<u>أخ شقيق، أخت شقيقة</u>	
الفروض:	ع. بالغير	أصل المسألة ٣
المهام:	٢ ١	

الحل: بعد وفاة الأخ (مسألة الميت الثاني):

الورثة:	<u>ابن، ابن</u>	أخت ش.
الفروض:	ع م. بالفرع الوارث المذكر	أصل المسألة ٢
المهام:	١ ١	

لم نكن في حاجة إلى تصحيح لأن نصيب الأخ بالمسألة الأولى (٢) وهو ينقسم قسمة صحيحة على ورثته (ابنيه).

٢- توفي عن: ابن، وبنت وقبل تقسيم التركة — وقدرها ٣٠ فدانا — توفي الابن وترك بنتاً وأختاً (بنت المتوفى الأول).

في هذه الحالة — كما قلنا نظرياً — نقسم التركة أثلاثاً (بنسبة ٢:١) بين الابن والبنت، ثم نعود فنقسم نصيب الابن (المتوفى الثاني) بين ابنته وأخته مناصفة؛ لأن البنت تستحق النصف فرضاً، والأخت تستحق الباقي (النصف الآخر) عسبة مع الغير، فيكون نصيب كل وارث على النحو التالي:

الحل: قبل الوفاة الابن (المسألة الأولى):

الورثة: ابن، بنت

الفروض: ع. بالغير أصل المسألة ٣

المهام: ٢ ١

قيمة السهم = $30 \div 3 = 10$ ف.

نصيب الابن = $10 \times 2 = 20$ ف.

نصيب البنت = $10 \times 1 = 10$ ف.

الحل: بعد وفاة الابن (المسألة الثانية):

الورثة: بنت المتوفى الثاني أخته

الفروض: $\frac{1}{2}$ ع. مع الغير أصل المسألة ٢

المهام: ١ ١

قيمة السهم = $20 \div 2 = 10$ ف.

نصيب بنت الابن المتوفى الثاني = $10 \times 1 = 10$ ف.

نصيب الأخت = $10 \times 1 = 10$ ف.

مجموع ما تستحقه الأخت ٢٠ ف لأنها استحققت (١٠ ف) ثلث التركة الأولى مع أخيها، واستحققت (١٠ ف) نصف ما تركه أخوها بوصفها ترث الباقي تعصياً مع ابنته (ع. مع الغير)، وكان نصيب بنت الابن (المتوفى الثاني) ١٠ ف.

٣- توفي عن: زوجتين، وأم، وأخت لأم، وعم شقيق ثم توفي العم قبل قسمة التركة - وقدرها ١٢٠٠ جنيهاً - عن ابن وبنت:

الحل: قبل وفاة العم (المسألة الأولى):

الورثة:	زوجتان	أم	أخت.م	عم.ش	
القروض:	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{6}$	ع	أصل المسألة ١٢
السهام:	٣	٤	٢	٣	

قيمة السهم = $١٢٠٠ \div ١٢ = ١٠٠$ جنيهاً

الأوصياء على الترتيب: ٣٠٠ ج (الكل زوجة ١٥٠ جنيهاً)،
٤٠٠ ج، ٢٠٠ ج، ٣٠٠ ج للعم، ويقسم هذا النصيب على وراثته على النحو
التالي:

الورثة: بعد وفاة العم (المسألة الثانية):

ابن، بنت

أصل المسألة ٣

ع. بالغير

قيمة السهم = $٣٠٠ \div ٣ = ١٠٠$ جنيهاً.

نصيب ابن المتوفى الثاني (العم) = $١٠٠ \times ٢ = ٢٠٠$ جنيهاً.

نصيب ابنة المتوفى الثاني (العم) = $١٠٠ \times ١ = ١٠٠$ جنيهاً.

٤- توفي عن أختين شقيقتين، وأخ شقيق، وأم وترك ٩٦ فدانا وقبل تقسيم التركة توفي الأخ عن: ابن، وثلاث بنات فما نصيب كل وارث.

الحل: قبل وفاة الأخ (المسألة الأولى):

الورثة:	أختان. ش، أخ. ش	أم	
الفروض:	ع. بالغير	$\frac{1}{6}$	أصل المسألة ٦
السهم:	٥	١	جزء السهم ٤
	٥+٥ (٢٠)	٤	الأصل بالتصحيح ٢٤

قيمة السهم = $96 \div 24 = 4$ ف.

الأنصباء على الترتيب: ٢٠ ف. ٢٠ ف. ٤٠ ف. ٦ ف.

الحل: بعد وفاة الأخ (المسألة الثانية):

الورثة:	ابن، ٣ بنات	أختان. ش	أم (هي أم الميت الأول أيضاً)
الفروض:	ع. بالغير	م. بالفرع الوارث المنكر	$\frac{1}{6}$
السهم:	٢ (٥) ١+١+١		أصل المسألة ٦

قيمة السهم = $40 \div 6 = 6$ ثلثين ف.

نصيب ابن المتوفى الثاني = $6 \times \frac{2}{3} = 4$ ف. $40 - 4 = 36$ ف

نصيب كل بنت من بنات المتوفى الثاني = $6 \times 1 = 6$ ف. $36 - 6 = 30$ ف

نصيب الأم = $6 \times 1 = 6$ ف. $30 - 6 = 24$ ف

مجموع ما تستحقه الأم من التركتين هو $\frac{2}{3} \times 24 = 16$ ف. لأنها استحققت ١٦ ف،
من ميراث المتوفى الأول باعتبارها أمًا، واستحققت $\frac{2}{3} \times 6 = 4$ ف. من ميراث
المتوفى الثاني للاعتبار ذاته.

يلاحظ أننا لجأنا إلى التصحيح في مسألة الميت الأول، لأن أسهم
الأشقاء (٥) لم تنقسم قسمة صحيحة على رؤوسهم (٤) فكان ثمة تباين بين
العديدين (٤، ٥) فضربنا عدد الرؤوس — باعتباره جزء السهم — في أصل

المسألة وفي سهام الورثة لكي نصل إلى المضاعف البسيط - الذي يقبل القسمة على كل الورثة بدون كسر - وهو ما يسمى بـ (الأصل بالتصحيح).

٢٣٠- وأكتفي بهذه الأمثلة، إذ لا فرق بين حل مسألة فيها مناسخة وبين حل مسألة عادية. ولتقتفي في أنه بإمكانك أن توزع التركة التي فيها ورثة المتوفى الثاني عن ورثة المتوفى الأول، ولم يحدث تغيير في القسمة فإنك تكفي بتقسيم التركة مرة واحدة على الورثة الموجودين، وكان المتوفى الثاني لم يكن. أما إن كانت المسألة مثل الحالة الثانية - وهي عكس الأولى في الورثة، وفي الاستحقاق - فإنك تقسم أولاً تركة الميت الأول على فرض أن المتوفى الثاني موجود، ثم تقسم بعد ذلك نصيبه - أو تركته بما في ذلك نصيبه من مورثه (المتوفى الأول) - على ورثته، سواء أكانوا وارثين من الأول أيضاً، أم غير وارثين .. وفي حالة وجود وارث من الميتين (الأول والثاني) فإنك تجمع نصيبه من التركتين .. وعندئذ تكون قد بينت نصيب كل وارث في المسألة المتناسخة. وتكون قد عرفت كذلك أنه لا يختلف حل مثل هذا النوع من التوارث عن أية مسألة عادية .. غاية ما هناك أنك تلاحظ العلاقة بين الورثة في كل من الميت الأول والثاني.

٢٣١- على أن هناك طريقة أخرى لحل مسائل المناسخة - التي هي من قبيل الحالة الثانية - ولا يفوتني الإشارة إلى هذه الطريقة التي تقوم على توحيد أصل المسألتين بحيث تنقسم سهام الورثة جميعاً في المسألتين على عدد رؤوسهم قسمة صحيحة.

مثال ذلك: توفي شخص عن: بنت، وابن، وقبل تقسيم التركة توفي الابن وترك بنتاً وابنتين وأخته (بنت المتوفى الأول) فيكون الحل بتلك الطريقة (الثانية) على النحو التالي:

مسألة الميت الأول:

الورثة: بنت، ابن

الفروض: ع. بالغير

المساهم: ١ ٢

وبالأصل الواحد ١٠ ٥

مسألة الميت الثاني:

الورثة: بنت، ابنان، أخت

الفروض: ع. بالغير م. بالفرع الوارث المذكر

السهم: ١ ٤

أصل المسألة ٣
الأصل
الموحد
١٥

الأصل ٥

الذي حدث أننا وجدنا — قبل التصحيح تبانياً بين سهام الابن (المتوفى الثاني) — وعددها (٢) من أصل المسألة الأولى — وبين عدد رعوس ورثته (٥) — واحد للبنت وأربعة للابنتين — فاعتبرنا عدد رعوس هؤلاء الورثة هو جزء السهم الذي يصحح منه أصل المسألة الأولى، ولذا ضربناه في سهام الورثة الميت الأول وأصل المسألة (الأولى) فكان الأصل بالتصحيح $١٥ = ٣ \times ٥$ وهو الأصل الموحد الذي تصحح منه سهام الورثة جميعاً في المسألتين، حيث كان لبنت المتوفى الأول $١ \times ٥ = ٥$ أسهم وللابن (وهو المتوفى الثاني) $٢ \times ٥ = ١٠$ أسهم، ومن الواضح أن هذا النصيب يقبل القسمة — بدون كسر — على عدد رعوس ورثته فتستحق بنته $١٠ \times \frac{١}{٥} = ٢$ ويستحق ابنه $١٠ \times \frac{٤}{٥} = ٨$ أسهم تقسم عليها بالتساوي.

مثال آخر: توفي عن أخ شقيق، أخت شقيقة. وقبل قسمة التركة توفي الأخ عن زوجة، وابن.. والتركة ٧٢ فدانا، فما نصيب كل وارث؟
جرب الحل بالطريقة المذكورة، مع العلم بأن الأصل بالتصحيح (هو الأصل الموحد أيضاً) = ٢٤ فكيف كان ذلك؟

الفصل التاسع

التخارج

٢٣٢- وهو أن يتصالح الورثة - أو يتفقوا - فيما بينهم على إخراج بعضهم من الميراث نظير شيء معلوم من التركة أو من مال الورثة أو بعضهم وهو جائز شرعاً - عند التراضي - على مذهب جمهور الفقهاء، ومستندهم في ذلك تماضر بنت الأصبغ امرأة عبد الرحمن بن عوف - رضي الله عنهما - أخرجها ورثته من ثلث الثمن - وروى أنهن كن أربعاً فصالحوها عن ربع الثمن - بثلاثة وثمانين ألف درهم وقيل بمائة ألف درهم، وكان ذلك بمحض من الصحابة فلم ينكره أحد. كما أن التخارج لا يعدو أن يكون نوعاً من المعاوضة، على اعتبار أن نصيب الوارث الخارج من التركة أحد البديلين، وما يأخذه في مقابل خروجه من الميراث يكون البديل الآخر...

بل إن من الفقهاء من يعتبره - في بعض الصور قسمة، وفي بعضها بيعاً، وفي بعضها هبة. ومنهم من يعبر عنه بلفظ الصلح، أو بالتواهب. وقد نص قانون المواريث المصري على التخارج وصوره في المادة الثامنة والأربعين^(١).

(١) راجع: أحكام المواريث بين الفقه والقانون: ص ٣٦٦ والميراث في الإسلام والقانون

صور التخرج:

الوارث الخارج من التركة إما أن يعوضه أحد من الورثة من ماله الخاص، وإما أن يعوضه الورثة جميعهم من أموالهم الخاصة، وإما أن يعوض بشيء من التركة .. وهذه الصورة الأخيرة أكثر صور التخرج وقوعاً بين الورثة. وتفصيل تلك الصور الثلاث فيما يلي:

الصورة الأولى وكيفية تقسيم التركة في وجودها:

٢٣٣- إذا كان الخارج من التركة قد أخذ مالا من أحد الورثة نظير خروجه من التركة، أو تنازله عن نصيبه فيها فإن نصيب هذا الخارج يكون حقاً لمن دفع المال، وكان الأول (الخارج) قد باع نصيبه للأخير الذي دفع التعويض من ماله الخاص.

ومعنى هذا أن يستحق الأخير نصيبين من التركة؛ نصيباً باعتبار وارثاً، ونصيب الخارج باعتباره مشترياً له بالتعويض الذي دفعه.. فإذا وجدت مسألة بهذه الصورة فإننا نقسم التركة أولاً على فرض عدم التخرج، وما يخص الذي أخرج نفسه يأخذه الوارث الذي عوضه.

مثال ذلك: توفي رجل عن: أم، وأخت شقيقة وأخوين شقيقين وترك ٩٠٠ جنيهاً وقبل قسمة التركة اصطلحت الأم مع الأخت على أن تعطيهما (الأم) حقها في نظير أن تدفع لها البنات ١٠٠ جنية من مالها الخاص.

الحل: على فرض عدم التخرج:

الورثة:	أم	أخت. ش، أخوان. ش
الفروض:	$\frac{1}{4}$	ع. بالغير
السهام:	١	٢+٢(٥)١

أصل المسألة ٦

وبتخارج الأم مع الأخت الشقيقة نظير البذل فإن نصيب الأم يعطي للأخت، فيكون مجموع نصيبها (الأخت) ٢ من ٦ لأنها استحققت ١ من ٦ بالإرث، واستحققت أيضاً ١ من ٦ نصيب الأم بالتخارج. ولما كانت قيمة السهم $900 \div 6 = 150$ جنيهاً فإن ما يعطي للأخت الشقيقة بالميراث والتخارج $150 \times 2 = 300$ جنيهاً. وما يعطي للأخوين الشقيقين بالميراث فقط $150 \times 4 = 600$ جنيهاً، يقسم بينهم بالتساوي.

الصورة الثانية، وكيفية قسمة التركة في وجودها:

٢٣٤- إذا كان الخارج قد عوض من الأموال الخاصة لجميع الورثة في مقابل خروجه أو تنازله لهم عن نصيبه من التركة فإن نصيبه الذي كان مستحقاً له يكون لهم جميعاً ويوزع بينهم بالتساوي، أو بالنسبة التي يتفقون عليها، فمثلاً: لو أن شخصاً مات عن بنت، ابنتين وترك ٢٥ فداناً وقبل قسمة التركة تصالحت البنت مع أخويها على أن تترك لهما التركة كلها — أو تخرج عن نصيبها — في مقابل مبلغ ٥٠٠ جنيهاً يدفعانه إليها من مالهما الخاص بالتساوي أو بالتفاوت.. يكون الحل هكذا:

على فرض عدم التخارج:

الورثة: بنت، ابنان

الفروض: ع. بالغير

أصل المسألة ٥

السهام: ١ (٥) + ٢

قيمة السهم = $25 \div 5 = 5$ ف.

نصيب البنت = $5 \times 1 = 5$ ف. وبتخارجها مع أخويها فإن نصيب كل ابن بالميراث والتخارج هو: $5 \times 2 + 5 \times 5 = 12,5$ ف.

ولو كان الأخوان قد اتفقا — أو كان ثمة نص في عقد الترخارج — على أن نصيب أختهما (بنت المتوفى) يوزع بينهما - مثلاً بنسبة ٢ : ٣ فإن نصيب أحدهما يكون $١٠ + ٢ = ١٢$ أف ونصيب الآخر $١٠ + ٣ = ١٣$ أف.

الصورة الثالثة، وكيفية قسمة التركة في وجودها:

٢٣٥- أن يكون العوض أو البديل المدفوع للخارج شيئاً أو عيناً من التركة.. وهذه الصورة — كما قررنا — أكثر صور الترخارج وقوعاً؛ حيث يتصلح أحد الورثة مع الآخرين على أن يترك نصيبه المستحق له من التركة في مقابل أن يستقل بشيء معين كسيارة أو منزل.. أو خلافهما مما يدخل في عداد ما يورث عن الميت، وفي هذه الحالة نقسم أصل المسألة الافتراضي على جميع الورثة بما فيهم الخارج منها وكأنه لا تخارج، ثم نطرح سهم — أو أسهم الذي خرج من أصل المسألة — أو من عولها أو من تصحيحها — ونجعل الباقي من السهام أصلاً جديداً للمسألة كما يحدث في المسائل الرد. ثم نعود فنطرح ما أخذه الخارج من التركة، والباقي منه يقسم على ذلك الأصل الجديد فيكون الناتج قيمة السهم فنضربها في سهام الورثة التي كانت لهم على التقسيم بالأصل الأول، وحاصل الضرب هو النصيب المستحق لكل من التركة بعد الترخارج.. فلو توفيت امرأة — مثلاً — عن زوج وبنتين وبنت ابن، وابن ابن وترك ٣٠,٠٠٠ جنيه منها منزل قيمته ثلاث آلاف (٣٠٠٠) جنيه وقبل توزيع التركة صالح الزوج الورثة الآخرين على أن يخرج من التركة نظير تنازلهم عن المنزل، فإن نصيب كل وارث من التركة — في هذه الحالة — يستخرج على النحو التالي:

على فرض عدم التخرج:

الورثة:	زوج	بنتان	بنت ابن، ابن ابن	
الفروض:	$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{3}$	ع. بالغير	أصل المسألة ١٢
المهام:	٣	٨	١	جزء السهم ٣
٩	١٢ (٢٤)	١ (٣)	٢	الأصل بالتصحيح ٣٦
٠	١٢ (٢٤)	١ (٣)	٢	الأصل بالتخرج ٢٧

الباقى من التركة بعد ما أخذه الزوج = ٣٠٠٠ - ٣٠٠٠ = ٢٧٠٠٠ جنييه

قيمة السهم = $٢٧ \div ٢٧٠٠٠ = ١٠٠٠$ جنييه.

نصيب كل بنت = $١٢ \times ١٠٠٠ = ١٢٠٠٠$ جنييه.

نصيب بنت الابن = $١ \times ١٠٠٠ = ١٠٠٠$ جنييه.

نصيب ابن الابن = $٢ \times ١٠٠٠ = ٢٠٠٠$ جنييه.

ومثال آخر:

توفيت عن زوج ولم وأخ شقيق وترك ٩٠٠ جنييه منها ٣٠٠ مهرأ في نمة الزوج وقبل قسمة التركة اتفق الزوج مع الأم والأخ على أن يخرج من التركة مقابل تنازلهما عن مؤخر الصداق — أو المهر الذي في نمته — لزوجته المتوفاة فإن نصيب كل من الأم والأخ الشقيق يستخرج هكذا:

على فرض عدم التخرج:

الورثة:	زوج	أم	أخ شقيق	
الفروض:	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{3}$	ع	أصل المسألة ٦
المهام:	٣	٢	١	الأصل بالتخرج ٣
٠	٢	١		

التركة بعد طرح المهر منها = ٩٠٠ - ٣٠٠ = ٦٠٠ جنيهاً

قيمة السهم = $600 \div 3 = 200$ جنيه

نصيب الأم = $200 \times 2 = 400$ جنيه

نصيب الأخ الشقيق = $200 \times 1 = 200$ جنيهًا.

الذي حدث أننا طرحنا سهام الزوج (٣) من أصل المسألة الافتراضي (٦) وجعلنا الباقي (٣) أصلاً جديداً للمسألة، وطرحنا — أيضاً — مقدار المهر (أو مؤخر الصداق الذي أخرج الزوج نفسه من التركة مقابل تنازل الورثة الآخرين عنه له) وما بقى من التركة قسماً على الأصل الجديد بحيث كانت النسبة بين الأنصاء بعد التخرج كالنسبة بينهما قبله^(١)، إذ وجدنا الأم تستحق ما قيمته ٢ من ٣ والأخ يستحق ما قيمته ١ من ٣.

٢٣٦- هذا ويلاحظ أنه لو كان مكان الأخ أباً — في هذه المسألة — فإنه لا يلزم طرح سهام الزوج من أصل المسألة ثم استبعادها، وقسمة باقي

(١) وقد يتساءل أحد: لماذا لا نعتبر الخارج كالمعوم ونقسم التركة على الورثة الباقين؟ إننا لو فعلنا ذلك لأدى إلى تغيير في الأنصاء؛ فمثلاً في المسألة التي معنا كان الخارج هو الزوج، ولو اعتبرناه معوماً لتغير نصيب الأم من ثلث كل التركة إلى ثلث الباقي — بعد ما أخذ الزوج في نظير خروجه من التركة — وهذا خلاف المجمع عليه من أن لها ثلث التركة كلها في هذه الحالة؛ حيث لا يوجد من يحجبها حجب نقصان من الثلث إلى السدس (وثلث الكل ثلث $900 = 300$ وثلث الباقي ثلث $600 \times 2 = 200$). فإذا قيل: لقد أخذت الأم ٤٠٠ جنيه على التقسيم الجديد بعد إسقاط سهام الزوج الخارج، وكان في المسألة رداً، فلا وجه للاعتراض. هذا ولو كان الخارج هو الأخ واعتبرناه كأن لم يكن لتغير نصيب الزوج من نصف التركة كلها إلى النصف الباقي .. وهكذا. ومن جهة أخرى: فإن اعتبار الخارج كالمعوم لا يترتب عليه تغيير الأنصاء فحسب، بل قد يكون حاجباً لبعض الورثة، فلو فرضناه معوماً — أو كأن لم يكن — يترتب على ذلك أن يرث غير المستحق للميراث.

التركة على الأم والأب، بل يجعل الزوج المتخارج كأن لم يكن من أول الأمر، ونقسم التركة - أو الباقي منها بعد ما خرج به الزوج - على الأبوين؛ لأن نصيب الأم لا يتغير فهو ثلث الباقي مع الأب وأحد الزوجين، كما عرفت سابقاً في أحوال ميراث الأم (المسألة الغراوية).

الفصل العاشر

في الحجب، وأثر الفرع الوارث

المبحث الأول: الحجب

٢٣٧- ومعناه في اللغة: المنع والستر، وفي اصطلاح علماء الميراث: منعه الشخص - الذي قام به سبب الإرث، وتوافر شروطه، وانتفت عنه موانعه - من الميراث كله أو بعضه، بسبب وجود شخص آخر أقرب إلى المتوفى منه؛ مثل حجب الأخ بالابن وحجب الجد بالأب، وحجب الزوج بالفرع الوارث من النصف إلى الربع ...

٢٣٨- أنواعه: يتنوع الحجب إلى نوعين:

الأول: حجب حرمان (حجب كلي): وهو منع الشخص من كل ميراثه - قليلاً كان أو كثيراً - لوجود شخص آخر أولى به منه؛ إما لأن هذا الأخير (الحاجب) مقدم عليه في الجهة، أو أقرب منه في الدرجة، أو أقوى منه في القرابة كحجب الابن للأخ لأن جهة البنوة مقدمة على جهة الأخوة، وكحجب الابن لابن الابن، وبنات الابن لقرب درجة الابن، وكحجب الأخ الشقيق للأخ لأب لقوة قرابة الأول. ويتحقق هذا النوع من الحجب في بعض الورثة من أصحاب الفروض والعصبات النسبية، وغيرهم من المستحقين بطريق الإرث وبغير الإرث، كما سيتضح من الفقرة التالية:

٢٣٩- الورثة بالنسبة لهذا النوع من الحجب قسمان:

١- قسم لا يحجب أبداً - وإن جاز أن يحجب بعضهم حجب نقصان - وهم ستة : الزوجان - الأباوان المباشرين (الأب والأم) - الفرعان المباشرين (الابن والبنت الصليبان)^(١).

٢- قسم يحجب هذا النوع من الحجب - وإن جاز أيضا أن يحجب بعض من يندرج تحته حجب نقصان - ويمثل هذا القسم من عدا الستة المذكورين من الورثة ؛ سواء كانوا من أصحاب الفروض ، أو من العصبات النسبية - بأنواعها الثلاثة (بالنفس ، بالغير ، مع الغير) - أو كانوا من ذوى الأرحام ، أو من العصبات السببية ، أو من غير هؤلاء من المستحقين بغير طريق الإرث وقد بينا - فيما سلف - متى يرث هؤلاء حقوقهم كاملة أو ناقصة، ومتى يحجبون حجباً كلياً، ومن الذى يحجبهم حجب نقصان أو حجب حرمان، وسوف نلخص - فى الفقرة التالية - حالات حجب أصحاب الفروض والعصبات - من أولئك الذين يشملهم هذا القسم - حجب حرمان ، ونكتفى بما ذكرناه حول غيرهم - من حيث الإرث وعدمه - فى مواضعها من هذه الدراسة .

(١) ولعلك تلاحظ أن من هؤلاء من يرث بالفرض فقط، وهم الزوجان والأم؛ ومنهم من يرث بالفرض والتعصيب، وهما الأب والبنت، ومنهم من يرث بالتعصيب فقط وهو الابن، وتلاحظ أيضاً: أن ثلاثة من هؤلاء الستة لا يحجبون أبداً حجب حرمان ولا حجب نقصان، وهم: الابن والبنت والأب، والثلاثة الآخرين لا يحجبون حجب حرمان وقد يحجبون - فقط - حجب نقصان، وهم: الزوج والزوجة والأم.

المحجوبون حجب حرمان ، ومن يحجبهم :

٢٤٠- قلنا: إن هناك ستة أشخاص من الورثة (أصحاب الفروض، والعصبات النسبية) لا يحجبون حجب حرمان بأي حال من الأحوال - وإن حجب بعضهم حجب نقصان - ومن عداهم يرث في حالة، ويحجب في حالة أخرى. وفي حالة الحجب لهؤلاء نجد أن منهم من يحجب النوعين (حجب حرمان، وحجب نقصان) كبنات الابن والأخت لأب. ومنهم يحجب حجب حرمان فقط. والذي يهمنا - هنا- هو بيان من قد يحجب حجب حرمان من أصحاب الفروض والعصبات النسبية، ومن يحجبهم.

فأما أصحاب الفروض فهم:

١. الجد الصحيح: يحجب حجب حرمان بالأب، وبكل جد صحيح أقرب منه للميت.

٢. الجدة الصحيحة: تحجب الواحدة فأكثر من أي جهة كانت أو كن (أبوية أو أمية) بالأم.

كما تحجب الأبوية بالأب ، وبالجد الذي تنلى به إلى المتوفى. وتحجب الجدة البعيدة بالتقريب من أي جهة كانت، ولو كانت الأولى محجوبة هي الأخرى؛ فلو كانت المسألة: أب، أم، أم أم، فإن الأب يحجب الجدة التي من جهته، وهذه تحجب الجدة التي من جهة الأم. لأن الأولى أقرب درجة للميت من الأخيرة.

٣. بنت الابن: تحجب الواحدة فأكثر - حجب حرمان - بالابن الصليبي، وبالفرع الوارث المفكر الأعلى منها في الدرجة، وبالبنيتين فأكثر وبنتي

الابن فأكثر إذا كن أعلى منها درجة ولم يكن معها من يعصبها ممن هو في درجتها أو أنزل منها درجة، واحتاجت إليه لكي توثق.

٤. الأخت الشقيقة: تحجب الواحدة فأكثر - حجب حرمان - بالأب، والفرع الوارث المذكر (الابن وابن الابن وابن نزل)، سواء كان معها أو معهن أخ شقيق أو لم يكن.

٥. الأخت لأب: ويحبها - واحدة فأكثر - الأب والفرع الوارث المذكر، والأخ الشقيق والأخت الشقيقة إذا كانت عصبه مع الغير، والشقيقان إن لم يوجد من يعصبها أو يعصبهن (أخ أو أكثر لأب).

٦. الإخوة والأخوات لأم: الواحد والأكثر، الذكر والأنثى منهم يحجب حجباً كلياً بالفرع الوارث مطلقاً (ذكراً كان أو أنثى) وبالأصل المذكر (الأب والجد الصحيح وابن علا).

٢٤١- وأما حجب العصبات النسبية: فإن القاعدة في توريثهم أن تقدم الجهة ثم قرب الدرجة، ثم قوة القرابة - على ما قدمناه في ميراث العصبات النسبية - وعلى هذا فجهة البنوة تحجب من عداها من الجهات الثلاث، باستثناء من يرث بالفرض مع وجودها كالأب والجد. وجهة الأبوة تحجب جهتي الإخوة والعمومة، باستثناء الجد مع الإخوة الأشقاء أو لأب فإنهم يشتركون معه في الباقي بعد أصحاب الفروض بشرط أن لا يقل نصيب الجد عن السدس بالمقاسمة، كما بينا في ميراث الجد. هذا وجهة الإخوة تحجب العمومة مطلقاً. فإن تساوت العصبه في الجهة فالأقرب درجة يحجب الأبعد، فالابن يحجب ابن الابن وابن نزل، والأب يحجب الجد وابن علا، وأبو الأب يحجب أبا أبي الأب.. وهكذا. والأخ الشقيق يحجب ابنه وابن أخيه وابن نزل،

وكذا الأخ لأب يحجب ابنه وابن أخيه، والعم يحجب ابن العم، وهكذا فإن تساوا في الجهة والدرجة قدم الأقوى قرابة؛ فالأخ الشقيق يحجب الأخ لأب، والعم الشقيق يحجب العم لأب، وابن الأول يحجب ابن الثاني وهكذا. ويلاحظ أن ابن الأخ الشقيق لا يحجب الأخ لأب، بل العكس هو الصحيح، لأن الأخ لأب أقرب في الدرجة.

٢٤٢- وبعد كل ما تقدم يمكن القول بأن حجب الحرمان ينبنى على أصليين رئيسين:

١- أن كل من أدلى إلى الميت بشخص لا يرث مع وجود ذلك الشخص^(١)؛ فلا يرث كل من الجد والجدة الأبوية والإخوة والأخوات الأشقاء أو لأب مع وجود الأب لأن هؤلاء ينتمون إلى الميت بواسطة هذا الأب، فمتى كان موجوداً ووارثاً فإن أحداً من هؤلاء لا يرث شيئاً.

٢- تقديم الأقرب على الأبعد؛ بمعنى أن الأقرب يحجب الأبعد، والأقوى قرابة يحجب الأضعف، ومن ثم يكون التقديم في الاستحقاق بالجهة، فإن تساوت الجهة كان التقديم بالدرجة، فإن تساوت الجهة والدرجة كان التقديم بقوة القرابة..

النوع الثاني من الحجب: حجب النقصان (الحجب الجزئي): وهو منع الشخص الوارث من فرضه الأعلى، وإعطائه الأقل منه لوجود شخص آخر؛ أو هو منع الوارث من بعض ميراثه، بنقله من سهم أكثر إلى سهم أقل بسبب

(١) ويستثنى من هذا الأصل الإخوة والأخوات لأم، فإنهم يرثون في وجود الأم، مع أنهم يدلون إلى الميت بواسطتها، وأكثر من هذا أنهم يؤثرون على نصيبها؛ حيث يحجبونها حجب نقصان من الثلث إلى السدس كما نبهنا على ذلك في خصائص ميراث أولاد الأم.

شخص آخر. ومن أمثلته حجب الزوجة من الربع إلى الثمن عند وجود فرع وارث للزوج المتوفى، وحجب الأم من الثلث إلى السدس عند وجود الفرع الوارث أيضاً، وعند وجود اثنين فأكثر من الإخوة والأخوات من أي جهة كانوا.

٢٤٣- وهذا النوع من الحجب قاصر على أصحاب الفروض المتغيرة. وبالتحديد من له فرضان أحدهما أقل من الآخر.. وذلك متحقق في خمسة من أصحاب الفروض وهم: الزوج، الزوجة، الأم، بنت الابن، الأخت لأب وقد تقدم لك (في أحوال أصحاب الفروض) ما يوضح حجب هؤلاء حجب نقصان.. ونذكر هنا ما يفيدنا في هذا المقام:

■ الزوج: ينقص نصيبه من النصف إلى الربع مع وجود الفرع الوارث للميت (الزوجة)؛ سواء كان منه أو من زوج آخر قبله، وسواء كان هذا الفرع الوارث مذكراً أو مؤنثاً.

■ الزوجة (واحدة فأكثر): ينقص نصيبها - أو نصيبهن - من الربع إلى الثمن مع وجود الفرع الوارث مطلقاً (ذكراً أو أنثى) للميت (الزوج) سواء كان هذا الفرع الوارث منها أو منهن، أو من غيرها أو من غيرهن.

■ الأم: ينقص نصيبها من الثلث إلى السدس مع وجود الفرع الوارث مطلقاً للميت ومع اثنين فأكثر من الإخوة والأخوات مطلقاً - أشقاء أو لأب أو لأم - ولو كانوا محجوبين.

■ بنت الابن (مهما نزلت درجة أبيها): تحجبها البنت الصليبية، وبنت الابن الأعلى منها درجة حجب نقصان إلى السدس تكمة للثنتين، بشرط عدم وجود من يعصبتها. ويلاحظ أن هذا الفرض الأقل (السدس) في الحالة المذكورة ويكون فرض الواحدة فأكثر من بنات الابن، حيث تستأثر به الواحدة المنفردة، ويوزع بينهما بالتساوي عند التعدد.

■ الأخت لأب (واحدة فأكثر): تحجبها أو تحجبهن الأخت الشقيقة حجب نقصان من النصف إلى السدس تكملة للثنتين، بشرط عدم وجود معصب (أخ فأكثر لأب) فإن وجد فإنها تنتقل من الإرث بالفرض إلى الإرث بالتعصيب ويلاحظ — أيضاً أن ذلك الفرض الأقل (السدس) تستحقه الأخت الواحدة المنفردة في الحالة المذكورة ويوزع بينهما بالتساوي — على عدد الرعوس — عند التعدد.

٢٤٤- وقد يقال: إن هناك من الورثة من يتأثر نصيبه بالانتقال من الإرث بالتعصيب إلى الإرث بالفرض في بعض الصور كالأب والجد مع الفرع الوارث المذكور.

كما أن هناك من يتضرر بالانتقال من الإرث بالفرض إلى الإرث بالتعصيب مع الغير أو بالغير؛ فالأخت الشقيقة — مثلاً — إذا صارت عصبه بالغير (لوجود أخ شقيق أو أكثر) قد لا يبقى لها شيء ترثه بالتعصيب، وإذا ورثت بالتعصيب فلا يتصور أن تأخذ أكثر من ثلث جميع التركة، على حين لولا وجود معصب أصلاً فإن نصيبها الأعلى هو النصف فرضاً، فكأنها بالتعصيب إما أن تحرم، وإما أن تأخذ أقل من السهم المقرر لها شرعاً.. فهل هذه الصور من قبيل حجب النقصان؟

والجواب: إن هذا شأن الإرث بالتعصيب؛ حيث ترث العصبه التركة كلها عند الانفراد أو الباقي بعد أصحاب القروض، وقد لا يبقى لها شيء ترثه. أما حجب النقصان فلا يتحقق — كما قلنا — إلا في أصحاب القروض المتغيرة؛ أي من له منهم فرضان: فرض أعلى، وفرض أدنى، فيأخذ الواحد منهم الأقل عندما يوجد شخص آخر، وهؤلاء لا يقلون عن هذا الفرض الأدنى بأي حال من الأحوال. وإذا فُتمة فرق بين المنع أو النقصان المترتب على الإرث

بالتعصيب، وبين منع الوارث من بعض نصيبه — أو من فرضه الأعلى — نظراً لوجود شخص آخر، وهو ما يسمى بحجب نقصان.

٢٤٥- وأخيراً لابد من الإشارة إلى نقطة تتعلق بالحجب بنوعيه ولها أهميتها، تلك هي:

الفرق بين المحجوب والممنوع من الميراث: عرفنا أن الحجب هو منع الشخص — الذي توافرت أهلية الإرث — من الميراث كله أو بعضه بسبب وجود شخص آخر أقرب إلى المتوفى منه. أما المنع من الميراث فيكون بسبب اتصاف الشخص بمانع من موانع الإرث كالرق والقتل واختلاف الدين.. ومن ثم كان تفريق الفقهاء بين المحجوب والممنوع — من الميراث من ناحيتين:

إحداهما: من حيث الحقيقة أو السبب؛ فنجد أن المحجوب قد قام به سبب الإرث (زوجية أو قرابة...) وتحقق الشرط، وانتفى عنه المانع، ولكنه حجب من الميراث كله أو بعضه بسبب وجود من هو أولى منه، فالحجب إذاً — ليس لمعنى أو لصفة فيه، بل لأمر خارجي عنه، لولاه لورث المحجوب بالفعل، أو أخذ فرضه الأعلى. أما الممنوع من الميراث فإنه وإن كان قد قام به سبب الإرث (قرابة أو زوجية....) وتحقق الشرط — لكن اتصافه بما يمنعه من الميراث — كالقتل أو الرق.. — جعله غير أهل له، ومن ثم لا يستحق من التركة شيئاً.

الثانية: من حيث الأثر؛ فالمحجوب حجب حرمان أو حجب نقصان قد يحجب غيره حجباً كلياً أو حجباً جزئياً؛ بمعنى أنه وإن كان لا يرث فعلاً إلا أن تأثيره في غيره من الورثة يظل كما هو، لتوافر أهليته للإرث أصلاً. أما الممنوع أو المحروم من الميراث، فإنه يعتبر في حكم المعدوم بمعنى أنه لا

يحجب غيره من الورثة، لعدم أهليته للإرث فإذا وجد في مسألة اعتبر كان لم يكن^(١).

٢٤٦- والخلاصة: أن الفرق بين المحجوب والمحروم (الممنوع) في أن الأول أهل للإرث لكنه حجب لوجود من هو أولى بالميراث منه. أما الثاني فليس أهلاً للميراث. وأيضاً: المحجوب قد يحجب غيره لأن وجوده معتبر مؤثر. أما الممنوع فإن وجوده لا يؤثر على غيره من الورثة.. والأمثلة الآتية توضح هذين الفرقين.

١- الورثة:	زوجة	أب	أم أم	أم أم	أم أب
الفروض:	$\frac{1}{4}$	ع	م. بأم الأب	م. بالأب	أصل المسألة ٤
السهام:	١	٣			

حجبت الجدة الأبوية بالأب — لأنها تتلي به للميت — ومع كونها محجوبة إلا أنها حجبت الجدة الأبعد منها وهي أم أم الأم. ويلاحظ أنه لولا وجود الجدة الأبوية لأخذت الجدة من جهة الأم السدس فرضاً — كما عرفت في ميراث الجدة؛ إذ لا تأثير للأب على الجدة التي من جهة الأم مهما بعدت.

٢- الورثة:	٥ إخوة أشقاء	أم	أم أم، أم أب
الفروض:	ع	$\frac{1}{6}$	م. بأم
السهام:	٥ بالتساوي	١	

الأم هنا محجوبة حجب نقصان — من الثلث إلى السدس — ومع ذلك حجبت الجدتين اللتين من جهتها ومن جهة الأب.

(١) راجع في الحجب بنوعيه، وكذا الممنوع من الميراث: مواد القانون من ٢٣ إلى ٢٩.

٣- الورثة:	زوج	أب	أم	أخوان ش، أخت م	
الفروض:	$\frac{1}{2}$	ع	$\frac{1}{6}$	م. بالأب	أصل المسألة ٦
المساهم:	٣	٢	١		

الإخوة الأشقاء والأخت لأم محجوبون بالأب، ومع ذلك حجبوا الأم حجب نقصان من الثلث إلى السدس.

٤- الورثة:	زوجة أخ. ب	أخت ش	ابن أخ. ش	ابن أخ. ب	
الفروض:	$\frac{1}{4}$	ع	$\frac{1}{2}$	م. بالأخ لأب	أصل
				لأب وابن الأخ. ش	٤
المساهم:	١	١	٢		

٥- الورثة:	ابن بالغ تسبب في قتل أبيه (أو بالتحريض) قتل	زوجة أب	أم	
الفروض:	م. للقتل بالتسبب أو بالتحريض فلم يرث ولم	$\frac{1}{4}$	ع	$\frac{1}{3}$ الباقي
	يؤثر على غيره من الورثة.			الأصل ٤

٦- الورثة:	ابن مجنون نبح أمه	زوج جد	أم أخ لأب	
الفروض:	ع	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$ م. بالابن
المساهم:	٥	٣	٢	٢

القتل هنا غير مانع من الميراث، لأن القتل غير مكلف.

٧- الورثة:	زوج قتل زوجته وقت	أب ابن	جد	أخ. ش
	تلبسها بالزنا			

الفروض:	$\frac{1}{4}$	ع	م. بالأب	م. بالاب والفرع الولوث المذكور
المساهم:	٣	٢	٧	أصل المسألة ١٢

القتل هنا — أيضا غير مانع من الإرث؛ لأنه بحق أو بعذر شرعي وهو الدفاع عن العرض.

٨ - الورثة:	زوجة	أم	ابن كافر	أخ. ب
الفروض:	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{3}$	م. لاختلاف الدين	ع
السهام:	٣	٤		٥

لم يؤثر وجود الابن هنا على غيره من الورثة؛ لأنه ممنوع من الميراث بسبب اختلاف الدين، وبالتالي لم يحجب كلاً من الزوجة والأم حجب نقصان، كما أنه لم يحجب الأخ لأب حجب حرمان.

٩ - الورثة:	أم	جد	أخوان مسيحيان	أخ لأم
الفروض:	$\frac{1}{3}$	ع	م. لاختلاف الدين	م. بالجد
السهام:	١	٢		

المبحث الثاني: أثر الفرع الوارث

٢٤٧- رأينا عند الكلام عن أحوال الورثة ومراتبهم، وفي الكلام السابق عن الحجب - كيف أن الفرع الوارث أثراً في إرث، وحجب بعض المستحقين حجباً كلياً أو جزئياً، وهذا يتطلب توضيح هذه النقطة في ثلاثة محاور:

الأول: أثر الفرع الوارث مطلقاً (المذكر والمؤنث)؛ حيث يترتب على وجوده آثار هي:

(١) أنه يحجب الزوجين حجب نقصان؛ فالزوج يرث مع الفرع الوارث مطلقاً الربع بدل النصف، والزوجة - واحدة فأكثر - ترث أو يرثن معه الثمن بدلي الربع.

(٢) أنه يحجب الأم حجب نقصان - أيضاً - من الثلث إلى السدس.

(٣) أنه يحجب أولاد الأم - ذكوراً وإناثاً، واحداً فأكثر - حجب حرمان.

الثاني: أثر الفرع الوارث المذكر؛ وعنه نقول: للفرع الوارث المذكر آثار على غيره من بقية الورثة، ويختص بها وحده، ولا يشاركه فيها الفرع الوارث المؤنث.. وهذه الآثار نجملها فيما يلي:

- (١) أنه يحجب من يليه من الأبناء والبنات (أبناء وبنات الابن مهما نزلت درجته) حجب حرمان، وإن استحقوا بالوصية الواجبة.
- (٢) أنه يجعل نصيب الموجود من الأب والجد مقصوراً على الإرث بالفرض (السدس) فقط.

(٣) أنه يحجب الإخوة والأخوات (أشقاء أو لأب) حجب حرمان.

- (٤) أنه يعصب من في درجته من الإناث؛ أي ينقلها من الإرث بالفرض إلى الإرث بالتعصيب، وحينئذ تأخذ نصف نصيبه (للذكر مثل حظ الأنثيين)، كما أنه قد يعصب من فوقه من الإناث عند احتياجهن إليه، فابن ابن الابن قد يعصب بنت الابن (الأعلى منه درجة)، وذلك عندما تستغرق البنات الصليات فرض الثلثين، فتعصبيه لها - رغم أنه أنزل منها درجة - يجعلها ترث (بالتعصيب)، ولولا ذلك ما أخذت شيئاً من التركة، كما أوضحنا في ميراث بنت الابن.

الثالث: أثر الفرع الوارث المؤنث؛ وعنه نقول:

بوجود الفرع الوارث المؤنث تحدث تأثيرات خاصة لبعض الورثة، وتتمثل هذه التأثيرات فيما يلي:

- (١) أنه إذا كان منفرداً حجب بنت الابن - واحدة فأكثر - حجب نقصان من النصف إلى السدس؛ فإذا وجدت بنت صلبية واحدة، أو بنت ابن أعلى في الدرجة ولا معصب لهذه أو لتلك فإنها (البنت، أو بنت الابن الأعلى) ترث

النصف فرضاً، بينما يكون لبنت الابن أو الأنزل درجة - واحدة أو متعددة - السدس تكملة للتثنيين، تأخذه الواحدة، ويشتركن فيه بالتساوي عند التعدد.

(٢) أنه إذا كان متعدداً (ابنتين، أو بنتي ابن فأكثر) حجب بنت الابن - أو الأنزل درجة - حجب حرمان ما لم يوجد معها من يعصبها، سواء كان في درجتها أو أنزل منها.

(٣) أنه يجعل الأخت الشقيقة وكذا الأخت لأب - واحدة منهما أو أكثر - عصبه مع الغير، وحينئذ تراث الشقيقة أو لأب - انفردت أو تعددت - الباقي بعد أصحاب الفروض تعصياً (مع الغير) بدلاً من إرثها بالفرض (النصف أو التثنيين) .. مع مراعاة عدم وجود معصب للموجودة من الأخوات الشقيقات أو لأب - في هذه الحالة - وإلا لكانت أو لكان عصبه مع الغير.

الباب الأول

الوصية الاختيارية^(١)

الفصل الأول: تعريفها ومشروعيتها

٢٤٨- الوصية - فى اللغة - اسم مصدر بمعنى الإيصاء أو التوصية، ويطلق - فى الأصل - عندما يطلب إنسان شيئاً من غيره ليفعله فى غيبته حال حياته أو بعد وفاته .. وهذه الكلمة مأخوذة من الوصل - ضد القطع - لأن الموصي حين يوصي إلى شخص بشيء يصل ما كان فى حياته بعد مماته من تصرف فى جزء من أمواله، أو من رعاية أهله وأولاده، حسب طبيعة الوصية، كما تستعمل بمعنى عهد إليه، من قولهم: جعل فلان فلاناً وصياً على أولاده؛ أي عهد إليه برعايتهم، والقيام على شئونهم فى غيبته أو بعد موته. وقد تستعمل بمعنى استعطف، من قولهم: أوصيت فلاناً بولده؛ أي استعطفته عليه، ثم قد تستعمل بمعنى أمر بكذا، وفرض عليه كذا، ومن قبيل ذلك قوله تعالى: (يوصيكم الله فى أولادكم) وقوله: (وأوصاني بالصلاة والزكاة مادمت حياً)، وأخيراً قد تطلق على فعل الموصي أو على الموصى به، يقال: هذه وصية فلان لفلان؛ أي ما أوصى به له.

ومهما يكن من أمر هذه الإطلاقات اللغوية لكلمة (وصية) فالذي ينبغي أن نعيه أن الوصية - فى معناها اللغوي - تصدق على الوصايا الأدبية

(١) تنبيه: إنما قلت الوصية الاختيارية؛ لأنها المقصودة بالكلام هنا وفى الصفحات التالية، أما الوصية الواجبة أو القانونية، فموجدنا معها بعد الفراغ من الوصية الاختيارية إن شاء الله تعالى.

أو المعنوية، وعلى الوصايا المادية؛ فالأولى كان توصى ابنك أو صديقك بحسن الخلق والتمسك بدينه، والمحافظة على فرائضه ونوافله: وأما الوصايا بالأمور المادية فأمثلتها كثيرة لا تخفى على أحد، كان يقال: أوصيت لفلان بكذا من مالي، أو بسكنى داري، أو بزرعة أرضي .. وهذا المعنى الأخير هو الأقرب إلى المصطلح الفقهي للوصية، الذى نبينه فى الفقرة التالية^(١):

٢٤٩- الوصية فى اصطلاح الفقهاء لها تعريفات كثيرة، منها: أنها اسم لما أوجبه الموصى فى ماله تطوعاً بعد موته، ومنها: أنها تملك مضاف إلى ما بعد الموت، لا فى مقابلة عوض؛ أى بطريق التبرع، عينا كان الموصى به أو منفعة، ومنها: أنها "عقد يوجب حقاً فى ثلث مال عاقد يلزم بموته" .. وهذه التعريفات - وغيرها من تعريفات الفقهاء المتعددة للوصية - قد اعترض عليها بأنها غير جامعة لكل أشكال الوصية، وكل التصرفات التى من الممكن أن يوصى بها، مثل إبراء الكفيل (الضامن) من الكفالة، ومثل الوصية بتأجيل سداد الدين .. ومن ثم أراد قانون الوصية الحالى أن يضع تعريفاً جامعاً - للوصية - بحيث يشمل كثيراً من التصرفات، ويحقق مزيداً من مصالح الموصى لهم، فعرّفها بأنها: "تصرف فى التركة مضاف إلى ما بعد الموت"^(٢) وهذا التعريف يصدق على التصرفات الآتية:

١- التملك؛ بمعنى أن تكون الوصية بملكية شيء معين.

(١) المراجع السابقة، وانظر: المعجم الوسيط (مادة: وصى)، ونيل الأوطار: ١٤٢/٦،

والقاموس الفقهي: ٣٨١.

(٢) المادة الأولى من أحكام الوصية.

القسم الثاني
الوصية، وأهم أحكامها

٢- الإسقاط أو الإبراء؛ سواء كان الإسقاط فيه معنى التملك، أو كان إسقاطاً محضاً، فالأول مثل الوصية بإبراء المدين من الدين، فهذا الإبراء أو الإسقاط فيه معنى التملك؛ لأنه يتضمن تملك البذل الذي ثبت الدين في مقابله، والثاني - الذي يسميه الفقهاء بالإسقاط المحض - مثل الوصية بإبراء الكفيل من الكفالة، فإسقاط الضمان عن الكفيل لا يقابله أمراً آخر يملك - كما في النوع الأول من الإسقاط - غاية ما هنالك أن هذه الوصية إبراء للضامن من حق الغرم، وإسقاط حق الورثة في مطالبته بما كان سبباً في الضمان.

٣- الحقوق المالية الأخرى: مثل الوصية بتأجيل دين ثابت للموصي، كأن يقول الموصي لورثته: لا تطالبوا فلاناً بالمبلغ الذي في ذمته إلا بعد خمس سنوات من وفاتي.

٤- الوصية للأشخاص المعنوية أو الاعتبارية - أو ما يسميهم الفقهاء بمن ليسوا من أهل التملك - كالجهات الخيرية (الملاجئ والمستشفيات ودور العبادة).

٢٥٠- وإنما قيد التعريف بكون التصرف في التركة؛ لأن كل تصرف يوجب حقاً في مال الشخص أو في ذمته حال حياته لا يعد وصية، وإن وجب هذا الحق في التركة بعد وفاته، وذلك كالقرض، وكالشراء بأجل، وكفالة الدين .. ونحو ذلك مما يجب في التركة ابتداءً، أو مما كان من التصرفات المنجزة التي ليست مضافة، أصلاً إلى ما بعد الموت، سواء قصد بها التبرع - كالهبة والعارية والعمرى^(١) والوقف - أو لم

(١) العمرى: من العمر أو الحياة، وهي أن يهب شخص لآخر منفعة دار أو أرض - مثلاً - طوال عمره، ومثلها الرقبي في الوزن والمعنى، غير أن الرقبي من المراقبة؛ فكلاهما يترقب وفاة الآخر، حتى تتول ملكية الرقبي له، وعموماً في العمرى والرقبي خلاف حول انتقالهما إلى ورثة المعمر والمرب (من كانت له العمرى والرقبي) أم ترجع إلى المعمر

يقصد بها التبرع كسائر التصرفات المنجزة حال الحياة من بيع وقرض وكفالة .. ونحوها.

٢٥١- ويتعلق بهذه النقطة - أيضاً - مناقشة الفقهاء للتصرفات المنجزة التي يبرمها الشخص في مرض موته، والصلة بينها وبين الوصية وحسبي أن أقرر هنا أنه بمقتضى تعريف القانون للوصية - والذي رجحته على تعريفات الفقهاء - فإن هذه التصرفات لا تعتبر وصية لأنها تصرفات منجزة وليست مضافة إلى ما بعد الموت، غير أن القانون المدني المصري قد نص على "أن كل عمل قانوني يصدر من شخص في مرض الموت، ويكون مقصوداً به التبرع يعتبر تصرفاً مضافاً إلى ما بعد الموت، وتسرى عليه أحكام الوصية، أيا كانت التسمية التي تعطى له .. وأكثر من هذا أنه يعتبر بعض التصرفات المنجزة - في حال الصحة - وصية إذا كانت ملازمات إرماها أو انعقادها توحى بذلك^(١).

العلاقة بين الوصية والميراث:

٢٥٢- قال بعض الفقهاء: إن للوصية أخت الميراث، وهذا القول فيه جزء من الحقيقة؛ ذلك أنهما يتفقان في أمور، ويختلفان في أمور كثيرة، وتوضيح هذه الجوانب بنوعها فيما يلي:

أولاً: تتفق الوصية مع الميراث في أمرين:

١- أن كلا منهما حق واجب الأداء من التركة إذا كانت تفي بذلك.

والمعرب (من أصغر ومن أرقب) انظر هذا الخلاف في: المطى ١٦٤/٩ وما بعدها، وبداية المجتهد: ٣٣١/٢ وإحكام الحكام ٢٢٠/٣-٢٢٣، ونيل الأوطار: ١١٧/٦-١٢٠.
(١) راجع المادتين ٩١٦، ٩١٧ من القانون المدني المصري.

٢- أن تملك كل من الخقين (حقوق الموصى لهم، والورثة) إنما يقع على التركة بعد وفاة صاحبها.

ثانياً: تختلف الوصية مع الميراث في الأمور التالية:

١- تنفيذ الوصايا يأتي في المرتبة الثالثة من الحقوق المتعلقة بالتركة وذلك، بعد تجهيز الميت ومن تلزمه نفقته، وبعد سداد ديونه، أما حق الورثة ففي المرتبة الرابعة.

٢- أن الوصية تكون في حدود ثلث الباقي من التركة - بعد التجهيز وتسديد الديون إن كانت ثمة ديون ولا يجوز أن تريد عن الثلث مادام للموصى ورثة إلا إذا أجاز الورثة هذه الزيادة، بل إن من الفقهاء من يمنع الوصية بأكثر من الثلث سواء كان هناك ورثة أم لم يكن^(١)، ويرون أن هذه الزيادة من نصيب الورثة عند وجود أحد منهم ومن نصيب بيت المال عند عدم وجود وارث، أما الميراث فإنه يكون في جميع ما يتبقى بعد التجهيز وتسديد الديون وتنفيذ الوصايا - إذا - كانت ديون ووصايا هذا ما أجمع عليه الفقهاء.

وبالجملة: الوصية تكون في حدود الثلث، وثمة خلاف في صحة الزيادة عنه، وفي تنفيذ الوصية بأكثر من الثلث، والميراث يكون في حدود الثلثين بلا خلاف من أحد.

٣- الوصية تصرف شخصي صادر من الموصى بإرادته واختياره، ومن ثم كان له الحق في أن يوصي لمن يشاء وبأي قدر يشاء، وكان له - أيضاً - حق تعديل ما أوصى به أو حتى إلغائه حال حياته .. أما

(١) راجع: المحلى ٩/ ٣١٧.

الميراث فهو ثابت شرعاً، ومن ثم لا يحتاج إلى نص عليه من المورث، كما لا يجوز للمورث أن يدخل في الورثة من ليس منهم، ولا أن يخرج منهم من هو داخل فيهم، ولا أن يزيد أو ينقص من ميراث أحدهم.

٤- ملكية الموصى له للموصى به تتوقف على الإيجاب الصحيح ممن يملك إصداره، وعلى بقائه مصراً عليه، ثم على قبول الموصى له - أو من يمثله - إن كان يتصور منه القبول، أما ملكية المورث فلا تتوقف على إيجاب من المورث، وقبول من الوارث.

٥- الموصى له يملك رد الموصى به، وحينئذ تبطل الوصية، أما الميراث فلا يملك الوارث رده، بل يدخل في ملكه جبراً عنه ولا اختيار له فيه؛ لأن ذلك شرع الله. ويلاحظ أن التخرج ليس من قبيل رد الميراث، لأنه لا يعدو أن يكون تنازلاً من أحد الورثة عن نصيبه في نظير مقابل يأخذه من التركة، أو من الأموال الخاصة للورثة كلهم أو بعضهم ... كما بينا فيما مضى.

٦- الموصى لهم لم يعينهم الشارع ولم يحدد نصيب كل منهم في القدر الذي تنفذ فيه الوصايا، وإنما يتم ذلك بناء على رغبة الموصي، وفي الحدود المقررة شرعاً لتنفيذ الوصايا، أما الأشخاص الذين يرثون فقد عينهم الشارع، وحدد أنصباؤهم ولم يترك شيئاً من ذلك لرغبة المورث أو الوارث.

٧- اختلاف الدين لا يمنع من الوصية - كما سيأتي - ولكنه يمنع من الميراث باتفاق الفقهاء كما أشرنا من قبل.

دليل مشروعية الوصية:

٢٥٣- الوصية ثابتة بالقرآن والسنة والإجماع:

■ أما القرآن فأيات كثيرة؛ منها قوله تعالى: (كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين) وقوله: في أربعة مواضع من آيات المواريث: (من بعد وصية..) وقوله: (بأيها الذين آمنوا شهداء بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان...)^(١)

■ وأما السنة فأحاديث كثيرة؛ أفوها ما رواه الجماعة وهما حديثان:

أحدهما: حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: "جاءني رسول الله ﷺ يعودني من وجع اشتد بي، فقلت: يا رسول الله إني قد بلغ بي من الوجع ما ترى، وأنا ذو مال، ولا يرثني إلا ابنة لي، فأتصدق بثلثي مالي؟ قال: لا، قلت: فالشطر يا رسول الله؟ قال لا، قلت: فالثلث؟ قال: الثلث، والثلث كثير، (وفى رواية: كبير) إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس".

والثاني: حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: "ما حق امرئ مسلم بيت ليلتين (وفى رواية: ثلاث ليال) وله شيء يريد أن يوصي فيه إلا ووصيته مكتوبة عند رأسه (أو قال: عنده)" وثمة حديث ثالث - من رواية أبي الدرداء رضي الله عنه وهو قوله عليه السلام: "إن الله تصدق عليكم بثلث أموالكم عند وفاتكم زيادة في حسناتكم ليجعلها لكم زيادة في أعمالكم" وقد روى بمعناه - وبنفس الألفاظ تقريباً - أحاديث أخرى من رواية أبي بكر

(١) راجع: الآيات ١٨٠ البقرة، ١١-١٢ النساء، ١٠٦ المائدة.

وأبى هريرة وأبى أمامة - رضي الله عنهم أجمعين - وقد أخرجها غير واحد من أئمة علم الحديث كالإمام أحمد وابن ماجه والبيهقي والدارقطني والبخاري - ولكنها ضعفت من جهة السند^(١) ... ومع ذلك لا يقلل هذا الضعف من قدر الاستشهاد بها؛ لأن الأحاديث الضعيفة إذا رويت من عدة طرق يقوى بعضها بعضاً. وفوق هذا فأصل الوصية ثابت شرعاً بالكتاب والسنة - كما تبين مما سلف - ولذلك قال عبد الله بن عمر: لم أبت ليلة - منذ سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك - إلا ووصيتي عندي.

■ وأما الإجماع؛ فقد ثبت أن المسلمين منذ عهد رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا يوصون بقدر من أموالهم من غير نكير من أحد لهذا التصرف، فكان ذلك إجماعاً على جواز الوصية، صحيح أن ثمة خلافاً في بعض صور الوصايا مثل الوصية لوارث والوصية بأكثر من الثلث .. لكن هذا لا ينفي بقاء الإجماع منعقداً على جواز الوصية في الأصل، بل إننا وجدنا طائفة من الفقهاء يذهبون إلى أن الوصية فرض على كل من ترك مالا .. وحجتهم في ذلك ظواهر النصوص السابقة.

حكمة مشروعاتها:

٢٥٤ - على الرغم من أن منطق الحس والعقل يقضى بقطع علاقة الإنسان بما كان يملكه حال حياته عندما يحل به الموت؛ وذلك لزوال قدرته - بالموت - على حيازة المال والانتفاع به أو التصرف فيه على وفق ما يريد، فإذا قلنا بنفاذ تصرفه في ماله بعد أن خرج من يده بسبب موته فقد أثبتنا له التصرف في حالة هو عاجز فيها عجزاً كلياً عنه، وذلك

(١) انظر على سبيل المثال: المحطى ٣٥٥/٩، ونيل الأوطار ١٤٢/٦ - ١٤٨.

أمر باطل حسا وعقلا ... فما الحكمة - إذن - من مشروعية الوصية؟ إن الدين قد عرفنا بأن للإنسان حياة أخرى خالدة، وأنه سيحاسب على كل ما فعل في الحياة الدنيا، ولما كان الإنسان - بطبيعة الحال - مقصراً غالباً، وفي مستقبل حياته بوجه خاص في الالتزام بأوامر الشرع ونواهيه؛ إما كسلاً وإما تهاوناً وإما راجياً طول عمره فيتدارك ما فاتته قبل حلول أجله، وقد يفاجئه الموت وهو على هذه الحالة من التقصير فيما وجب عليه تجاه ربه، فكان تشريع الوصية من لطف الله ورحمته بعباده، الذين يشغلهم حب الحياة، والانغماس في لذتها حتى ينسوا بعض ما وجب عليهم أو يقصروا فيما ينبغي القيام به من صلة الرحم، ومساهمة في أعمال البر والخير، وقد أشرنا من قبل (في الحق الثالث من الحقوق المتعلقة بالتركة) إلى أن دوافع الوصية - وهي قربة الصلة جداً بحكمة مشروعيتها - تنحصر في ثلاثة أمور وهي: الإكثار من فعل البر بهدف تدارك ما فات المرء من تقصير - في هذه النواحي - خلال مراحل حياته الأولى، ثم مكافأة من أسدى إليه معروفاً أو جميلاً، وكذا مساعدة غير الوارثين من أقربائه وأحبابه دفعا لعوزهم، وجبراً لحرمانهم من الميراث .. والشرع الإسلامي يحث على هذا - وعلى الدافعين السابقين - لأنه يميل إلى تقوية الصلات بين الناس.

٢٥٥ - على أن الإنسان حين يوصي بشيء من ماله لا يرجو إلا تحصيل الثواب في الآخرة، وهو في الوقت نفسه يؤخر تنفيذ تلك الرغبة إلى ما بعد موته؛ لأنه يخشى من تحقيقها وهو حي بتبرع أو بهبة ونحوهم، مع احتمال أنه قد يحتاج إلى ما أوصى به في قضاء مصالحه

الدنيوية. أو ربما امتد به العمر وأقعد العجز عن الكسب فيحتاج إلى ما ينفق منه على نفسه ... وما دام الأمر كذلك فإننا نستطيع أن ندرك - بصورة أوضح - الحكمة من تشريع الوصية، وهى أنها - من لحظة إنشائها أو انعقادها - تحقق غرضين أو مقصودين:

أحدهما: دنيوي؛ وهو أن الوصية عقد غير لازم، فالموصى أن يرجع عن وصيته طالما هو على قيد الحياة. وهذا الحق يحول دون الخوف من أن يحتاج إلى ما أوصى به حال حياته؛ حيث يمكنه الانتفاع بماله حتى نهاية حياته، مع تمكنه - فى ذات الوقت - مما تصبو إليه نفسه من صلة رحم وإكرام ذي يد وعطف على قريب فقير .. إذا امتد به الأجل.

الثاني: أخروي؛ فالموصى بوصيته - مهما كان الدافع إليها - تكثر حسناته، وترداد من البر والخير أعماله، يقول الشوكاني - معقباً على حديث أبى الدرداء المذكور منذ قليل، وما فى معناه - : "الإذن لنا بالتصرف فى ثلث أموالنا فى أواخر أعمارنا من الألطاف الإلهية بنا، والتكثير لأعمالنا الصالحة"^(١). ولعل هذا فى النهاية يجبر ما حدث من تقصير فى حقوق الله تعالى والعباد أو لعله يكون تداركاً لما فات المرء - قبل أن يفاجئه الموت - فيرضى عنه ربه.. وكلما أسرع بالوصية قبل أن تأتى ساعته، وينقضى أجله فجأة كلما كان خيراً له، خاصة وأنه لا ضرر واقع على الموصى - طول حياته - من وصيته.

(١) نيل الأوطار ١٥١/٦.

الفصل الثاني: أركان الوصية، وشروطها

٢٥٦- للوصية أركان أربعة^(١) لا يتصور وجودها إلا بها ، وهذه الأركان هي: الصيغة ، الموصى ، الموصى له ، الموصى به (محل الوصية).

ولكل ركن شروطه الخاصة به، وسوف نوضحها بعد الكلام عن الشرط العام الذى لابد توافره فى كل وصية .. وهذا الشرط (العام) يتعلق بالباعث على الوصية أو الدافع إليها، وهو: ألا يكون الباعث أمراً منافياً لمقاصد الشارع الكريم، فإذا تبين - بالبحث فى طبيعة الوصية- أن الذى دفع الموصى إلى الإيصاء أمر غير مشروع كانت الوصية باطلة وبمقتضى هذا الشرط العام تبطل الوصايا إذا كان الباعث عليها واحد مما يأتي:

■ **المعصية**؛ كالوصية بالمال لمن يشرب به الخمر، أو لمن ينفقه فى مجونه، أو لمن يشتري به سلاحاً يستعمله فى انتهاك حرمات المسلمين، والتعدي على أرواحهم وأعراضهم وأموالهم.

■ **الإضرار بالورثة**، كالوصية بأكثر من الثلث أو بكل التركة بقصد حرمان الورثة من بعض - أو من كل - ميراثه، وكالوصية لأحد الورثة بهدف تفضيل بعضهم على بعض بدون موجب شرعي.

(١) يرى بعض الفقهاء أن: الركن الوحيد المنشئ للوصية أو الذى تتكون منه هو الصيغة فقط، بل إننا نجد من ذهب إلى أن الإيجاب فقط هو ركن الوصية، أما القبول من الموصى له فهو شرط لنفاذها، وذلك لأن تملك الموصى له الموصى به كتملك الوارث الموروث، وهما يشتركان جميعاً بالموت، وتملك الوارث لا يتوقف على قبوله، فكذلك لا يتوقف تملك الموصى له على قبول الوصية.

■ وهناك أمور تتدرج تحت هذا الشرط (العام) ولعلها تتضح لك من جملة الكلام عن الأركان الأربعة - للوصية - وشروطها، وهو ما يهمنا بيانه - هنا - فى المقام الأول:

٢٥٧- الركن الأول (الصيغة): ولما كانت الوصية من العقود التي تفيد الملك فلا بد فى صيغتها من إيجاب من الموصى وقبول من الموصى له متى كان معيناً، ويتصور أن يصدر منه القبول .. غير أن جمهور الفقهاء على أن الإيجاب هو الركن الجوهرى - أو الوحيد - فى إنشاء الوصية؛ أي أنها تتعد بالإيجاب الذى يصدر من الموصى دون توقف على شيء آخر، أما القبول فلا يعدو أن يكون شرطاً لنفاذها فقط، ولعل هذا أقرب إلى القياس؛ لأن الوصية من عقود التبرع، والشأن فى التبرعات - عادة - أنها تتحقق شرعاً بمجرد الإيجاب من المتبرع.

٢٥٨- هذا والإيجاب يكون بأحد أمور ثلاثة:

أ- اللفظ الدال على معناها، كقول الموصى: أوصيت لفلان بكذا، أو يقول: لفلان ثلث مالى بعد وفاتى.

ب- الكتابة المفيدة إنشاء الوصية، ومع أن الكتابة أضبط وأوثق للوصية - متى توافرت شروط الوصية الأخرى - إلا أن الفقهاء مختلفون فى حالة ما إذا كان الموصى قادراً على إنشاء الوصية بالعبارة ولكنه لم يفعل وأثر الكتابة، فذهب فريق منهم إلى أنها تتعد فى هذه الحالة، وذهب آخرون إلى أنها لا تتعد، حتى تتأيد الكتابة بالإشهاد عليها أو بما يدل على معنى الوصية لفظاً.

ج- الإشارة المفهمة إنشاء الوصية؛ فقد اتفق الفقهاء على أن هذه الوصية تتعقد، متى كان الموصى عاجزاً عن النطق وعن الكتابة، ويرى بعضهم أن الوصية تتعقد بالإشارة سواء أكان قادراً على النطق أم عاجزاً عنه بينما يرى فريق آخر أنه متى كان يعرف الكتابة فإن وصيته لا تتعقد بالإشارة، وبالاتجاه الأول أخذ قانون الوصية - في المادة الثانية منه - إذ جعل الإشارة في المرتبة الثالثة بعد العبارة والكتابة.

٢٥٩- والقبول يكون بكل ما يفيد موافقة الموصى له - أو من يمثله - على الوصية؛ سواء أكان ذلك باللفظ الصريح - كأن يقول : قبلت الوصية - أم كان بطريق الأدلة فقط كأن يستعمل الشيء الموصى به أو يتصرف فيه، فهذا يدل على قبوله الوصية وإن لم يتلفظ به.

٢٦٠- والأصل في القبول أن يصدر من الموصى له متى كان معيناً ويتأتى منه قبول؛ إذ لا خلاف بين الفقهاء في أن الشخص كامل الأهلية هو صاحب الحق في قبول - أو رد - الوصية، وإذا كان عديم الأهلية تماماً - كالجنين والصبي أو الطفل غير المميز - فلا خلاف بينهم أيضاً في أن هذا الحق يكون لمن له الولاية عليه، أما إن كان ناقص الأهلية - كالطفل المميز ودون البلوغ، وكالمحجور عليه - فإن الحنفية يرون قبول الوصية منه، لأنه من التصرفات النافعة نفعاً محضاً، والحنابلة يجعلون قبولها أو ردها للولي بشرط أن يختار ما هو أصلح لمن له الولاية عليه، وقد أخذ قانون الوصية بهذا الرأي الأخير؛ حيث نص في المادة (٢٠) عليه وعلى أن القبول عن الجهات الخيرية والمؤسسات أو المنشآت الاجتماعية يكون من الممثل القانوني لها، فإن لم يكن لها من يمثلها لزمّت الوصية بدون توقف على القبول.

٢٦١ - هذا ويلاحظ أن القبول لا اعتبار له إلا بعد وفاة الموصى؛ لأن الوصية - كما ذكرنا في غير موضع - عقد غير ملزم؛ أي أنها لا تلزم الموصى في حياته، وإنما له حق الرجوع عنها أو التعديل فيها حسب ما يشاء، فإذا مات مصراً عليها وقبلها الموصى له فإنها تنفذ من التركة - متى توافرت شروطها الأخرى - وإن ردها تبطل، وإذا لم يقبلها ولم يردها كان من حق ورثة الموصى أن يطالبوه بتحديد موقفه من الوصية، فإن امتنع عن ذلك - بدون أن يكون له عذر مقبول - حكم عليه بالرد، لما قد يترتب على تراخيه في تحديد موقفه من إضرار بحق الورثة، أو بالعين الموصى بها إذا طالعت مدة ترده، وقد أخذ قانون الوصية - في المادة (٢٢) - بهذه الوجهة أما إذا مات الموصى له عالماً بالوصية ولم يصدر منه قبول أو رد فإنه - على رأى الجمهور - ينتقل حق القبول أو الرد إلى ورثته، فإن قبولها جميعاً لزمّت أو نفذت، وإن ردها بطلت وإن قبلها البعض ورفضها الآخرون لزمّت في حق من قبل بنسبة نصيبه، وبطلت في حق من رفض بنسبة نصيبه بينما ذهب الحنفية إلى أن الموصى له إذا مات من غير قبول أو رد اعتبر سكوته قبولاً، وقد أخذ قانون الوصية - في المادة (٢١) - بمذهب الجمهور الذى يقرر انتقال حق قبول الوصية أو ردها إلى ورثته الموصى، إذا مات عالماً بها، ولكنه لم يكن قد حدد موقفه منها.

٢٦٢ - الشروط المقرنة بالصيغة:

١ - إذا اقترنت صيغة الوصية بشرط لا يخالف مقتضى العقد، ولا ما جرى به العرف، ولا ما ورد به الشرع - كان يشترط الموصى في وصيته أن

ينفقهها الموصى له فى وجوه مشروعة - فمثل هذا الشرط صحيح، ويجب احترامه وتنفيذه باتفاق الفقهاء.

٢- وإذا كان الشرط المقترن بالصيغة من شأنه أن يجعل الوصية منصرفة - تماماً إلى المعصية كأن يقول: "أوصيت لفلان بثلث مالى بشرط الاستمرار فى مجونه أو فجوره، أو بشرط أن يبنى به نادياً للعب الميسر وشرب الخمر فإن هذا الشرط - باتفاق - باطل وتبطل معه الوصية؛ لأن الباعث على الوصية - فى هذه الصورة - غير مشروع من أساسه".

٣- وإذا اقترنت بشرط فيه تقييد لحرية الموصى له فى الزواج والإقامة - مثلاً - كأن يقول الموصى: ... يشترط أن يتزوج - أو لا يتزوج - بفلانة، ويقيم - أو لا يقيم - فى مكان بعينه، فمثل هذا الشرط يعتبره الأحناف ومن وافقهم شرطاً صحيحاً ويجب تنفيذه؛ ما دام لا يخالف مقتضى العقد، ولا حكم الشرع؛ على حين يعتبره الحنابلة - وهو فى القانون أيضاً - غير صحيح؛ لمناقضته مقاصد الشريعة، ومن ثم يلغى، وتبقى الوصية صحيحة نافذة لأن الحكم ببطلانه - أو بكونه غير صحيح - لا يؤثر على صحة ونفاذ عقد الوصية.

- أما إذا كان الشرط المقترن بصيغة الوصية مخالفاً لمقتضى العقد وما جرى به العرف، كأن يشترط الموصى فى الوصية أن ينول الموصى به لشخص آخر بعد وفاة الموصى له، فإن هذا الشرط يناهى مقتضى عقد الوصية، الذى يفيد - فى الأصل - الملكية التامة للموصى به، والشرط المقترن بالوصية هنا يمنع تمام الملكية، ومثل ذلك أيضاً: أن يوصى شخص لآخر بقطعة أرض ويشترط فى الوصية ألا يزرعها وألا يبنى عليها .. فهذا شرط يناهى كذلك مقتضى العقد، وما جرى به العرف، فوق أنه يخل بمنفعة

الموصى به .. وحكم مثل هذه الوصايا أنها تنفذ وتلغى تلك الشروط، وإن كان من الفقهاء من يرى أن الشرط الذى فى المثال الأول "(كون الوصية لفلان بعد الموصى له) - باطل وتبطل به الوصية؛ لأن هؤلاء يفرقون بين الشرط الباطل، والشرط الفاسد - الذى ينطبق على المثال الثانى المخل بمنفعة الموصى به، والمخالف للعرف.

وعندي أن الشرط إما صحيح فينفذ، وإما غير صحيح فيلغى سواء كان باطلاً أو فاسداً، غير أن الشرط إذا كان باطلاً من أساسه؛ بمعنى مخالفته لمقتضى العقد وما جرى عليه العرف، وما ورد به الشرع - كأن يجعل الوصية منصرفة إلى المعصية المحضة - فإنه يكون باطلاً، وتبطل معه الوصية، أما إن كان فاسداً فيلغى وتبقى الوصية صحيحة.

الركن الثانى (الموصى) وشروطه:

٢٦٣- قلت: إن الموصى هو الذى يملك إنشاء الوصية بإيجابه قولاً أو كتابة أو إشارة مفهومة عند عجزه عن النطق والكتابة، وهو أيضاً الذى له حق الرجوع أو التعديل فيها قبل وفاته .. ويشترط فيه لكي تكون وصيته صحيحة أن يكون من أهل التبرع شرعاً وقانوناً، وألا يكون مدينأً بدين مستغرق كل تركته، ولم يبرئ الدائنون ذمته من ديونهم ، ونبين هذا الإجمال فيما يلى:

الشرط الأول: البلوغ؛ وهو يتحقق بظهور العلامات المميزة له فى الذكر والأنثى، وقد حدده قانون الوصية - فى المادة الخامسة - بثمانى عشرة سنة شمسية^(١)، لعدم انضباط السن الذى تظهر فيه تلك العلامات ، المهم أنه

(١) اشترط القانون لصحة وصية من بلغ هذه السن: موافقة المجلس العسبى عليها، كما سيأتى فى الشرط الثالث (الرشد).

بمقتضى شرط البلوغ فى الموصى لا تصح وصية الصبي - غير البالغ ولو كان مميزاً - على مذهب الحنفية والشافعية والظاهرية والزيدية ، وبه أخذ القانون، ووجهة نظر هؤلاء قائمة على أساس أن الصبي غير مكلف أصلاً بشيء من الشرائع وأن الوصية من قبيل التبرعات، وهو ليس من أهلها، وبالتالي لا يملك إصدار الوصية، بل ولا يملك ذلك وليه أو وصيه .. وعلى هذا فوصية الصبي وإن كان مميزاً - باطلة حتى لو أصدرها معلقة أو مضافة إلى وقت البلوغ، وحتى لو مات بعد البلوغ؛ لأنه كان قاصراً وقت إنشائها. بينما ذهب المالكية - وهو الرأي الراجح عند الحنابلة - إلى جواز الوصية من الصبي المميز، لأنها تصرف مضاف إلى ما بعد الموت، ومن ثم فإن ملكيته لا تزول عن الشيء الموصى به إلا بعد وفاته.. ومعنى هذا أن لا ضرر يقع عليه من الوصية.

الشرط الثانى: العقل؛ فلا تصح وصية المجنون - سواء كان جنونه مطبقاً (متصلاً) أو منقطعاً - ووصية المعتوه والأحمق - ضعيفي أو ناقصي العقل - اللذين لا يحسنان إدارة شئونهما، ومثلهما السفیه (المبذر أمواله فيما لا ينبغي؛ أي على خلاف مقتضى العقل والشرع)، والمغفل (من لا يقطن لتصرفاته المالية وغير المالية، فكثيراً ما يغبن فى معاملاته بسبب البساطة وسلامة القلب) وكذا من لا يميز - من صبي أو بالغ - فكل هؤلاء يدخلون فى نطاق غير العقلاء، أو عديمي الأهلية أو ناقصيها، كما سيتضح من الشرط التالى:

الشرط الثالث: الرشد؛ والمراد به حسن التصرف والتقدير، وإنما كان هذا الشرط لأن غير الرشيد ممنوع من التصرفات التبادلية - كالبيع والشراء ونحوهما - فمن باب أولى يمنع من التبرعات كالوصية والهبة والعارية وشبهها، وقد حدد القانون المصري سن الرشد بإحدى وعشرين سنة، فمن لم

يبلغ هذه السن، لا تصح وصيته قانوناً، غير أن القانون استثنى من ذلك حالتين؛ أحدهما وصية المحجور عليه لسفه أو غفلة، والثانية: الوصية الصادرة من القاصر البالغ من العمر ثماني عشرة سنة.. فإن الوصية تصح في هاتين الحالتين بعد إذن المحكمة أو المجلس الحسبي (دائرة الأحوال الشخصية للولاية على المال).

هذا ويلاحظ أننا وافقنا القانون ومن اشترط من الفقهاء في الموصى أن يكون مميزاً أو رشيداً؛ لارتباط هذا الشرط بالشرطين السابقين (البلوغ والعقل)، فمن لا تصح وصيته هناك لا تصح أيضاً وصيته هنا .. باستثناء وصية السفیه وذی الغفلة - دون سائر تصرفاتهما - والقاصر البالغ من العمر ثماني عشرة سنة؛ لأن الوصايا أو الحجر على هؤلاء إنما كان مراعاة لمصلحتهم ولمصلحة ورثتهم وكذا مصلحة المجتمع، إلا أنهم في حاجة إلى الثواب الأخروي المرجو من الوصية كغيرهم من العقلاء، والقادرين على تدبير أمورهم، وإن كنت لا أرى معنى لتقييد القانون وصية المحجور عليه لسفه أو غفلة بإذن المحكمة أو المجلس الحسبي، فلا أرى معنى لذلك في وصية العاقل المميز البالغ من العمر ثماني عشرة سنة، لاسيما وأن عقد الوصية - كما علمنا - غير لازم، فمن حقه الرجوع في وصيته أو تعديلها وفق إرادته.

الشرط الرابع: الاختيار؛ بمعنى أن تكون الوصية صادرة عن رضا صحيح من الموصى، وعلى ذلك لا تصح الوصية من المكره - إلا إذا أجازها بعد زوال الإكراه - وكذا لا تصح وصية الهازل والمخطئ^(١) والسكران؛ لانعدام

(١) الهازل: الذي يتكلم بما لا يقصد إلى تحقيق معناه، وإن قصد التلفظ به، والمخطئ هو من سبق لمساته إلى التلفظ بما لا يريد.

القصد والإرادة من كل هؤلاء، اللهم إن أجازها أحدهم بعد ذلك فتكون صحيحة، أما إن مات قبل الإجازة فإنها تكون باطلة - لعدم توفر عنصر الرضا والاختيار وقت إبرام الوصية - والحكم بالبطالان يقتضى بالضرورة عدم التنفيذ.

.. هذا ويلاحظ أن قانون الوصية أبطل وصية الأصناف الأربعة المذكورين، ويلاحظ أيضاً أن من الفقهاء من يفرق بين نوعين من السكر؛ فالموصى إذا كان سكره بمحرم اعتبرت وصيته - عندهم - زجراً له وعقوبة، وإن كان سكره بغير محرم - كان شرب مسكراً خطأ أو سكر من البنج مثلاً - فوصيته باطلة لعدم اختياره.

الشرط الخامس: ألا يكون مديناً بدين يستغرق تركته كلها؛ فإذا أوصى إنسان لآخر بوصية وكان على الموصى دين مستغرق للتركة لا تنفذ وصيته - وإن كانت صحيحة - لأن حق الدائنين مقدم على حق الموصى له، ولو مات الموصى المدين وقد أبرأ الدائنون ذمته من كل الديون أو بعضها، أو تبرع أجنبي أو وارث بسداد الدين وقبل الدائنون منه ذلك - فإن الوصية تنفذ حينئذ من الناتج من الإبراء، أو من التركة التي أصبحت خالية من الدين بسداده بشرط ألا يزيد الموصى به عن الثلث فإن زاد خضعت هذه الزيادة لإجازة الورثة، فإن أجازوها نفذت وإلا بطلت، وإن أجازها البعض ورفضها البعض الآخر نفذت في حق من أجاز وبطلت في حق من رفض.

وأخيراً لا يشترط في الموصى أن يكون مسلماً كما لا يشترط في الموصى له أن يكون مسلماً أي أن اتحاد الدين بين الموصى والموصى له ليس شرطاً لصحة الوصية، كما سيأتي بيانه في النقطة التالية.

الركن الثالث: (الموصى له) وشروطه

٢٦٤- المقصود بالموصى له من توجهت الوصية إليه، وهو الذى له حق قبولها أو ردها إن كان متعیناً، وكامل الأهلية، ويتصور أن يصدر منه القبول، وإن كان عديم الأهلية أو ناقصها فإن هذا الحق يكون لوليه بشرط أن يختار ما هو أنفع له، أما إن كانت الوصية لجهة خيرية فإن حق القبول - كما ذكرنا من قبل - يكون لمن يمثلها قانوناً أو عرفاً إن وجد، فإن لم يوجد لزمّت الوصية بدون توقف على قبول .. وعلى أية حال فيشترط فى الموصى له عدة شروط أهمها خمسة: أربعة منها لصحة الوصية، والخامس شرط لنفاذها أو لبقائها صحيحة، وبيان تلك الشروط فيما يلي:

الشرط الأول: أن يكون معلوماً؛ حتى يمكن أن يدخل الموصى به فى ملكيته والعلم يتحقق بتعيينه بالاسم - كان يقول : أوصيت لفلان - أو بالإشارة - كان يقول: أوصيت لهذا المسجد - أو بالوصف كان يقول : أوصيت لفقراء الحي أو البلدة ..

وبناء على هذا الشرط لو أوصى شخص بثلاث ماله لرجل من الناس لا تصح هذه الوصية لأن الموصى له مجهول، وهذا الجهل يمنع من تسليم الموصى به فلا تنفذ الوصية أثرها.

الشرط الثانى: أن يكون موجوداً عند إبرام الوصية إن كان معيناً بالاسم أو بالإشارة، هذا أمر بدهي؛ إذ لا يتصور تعيينه بهما إلا إذا كان موجوداً حقيقة أو حكماً (مثل الوصية للجنين فى بطن أمه). أما إن كان معيناً بالوصف فإن جمهور الفقهاء لا يشترطون وجوده وقت إنشاء الوصية، وإنما يكتفون باشتراط وجوده عند موت الموصى، بينما يرى المالكية صحة الوصية

للمعدوم مطلقاً (أي سواء كان معيناً بالاسم أو بالإشارة أو بالوصف) مادام يحتمل الوجود مستقبلاً، ولو كان ذلك بعد وفاة الموصى بزمان طويل، وبهذا القول (الأخير) أخذ قانون الوصية المصري^(١)، المهم أنه بمقتضى الشرط المذكور، إذا قال الموصى أوصيت لفلان وظهر أنه ميت من قبل الوصية فالوصية باطلة^(٢)، أما إذا قال: أوصيت لأولاد فلان ولم يكن له أولاد وقت الوصية أو قال: أوصيت بثلاث مالي لأول مسجد يبنى فى القرية فالوصية صحيحة عند الفريقين، غير أنها تنفذ فقط - على مذهب الجمهور - لما وجد وقت استحقاقها، وهو وفاة الموصى، وتبقى على صحتها - فى مذهب المالكية، والقانون - بعد الوفاة، ولا يحكم ببطلانها إلا إن مضت مدة طويلة ولم يوجد الموصى له أو تعذر وجوده.

هذا والراجع - فى نظري - ما ذهب إليه الجمهور من كون العبرة فى وجود الموصى له بوقت وفاة الموصى لا وقت إنشاء الوصية؛ لأنه يتفق مع وقت استحقاق الوصية فعلاً، فوق أنه لا يترتب عليه إضرار بالورثة، كما هو الحال فى القول الثانى.

الشرط الثالث: أن لا يكون الموصى له جهة معصية؛ لأن الله تعالى يقول (ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) ولأن الأصل فى مشروعية الوصية أن تكون بقصد التقرب إلى الله تعالى، أو تدعيم الصلة بين العباد .. فإذا خرجت الوصية عن هذا الإطار فإنها تكون قد وجهت توجيهاً آخر غير ما دعا إليه الشارع، وينبنى على ذلك أن الموصى - مسلماً كان أو غير مسلم - إذا أوصى لما هو معصية فى جميع الأديان - كالوصية لدرء الفسق والمنكر ومنظمات الإلحاد - فإن الوصية تعتبر باطلة، وينبنى عليه - أن الوصية إن

(١) راجع المواد من ٦ إلى ٨ من أحكام الوصية.

(٢) وقال بعض الفقهاء: إن كان الموصى يعلم بوفاة الموصى له فلا تبطل الوصية، وإنما تنتقل لورثته، انظر: المحلى ٣٢٢/٩، وبداية المجتهد ٣٢٤/٢.

كانت لجهة برٍ وخير في جميع الأديان - كالوصية للفقراء والمساكين والملاجئ والمستشفيات .. ونحو ذلك مما هو قرينة من كل الديانات - فإن مثل هذه الوصية تكون صحيحة باتفاق الفقهاء، بصرف النظر عن كون الموصي مسلماً أو غير مسلم، أما إن كانت الجهة الموصى لها جهة قرينة وطاعة لله في بعض الديانات دون البعض الآخر، فإن ديانة الموصي هي الفصيل في حكم الوصية؛ فإن كان مسلماً فالمرجع في ذلك إلى ما تقرره الشريعة الإسلامية، وعلى هذا لو أوصى مسلم لمسجد كانت وصيته صحيحة بالإجماع، وإن أوصى لكنيسة أو دير كانت باطلة، لأن شرط صحة وصية المسلم أن لا تكون الجهة الموصى لها محرمة في الشريعة الإسلامية باستثناء وصية المسلم لغير المسلم فإنها صحيحة^(١) لأن اختلاف الدين لا يمنع من الوصية، كما أشرنا من قبل.

(١) غير أنه لا بد من ملاحظة الباعث على الوصية قبل الحكم عليها بالصحة؛ فإن كان أمراً مشروعاً اعتبرت صحيحة وإلا فهي باطلة، ولا بد أيضاً من ملاحظة البلد التابع لها الموصى له غير المسلم، فإن كانت إسلامية أو يقيم فيها شعائر الإسلام - كلها أو بعضها - فإن الوصية تكون صحيحة، وإن كانت غير إسلامية - أي لا تحكم بحكم إسلامي - فإما أن تكون دار حرب أو عداوة أو لا، فإن كانت دار حرب فإن جمهور الفقهاء يرى عدم صحة هذه الوصية، لأن التبرع بتعليك المال للحربي - أو من في دار حرب مع المسلمين - إعانة لهم على قتال المسلمين، وهذا منهي عنه، على حين يرى بعض الفقهاء أن هذه الوصية جائزة ما لم تكن بسلح أو ما في حكمه مما يساعد على الإضرار بالمسلمين. وإن كانت البلد - التابع لها الموصى له (غير المسلم) - غير إسلامية، ولكنها ليست دار حرب، بأن كانت بين الدارين (دار الموصي، ودار الموصى له) معاهدات أمن وصداقة - فإن صحة الوصية ونفاذها حينئذ يتوقف على معاملة قوانين أو شريعة هذه البلد لمثل الموصي، فإن كانت لا تمنع تنفيذ وصية أحد رعاياها لمثله كانت وصية المسلم لغير المسلم صحيحة، وإلا فلا بد من قبيل المعاملة بالمثل، وهذا ما أخذ به قانون الوصية المصري إذ أجاز الوصية مع اختلاف الدارين إلا في حالة المعاملة بالمثل. راجع: المادة ٩ من قانون الوصية، و(الوصية) للدكتور يوسف قاسم: ص ٤٠ - ٤٤ دار النهضة العربية، و(الوصية) للدكتور محمد سلام مذكور: ص ٩٩ وما بعدها الطبعة الثالثة، ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م دار النهضة العربية.

وأما بالنسبة لوصية غير المسلم فإن أساس الحكم عليها نقطة خلافية بين الفقهاء المسلمين؛ فمنهم من قال: بضرورة الرجوع فى ذلك إلى الشريعة الإسلامية، ومنهم من ذهب إلى أن العبرة بشريعة الموصى فقط، ومنهم من قال: العبرة بالشريعتين معاً.. وقد تأثر قانون الوصية بهذا الاتجاه الأخير، وهو ما أميل إليه أيضاً - حيث يشترط لصحة وصية غير المسلم أن تكون الجهة الموصى لها غير محرمة فى شريعته وفى الشريعة الإسلامية .. وعلى هذا نستطيع القول بصحة وصيته لما هو قرابة فى الشريعتين كجهات البر العامة من ملاجئ ومستشفيات ونحوها، كما تصح لما هو قرابة فى نظر الإسلام فقط - كالوصية للمساجد - أو فى شريعته فقط كدور العبادة الخاصة بهم. وتبطل وصيته بالنسبة لما هو محرم فى دينه وفى الإسلام أيضاً، كالوصية لأندية القمار وشرب الخمر.

الشرط الرابع: أن لا يكون الموصى له وارثاً عند إنشاء الوصية، وعند وفاة الموصى أيضاً وإن كانت العبرة - فى تنفيذها، أو فى عدم تنفيذها عند كثير من الفقهاء - بوقت وفاة الموصى فقط؛ لأنه وقت التملك، ونظراً لأن هذه النقطة (الوصية لوارث) موضع خلاف^(١) بين الفقهاء فلنعرض لها - بإيجاز - هنا، فنقول:

للفقهاء فى الوصية لوارث ثلاثة آراء:

أحدها: مذهب جمهور الفقهاء؛ أنها لا تصح أصلاً، والحكم بعدم الصحة يقتضى بطلانها أو عدم نفاذها إن وقعت، حتى لو أجازها الورثة الآخرون وحجتهم فى ذلك: الحديث المتواتر: (لا وصية لوارث).

(١) هذا الخلاف محله ما لو كان للموصى - وقت الوصية، أو وقت وفاته - ورثة غير الموصى لهم.

وثانيها: مذهب الأحناف وبعض المالكية؛ أن الوصية لوارث - وإن كانت باطلة - تصح إذا أجازها بقية الورثة، وقالوا: إن المراد من الحديث المذكور عدم اللزوم؛ أي أنها موقوفة على إجازة الورثة، وأكدوا هذا الفهم بالرؤية الأخرى لذات الحديث، وفيها (...إلا أن يشاء الورثة).

وثالثها: ما ذهب إليه بعض الفقهاء الشيعة - من الإمامية و الزيدية - من أن الوصية لوارث جائزة، وتتفد مطلقاً أي من غير توقف على إجازة من الورثة، واستدلوا على ذلك بأية الوصية: (كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين) وقالوا: أن لفظ الوصية فيها ورد مطلقاً، فيشمل الوارث وغيره، وإن سلم بأن هذه الآية منسوخة بآيات الموارث والأحاديث الواردة في هذا الشأن فإن نسخ الوجوب لا يستلزم نسخ الجواز.

٢٦٥- والراجع - في نظري - هو المذهب الأول؛ لقوة دليله، ولأن النفي المنصوص عليه في الحديث الذي استدلوا به إما أن يتجه - كما يقول الشوكاني - إلى ذات الوصية فيكون المراد لا وصية شرعية، وإما أن يتجه إلى ما هو أقرب إلى الذات وهو الصحة^(١)، وأيضاً فإن الوصية لوارث دون آخر تثير الضغينة والأحقاد في نفوس غيره من الورثة، ثم إن تفضيل وارث على وارث يعتبر غبناً فاحشاً، وظلماً بيناً.. وقد أمر الرسول ﷺ بالتسوية بين الأولاد في العطايا والهبات في حديث النعمان بن بشير الشهير.

٢٦٦- وأستثني من ترجيح هذا المذهب - القائل بعدم صحة ونفاذ الوصية لوارث - ما لو كان هناك مبرر شرعي للوصية لأحد الورثة؛ كأن

(١) نيل الأوطار ١٥٢/٦

تكون الوصية للولد الكبير المدين أو المريض بمرض أقعده عن الكسب، أو للفقر المتزوج ويعول أولاداً كثيرين، وربما كان هذا أو ذاك قد أسهم بدور ملموس فى تكوين ثروة الأب (الموصى) مثلاً. وقد تكون الوصية للصغير العاجز عن الكسب وسائر الورثة كبار وقادرون على الكسب - فإن مثل هذه الوصية يكون لها مبرر معقول أو شرعي؛ إذ لعلها تعين كلاً من هؤلاء على مواجهة أعباء الحياة من سداد دين وإنفاق على علاج وتعليم وزواج .. وربما كان الباعث عليها أن يأخذ الوارث (الموصى له) حظاً يكافئ حظ الورثة الآخرين الذين أنفق الموصى على تعليمهم ونكاحهم .. وعند موته يتساوى الجميع - بعد تنفيذ الوصية - فى الاستحقاق بالميراث، وفى ظني أن مثل هذه الوصايا أقرب إلى تحقيق العدل بين الأولاد، وأنها إن تكون - مادامت فى هذا الإطار ولم تصل إلى حد الغبن - موضع اعتراض أحد من الورثة الآخرين.

أما الاتجاه الثانى فليس لي عليه من مأخذ إلا أننى - من منطلق ترجيحي المذهب الأول - أقرر هنا: أن دليل هؤلاء لم يصل إلى مرتبة دليل الجمهور؛ فقد ضعف من جهة السند^(١)، ثم إن إجازة الورثة الآخرين - التي يتوقف عليها تنفيذ الوصية فى رأيهم - غالباً ما تكون صادرة من غير رضا صحيح؛ كان يكرهوا عليها، أو يجدوا فى أنفسهم حرجاً من الاعتراض عليها - إما بسبب احترامهم رغبة الموصى، وإما بسبب المحافظة على صلتهم بالموصى له، وإما بالسببين معاً - فيجيزون مثل هذه الوصية (لوارث)

(١) انظر: المحلى: ٣١٧/٩، ونيل الأوطار: ١٥٢/٦، ١٥٣.

مضطرين أو مرغمين ، ويضاف إلى ذلك أن أصحاب هذا الاتجاه قد اختلفوا في وقت الاعتداد بالإجازة، وحكم الرجوع فيها.

وأما الاتجاه الثالث فيكفى لتضعيفه أن أدلته لا تقوى على معارضة أدلة الجمهور - ولا حتى أدلة المذهب الثاني - بقولهم: إن لفظ الوصية فى الآية مطلق مردود بأنه مقيد بالأحاديث الصحيحة التي تمنع الوصية لوارث، وقولهم إن نسخ الوجوب لا يستلزم نسخ الجواز مردود - أيضاً - بأن الحكم الشرعي إذا ارتفع لا يكون ثمة حكم شرعي آخر إلا بنص أو إجماع، ولا نص ولا إجماع يشهد لهم على بقاء جواز الوصية لوارث بل إن النص قائم على منعها.

٢٦٧- ورغم ضعف الرأي الأخير فإن قانون الوصية قد أخذ به^(١)، ولا أرى معنى لذلك .. وليت المهتمين بتقنين مسائل الشريعة، وتعديل قانون الأحوال الشخصية يفتننوا إلى هذه الثغرة فى إحدى مواد القانون، ويعملونها بأحد أمرين:

١- أن يضيفوا إليه شرط التسوية فى الوصية بين الوارث والموصى له، ومن فى درجته؛ فذلك أقرب إلى تحقيق العدالة - الظاهرة على الأقل - بين من هم فى درجة واحدة.

٢- أو ينص على أن الوصية لوارث لا تصح إلا بإجازة بقية الورثة - أخذاً بمذهب الحنفية، ومن وافقهم - بشرط أن تكون الإجازة صادرة عن رضا صحيح، خال من أدنى شبهة إكراه أو ضغط نفسي.

(١) راجع: المادة ٣٧ من قانون الوصية المصري، وقد نبهنا على ذلك عند الكلام عن الحق الثالث من الحقوق المتعلقة بالتركة (تنفيذ الوصايا)، انظر: ص ٣٢: ٢٣١ السابقين.

٢٦٨- وينبغي أن تلاحظ أنني قيدت هذا الشرط - من شروط الموصى له - بكونه غير وارث وقت إنشاء الوصية، ووقت وفاة الموصى معاً^(١) بهدف التقريب بين النصوص والآراء الواردة في ذلك، وبهدف توضيح الرأي الذي أختاره من جملة تلك الآراء المتعارضة في هذا المقام على النحو التالي:

- إن كان الموصى له وارثاً وقت الوصية، وظل على استحقاقه شيئاً من الميراث حتى وقت وفاة الموصى، فإن الوصية له لا تكون صحيحة، ولا تنتفz من التركة.

- إن كان وارثاً وقت الوصية، ثم صار غير وارث وقت وفاة الموصى^(٢)، فإنه يستحق الوصية - من وجهة نظري - عليها تعوضه عن حرمانه من الميراث، ولأنها نوع من الصلة التي يشجع الإسلام عليها، فوق أنها تنفيذ لرغبة الموصى، إذ لو لم يقصدها ما مات مصراً عليها، وكان بإمكانه العدول عنها أو الرجوع فيها حال حياته، ثم إن حديث منع الوصية

(١) من الفقهاء من يمنع الوصية لو ارث؛ سواء كان مستحقاً للارث وقت وفاة الموصى، أو كان وارثاً وقت الوصية فقط لا وقت وفاة الموصى، فإن أوصى لغير وارث ثم صار وارثاً عند موت الموصى بطل تنفيذ الوصية، وإن أوصى لو ارث ثم صار غير وارث لم تنتفz أيضاً - الوصية - لأنه إذا عدها كانت باطلة، كما يقول ابن حزم، وقد نسب هذا القول إلى غير واحد من فقهاء الصحابة والتابعين (راجع: المحلى: ٩ / ٣١٦).

(٢) والأمثلة على ذلك كثيرة، منها: أن يوصى لأخيه الوارث وقت الوصية، حيث لا يوجد من يحجب من أب أو ابن ثم ولد للموصى ابن قبل وفاته فإنه يحجب عنه (الأخ) الموصى له، ومنها ما لو أوصى رجل لزوجته ثم طلقها وبعد انقضاء عدتها مات (الموصى)، فهذه المرأة كانت وارثة وقت الوصية وصارت غير وارثة وقت الوفاة.

للوارث لم يفهم منه - صراحة، ولا ضمناً - وقت المنع، وهذا دافع آخر للقيد الذى ذكرته فى أول الشرط، والذى بنيت عليه الحكم فى الصورة السابقة، فإن قلنا: إنه يقصد الوارث وقت الوفاة فيبقى غير الوارث عندئذ على حاله من صحة الوصية له ونفاذها، وإن قلنا: إنه يعنى وقت الوصية، فماذا يكون الحال لو كان الموصى له وارثاً ثم حجب أو منع من الميراث بعد الوصية وقبل وفاة الموصى؟ لا شك أن الأقرب إلى روح الشريعة ومقاصدها، وحرصها على توثيق الصلات بين الأقارب - بوجه خاص - أن نقرر تنفيذ الوصية له، لعلها تكون عوضاً له - كما قلت - عن عدم استحقاقه شيئاً بالميراث.

- أما لو كان الموصى له غير وارث وقت الوصية، ثم أصبح وارثاً عندئذ وفاة الموصى^(١)، فإتني لا أرى ضرورة لتنفيذ الوصية مادام مستحقاً للإرث، إلا أن يشاء الورثة تنفيذ وصية مورثهم، فكانهم أسقطوا حقهم فى مقدار الوصية، أو وهبوه للموصى له الوارث.

الشرط الخامس: (وهو شرط لتنفيذ الوصية): أن لا يكون الموصى له قاتلاً للموصى بعد الوصية، وشروط القتل المانع من تنفيذ الوصية هنا هي نفس

(١) وضور هذه الحالة كثيرة أيضاً، منها: أن يوصى شخص لابن ابنه، وكان هناك ابن وقت الوصية ثم مات قبل وفاة أبيه (الموصى)، فابن الابن كان محجوباً وقت الوصية بالابن (عمه) وأصبح وارثاً بموته من الموصى، ومنها: أن يوصى لزوجته المسيحية أو أبيه المسيحي ثم يظلمن ويحسن إسلامهما قبل وفاة الموصى فيرثان منه، ومنها: أن يوصى لامرأة أجنبية وليست محرمة عليه (لا تأقيتاً ولا تأييداً) ثم يتزوجها بعد الوصية وتظل على عصمته حتى وفاته فهذه المرأة حين الوصية كانت غير وارثة، وصارت وارثة وقت وفاة الموصى.

الشروط التي تمنع القاتل من الميراث، وهي أن يكون القتل عمداً (مباشرة أو تسبباً)، عدواناً (بغير حق أو عذر شرعي)، واقعاً من مكلف (بالغ عاقل).

٢٦٩- وإنما اشترطنا لنفاذ الوصية - بعد انعقادها - عدم قتل الموصى له الموصى؛ لأن الحكمة في منع القاتل من الميراث - الثابت بالسنة الصحيحة - قائمة هنا في منع القاتل (الموصى له) من ملكية الموصى به، وهي أن من استعجل شيئاً قبل أوانه عوقب بحرمانه؛ دفعاً لمفسدة قتل الموصين، كما كان القتل مانعاً من الميراث للعلة نفسها، أما القتل الذي لا يمنع من الميراث فإنه لا يمنع من الوصية، وقد بينا ذلك عند الكلام عن موانع الإرث.

٢٧٠- هذا وإن كان القتل قد حدث قبل إنشاء الوصية^(١)، فإما أن يكون الموصى قد علم باعتداء الموصى له عليه أو لا؛ فإن كان عالماً باعتدائه عليه، أو بأنه كان سبباً فيما قد يفضى إلى موته، ومع هذا أوصى له فإنني أرى صحة هذه الوصية ونفاذها من تركته؛ احتراماً لإرادة الموصى ولأن القاتل لم يقصد استعجال الموصى به لعدم انعقاد الوصية أصلاً وقت اعتدائه على الموصى، ثم إن الموصى راض بالوصية له بعد صدور ما صدر منه في حقه، وعلمه به .. ولا فرق بين القاتل العمد والخطأ في الحكم المذكور من صحة ونفاذ الوصية، أما إن كان الموصى لم يعلم بأن من أوصى له هو من اعتدى عليه، فإنني أرى عدم نفاذ هذه الوصية إن كان القتل عمداً مباشرة أو تسبباً،

(١) وصورة ذلك أن يعتدي شخص على آخر بضرب أو بجرح أو بوضع سم.. يؤدي إلى موته، لكنه (المعتدى عليه) وقبل أن يموت أوصى للمعتدى، عالماً باعتدائه عليه أو بأنه كان سبباً في الحالة التي هو عليها - أو غير عالم.

وإلا لو قلنا بنفاذها فكأننا نكافئ القاتل على جريمته، أما إن كان القتل خطأ - وما فى حكمه - فإنه لا يمنع من نفاذ تلك الوصية؛ لأن القتل الذى لا يمنع من الميراث لا يمنع فى نظري من استحقاق الوصية.

٢٧١- بقى أن أقول لكم: إن الفقهاء لم يختلفوا فى أن القتل يمنع من الميراث - وإن اختلفوا فى وصف القتل المانع منه - لكنهم اختلفوا فى أثر القتل على الوصية، ونوجز ما قيل فى ذلك هنا:

أولاً: ذهب فريق - وهم الشافعية، وبعض الفقهاء الحنابلة - إلى أن القتل لا يؤثر فى صحة الوصية؛ بحجة أنها مثل الهبة، فكما أن القتل لا يؤثر فى صحة الهبة، فكذلك لا يؤثر فى صحة الوصية. وأيضاً فإن اختلاف الدين لا يمنع من الوصية فكذلك القتل يجب أن لا يمنع من الوصية.

ثانياً: فى مذهب الحنفية والإباضية - وعند بعض الحنابلة - القتل يمنع صحة الوصية. وحجتهم فى ذلك أن الوصية شبيهة بالميراث، والرسول ﷺ يقول: (لا يرث القاتل شيئاً)، فهذا من العموم بحيث يصدق على الميراث والوصية، كما أن الحكمة فى منع القاتل من الميراث قائمة هنا كما أشرنا منذ قليل. وقد أخذ قانون الوصية بهذا الرأي - وحق له أن يأخذ - حيث جعل عدم القتل شرطاً لصحة الوصية^(١).

ثالثاً: فى المذهب المالكي - على الرأي الراجح عندهم - وعند فريق من الحنابلة أيضاً: تفريق بين القتل الذى طرأ على الوصية - أي حدث بعد إنشائها - وبين القتل الذى حدث سببه قبل إبرامها؛ فقالوا ببطلان الوصية فى الحالة الأولى. و تعتبر صحيحة - عندهم فى الحالة الثانية.

(١) انظر: المادة ١٧ من قانون الوصية.

الركن الرابع: الموصى به، وشروطه:

٢٧٢- الموصى به أو محل الوصية قد يكون عيناً - كالوصية ببيت أو قطعة أرض - وقد يكون منفعة كالوصية بغلة أرض زراعية أو بسكنى دار وعموماً يشترط فيه عدة شروط ، لا بد من توافرها لتصح الوصية به^(١) وهذه الشروط هي :

١- أن يكون مما جرى فيه الإرث أو التعاقد؛ أي يصلح لأن يكون تركه عن المورث، أو يكون محلاً للتعاقد وهذا يصدق على الأموال والحقوق المالية والتي فى معنى المال أو التابعة له، وكذا المنافع^(٢) - على رأى الجمهور - فكل ذلك ما دام متقوماً - أعنى له قيمة نفعية، ومن يتلفه يلتزم بمثله أو بقيمته - فى نظر الموصى والموصى له. وعقيدتهما، وتصح الوصية به، أما إن كان الموصى به غير ذلك فالوصية به باطلة؛ فمثلاً الوصية بالميتة أو الدم أو الخمر أو الخنزير لا تصح إذا كان الموصى والموصى له مسلمين، أو أحدهما مسلماً والآخر مسيحياً؛ وذلك لأن الموصى به غير متقوم شرعاً فى عقيدتهما معاً، بخلاف ما لو أوصى مسيحي لمسيحي بشيء من خمر ولحم الخنزير - مثلاً - فإن الوصية تكون صحيحة؛ لأن الموصى به مال متقوم عندهما.

٢- أن يكون معلوكاً للموصى؛ على التفصيل التالى:

إن كان الموصى به عيناً - أو جزءاً من عين - معينة بذاتها أو بوصفها^(٣) فلا تصح الوصية فى هذه الحالة إلا إذا كان الموصى به موجوداً فى ملك

(١) راجع: المادة ١٠ من قانون الوصية.

(٢) راجع: ما ذكرنا فى التمهيد حول ما يدخل فى التركة وما لا يدخل فيها.

(٣) مثال ذلك أن يقول الموصى: أوصيت لفلان، أو لجهة خيرية بمنزلي، أو بهذا البيت، أو بتلك الأرض، أو بربع نصيبى منهما.

الموصى وقت إنشاء الوصية، ويكون تنفيذ الوصية موقوفاً على وجود الموصى به فى ملك الموصى وقت وفاته. فإن لم تكن العين المعينة أو جزؤها موجودة ومملوكة للموصى وقت الوصية فإنها تكون باطلة، حتى لو تملكها بعد ذلك، ومات عقب تملكه؛ لأنها إذا أوصى بها كانت مملوكة له، والوصية بما لا يملك أو بما هو فى ملك الغير لا تصح .

وإن كان الموصى به ليس عيناً بذاتها ولا جزء عين معينة بذاتها، وإنما هو قدر شائع فى كل المال أو فى بعضه - كان يقول: أوصيت بثلث أموالى، أو بربع كتبى أو غنمى - فالمدار فى صحة ونفاذ مثل هذه الوصية - عند جمهور الفقهاء - على وجود الموصى به وقت وفاة الموصى؛ إذ لا يشترط وجوده عند إيراد الوصية، بل يكفى وجوده عند وفاة الموصى فقط. ويتربط على ذلك أن الموصى به إذا كان موجوداً فى ملك الموصى وقت الوصية، واستمر موجوداً فى ملكه حتى وفاته، فالوصية صحيحة وناقذة، وكذا يكون الحكم لو لم يكن الموصى به موجوداً وقت الوصية ثم وجد فى ملك الموصى عند وفاته. أما إن كان موجوداً وقت إنشاء الوصية وغير موجود وقت الوفاة - كما لو ملك، أو تصرف فيه حال حياته - فإن الوصية تكون باطلة .. ومن البدهى أنها لا تنفذ؛ لأن الحكم بالبطلان يقتضى عدم التنفيذ، فوق أنه لا يوجد أضلاً ما تنفذ فيه أو منه الوصية.

٣- أن يكون الموصى به فى حدود ثلث التركة فما دونه:

وقد أشرنا فى صدر هذه الدراسة (عند الكلام عن الحق الثالث من الحقوق المتعلقة بالتركة) إلى اختلاف رأى الفقهاء فى انعقاد الوصية بأكثر من الثلث، وحكم هذه الزيادة، ونضيف هنا: أن الأصل فى هذا الشرط حديث سعد بن أبى وقاص رضي الله عنه وفيه أن رسول الله ﷺ قال له: (الثلث والثلث كثير. إنك إن

تذر ورتلك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكفون الناس)، وحديث أبي الدرداء رضي الله عنه وما في معناه: (إن الله تصدق عليكم بثلاث أموالكم عند وفاتكم ...) ثم فعله عليه السلام - في حديث عمران بن حصين المشهور - (أن رجلاً من الأنصار أوصى عند موته بعق ستة عبيد له، لا مال له غيرهم فدعاهم رسول الله ﷺ فأقرع بينهم، فأعق اثنين وأرق أربعة)، فالذين أخذوا بظاهر هذه الأخبار ذهبوا إلى أن الوصية بأكثر من الثلث لا تجوز، سواء كان للموصى ورثه أو لم يكن، وقالوا: إن الزيادة عنه من حق الورثة إن كان له ورثه، ومن حق بيت المال إن لم يكن له ورثه. وجهة نظر هؤلاء - كما يوضحها ابن حزم رحمه الله، وهو أحد القائلين بعدم جواز الوصية بأكثر من الثلث، كان له وارث أو لم يكن، أجاز الورثة هذه الوصية أو لم يجزوها - وجهتهم قائمة على أساس أن قول الرسول عليه السلام (... إنك إن تذر ورتلك أغنياء ..) ليس علة في المنع من الزيادة، بحيث يفهم منه صحة الوصية بأكثر من الثلث أو بكل المال عند عدم وجود الوارث، لأن الحكم يرتفع بارتفاع علته أو سببه - كما ذهب إلى ذلك جماعة من الفقهاء - وإنما تلك الفقرة - الواردة في حديث سعد - قضية قائمة بنفسها، وغير متعلقة بما قبلها. ثم لو كانت العلة غنى الورثة لروعي ما يغنيهم على حسب كثرة المال وقلته، وهذا باطل باتفاق الجميع، فنحن نجد من له عشرة من الورثة فقراء ولم يترك إلا درهماً واحداً فإن له أن يوصي بثلاثة - بلا خلاف - مع أنه لم يترك لهم ما يكفي طعام واحد منهم مرة واحدة. ولو كانت العلة ما ذكروا (كون المنع من الزيادة لغنى الورثة، فتصح عند عدمهم) لكان من ترك ابناً واحداً وترك ثلاثمائة ألف دينار - مثلاً - يكون له أن يوصي بالنصف، لأن له فيما يبقى غنى للأبد .. وأضاف ابن حزم قائلاً: نحن وأموالنا لله تعالى،

ولا يحل لأحد أن يتصرف في نفسه ولا في ماله إلا بما أذن الله له فيه ...
ولولا أن الله تعالى أطلق أيدينا على أموالنا فيما شاء لما جاز لنا فيها حكم،
كما لا يجوز لنا فيها حكم حيث لم يبيح الله تعالى لنا التصرف فيها. ولولا أن
الله تعالى أذن لنا في الوصية بعد الموت لما جاز لنا أن نوصي بشيء، فأباح
الله تعالى الثلث فما دونه فكان ذلك مباحاً، ولم يبيح أكثر فهو غير مباح^(١).

٢٧٣- وخلاصة ما قيل - هنا وهناك - في الوصية بأكثر من الثلث:

- فريق يرى عدم نفاذها إلا في الثلث سواء كان له ورثة أو لم يكن.
- وجمهور الفقهاء على أنها تجوز - حتى لو أوصى بكل أمواله - إذا لم يكن للموصي ورثة مطلقاً، ومن في حكمهم كالمقر له بنسب إلى الغير.
- ثم انقسموا بعد ذلك فيما إذا كان للموصي ورثة ومن في حكمهم، ففريق منهم يرى أن هذه الزيادة تعتبر ملغاة، وتنفذ الوصية في الثلث، مراعاة لحق الورثة. وفريق آخر - وهو اتجاه القانون أيضاً - يرى أن أمر هذه الزيادة موقوف على إجازة الورثة، فإن أجازوها نفذت الوصية بما فيها من زيادة عن الثلث؛ لأن المنع من الزيادة إنما كان لحقهم، وقد أسقطوه وإن رفضوها - وهذا حقهم - بطلت الزيادة ونفذت الوصية في حدود الثلث فقط، وإن أجازها البعض الآخر نفذت في حق من أجاز وبطلت في حق من رفض - كما سيأتي وقد وضعوا لذلك عدة شروط فيمن له حق الإجازة، ولا يتسع المقام لذكرها^(٢).

(١) المحلى: ٢١٦/٩ وما بعدها. وانظر: قضية رسول الله ... ص ٤٩٣ وإحكام الأحكام:

٤/٦ - ١١، ونيل الأوطار: ٦/١٤٨ - ١٥١.

(٢) راجع: المادة ٣٧ من قانون الوصية. والوصية ... للدكتور يوسف قاسم: ص ٦٢ -

٦٤ طبعة سنة ١٩٧٨ م - دار النهضة العربية.

٢٧٤- هذا ويلاحظ أن المذهب الأول يظاھرہ النصوص، ولكنني أرجح القول بأن الوصية بأكثر من الثلث - أو بكل التركية - تنفذ إذا لم يكن للموصى ورثة أو من في حكمهم؛ احتراماً لرغبة الموصى، ولعدم انتظام بيت المال فإن كان للموصى وريثة فإنها تنفذ في حدود الثلث فقط، ما لم يجز الورثة - باختيارهم - هذه الزيادة على أنها من أموالهم أو كهبة منهم، وفي نفس الوقت يبدو هذا التصرف منهم وكأنه احترام لإرادة الموصى. مع مراعاة أن من حقهم رفض تلك الزيادة... ولعل هذا يبرر اتباعي مسلك القانون في طريقة تقسم التركية إذا كانت فيها وصية بأكثر من الثلث كما سيأتي بعد قليل.

الفصل الثالث: حكم الوصية^(١)، ومبطلاتها

٢٧٥- من جملة ما تقدم نستطيع أن نفقه الجواب عن هاتين المسألتين، ومع ذلك يمكن القول بأن الوصية تعثرها الأحكام التكاليفية الخمسة - الوجوب، الندب (الاستحباب)، الحرمة، الكراهة، الإباحة - وهذه الأوصاف أو الأحكام الثابتة لها شرعاً يرجع اختلافها إلى طبيعة الوصية والظروف المحيطة بها (من الباعث عليها، ووضع الموصى والموصى له) وبين ذلك فيما يلي:

١- الوجوب؛ فالوصية تكون واجبة على المرء إذا كان قد فرط - أثناء حياته - في حق من الحقوق المالية لله تعالى كالزكاة والكفارات المالية والنذور، أو حق من حقوق العباد التي لا دليل عليها كالودائع والأمانات التي كانت تحت يده وليس لأصحابها بينة على أحقيتهم لها، وكالديون

(١) مرادنا - هنا - بحكم الوصية: الوصف الشرعي لها من حيث كونها مأموراً بها، أو منهيًا عنها على وجه اللزوم أو على وجه آخر دون الأمر والنهي أو بينهما.

التي عليه للغير وليس بها سند أو ليس لدى الدائنين ما يثبتها .. فإذا كان الأمر كذلك فإنه يتعين على مثل هذا الشخص أن يوصى بأداء هذه الحقوق. ويضيف ابن حزم سبباً آخر لوجوب - أو لفرضية - الوصية، وهو الوصية للأقارب غير الوارثين^(١).

٢- النذب أو الاستحباب؛ فالوصية - بحسب الأصل - مستحبة، نظراً لما تحققه من فائدة للموصى وللموصى له .. وهذا الحكم يصدق على كل ما هو قرينة في الشرع، مما يحقق الخير والنفع للأفراد والجماعة مثل الصدقة، والوصية للفقراء والمساكين ولبناء المساجد وصيانتها والمستشفيات ودور التعليم .. وشبه ذلك، ففي الحديث الصحيح: (إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له).

٣- الحرمة؛ تحرم الوصية إذا كانت بمعصية أو بما يفضى إلى معصية، أو كان الباعث عليها غير مشروع - كما سبق أن بينا - ومثل هذه الوصية (المحرمة): أن يوصى شخص ببناء دار للدعارة والمجون، أو ناد للعب الميسر والقمار، أو لترويج صناعة الخمر وتربية الخنازير.

٤- الكراهة؛ تكره الوصية لأهل الفسق والفجور بقصد مساعدتهم على شئون الحياة، لا بقصد إعانتهم على الفسق وتشجيعهم على المعصية وإلا كانت محرمة.

وسبب الكراهة هو احتمال استخدامهم الموصى به فيما لا يرضى عنه الشرع ولا يقره .. فإذا كان الموصي يقصد من وراء الوصية

(١) راجع: المحلى: ٣١٤/٩، وإحكام الأحكام: ٥-١/٤، ونيل الأوطار: ١٤٢/٦ - ١٤٨.

مساعدتهم على البعد عن الفسوق والعصيان أو تشجيعهم على التوبة وسلوك الطريق المستقيم - كالوصية لمن انغمس في الزنا ليتزوج ويكف عنه. والوصية لمن احترف السرقة ليعيش ويتكسب من حلال - فمثل هذه الوصايا تكون مندوبة أو مستحبة، حيث يتحقق فيها قصد التقرب إلى الله تعالى، وفعل ما يرضى الله ورسوله من إصلاح الفرد والمجتمع.

٥- الإباحة؛ فالوصية تكون مباحة إذا كانت لشخص غير محتاج (غنى) - سواء أكان قريباً للموصى أم أجنبياً عنه - لم يصابها وصف من الأوصاف السابقة التي تجعلها واجبة أو مندوبة أو محرمة أو مكروهة، ففي هذه الحالة يستوي شرعاً الإقدام عليها وعدم الإقدام - وغالباً ما تكون الوصية مباحة إذا كان الباعث عليها مكافأة من أسدى إلى الموصى معروفاً.

مبطلات الوصية:

٢٧٦- تبطل الوصية بأمور كثيرة، ولعل بعضها يكون معلوماً من جوهر كلامنا عن تكوين الوصية وشروطها، ومع ذلك سوف نذكر أهمها فيما يلي:

١- الرجوع عن الوصية أو عدول الموصى عنها - حال حياته - صراحة أو دلالة؛ والرجوع الصحيح كأن يقول: رجعت عن وصيتي لكذا، أو أبطلتها أو بأي عبارة تفيد ذلك صراحة .. والرجوع ضمناً - أو بطريق الدلالة - يكون بكل فعل أو تصرف تدل القرائن وأعراف الناس على أن ذلك رجوع من الموصى عن وصيته، كأن يبيع الموصى به أو يهبه لآخر .. وغير هذا من التصرفات التي تزيل ملكه عنه.

٢- زوال أهلية الموصى بعد الوصية، واستمرار فقدانه الأهلية حتى الوفاة .. ومثال ذلك أن يوصى لآخر، ثم يجن جنوناً مطبقاً أو يطرأ عليه العتة (نقص العقل) ويبقى على هذه الحالة حتى الموت، فحينئذ تبطل وصيته، لأن الشرط في الموصى أن يكون أهلاً للتبرع ابتداءً وبقاءً.

٣- هلاك الموصى به - إذا كان معيناً - قبل دخوله في ملك الموصى له؛ لانعدام محل الوصية، أو لأنه لا بقاء - أو لا نفاذ - لوصية في شيء قد انعدم ويندرج تحت هذا - أي هلاك الموصى به - عدة أمور تكون الوصية فيها باطلة أيضاً:

ومنها: ما لو كان الموصى به - المعين بالاسم أو بالإشارة أو بالوصف - مستحقاً لآخر - ببيع أو هبة.. وقت الوصية، أو وقت وفاة الموصى، فأما وقت الوصية فإن الوصية تكون باطلة؛ إذ لا تصح بما لا يملكه الإنسان. وأما وقت الوفاة.. فإن للموصى به لا يدخل - أصلاً - في نطاق التركة، فكيف تنفذ فيه الوصية؟!:

ومنها: ما لو تغير اسم الموصى به ووصفه - قبل موت الموصى - تغيراً يزول بسببه الاسم الذي كان يطلق عليه عند إنشاء الوصية.

ومنها: ما لو كانت الوصية بمنفعة شيء لمدة معلومة البداية والنهاية، فإذا انقضت المدة قبل وفاة الموصى بطلت الوصية .. وتبطل - أيضاً - بموت الموصى له قبل انتهائها، ما لم يكن الموصى قد نص على أن هذه الوصية - بالمنفعة - للموصى له ولورثته مدة كذا ..

ومنها: إحاطة الدين بتركة الموصى عند وفاته؛ إذ من المعروف - سلفاً - أن سداد الدين مقدم على تنفيذ الوصية، فإذا كان الدين مستغرقاً التركة كلها لا يكون ثمة محل للوصية، أو لا يكون هناك ما تنفذ فيه الوصية فتبطل .. إلا إذا أبرأ الدائنون ذمة الموصى من ديونهم كلها أو بعضها، أو سددت

عنه تبرعاً - من وارث أو من أجنبي - فإن الوصية تنفذ - فى حدودها المشروعة - من ثلث الناتج من الإبراء، أو من التركة الخالية من الدين بعد سدادها، كما سبق توضيحه فى الشرط الأخير من شروط الموصى.

٤- وفاة الموصى له فى حياة الموصى؛ لأن الموصى له يستحق الوصية إذا قبلها بعد وفاة الموصى، وهو فى ذلك الوقت (وفاة الموصى) لا وجود له، فهو ميت من قبل، والميت غير أهل للتملك، فتبطل الوصية لذلك .. ما لم يكن الموصى قد نص فى وصيته على أن الموصى به لفلان ولورثته من بعده، فعندئذ ينتقل الحق فى قبول أو رد الوصية للورثة الموجودين وقت وفاة الموصى^(١).

٥- رد الموصى له الوصية، ولا بد أن يكون هذا الرد بعد وفاة الموصى، إذ لا اعتبار لردّها فى حياة الموصى عند جمهور الفقهاء حيث لا يملك القبول أو الرد، ما دامت الوصية غير ملتزمة - أصلاً - فى حياة الموصى، فإذا مات مبرأً عليها وقبلها (الموصى له) نفذت، وإن ردّها بطلت ..

٦- قتل الموصى له الموصى بعد وصيته؛ فالقتل - فى هذه الحالة - يبطل الوصية ويمنع من استحقاقها، بشرط أن تتوافر فيه كل شروط القتل المانع من الميراث .. وقد عرضت لهذه القضية بتفصيل، وبينت آراء الفقهاء فيها، فأغنى ذلك عن تكرار شيء منه هنا.

(١) عرض قانون الوصية فى المواد ٨ ، ١٤ ، ١٥ ، بإجمال لطائفة من مبطلات الوصية. وتجدها مفصلة فى كتاب : الميراث والوصية فى الإسلام: للبريسي ص ١٣٥ - ١٣٩ طبعة منه ١٩٦٤ م . و (الوصية والوقف ...) للدكتور محمد سلام مذكور: ص ٢٦٧ - ٢٦٩ طبعة سنة ١٩٧٦ م.

الفصل الرابع: صور الوصية الاختيارية، وكيفية استخراجها

٢٧٧- أولاً: الوصية قد تكون بمقدار الثلث — فأقل — فتستخرج أولاً من التركة (وبالتحديد من باقي التركة بعد التجهيز وسداد الديون) ثم يوزع الباقي من التركة بعد تنفيذ الوصية على الورثة، وفق قواعد الميراث، وكان لم تكن وصية. مع مراعاة أن الوصية إذا كانت مقداراً شائعاً في التركة.

($\frac{1}{6}$ ، $\frac{1}{5}$ ، $\frac{1}{4}$ ، $\frac{1}{3}$) فإننا نحدد أولاً قيمة هذا المقدار من التركة، ثم نطرحها (قيمة الوصية) من التركة ويكون الباقي هو نصيب الورثة، كما يتضح من الأمثلة التالية:

١- توفيت عن: زوج، ابن، أب، أم، وكانت قد أوصت لأخيها بسبع التركة والتي مقدارها ٧٠ فداناً.

قيمة الوصية = $\frac{1}{7} \times 70 = 10$ ف

الباقي من التركة بعد الوصية = $70 - 10 = 60$ ف

الورثة: زوج ابن أب أم

الفروض: $\frac{1}{4}$ لوجود ع $\frac{1}{6}$ لوجود فرع $\frac{1}{6}$ لوجود فرع أصل
 فرع وارث وارث مذكر وارث المسألة ١٢

المساهم: ٣ ٥ ٢ ٢

قيمة السهم = $60 \div 12 = 5$ ف

نصيب الزوج = $3 \times 5 = 15$ ف

نصيب الابن = $5 \times 5 = 25$ ف

نصيب الأب = $2 \times 5 = 10$ ف

نصيب الأم = $2 \times 5 = 10$ ف

٢- توفي عن: بنت، أم، بنتين، جدة، أخوة لأم، وأوصى لإخوته من أمه
بسدس تركته وكانت التركة ٧٢ فداناً.

الحل:

قيمة الوصية = $\frac{1}{4} \times 72 = 18$ فداناً تقسم بين الإخوة لأم بالتساوي.
الباقي بعد الوصية = $72 - 18 = 54$ ف.

الورثة:	بنت، ابنان	أم	جدة	إخوة لأم
الفروض:	ع. بالغير	$\frac{1}{4}$ لوجود	م. بالأم	م. بالفرع الوارث وإن
		فرع وارث		استحقوا بالوصية

المساهام: (١، ٢، ٥) ٢ أصل المسألة ٦

قيمة السهم = $54 \div 6 = 9$ ف

نصيب البنت = $1 \times 9 = 9$ ف

نصيب كل ابن = $2 \times 9 = 18$ ف

نصيب الأم = $1 \times 9 = 9$ ف

٣- توفي عن: زوجتين، بنت، بنت ابن، أب، أخ شقيق، وترك ٣٠٠٠ جنيه
وقد أوصى لصديق له بـ (٦٠٠) جنيه.

الحل:

الباقي بعد الوصية = $3000 - 600 = 2400$ جنيه

الورثة:	زوجتان	بنت	بنت ابن	أب	أخ. ش.
الفروض:	$\frac{1}{8}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6} + ع$	م. بالأب
	لوجود فرع وارث	لافرادها وعدم معصب	تكملة للثنتين	لوجود فرع وارث مؤنت	أصل المسألة ٢٤
المساهام:	٣	١٢	٤	١+٤	

الأصل بالتصحيح (١) ٤٨

(١) لجأنا إلى التصحيح لأن بين سهام الزوجتين (٣) وعدد رؤوسهما (٢) تبايناً فاعتبرنا عدد الرؤوس هو جزء السهم الذي تصح منه المسألة، فضربناه في السهام وأصل المسألة الأولى فكان الأصل بالتصحيح.

قيمة السهم = $2400 \div 48 = 50$ جنيهًا.

نصيب الزوجتين = $6 \times 50 = 300$ جنيه ، يقسم بينهما بالتساوي

نصيب البنت = $24 \times 50 = 1200$ جنيه.

نصيب بنت الابن = $8 \times 50 = 400$ جنيه

نصيب الأب = $10 \times 50 = 500$ جنيه

٢٧٨- **ثانيًا:** الوصية قد تكون بأكثر من الثلث، وحينئذ لا تنفذ إلا في الثلث فقط،

ويكون تنفيذ الزيادة عنه متوقفاً - كما أشرنا في غير موضع - على

إجازة الورثة، فإن أجازوها جميعاً نفذت، إن رفضوها بطلت (الزيادة) وإن

أجازها البعض ورفضها البعض الآخر نفذت في حق من أجاز وبطلت في

حق من رفض .. فنحن - إننا - أمام حالات ثلاث:

أ- أن تكون الوصية بأكثر من الثلث وأجازها جميع الورثة، فإنها تستخرج

أولاً من التركة والباقي - من التركة - يوزع على الورثة - كأن لم تكن

في التركة وصية زائدة - أي بنفس حلول المسائل السابقة، ومثال ذلك:

توفى عن: زوجة، أم، أخ شقيق، وأوصى لجهة خيرية بنصف ماله الذي

تركه ومقداره ٧٢٠٠ جنيه، وأجاز جميع الورثة الوصية.

الحل

قيمة الوصية = $\frac{1}{2} \times 7200 = 3600$ جنيه

الباقي بعد الوصية = $7200 - 3600 = 3600$ جنيه

الورثة:	زوجة	أم	أخ شقيق
الفروض:	$\frac{1}{4}$ لعدم وجود فرع	$\frac{1}{3}$ لعدم وجود فرع وارث	ع. لعدم وجود فرع وارث
وارث	أو عدد من الإخوة	مذكر ولا أب	المسألة
١٢			

$$\text{قيمة السهم} = 3600 \div 12 = 300 \text{ جنيه}$$

$$\text{نصيب الزوجة} = 3 \times 300 = 900 \text{ جنيه}$$

$$\text{نصيب الأم} = 4 \times 300 = 1200 \text{ جنيه}$$

$$\text{نصيب الأخ} = 5 \times 300 = 1500 \text{ جنيه}$$

ب- أن تكون الوصية بأكثر من الثلث ورفضها جميع الورثة، فإنها تنفذ في الثلث فقط، والباقي يقسم بين الورثة، كما لم تكن ثمة وصية، مثال ذلك:

توفيت عن: زوج، بنتي ابن، أم، وأوصت لأخيها من أمها بستمائة جنيه من تركتها التي تبلغ 900 جنيه، ولم يجز الورثة هذه الوصية.

الحل

الواضح أن الوصية هنا أكثر من الثلث، وما دام الورثة قد رفضوها فإنها لا تنفذ إلا في الثلث، ويكون استخراج قيمة الوصية، وتوزيع الباقي من التركة على الورثة على النحو التالي:

$$\text{قيمة الوصية} = \frac{1}{3} \times 900 = 300 \text{ جنيه}$$

$$\text{الباقي بعد الوصية} = 900 - 300 = 600 \text{ جنيه}$$

الورثة:	زوج	بنتا ابن	أب	أم
الفروض:	$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{6} + ع$	$\frac{1}{6}$

لوجود فرع وارث
لعدم وجود من يعصبهما
لوجود فرع وارث مؤنت

السهم: 3 8 2+0 2 الأصل بالعول 10

$$\text{قيمة السهم} = 600 \div 10 = 60 \text{ جنيه}$$

$$\text{نصيب الزوج} = 3 \times 60 = 180 \text{ جنيه}$$

$$\text{نصيب بنتي الابن} = 8 \times 60 = 480 \text{ جنيه}$$

$$\text{نصيب الأب} = 2 \times 60 = 120 \text{ جنيه}$$

$$\text{نصيب الأم} = 2 \times 60 = 120 \text{ جنيه}$$

ج- أن تكون الوصية بأكثر من الثلث وأجازها بعض الورثة ورفضها بعضهم... وهذه الحالة تستلزم تقسيم التركة مرتين؛ الأولى: على أساس أن جميع الورثة أجازوها (أقصد أجازوا المقدار الزائد عن الثلث)، والثانية: على أساس أنهم جميعاً رفضوها، وبعد ذلك يعامل من أجاز على أساس الإجازة، فيأخذ نصيبه بناء على التقسيم الأول (فرض الإجازة) ويعامل من رفض الزيادة على هذا الأساس، فيأخذ نصيبه على التقسيم الثاني (عدم الإجازة) وبعد أن يأخذ كل وارث نصيبه على النحو المذكور نجمع هذه الأنصبة ونطرحها من التركة، فيكون الباقي هو مقدار الوصية فيأخذ الموصى له، مع ملاحظة أن مقدار الوصية هنا لا بد أن يساوى مجموع الفروق بين أنصبة من أجاز في التقسيمين + الثلث وإلا كان هناك خطأ في التوزيع مثال ذلك:

توفى شخص عن: زوجة، أم، أب، ابن، وأوصى لأخيه بنصف تركته التي تقدر بـ ٧٢ فدائماً، ولم يجز هذه الوصية غير الأبوين.

الحل

هذه التركة تقسم أولاً على أساس أن الجميع قد أجازوا القدر الزائد عن الثلث، ثم تقسم مرة أخرى على أساس أن الجميع قد ردوا هذا القدر .. ثم تعامل كل وارث على حسب موقفه من الوصية، ويكون الباقي بعد أنصبة الورثة — في الحل النهائي — هو مقدار هذه الوصية، ونوضح ذلك على النحو التالي:

أولاً: الحل على أساس إجازة الجميع للوصية:

$$\text{قيمة الوصية} = \frac{1}{4} \times 72 = 36 \text{ ف.}$$

$$\text{الباقي بعد الوصية} = 72 - 36 - 36 = 0 \text{ ف.}$$

الورثة:	زوجة	أم	أب	ابن
الفروض:	$\frac{1}{8}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	ع
	لوجود فرع وارث	لوجود فرع وارث	لوجود فرع وارث منكر	أصل المسألة ٢٤
السهام:	٣	٤	٤	١٣

قيمة السهم = $24 \div 36 = 1,5$ ف.

الأنصباء على الترتيب ٤,٥ ف، ٦ ف، ٦ ف، ١٩,٥ ف.

ثانياً: الحل على أساس رد الجميع للوصية:

قيمة الوصية (على هذا الأساس) = $\frac{1}{3} \times 72 = 24$ ف.

الباقى بعد الوصية = $72 - 24 = 48$ ف.

الورثة:	زوجة	أم	أب	ابن
الفروض:	$\frac{1}{8}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	ع
السهام:	٣	٤	٤	١٣

قيمة السهم = $24 \div 48 = 2$ ف.

الأنصباء على الترتيب ٦ ف، ٨ ف، ٨ ف، ٢٦ ف.

النتيجة أو الحل النهائي: يعامل من أجاز على أساس الإجازة، ومن رفض

على أساس الرفض، فيكون نصيب كل وارث على الوجه التالي:

نصيب الزوجة = ٦ ف (على أساس عدم الإجازة).

نصيب الابن = ٢٦ ف (على أساس عدم الإجازة).

نصيب الأم = ٦ ف (على أساس الإجازة).

نصيب الأب = ٦ ف (على أساس الإجازة).

مجموع أنصبة الورثة = $6 + 26 + 6 + 6 = 44$ فدائماً.

مقدار الوصية = $44 - 72 = 28$ ف.

ومن الممكن أن تصل إلى هذه النتيجة (مقدار الوصية) بدون جمع أنصبة الورثة، وطرحها من التركة كما في الطريقة السابقة، وإنما بجمع الفرق بين أنصبة من أجاز على التقسيمين + ثلث التركة (وهو حد الوصية الشرعية) على النحو التالي:

الفرق بين نصيب الأم على التقسيمين = $8 - 6 = 2$ ف .

الفرق بين نصيب الأب على التقسيمين = $8 - 6 = 2$ ف .

مقدار الوصية = $2 + 2 + 24 = 28$ ف .

٢٧٩- ثالثاً الوصية قد تكون بمثل نصيب أحد الورثة، سواء كان هذا الوارث - الذى أوصى بمثل نصيبه - معيناً فى الوصية أو غير معين .. فنحن - هنا - أمام حالتين:

أ- الوصية بمثل نصيب وارث معين، وهذا النصيب - الذى أوصى بمثله - فى حدود الثلث، أو أكثر منه؛ فإن كان فى حدود الثلث - وذلك كالوصية بمثل نصيب الزوجة أو الأم - فعلى مذهب جمهور الفقهاء (وهو ما أخذ به القانون فى المادة ٤٠) تضاف سهام الوصية إلى أسهم الورثة، وتقسم التركة على هذا الأساس^(١)، وإن كان نصيب هذا الوارث المعين - الذى أوصى

(١) يرى بعض الفقهاء أن هذا السهم يستخرج أولاً من التركة - كما هو الحال فى سائر الوصايا - والباقي من التركة يقسم على الورثة، وكأن لم تكن هناك وصية، وهذا الاتجاه فى غير مصلحة الورثة، بخلاف ما عليه الجمهور والقانون، ففيه مراعاة لمصلحة الورثة إذ يترتب عليه زيادة فى أنصبتهم، وتخفيض قيمة أو مقدار الوصية، فلو توفى شخص عن زوجة وأم وجد وأوصى لخالته بمثل نصيب أمه وترك ٤٨ فدأنا فإن للزوجة الربع، وللأم الثلث، وللجد الباقي تعصيباً، فإن اعتبرنا أصل المسألة ١٢ يكون للزوجة ثلاثة أسهم وللأم أربعة وللجد خمسة، وبناءً على الرأي الأول - هنا -

بمثل نصيبه - أكثر من الثلث - كالوصية بمثل نصيب بنت ابن أو أخت في مسألة يكون نصيب أي منهما النصف - فإن مثل هذه الوصية تنفذ في الثلث فقط، وتبقى الزيادة موقوفة على إجازة الورثة على النحو المبين في الفقرة الأخيرة من الصورة الثانية (السابقة).

ب- الوصية بمثل نصيب وارث معين؛ فإن كان الورثة جميعاً متساوين في الحظوظ أو في الأنصبة فإن الموصى له يستحق نصيب وارث منهم بلا خلاف بشرط أن لا يزيد عن الثلث، وإلا خضعت الزيادة لإجازة الورثة، فإن كان للموصى - مثلاً - ثلاثة أخوة أشقاء وأوصى لزوجته المسيحية بمثل نصيب وارث فإن الموصى لها (الزوجة) تستحق مثل نصيب أحد الإخوة، وتقسّم التركة على أربعة (عدد الرؤوس بالوصية)، أما إن اختلفت حظوظ أو أنصبة الورثة فإن جمهور الفقهاء - والقانون في المادة ٤١ - على أن الموصى له في هذه الحالة يأخذ نصيب أقل وارث منهم.

نعطي الموصى لها الثلث مقدماً وقيمته (١٦ف) والباقي (٣٢ف) يقسم بين الورثة فيكون نصيب الزوجة ٨ف ($\frac{32}{4} \times \frac{1}{2}$) والأم $\frac{3}{2}$ ١٠ ($\frac{32}{4} \times \frac{3}{4}$) والجد له الباقي تعصياً ($\frac{3}{1} \times ٣$ ف). أما بناء على مذهب الجمهور (وما عليه القانون) وهو ما سننتبه هنا، والقائم على اعتبار أسهم الوصية أسهماً إضافية على سهام الورثة - فإننا نكرر أسهم الأم (٤) للوصية فيكون مجموع الأسهم (١٦ بالوصية)، وتقسّم التركة على هذا الأساس بين الورثة والموصى لها، فيكون مقدار السهم = $٤٨ \div ١٦ = ٣$ للزوجة ٩ف (حاصل ضرب ٣×٣) ولأم ١٢ف (حاصل ضرب ٤×٣) وللجد ١٥ف (حاصل ضرب ٥×٣) وللموصى لها (الخالة) ١٢ف (حاصل ضرب ٤×٣). وإذا نظرت إلى نصيب كل وارث في الحلين - بناء على الاتجاهين لأدركت أن الحل الثاني (اتجاه الجمهور والقانون) قد روعي فيه مصلحة الورثة؛ حيث زادت أنصبتهم، وانخفضت قيمة الوصية كما ترى.

٢٨٠- إذا فى كلتا الحالتين (أ، ب) تعتبر سهام الوصية زائدة على سهام الورثة، وتقسم التركة على هذا الأصل المشتغل على مجموع سهام الورثة والوصية، وللتوصل إلى ذلك تحل المسألة أولاً بالطريقة الاعتيادية من غير اعتبار للوصية، حتى إذا وقفنا على السهام المستحقة لكل وارث أضفنا إلى مجموع سهام الورثة مثل نصيب الوارث - المعين - فى الحالة الأولى - ومثل نصيب وارث منهم إن كانوا متساوين فى الأنصبة، أو نصيب أقل وارث منهم إن كانوا متفاضلين أو مختلفين فى الأنصبة - فى الحالة الثانية - بشرط أن لا تزيد الوصية فى كل ذلك عن الثلث، وإلا خضعت الزيادة لإجازة الورثة ...

والأمثلة التالية توضح ذلك:

١- الورثة: زوجة، أختان شقيقتان، أخوان أم، أخت لأب موصى لها بمثل نصيب إحدى الشقيقتين، والتركه ٩٥ فداناً.

الحل

الورثة:	زوجة	أختان ش.	أخوان م.	أخت لأب	(الموصى لها)
الفروض:	$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{3}$	م. بالشقيقتين	أصل المسألة ١٢
السهام:	٣	٨	٤	٤	الأصل بالعول ١٥
	٣	٨	٤	٤ (للوصية)	الأصل بالوصية ١٩

قيمة السهم = $95 \div 19 = 5$ ف.

نصيب الزوجة = $3 \times 5 = 15$ ف.

نصيب الشقيقتين = $8 \times 5 = 40$ ف، ويقسم بينهما بالتساوي

نصيب الأخوين لأم = $٥ \times ٤ = ٢٠$ ف. يقسم بينهما بالتساوي.

نصيب الموصى لها (الأخت لأب) = $٥ \times ٤ = ٢٠$ ف.

٢- الورثة: زوج، أم، أختان لأم، وأوصى لجهة خيرية بمثل نصيب الأم والتركة ٨٤ فدانا.

الحل

	أختان لأم	أم	زوج	الورثة:
أصل المسألة ١٢	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{2}$	الفروض:
	٤	٢	٦	المهام:
الأصل بالوصية ١٤	٢+٤ (للوصية)	٢	٦	

قيمة السهم = $٨٤ \div ١٤ = ٦$ ف.

نصيب الزوج = $٦ \times ٦ = ٣٦$ ف.

نصيب الأم = $٢ \times ٦ = ١٢$ ف.

نصيب الأختين لأم = $٤ \times ٦ = ٢٤$ ف. يقسم بينهما بالتساوي

قيمة الوصية = $٢ \times ٦ = ١٢$ ف.

٣- الورثة: أم، بنت ابن، أخت لأم موصى لها بمثل نصيب بنت الابن، والتركة ٥٦ ف وقد أجاز الورثة الوصية.

الحل

	أخت لأم (الموصى لها)	بنت ابن	أم	الورثة:
أصل المسألة ٦	م بالفرع الوارث	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	الفروض:
الأصل بالرد ٤	٠	٣	١	المهام:
الأصل بالوصية ٧	(٣) (الوصية)	٣	١	

قيمة السهم = $٥٦ \div ٧ = ٨$ ف .

نصيب الأم = $٨ \times ١ = ٨$ ف .

نصيب بنت الابن = $٨ \times ٣ = ٢٤$ ف .

نصيب الأخت لأم (بالوصية) = $٨ \times ٣ = ٢٤$ ف .

٤ - الورثة: أم، بنت، بنت ابن، أخت لأب، وأوصى لجهة خيرية بمثل نصيب البنت ورفض الورثة هذه الوصية ، والتركة ٩٠ فدأنا.

الحل

مادام الورثة لم يجيزوا الوصية، وهى أكثر من الثلث فإنها لا تنفذ إلا فى الثلث فقط، والباقي (الثلاثان) يقسم على الورثة كل بنسبة نصيبه على النحو التالي:

قيمة الوصية = $\frac{١}{٣} \times ٩٠ = ٣٠$ ف.

الباقي من التركة بعد الوصية = $٩٠ - ٣٠ = ٦٠$ ف، يوزع على الورثة هكذا:

الورثة:	أم	بنت	بنت ابن	أخت لأب
الفروض:	$\frac{١}{٦}$	$\frac{١}{٦}$	$\frac{١}{٦}$	ع. مع الغير
المسألة ٦				أصل المسألة ٦
المساهم:	١	٣	١	١
المساهم =	١	٢	١	١

قيمة السهم = $٦٠ \div ٦ = ١٠$ ف .

الأنصباء على الترتيب ١٠ (للأم) ٣٠ ف (للبنات) ١٠ ف (لبنات الابن) ١٠ ف

— (للأخت لأب). ولا تضطرب من كون الوصية هنا تساوت مع نصيب من

أوصى بمثل نصيبه (البنت) — رغم رفض الورثة للوصية فلو لم تكن فى

المسألة مثلاً أخت لأب لكان الباقي من التركة (٦٠ ف) يقسم على الأم، والبنات، وبنات الابن بنسبة ١ : ٣ : ١ (نسبة سهامهم لأن في المسألة رداً) فتكون قيمة السهم $٦٠ \div ٥ = ١٢$ ف للأم $١٢ \times ١ = ١٢$ ف والبنات $١٢ \times ١ = ١٢$ ف والبنات $١٢ \times ١ = ١٢$ ف وبنات الابن $١٢ \times ١ = ١٢$ ف .. وهكذا ترى أن مقدار الوصية (٣٠ فدانا قيمة ثلث التركة) أقل من نصيب البنت الذي كانت الوصية بمثله، وكان ثمة معنى لرفض الزيادة على الثلث.

٥- الورثة: أم، أخت شقيقة، أخت لأب، وأوصى لصديق له بمثل نصيب الشقيقة ولم يجز هذه الوصية أحد من الورثة إلا الأم، والتركة ٩٠٠٠ جنيه .

الحل

أولاً: على فرض إجازة جميع الورثة للوصية:

الورثة:	أم	أخت.ش	أخت.ب. (الوصية)
الفروض:	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$ تكمة الثلثين
السهام:	١	٣	١
الأصل بالرد	٥		
الأصل بالوصية	٨	٣	١ (٣) (الوصية)

قيمة السهم = $٩٠٠٠ \div ٨ = ١١٢٥$ جنيهاً .

نصيب الأم = $١١٢٥ \times ١ = ١١٢٥$ جنيهاً .

نصيب الأخت الشقيقة = $١١٢٥ \times ٣ = ٣٣٧٥$ جنيهاً .

نصيب الأخت لأب = $١١٢٥ \times ١ = ١١٢٥$ جنيهاً .

قيمة الوصية = $١١٢٥ \times ٣ = ٣٣٧٥$ جنيهاً .

ثانياً: على فرض أنهم جميعاً ردوا الزيادة، وحينئذ لا تنفذ إلا فى الثلث فقط مضافاً إليه الفرق بين نصيب من أجاز على التقسيمين، ويكون نصيب كل وارث — وكذا الوصية — على الوجه التالى:

مقدار الوصية فى هذه الحالة = $\frac{1}{3} \times 9000 = 3000$ جنيه.

الباقى من التركة = $9000 - 3000 = 6000$ جنيه.

الورثة:	أم	أخت. ش	أخت. ب. (الوصية)
الفروض:	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$ تكمة الثلثين
السهم:	١	٣	١
			أصل المسألة ٦
			الأصل بالرد ٥

قيمة السهم = $6000 \div 5 = 1200$ جنيه.

الأنصاء على الترتيب ١٢٠٠ ج (الأم) ٣٦٠٠ ج (الشقيقة) ١٢٠٠ ج (للأخت لأب).

الحل النهائي:

نصيب الأم ١١٢٥ جنيهاً (على فرض الإجازة) ونصيب الأختين الشقيقة ولأب ٣٦٠٠ ج، ١٢٠٠ ج (على فرض عدم الإجازة).

مجموع هذه الأنصبة = $1125 + 3600 + 1200 = 5925$ جنيه.

قيمة الوصية = $9000 - 5925 = 3075$ جنيهاً وهو قيمة الثلث (٣٠٠٠) جنيه + ٧٥ جنيهاً مقدار الفرق بين نصيب الأم فى حالة الإجازة (١١٢٥ ج) ونصيبها فى حالة عدم الإجازة (١٢٠٠ ج).

٦- الورثة: خمسة من البنين وأوصى لأخيه الشقيق بمثل نصيب وارث منهم . فإن التركة — مهما كان مقدارها — تقسم على ستة، وهذا العدد هو مجموع

أسهم الورثة (٥ عدد الرؤوس) + سهم للوصية. وذلك من منطلق ما قررناه — منذ قليل — من أن الورثة إذا كانت أنصبتهم متساوية والوصية بمثل نصيب واحد منهم فإن أصل المسألة — الذى تقسم عليه التركة الحقيقية — عبارة عن مجموع سهام هؤلاء الورثة المتساوين فى الحظوظ مضافاً إليه سهم وارث للوصية.

٧- الورثة: أم، ٤ بنات، أخت شقيقة وأوصى لأخيه من أمه بمثل نصيب وارث والتركة ٤٢ فداناً.

الحل

الأخ لأم محجوب بالفرع الوارث، ولكنه يستحق بطريق الوصية، ولأنها بمثل نصيب وارث غير معين فإنه يأخذ مثل نصيب أقل وارث، ويضاف سهمه إلى مجموع أسهم الورثة، على التوضيح التالي:

الورثة:	أم	٤ بنات	أخت. ش	أخ لأم (الموصى له)
الفروض:	$\frac{1}{6}$	$\frac{2}{3}$	ع. مع الغير م.	أصل المسألة ٦
السهام:	١	٤	١	(١) للوصية الأصل بالوصية ٧

قيمة السهم = $٤٢ \div ٧ = ٦$ ف

نصيب الأم = $٦ \times ١ = ٦$ ف

نصيب البنات = $٦ \times ٤ = ٢٤$ ف، يقسم بينهما بالتساوي.

نصيب الشقيقة = $٦ \times ١ = ٦$ ف

نصيب الأخ لأم (بالوصية) = $٦ \times ١ = ٦$ ف

٨- الورثة: زوجة، بنت، بنت ابن، أم، أخت شقيقة وأوصى لابن أخيه بمثل نصيب وارث، والتركة ١٠٠٠ جنيه.

الحل

ابن الأخ الشقيق — هنا — محجوب بالعصبة مع الغير (الأخت الشقيقة مع البنت وبنت الابن) ولكنه مستحق بالوصية، ولأن الوصية له بمثل نصيب وارث غير معين، فيأخذ مثل نصيب أقل وارث مضافاً إلى مجموع أسهم الورثة، ويكون الحل على النحو التالي:

الورثة:	زوجة بنت	بنت ابن	أم	أخت شقيقة	ابن أخ ش (الموصى له)
الفروض:	$\frac{1}{8}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	ع. مع الغير	م. للعصبة مع الغير
	٨	٢	٦	١	١
السهام:	٣	١٢	٤	٤	١
	٣	١٢	٤	١	١
					٢٥

قيمة السهم = $١٠٠٠ \div ٢٥ = ٤٠$ جنيهاً .

نصيب الزوجة = $٤٠ \times ٣ = ١٢٠$ جنيهاً .

نصيب البنت = $٤٠ \times ١٢ = ٤٨٠$ جنيهاً .

نصيب بنت الابن = $٤٠ \times ٤ = ١٦٠$ جنيهاً .

نصيب الأم = $٤٠ \times ٤ = ١٦٠$ جنيهاً .

نصيب الشقيقة = $٤٠ \times ١ = ٤٠$ جنيهاً .

نصيب ابن الأخ (بالوصية) = $٤٠ \times ١ = ٤٠$ جنيهاً .

٢٨١- رابعاً: إذا كانت هناك أكثر من وصية — وهو ما يعرف في عرف

الفقهاء بتراحم (أو بتعدد) الوصايا — وكانت كلها في حدود ثلث

التركة فإنها تنفذ كلها إذا توافرت الشروط المطلوبة لصحتها ونفاذها،

وكذلك إذا كانت أكثر من الثلث وأجاز الورثة الزيادة. أما إن كانت

أكثر من الثلث ولم يجز الورثة الزيادة؛ فإما أن تكون الوصايا جميعها

الله تعالى، وإما أن تكون كلها للأفراد، وإما أن يكون بعضها لله والبعض الآخر للعباد .. فنحن إذن أمام تصورات ثلاثة لتعدد الوصايا الاختيارية حالة كونها زائدة عن الثلث:

أولها: أن تكون جميعها حقوقاً لله تعالى؛ فإن كانت كلها في مرتبة واحدة - فرائض صرفة، أو نوافل فقط - فإنها تنفذ - على الرأي الراجح - بالمحاصة. أما إن كانت مشتركة بين الفرائض والنوافل - أي بعضها فرائض وبعضها نوافل - قدمت الفرائض على النوافل.

ثانيها: أن تكون كلها للأفراد أو العباد؛ كأن يوصى لشخص بسدس التركة ولآخر بالثلث - والمفروض أن الورثة لم يجيزوا ما زاد على الثلث - فإننا نقسم الثلث (وهو حد الوصية الشرعي) بين الموصى لهما بنسبة الوصية لكل منهما.

ثالثها: إذا كان بعض الوصايا لله تعالى وبعضها للأفراد - كما لو قال: أوصيت بنصف مالي لفلان وللوفاء بما فاتني من حج وزكاة وكفارات - والمفروض أيضاً أن الورثة امتنعوا عن إجازة الزيادة على الثلث، فإن مثل هذه الوصايا يرد إلى الثلث، ويقسم (الثلث) نصفين: أحدهما لحقوق الله . والثاني لوصايا العباد، ثم يوزع النصف الأول على ما يدخل في نطاقه بالمحاصة متى كانت كلها من جنس واحد أو في مرتبة واحدة (فرائض كلها، أو نوافل كلها) أما إن كانت خليطاً من الفرائض والنوافل فإن الفرائض تقدم على النوافل .. ويعطى النصف الثاني للموصى له إن كان واحداً، وإن كان أكثر من واحد قسم بينهم على عدد الرؤوس، ما لم ينص الموصى على غير ذلك .. فإذا عرفت هذا يكون بإمكانك حل أية مسألة فيها أكثر من وصية على هذا الأساس.

الباب الثاني
الوصية الواجبة (القانونية)

الفصل الأول

الأصل فى وجوبها والمستحقون لها

٢٨٢- اتفق الفقهاء على أن الوصية تكون واجبة على الشخص - ديانة - إذا كان قد فرط فى حق من حقوق الله المالية - كالزكاة والكفارات .. - أو من حقوق العباد التي لا دليل عليها من ودائع وأمانات وديون. وجمهور الفقهاء على أنها لا تجب فى غير ذلك. بيد أن بعض الفقهاء - ومنهم سعيد بن المسيب، والحسن البصري، وإسحاق بن راهويه، وداود الظاهري، والطبري، وابن حزم وغيرهم - يقولون بوجوبها أيضاً للأقربين الذين لا يرثون^(١)، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: (كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت أن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين)، وقالوا: إن آيات المواريث لم تنسخ هذه الآية كلية، وإنما يمكن الجمع بينهما أو العمل بمقتضاهما معاً، على أساس أن لفظ الأقربين - فى آية الوصية (المذكورة) - يصدق على الوارثين وغير الوارثين، وقد أعطى الله عز وجل الوارثين نصيباً مفروضاً فى التركة (نصت عليه آيات المواريث) فيكون وجوب الوصية - فى الآية - مقصوداً به الوالدين والأقربين غير الوارثين، ومما يؤكد هذا الفهم قول النبي ﷺ - بعد أن نزلت آيات المواريث - : (أن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث).

(١) راجع: المحلى: ٩ / ٣١٤ وما بعدها.

٢٨٣- ثم جاء قانون الوصية المصري (رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ م) ليستند إلى بعض أقوال هؤلاء الفقهاء في إصدار المواد من ٧٦ إلى ٧٩ التي تنظم الأحكام وشروط الوصية الواجبة، أو (الوصية القانونية)؛ إذ جعلها واجبة بحكم القانون - سواء أراد المورث أو لم يرد - لأولاد الابن مهما نزلوا إذا مات أبوهم في حياة أبيه أو أمه (جد أو جدة هؤلاء الأحفاد) أو ماتوا معاً في حادثة.

وجعلها واجبة - أيضاً - للطبقة الأولى من أولاد البنات الصليات إذا ماتت أمهم في حياة أبيها أو أمها (جد أو جدة هؤلاء الأبناء) أو ماتت معهم - ولو حكماً - في حادثة ونحوها على أن تكون الوصية الواجبة لهاتين الفئتين في حدود ما كان يستحقه ذلك الأصل المتوفى في حياة المورث (الجد أو الجدة)، بشرط أن لا يزيد هذا الحق - أو النصيب المستحق بالوصية الواجبة - عن الثلث، وأن لا يكون الأحفاد (المستحقون بالوصية الواجبة - واثنين من تركة من وجبت عليه أو في تركته الوصية، وأن لا يكونوا قد أعطوا قدر ما يجب لهم بطريق التبرع كالتبعية والوصية الاختيارية ونحوهما، فإن كانوا قد أعطوا أقل من نصيب أصلهم - أو أوصى لهم بأقل منه - وجبت لهم الوصية بمقدار ما يكمل استحقاق ذلك الأصل المتوفى في حياة المورث أو من وجبت في تركته الوصية على أن يكون ذلك في حدود الثلث كما قلنا. وعلى أن يقسم بين الأحفاد الذين يستحقونه قسمة الميراث. وقد نص القانون - أيضاً - على أن الوصية الواجبة تقدم على غيرها من الوصايا الاختيارية.

٢٨٤- وإذا كان القانون المصري قد حصر الوصية الواجبة في غير الوارثين من أولاد الأبناء والطبقة الأولى من أولاد البنات، وإذا كانت نصوص

هذا القانون لا تخلوا من بعض الثغرات^(١)، فإنه - على الرغم من هذا - قد عالج مشكلة اجتماعية هامة، كثرت شكوى الناس منها؛ تلك هي مشكلة الأحفاد الذين يموت آباؤهم أو أمهاتهم في حياة أبيهم أو أمهم (جد الأحفاد أو جدتهم) أو يموتون معه أو معهما ولو حكما كالغرقى والهدمى والحرقى ... فإن هؤلاء الأحفاد قلما يرثون بعد موت الجد أو الجدة لوجود من يحجبهم من الميراث، وهم في أغلب الأحوال إما صغار ضعاف، وإما فقراء لا مال لهم؛ لأن المنية قد عجلت بوفاء آبائهم - أو أمهاتهم - فلم يتركوا لهم شيئاً، وربما كانوا في معيشة واحدة مع الجد أو الجدة فلم يختص (الأب أو الأم) بشيء يملكه حتى يتركه لأولاده، أو حتى يوصى لهم بشيء منه. وربما يكون ذلك الأصل - المتوفى في حياة المورث (الجد أو الجدة) - قد شارك أكثر من غيره في تكوين الثروة التي تركها الميت، والتي حرم أطفاله منها .. فحرصاً على مصلحة أولئك الأحفاد وحفظاً لهم من التشرذم والضياع، وتوفير فرصة الحياة الكريمة لهم - ولأمثالهم^(٢) - قرر

(١) أهمها عدم النص على وجوب الوصية للوالدين غير الوارثين، مع أن آية الوصية قد أوجبتها لهما. ثم قد يحدث - في بعض الصور - أن تأخذ بنت البنت أو بنت ابن الابن - مثلاً - باسم الوصية الواجبة أكثر مما تأخذه بنت الابن ميراثاً. كما قد يحدث أن يأخذ الحفيد - المستحق للوصية الواجبة - أكثر مما يأخذه وارث أقرب درجة منه .. ولعلنا نتمكن من تقديم نماذج توضيحية لذلك فيما يأتي.

(٢) تنبيه: لا يفهم من هذا أن الوصية لا تكون واجبة لهؤلاء الحفدة - الذين مات آباؤهم أو أمهم في حياة الجد أو الجدة - إلا إذا كانوا فقراء أو محتاجين أو عاجزين عن الكسب وإنما هي حقهم تعويضاً لهم عما فاتهم من نصيب أصلهم في ميراث أبيه أو أمه (جد الحفدة أو جدتهم)، سواء أكانوا محتاجين إليه أم غير محتاجين.

قانون الوصية المصري أن يأخذوا نصيب أبيهم أو أمهم من تركة الجد أو الجدة - بطريق الوصية الواجبة أو القانونية - بشرط أن لا يزيد ذلك النصيب عن ثلث التركة، لأن هذا هو العدل الذي لا وكس فيه ولا شطط.

٢٨٥- ومن جملة ما تقدم يمكن أن نستنتج عدة أمور - تتعلق بالوصية الواجبة - نوضحها فيما يأتي:

الأول: أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما وبين الميراث:

.. أما أوجه الاتفاق بينهما فتتخصر في شيئين:

١- أن كلا منهما لا يحتاج إلى صيغة من المورث، ولا يتوقف على قبول من المستحقين لهما. وقد قلنا - فيما سلف - إن الميراث ثابت بحكم الله عز وجل فلا دخل فيه لإرادة المورث أو الورث أو هما معاً. وفيما يتعلق بالوصية الواجبة فإنها ثابتة أيضاً - لغير الوارثين من الوالدين والأقربين - بلية الوصية عند جمع عظيم من الفقهاء والمحدثين. وثابتة بقوة القانون - الذي أخذ برأي هؤلاء - وإن حصرها في الأحفاد - أولاد الأبناء الذكور وإن نزلوا، والطبقة الأولى من أولاد البنات - الذين توفي أصلهم في حياة المورث أو معه. وما دام هذا شأن الوصية الواجبة فإنها لا تحتاج إلى صيغة من المورث، فإذا توفي من غير أن يوصى لأحفاده الذين مات أصلهم في حياته أو معه، وحجبوا من الميراث، ولم يعوضوا بطريق آخر - فإن هؤلاء الأحفاد يستحقون ما كان يستحقه أصلهم ميراثاً - على أن لا يزيد ذلك على الثلث - بل لو نص المورث صراحة على أنهم لا يأخذون شيئاً من تركته، فإن الوصية الواجبة تؤخذ منها بقوة القانون، أو يتدخل ولي الأمر لتنفيذ هذا الحق الواجب الأداء من التركة.

.. وإذا كان هذا الحق واجباً - شرعاً، وقانوناً كما نبيها على ذلك - فإنه لا يتوقف على قبول من المستحقين له، ولا يرتد بردهم، حتى يمكن القول بأن الملكية في الوصية الواجبة تثبت بالخلافة الجبرية كما هو الحال بالنسبة للملكية بالميراث.

٢- تقسيم الوصية الواجبة بين مستحقيها - عند تعددهم - يكون مثل تقسيم الميراث؛ حيث يعتبر نصيب الأصل المتوفى كأنه تركه عنه، فتطبق عليه قواعد الإرث من حجب، وأن يأخذ الذكر ضعف الأنثى .. وغير ذلك.

٢٨٦- وأما أوجه الاختلاف بين الميراث والوصية الواجبة، فأهمها ما يأتي:

١- أن الميراث يثبت للوارث الحق - في التركة - ابتداء، بصرف النظر عما قد يحول دون استحقاقه شيئاً من التركة بعد ذلك. أما الوصية الواجبة فلا تثبت في التركة ابتداء، وإنما هي عوض عما فات المستحقين لها من ميراث أصلهم، ولذلك فلنهم لا يستحقون وصية واجبة إذا كانوا وارثين - ولو كان ما ورثوه قليلاً - كما أنهم لا يستحقونها إذا أخرجها المورث (الجد أو الجدة) من تلقاء نفسه (بالوصية الاختيارية).

٢- في الميراث يحجب الفرع المذكر من دونه من الأبناء والبنات مطلقاً؛ فالابن يحجب ابن الابن سواء كان ابنه أو ابن أخيه. أما في الوصية الواجبة فالابن يحجب فرعه دون فرع غيره؛ أي أنه يحجب ابن الابن - الذي هو من صلبه - وإن نزل لكنه لا يحجب ابن الابن الذي هو ابن أخيه.

٣- أن الميراث لا يغني عنه أي نوع من التبرعات - بدون عوض - يعطيها المورث لورثته أو لأحدهم، بخلاف الوصية الواجبة فإنه يغني عنها ما أعطاه الجد أو الجدة لمستحقيها تبرعاً بدون عوض كالهبّة والإعارة والوصية الاختيارية ونحو ذلك.

الأمر الثاني: المستحقون للوصية الواجبة:

٢٨٧ - قلنا إن المستحقين للوصية الواجبة ينحدرون - من الوجهة القانونية - في طائفتين فقط من فروع المتوفى، متى توافرت فيهم شروط الوصية الواجبة لهم، وهاتان الطائفتان هما: أولاد الأبناء الذكور وإن نزلوا؛ أي ابن الابن - واحد فأكثر - وبنت الابن - واحدة أو متعددة - مهما نزلت درجة الابن. والطائفة الثانية: الطبقة الأولى - فقط من أولاد البنات الصليات، ذكوراً كانوا أو إناثاً (أي ابن بنت، بنت بنت) وسواء كان المستحق للوصية الواجبة منهم واحداً أو متعدداً وما عدا هؤلاء من أولاد الأبناء والبنات الصليات ليس لهم وصية واجبة؛ مثل أولاد بنات الابن، وأولاد أبناء البنات الصليات^(١).

٢٨٨ - هذا ويلاحظ أنه إذا تعدد المستحقون للوصية الواجبة فإننا ننظر؛ إن كانوا جميعاً من أصل واحد قسم مقدار الوصية بينهم بالتساوي - إن كانوا ذكوراً فقط أو إناثاً فقط - وللذكر مثل حظ الأنثيين إن كانوا ذكوراً وإناثاً. أما إن كانوا من أصول متعددة، فإن كان هؤلاء الأصول - التي توفيت في حياة المورث أو معه - ذكوراً فقط أو إناثاً فقط فإننا نقسم الوصية بينهم بالتساوي، ويأخذ كل فرع نصيب أصله، ويقسم بينهم بعد ذلك قسمة الميراث، وإن كان الأصول المتعددة من الجنسين (ذكوراً وإناثاً) فإن مقدار الوصية يقسم بينهم أولاً قسمة الميراث، ثم تعطى كل فرع نصيب أصله المتوفى في حياة المورث

(١) انظر مثلاً: الوصية: للدكتور يوسف قاسم: ص ١١٩-١٢٠.

(الجد أو الجدة) .. كما لو كان للمورث ابن وبنت ماتا في حياته - أو معه - ولكل منهما ورثة فإننا نقسم الوصية الواجبة بين هذين الأصليين (الابن والبنت) المتوفيين للذكر سهمان وللبنات سهم، وبعد ذلك نعطي نصيب الابن لفروعه ونصيب البنت لفروعها، ثم نعود فنقسم نصيب كل منهما على فروعه قسمة الميراث .. مع مراعاة أن المقدار الوصية الواجبة - المستحق للفروع جميعاً - لا يزيد عن الثلث مهما كان عدد ونوع الأصول.

الأمر الثالث: شروط الاستحقاق بالوصية الواجبة:

٢٨٩- هذه الشروط منها ما هو في الفرع المستحق لها ، ومنها ما هو في الأصل الذي استحق فرعه مقدراً من تركة الجد أو الجدة بالوصية الواجبة ، وبيان تلك الشروط بنوعها فيما يلي :

أولاً: ما يشترط في الفرع المستحق للوصية الواجبة:

١- أن يكون موجوداً عند موت المورث (من وجبت في تركته الوصية، سواء كان الجد أو الجدة)، وهذا شرط عام في الاستحقاق بالميراث وبالوصية بأنواعها، فموت الموصى له قبل موت الموصي يبطل الوصية - اختيارية أو واجبة - كما علم مما تقدم.

٢- أن يكون من أولاد الذكور مهما نزلوا، أو الطبقة الأولى من أولاد البنات الصليات، كما تبين من الفقرة السابقة.

٣- أن لا يكون له نصيب في تركة الجد أو الجدة (من وجبت عليه أو في تركته الوصية) فإن كان له نصيب يستحقه ميراثاً - ولو كان قليلاً - فليس له وصية واجبة.

٤- أن لا يكون الميت (الجد أو الجدة) قد أعطى لذلك الفرع ما يساوي نصيب أصله بطريق التبرع. فإن كان قد أعطاه ما يساوي مقدار الوصية الواجبة له - بلا مقابل - فلا تجب له وصية في هذه الحالة. وإن كان قد أعطاه أقل منها كمل له مقدارها، أو أخذ الوصية الواجبة المستحقة له فقط بشرط أن تكون في حدود الثلث. وإن كان المقدار المعطى له أكثر من المقدار المستحق بالوصية الواجبة فإن كانت الزيادة في حدود الثلث نفذت من التركة على أنها وصية اختيارية، وإن كانت زائدة على الثلث خضعت هذه الزيادة لإجازة الورثة الآخرين، فإن أجازوها نفذت وإلا بطلت، وإن أجازها البعض ورفضها البعض الآخر نفذت في حق من أجاز وبطلت في حق من رفض.

٥- أن لا يكون ممنوعاً من ميراث أصله - الذي أدلى به للميت - وكذا لا يكون ممنوعاً من ميراث الميت نفسه؛ فإذا كان ممنوعاً - أو محروماً - لمانع من موانع الإرث كالرق أو القتل أو اختلاف الدين فإنه لا يستحق وصية واجبة، لأن الحكمة من إيجابها له تعويضه عما فاتته من ميراث أصله. وما فاتته - أيضاً - من ميراث الميت نفسه، وهو غير صالح - أصلاً - لميراث الاثنين معاً، فلم يفته شيء أو لم يضع عليه حق يعرض عنه.

٦- أن لا يكون محجوباً بأصله، ولا يتحقق هذا الحجب إلا إذا كان الأصل موجوداً وقت وفاة الميت، فمتى كان موجوداً - عندئذ - فإنه يكون وارثاً، وبالتالي لا مجال لتطبيق الوصية الواجبة لفروعه. وقد قلنا من قبل: إن كل أصل يحجب فرعه ولا يحجب فرع غيره .. فلو كان في المسألة ابن وله أبناء فإنهم لا يستحقون وصية واجبة. ولو كان - في المسألة - أبناء ابن آخر مات في حياة أبيه أو أمه فإن أولاده تجب لهم الوصية، ولا

يحجبهم ذلك الابن الموجود؛ لأن تأثيره يقع على فروعه هو لا على فروع أخيه.

ثانياً: ما يشترط في أصل الفرع المستحق للوصية الواجبة:

يشترط في الأصل الذي استحق فرعه أن يرث بالوصية الواجبة من تركة الجد أو الجدة عدة شروط، ولعلها قد فهمت من جملة ما تقدم، ومع ذلك فأهمها شرطان:

١- أن يكون هذا الأصل (نكراً كان أو أنثى) قد مات في حياة المورث (أبيه أو أمه) أو مات معه في حادثة غرق أو هدم بيت .. فإنه لا توارث بينهما - في هذه الحالة - إذ إن حياة ذلك الأصل الوارث غير متحققة وقت وفاة مورثه، ولكن لو كان له ورثة فإنهم يستحقون بالوصية الواجبة، متى توافرت فيهم الشروط السابقة وما يشترط هنا في أصلهم من وفاته حقيقية أو حكماً^(١) قبل أو مع المورث (جد أو جدة الأحفاد) - وهو شرط بدهي؛ إذا لو كان موجوداً وقت وفاة أحدهما لما ساغ القول بوجوب الوصية لأولاده، فأساس القول بوجوبها هو تعويض الفرع الذي مات أصله في حياة المورث.

٢- أن يكون - وقت وفاته - مستحقاً للبرث من هذا المورث (أبيه أو أمه - جدة الحفدة أو جنتهم) على افتراض حياته وقت وفاة الأخير .. فإن كان

(١) مثل أولاد المفقود الذي حكم القاضي بموته بعد أربع سنوات، في حياة أصله، فإنه لا يكون له ميراث من ذلك الأصل، فيستحق أولاده وصية واجبة. وكذلك تجب - كما نوهت منذ قليل - لفرع من لا يرث أصله، كما لو مات معاً في حادثة أو ساحة قتال، ولم يعلم السابق منهما.

ذلك الأصل - وقت وفاته - غير وارث بأن قام به مانع من موانع الإرث فإن أولاده لا يستحقون شيئاً بطريق الوصية الواجبة؛ لأن أصلهم غير مستحق - أصلاً - للإرث من هذا الميت، فلم يفتهم ما يعوضون عنه بالوصية الواجبة .. وهذا الشرط يعد ثغرة أخرى من ثغرات القانون، ونقضاً للحكمة من تشريع الوصية الواجبة !!

الأمر الرابع: مقدار الوصية الواجبة:

٢٩٠- عرفت - مما سبق - أن مقدار الوصية الواجبة يتحدد بين ما يستحقه الأصل المتوفى من ميراث والده أو والدته (جد أو جدة الحفيد) على افتراض أنه موجود حتى وقت توزيع التركة، وبين الثلث أيهما أقل؛ بمعنى أن الوصية الواجبة تقدر بمثل ما كان يستحقه الولد المتوفى - ذكراً كان أو أنثى - على فرض أنه على قيد الحياة وقت قسمة تركته من وجبت الوصية عليه أو في تركته، بشرط أن لا يزيد هذا المقدار عن ثلث التركة بأي حال من الأحوال، فإن زاد وجب إنقاصه إلى الثلث. وعرفت - كذلك - أنه إذا وجبت الوصية لفرعين فأكثر من أصليين أو أكثر، فتقدر الوصية بمثل نصيب الأصول كلهم ، على أن يكون هذا المقدار في حدود الثلث فقط ، ثم يقسم ذلك المقدار بين الأصول قسمة الميراث، ونعود فنقسم نصيب كل أصل على فروعه قسمة ميراث أيضاً، مع مراعاة أن هؤلاء الفروع إن تفاوتت درجة

قرابتهم للميت (من وجبت في تركته الوصية) فإن الأقرب منهم يحجب الأبعد إذا كان من فروع، ولا يحجب أحداً من فروع غيره^(١).

الفصل الثاني

طريقة استخراج الوصية الواجبة

٢٩١- لمعرفة مقدار الوصية الواجبة، ونصيب كل وارث في مسألة فيها مستحقون للوصية الواجبة يتبع ما يأتي:

- نفترض أن هذا الولد المتوفى - في حياة أبيه أو أمه - حياً، وتقسم التركة على هذا الأساس؛ أي باعتباره وارثاً معهم لمعرفة نصيبه من التركة.

(١) مثال ذلك: توفي شخص عن زوجة وبنت وابن، كان قد توفي له - في حياته - ابن، وهذا الابن المتوفى كان متزوجاً وله ابنان أحدهما موجود وله بنت، والثاني مات هو الآخر قبل وفاة المورث (الجد) وترك بنتين. ففي هذه المسألة يوجد ورثة هم: الزوجة والبنت والابن. ويوجد مستحقون للوصية الواجبة هما: ابنا الابن أو من يخلقهما؛ أما أحدهما فهو موجود وله بنت ومن ثم فإنه يحجبها، لأنها تنسب إلى الميت عن طريقه فلا تستحق شيئاً من التركة، لا بالميراث ولا بالوصية الواجبة؛ نظراً لوجود أصلها... ولكن هذا الفرع (ابن الابن) الموجود لا يحجب بنتي أخيه الذي مات، لأنهما لا ينتسبان إلى الميت عن طريقه (ابن الابن موجود) وإنما عن طريق ابن آخر، ومن ثم فهما يحلان محل أصلهما في نصيبه من مقدار الوصية الواجبة. ومعنى هذا أننا عند حل مسألة - كهذه - نقسم أولاً مقدار الوصية الواجبة على ابني الابن المتوفى في حياة المورث، ونعطي نصيب ابن الابن الموجود له، ونصيب ابن الابن الذي مات لابنتيه لأنهما يحلان محله في نصيبه، ولا يحجبان بابن الابن الموجود (عهما) لأنهما ليسا فرعاً له.

- ننظر في هذا المقدار المستحق له ؛ فإن كان يساوي ثلث التركة أو أقل فإنه ينفذ، وإن كان أكثر من الثلث وجب رده أو إنقاصه إلى الثلث.
- يستخرج هذا النصيب من التركة - بوصفه وصية - ثم يقسم على وراثته للذكر ضعف الأنثى^(١).
- يقسم الباقي من التركة - بعد ذلك - على ورثة الميت الموجودين - أي الأحياء وقت وفاته - تقسيماً عادياً (أي قسمة ميراث) وكأننا بصدد تركة ليس فيها وصية ...

والبك طائفة من الأمثلة التوضيحية لذلك:

١- توفيت عن: أم، بنت، ابن، بنت ابن توفى أبوها في حياة المورثة،
والتركة ٥٤ ف .

الحل: نفترض أن أبا البنت الذي توفى في حياة المورثة حياً؛ لنعرف مقدار ما يستحقه فإذا كان في حدود الثلث أعطى لابنته - بالوصية الواجبة - وإن كان أكثر أعطينا لها الثلث فقط، ويستخرج هذا النصيب من التركة أولاً باعتبارها وصية، والباقي يقسم على الورثة الآخرين ... فيكون الحل هكذا:

أولاً: تقسيم التركة على فرض أن الولد المتوفى - في حياة المورثة - على قيد الحياة:

(١) تنبيه: هذه الخطوات التي اتبعت في استخراج الوصية إذا كان الولد المتوفى - في حياة أبيه وأمه - واحداً تتبع (أيضاً) في استخراجها إذا كان هناك أكثر من ولد - ذكراً أو أنثى - توفى في حياة الأب أو الأم .. مع ملاحظة أن نصيب كل أصل يعطى لفروعه، على أن يحجب الأقرب الأبعد من فروعه، دون فرع غيره كما أشرنا أكثر من مرة، وعبرنا مثلاً توضيحاً لذلك في الهامش السابق.

الورثة: أم بنت، ابن، ابن (المتوفى)

الفروض: $\frac{1}{6}$ ع. بالغير أصل المسألة ٦

السهام: ١ ١ ٢ (٥) ٢

وواضح من هذا التقسيم أن نصيب الولد المتوفى (فى حياة المورثة) يساوى الثلث فينفذ من التركة، ويكون وصية واجبة لبنت الابن، وقيمتها = ثلث $\times ٥٤ = ١٨$ فداناً.

التركة بعد تنفيذ الوصية = $٥٤ - ١٨ = ٣٦$ فداناً.

ثانياً: الباقي من التركة - بعد الوصية الواجبة - يقسم على الورثة الموجودين على النحو التالي:

الورثة: أم بنت، ابن

الفروض: $\frac{1}{6}$ ع. بالغير أصل المسألة ٦

السهام: ١ ٥ فيكون جزء السهم ٣

الأصل بالتصحيح ١٨ ١٠ (١٥) ٥

قيمة السهم = $٣٦ \div ١٨ = ٢$ ف.

نصيب الأم = $٢ \times ٣ = ٦$ ف.

نصيب البنت = $٢ \times ٥ = ١٠$ ف.

نصيب الابن = $٢ \times ١٠ = ٢٠$ ف.

٢- توفيت عن: زوج ، بنت ابن ، بنت بنت توفيت أمها فى حياة المورثة ، أخ شقيق والتركة ٤٥٠٠ جنيه .

الحل

أولاً: نفترض أن البنت المتوفاة (فى حياة أمها المورثة) على قيد الحياة، ونقسم التركة على هذا الأساس لتحديد نصيبها:

الورثة: زوج بنت ابن بنت (المتوفاة) أخ.ش
 الفروض: $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{6}$ تكملة الثلثين $\frac{1}{2}$ ع

وواضح من هذا التقسيم أن نصيب البنت المتوفاة — في حياة أمها (المورثة) — هو النصف فيرد إلى الثلث، ويكون هو مقدار الوصية الواجبة لابنتها؛ لأنها من — الطبقة الأولى من أولاد البنات الصليات — المستحقين لها.

إذن مقدار الوصية الواجبة = $\frac{1}{3} \times ٤٥٠٠ = ١٥٠٠$ جنيه .

الباقى من التركة بعد تنفيذ الوصية = $٤٥٠٠ - ١٥٠٠ = ٣٠٠٠$ جنيه .

ثانياً: يقسم هذا الباقي على الورثة الموجودين على النحو التالي:

الورثة: زوج بنت ابن أخ.ش
 الفروض: $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{2}$ ع أصل المسألة ٤
 السهام: ١ ٢ ١

قيمة السهم = $٣٠٠٠ \div ٤ = ٧٥٠$ جنيه .

الأنصاء على الترتيب هي:

٧٥٠ ج (للزوج) ١٥٠٠ ج (لبنت الابن) ٧٥٠ ج (للأخ الشقيق) .

٣- توفيت عن: زوج، أم، بنت، بنت ابن، والتركة ٦٥ فداناً .

الحل: بنت الابن هنا لا تستحق وصية واجبة لأنها وارثة .. ومن ثم لا ضرورة — فيما أرى — لاستكمال حل المسألة، وبإمكانك أن تتحرب على حلها، فإذا كانت الأنصاء على الترتيب ١٥، ١٠، ٣٠، ١٠ ففاعلم أن خطوات الحل صحيحة، وإلا فراجعها حتى تصل إلى النتيجة المذكورة.

٤- توفي عن: زوجتين، أخوين لأم، ابن بنت وبنت بنت توفيت أمها في حياة أبيها (المورث) والتركة ٧٢ فداناً.

الحل

أولاً: نفترض أن البنت المتوفاة على قيد الحياة وقت وفاة المورث، فيكون تقسيم التركة على هذا الأساس هكذا:

الورثة: زوجتان أخوان لأم بنت (المتوفاة في حياة المورث)
الفروض: $\frac{1}{8}$ م. بالفرع الوارث $\frac{1}{4}$ فرضاً والباقي رداً

الواضح - ابتداء - أن نصيب البنت (المتوفاة) أكثر من الثلث، فنرده إلى الثلث، ويكون هو مقدار الوصية الواجبة التنفيذ من التركة والذي يستحقه أولاد البنت. إذن مقدار الوصية الواجبة التنفيذ = $\frac{1}{3} \times 72 = 24$ ف. ف. يقسم بين ابن البنت، وبنت البنت بنسبة ٢: ١ فيستحق الابن ١٦ ف والبنت ٨ ف.

الباقي من التركة = $72 - 24 = 48$ ف.

ثانياً: يقسم هذا الباقي - من التركة بعد تنفيذ الوصية - على الورثة الأحياء أو الموجودين وقت وفاة المورث على النحو التالي:

الورثة:	زوجتان	أخوان لأم
الفروض:	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{3}$ فرضاً والباقي رداً أصل المسألة ٤
المساهم:	١	٣ فرضاً والباقي رداً فيكون جزء المسهم ٢
	٢	٦ فرضاً ورداً الأصل بالتصحيح ٨

قيمة السهم = $48 \div 8 = 6$ ف.

نصيب الزوجتين = $2 \times 6 = 12$ ف، يقسم بينهما بالتساوي.

نصيب الأخوين لأم بالفرض والرد = $6 \times 6 = 36$ ف يقسم بينهما بالتساوي

٥- توفيت عن: أب، أم، زوج، ابن، بنت ابن توفى أبوها في حياة أمه، وبنت بنت توفيت أمها في حياة أمها (المورثة) والتركه ١٨٠٠ جنيه .

الحل

أولاً: نفترض أن الولد والبنت المتوفيين - في حياة أمهما (المورثة) - على قيد الحياة وتقسّم التركه بناء على هذا الفرض لمعرفة نصيبيهما:

الورثة:	أب	أم	زوج	ابن، ابن (المتوفى)، بنت (المتوفاة)	
الفروض:	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{4}$	ع. بالغير	أصل المسألة ١٢
المساهم:	٢	٢	٣	٢ (٥)	١

قيمة السهم = $1800 \div 12 = 150$ - جنيهًا .

نصيب الابن المتوفى = $150 \times 2 = 300$ - جنيهًا .

نصيب البنت المتوفاة = $150 \times 1 = 150$ - جنيهًا .

مجموع هذين النصيبين = $150 + 300 = 450$ - جنيهًا ، وهو أقل من ثلث التركه، فيجب تنفيذه وإخراجه من التركه ابتداءً، ويعطى لبنت الابن نصيب أبيها (٣٠٠ ج) ولبنت البنت نصيب أمها (١٥٠ ج) بالوصية الواجبة لكل منهما.

الباقى من التركه بعد تنفيذ الوصية = $1800 - 450 = 1350$ - جنيهًا .

ثانياً: يقسم هذا الباقي - من التركه بعد إخراج الوصية - على الورثة الأحياء أو الموجودين وقت وفاة المورث هكذا :

الورثة:	أب	أم	زوج	ابن	
الفروض:	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{4}$	ع	أصل المسألة ١٢
المساهم:	٢	٢	٣	٥	

$$\text{قيمة السهم} = 1350 \div 12 = 112 \frac{1}{4} \text{ جنيهاً .}$$

$$\text{نصيب الأب} = 112 \frac{1}{4} \times 2 = 225 \text{ جنيهاً}$$

$$\text{نصيب الأم} = 112 \frac{1}{4} \times 2 = 225 \text{ جنيهاً .}$$

$$\text{نصيب الزوج} = 112 \frac{1}{4} \times 3 = 337 \frac{1}{4} \text{ جنيهاً .}$$

$$\text{نصيب الابن} = 112 \frac{1}{4} \times 5 = 562 \frac{1}{4} \text{ جنيهاً .}$$

٦- توفي عن: بنت، بنت ابن، ابن ابن، بنت بنت توفيت أمها في حياة أبيها (المورث) والتركة ٢٧ فداناً .

أولاً: الحل على فرض أن البنت المتوفاة على قيد الحياة:

الورثة:	بنت، بنت (المتوفاة)	بنت ابن، ابن ابن
الفروض:	$\frac{2}{3}$	ع. بالغير
السهام:	٢	١
	٣ (٦)	٢ (٣) ١
	٣	الأصل بالتصحيح ٩

$$\text{قيمة السهم} = 27 \div 9 = 3 \text{ ف}$$

نصيب البنت المتوفاة = $3 \times 3 = 9$ ف وهو في حدود ثلث التركة فيعطى لبنت البنت بالوصية الواجبة .

الباقي من التركة بعد إخراج الوصية = $27 - 9 = 18$ ف .

ثانياً: يقسم الباقي - من التركة - على الورثة الموجودين وقت وفاة المورث هكذا:

الورثة:	بنت	بنت ابن، ابن ابن
الفروض:	$\frac{1}{4}$	ع. بالغير
السهام:	١	١
	٣	٢ (٣) ١
	٣	الأصل بالتصحيح ٦

قيمة السهم = $18 \div 6 = 3$ ف.

نصيب البنت = $3 \times 3 = 9$ ف.

نصيب بنت الابن = $3 \times 1 = 3$ ف.

نصيب ابن الابن = $3 \times 2 = 6$ ف.

ولعلك قد لاحظت أن بنت البنت أخذت بالوصية الواجبة - قانوناً - مثل ميراث البنت الصلبية (خالتها)، مثل مجموع ما أخذه أبناء الابن الصلبي (بنت الابن وابن الابن) ميراثاً. وهذا منطق غريب حقاً، ويثير في النفوس الكراهية والأحقاد.

٧ - توفي عن: بنتين، بنت ابن توفي أبوها في حياة المورث، أب، أم، وترك ٩٠ فداناً .

الحل

أولاً: نفترض أن الابن المتوفى - في حياة أبيه (المورث) - على قيد الحياة، وتقسم التركة على هذا الأساس لمعرفة نصيبه:

الورثة:	بنتان، ابن (المتوفى)	أب	أم	أصل المسألة ٦
الفروض:	ع. بالغير	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	
السهم:	$1+1 (4) 2$	١	١	

وظاهر من هذا التقسيم أن نصيب الابن المتوفى - في حياة أبيه - يعادل ثلث التركة فيعطى لابنته بالوصية الواجبة، ويكون مقدارها = $\frac{1}{3} \times 90 = 30$ ف.

الباقي من التركة = $90 - 30 = 60$ ف

ثانياً: يقسم هذا الباقي من التركة — بعد تنفيذ الوصية أو إخراجها منها — على الورثة الموجودين وقت وفاة المورث هكذا:

الورثة:	بنات	أب	أم
الفروض:	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{6} + \frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$
السهام:	٤	١ + ١	١

قيمة السهم = $60 \div 6 = 10$ ف .

الأنصاء على الترتيب ٤٠ ف (للبنتين ، ويقسم بينهما بالتساوي) ١٠ ف (لأب) ١٠ ف (لأم) .

وترى في هذا المثال ثغرة أخرى من ثغرات قانون الوصية الواجبة — التي نوهنا إليها في صدر الكلام عن الوصية الواجبة — وذلك لأن بنت الابن أخذت باسم الوصية الواجبة (٣٠ ف) وهو أكثر من نصيب البنت الصليبة، والأقرب درجة — بالقطع — للميت. ومثل هذه الحالة — والحالة السابقة — هو الذي دفع بعض الباحثين المحدثين^(١) إلى القول بضرورة إعادة النظر في

(١) من هؤلاء الشيخ محمد أبو زهرة — رحمه الله عليه — والدكتور أحمد الغندور، والدكتور محمد مصطفى شلبي، والدكتور محمد سلام مذكور .. انظر مثلاً: كتاب (الميراث في الإسلام والقانون): للدكتور الغندور ص ٢٢٩، ٢٤٤ وكتاب (أحكام الموارث بين الفقه والقانون): للدكتور شلبي ص ٣٩١ وما بعدها ، طبعة سنة ١٩٦٧ م. والجزء الخامس من كتاب (أحكام الأسرة): للدكتور سلام مذكور ص ٢٦٢ الطبعة الثالثة سنة ١٣٩٦ هـ — ١٩٧٦ م. ، وفيه نص على أن من ثغرات هذا القانون: قصر استحقاق الوصية الواجبة على فروع الميت المذكورين دون غيرهم من فروع من منع الميراث بسبب القتل — مثلاً — مع أنهم لا ذنب لهم في جنابة أبيهم، والحكمة التي راعاها المشرع هناك متحققة هنا أيضاً !

بعض مواد قانون الوصية الواجبة؛ حتى لا يعطى المستحق بها أكثر من الوارث الحقيقي، وحتى لا يضار بسببها بعض الورثة.

ولكن ماذا لو اجتمع معها وصية اختيارية ؟

عرفت فيما سبق — أن الوصية الاختيارية إذا تعددت أو تزاحمت وكانت كلها فى حدود الثلث — أو كانت زائدة عنه وأجازها الورثة — فإنها تنفذ من التركة، متى توافرت الشروط المطلوبة لصحتها ونفاذها. أما إن تعددت وكانت زائدة على الثلث ولم يجز الورثة هذه الزيادة، فإن التنفيذ يكون من الثلث فحسب، ويتوقف هذا على طبيعة الموصى لهم؛ فلو كانت الوصايا جميعها لله تعالى وفى درجة واحدة (فرائض فقط، أو نوافل فقط) فإن الثلث يقسم بالمحاصة. وإن كانت خليطاً من الفرائض والنوافل قدمت الأولى على الثانية ولو كانت كلها للعباد قسم الثلث بالمحاصة بين الموصى لهم. وإن كان بعضها لله وبعضها للعباد قسم الثلث نصفين، ثم يوزع كل نصف على ما يدخل فى نطاقه على النحو السابق (أي على فرض أنها كلها لله تعالى، وعلى فرض أنها كلها للعباد) ..

ونضيف هنا أنه إذا اشتملت التركة على وصيتين إحداهما واجبة، والأخرى اختيارية فإن المتصور فى هذه الحالة أمران:

أ - أن يكون الموصى له (وصية اختيارية) هو نفسه المستحق للوصية الواجبة.

ب - أن يكون الموصى له (وصية اختيارية) أجنبياً.

وقبل الخوض فى بيان ما يتخذ بشأن الوصيتين على ضوء الموصى له فينبغي أن نضع فى الاعتبار أن الوصية مهما تعددت أو تنوعت تكون فى

حدود الثلث؛ حتى لا يتأثر الورثة. ومن ثم قلنا: إن الزيادة على الثلث يتوقف على تنفيذها على إجازة الورثة الآخرين. ومن المعروف أيضاً: أن تنفيذ الوصية الواجبة إنما كان محافظة على حقوق الأحماد. ثم إن كلتا الوصيتين يستخرج من التركة قبل توزيعها على حقوق الورثة؛ على أساس أنهما وصية، وإن اختلفت الحكمة من مشروعية كل منهما. ومن جهة أخرى فإن الأصل فى كل منهما - على حدة - أن تكون فى حدود الثلث لكن لما كانت الوصية الواجبة أشبه بالميراث؛ لأنها تقوم على افتراض أن الولد المتوفى - فى حياة المورث - حى وقت وفاته لمعرفة نصيبه حتى يعطى لورثته بالوصية الواجبة - لما كان هذا شأن الوصية فقد يرى أحد - ومقتضى ذلك - أن الوصية الاختيارية ينبغي أن تقدم - فى التنفيذ - على الوصية الواجبة، وإلا لكانت الأخيرة أكثر مما يستحقه أصل الفرع المستحق لها ميراثاً لو كان حياً، لأن الميراث مؤخر عن الوصية الاختيارية .. غير أن قانون الوصية قد نص - فى المادة ٧٨ منه - على أن الوصية الواجبة مقدمة على الوصية الاختيارية ولكنه لم ينص على طريقة استخراج الوصية الواجبة أصلاً، سواء كانت منفردة أو معها وصية اختيارية ..

وعلى أية حال فمن الممكن - على ضوء ما تقدم - أن نوضح احتمالات اجتماع الوصيتين على التصورين المذكورين فيما يلى:

التصور الأول:

إذا كان الموصى له وصية اختيارية هو نفسه المستحق للوصية الواجبة فإننا نقسم التركة أولاً على فرض أن الولد المتوفى أصل الفرع المستحق وصية واجبة - على قيد الحياة، لنعرف نصيبه - الذى يستحقه فرعه أو ورثته (بالوصية الواجبة) - وهذا النصيب إما أن يكون فى حدود الثلث ومساوياً

للوصية الاختيارية وإما أن يكون أقل منها وكلاهما في حدود الثلث، أو يكون أقل أيضاً وهي أكثر من الثلث وأجاز الورثة الزيادة. وإما أن يكون أكثر منها (أي الوصية الاختيارية) .. وفي جميع الحالات يستخرج المقدار الذي يأخذه المستحق للوصية الواجبة — على أي اعتبار — من التركة، والباقي منها يوزع على الورثة الموجودين وقت وفاة المورث قسمة عادية. ولمزيد من التوضيح، نقول: نحن أمام عدة احتمالات تنتج من ذلك التصور، وبيانها فيما يلي:

الاحتمال الأول: أن يكون مقدار الوصية الواجبة مساوياً مقدار الوصية الاختيارية له وحينئذ يأخذ الوصية الواجبة^(١)، لأنها المقدمة للتنفيذ — بحكم قانون — ويخرج هذا المقدار من التركة والباقي يقسم على للورثة الموجودين .. كما في المثال التالي:

توفي عن: أم، أب، ابن، بنت ابن توفي أبوها في حياة أبيه (المورث)، وكان قد أوصى لها بثلث التركة التي تقدر بـ ٩٠ فداناً .

الحل

أولاً: نقسم التركة على فرض أن الولد المتوفى على قيد الحياة، لنعرف المقدار المستحق لفرعه بالوصية الواجبة:

(١) وقد يقال: ولم لا يأخذ بالوصية الاختيارية؛ لأن الشرط في وجود الوصية — لفرع الأصل المتوفى في حياة المورث — أن لا يعوض بطريق آخر، والوصية الاختيارية نوع من التعويض؟ وهذا الاعتراض له وجهاته، ولا أختلف معه، والنتيجة واحدة — في هذا الاحتمال — سواء أخذ بهذه أو بتلك، ولكنني أثرت إعطاءه بالوصية الواجبة لأنها المقدمة — في التنفيذ — قانوناً، ولأنها أقوى من حيث وجوب الالتزام.

الورثة:	أم	أب	ابن، ابن (المتوفى)
الفروض:	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	ع
السهام:	١	١	٢ (٤) ٢

وواضح من هذا التقسيم المبدئي أن نصيب الابن المتوفى ٢ من ٦ هو مقدار الوصية الواجبة لفرعه، ويعادل - فى نفس الوقت - ثلث التركة الموصى به له، فيعطى لبنت الابن الذى تستحقه بالوصية الواجبة تعويضاً لها عما فاتها من ميراث أبيها ويستخرج من التركة أولاً هكذا:

$$\text{مقدار الوصية الواجبة} = \frac{1}{3} \times 90 = 30 \text{ ف.}$$

$$\text{الباقى من التركة بعد الوصية} = 90 - 30 = 60 \text{ ف.}$$

ثانياً: نقسم هذا الباقي من التركة بين الورثة الموجودين وقت الوفاة المورث على النحو التالي:

الورثة:	أم	أب	ابن
الفروض:	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	ع
السهام:	١	١	٤

$$\text{قيمة السهم} = 60 \div 6 = 10 \text{ ف.}$$

الأنصاء على الترتيب ١٠ ف (للأم) ١٠ ف (للأب) ٤٠ ف (للابن).

الاحتمال الثانى: أن يكون مقدار الوصية الواجبة أقل من مقدار الوصية الاختيارية له - وكلاهما فى حدود الثلث - وفى هذه الحالة نعطى فرع المتوفى نصيبه المستحق بالوصية الواجبة مضافاً إليه الفرق بين الوصيتين (أي الزائد بالوصية الاختيارية) مادام ذلك فى نطاق الثلث ، ثم نستخرج

مجموع ما يأخذه من التركة، وما بقى منها يقسم على الورثة الأحياء .. كما في المثال التالي:

توفيت عن: أم، جد، ابن، بنتين، بنت ابن مات أبوها في حياة أمه (المورثة) وكانت قد أوصت لها بثلاث التركة التي مقدارها ٩٠ فداناً.

الحل

أولاً: نفترض أن الولد المتوفى على قيد الحياة، ونقسم التركة على هذا الأساس لمعرفة المقدار المستحق لفرعه بالوصية الواجبة:

الورثة:	أم	جد	ابن، بنتان، ابن (المتوفى)
القروض:	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	ع. بالغير
السهم:	١	١	٤
جزء السهم ٣			
الأصل بالتصحيح (١) ١٨	٣	٣	٤ (١٢) ٢+٢، ٤

قيمة السهم = $90 \div 18 = 5$ ف.

نصيب الولد المتوفى (مقدار الوصية الواجبة) = $4 \times 5 = 20$ ف.

مقدار الوصية الاختيارية = $90 \times \frac{1}{6} = 30$ ف.

الفرق بين الوصيتين = $30 - 20 = 10$ ف.

يستحق فرع الولد المتوفى (بنت الابن) مقدار الوصية الواجبة ويضاف إليه هذا الفرق فيكون:

(١) كان بين عدد السهام (٤) وعدد الرعوس (٦) توافق لأن كلاً من العددين يقبل القسمة على ٢ ويسمى القاسم المشترك فيكون جزء السهم (٣) ناتج قسمة عدد الرعوس على هذا القاسم المشترك. وجزء السهم كما عرفت — فيما سبق — هو الذي تصح منه المسألة.

مجموع ما تأخذه بنت الابن بالوصيتين = ٢٠ + ١٠ = ٣٠ ف .

الباقى من التركة = ٩٠ - ٣٠ = ٦٠ ف.

ثانياً: يقسم هذا الباقي بين الورثة الأحياء هكذا:

الورثة:	أم	جد	ابن، بنتان
الفروض:	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	ع. بالغير
السهم:	١	١	٢ (٤) ١ + ١

قيمة السهم = ٦٠ ÷ ٦ = ١٠ ف

الأصباء على الترتيب: للأم ١٠ ف وللجد ١٠ ف وللابن ٢٠ ف ولكل بنت ١٠ ف.

الاحتمال الثالث: هو الاحتمال السابق نفسه، غير أن الوصية الاختيارية - هنا للفرع المستحق وصية واجبة كانت بأكثر من الثلث وأجازها الورثة. وفي هذه الحالة نخرج من التركة مقدار الوصية الواجبة + الفرق بين الوصيتين ونعطيه للفرع المستحق للوصية الواجبة، والباقي من التركة يقسم على الورثة الموجودين وقت وفاة المورث ... كما فى المسألة التالية:

توفى عن: أب، أم، بنت، ابن بنت توفيت أمه فى حياة أبيها (المورث) وكان قد أوصى لابن ابنته بنصف تركته وأجاز الورثة ذلك، والتركة ٧٢ فداناً.

الحل

أولاً: نقسم التركة على الورثة بما فيهم أصل الفرع المستحق بالوصية الواجبة، لمعرفة نصيبه:

الورثة:	أب	أم	بنت، وبنت (المتوفاة)
الفروض:	$\frac{1}{6} + \frac{1}{6}$ ع	$\frac{1}{6}$	$\frac{2}{3}$
السهم:	١	١	٢ (٤) ٢

أصل المسألة ٦

نلاحظ من هذا التقسيم المبني أن نصيب البنت المتوفاة — والمستحق لفرعها بالوصية الواجبة — لم يتجاوز الثلث فيعطى له هكذا:

$$\text{مقدار الوصية الواجبة} = 2 \times \frac{72}{16} = 24 \text{ فدانا}.$$

$$\text{مقدار الوصية الاختيارية} = 72 \times \frac{1}{2} = 36 \text{ فدانا}.$$

الفرق بين الوصيتين = 36 - 24 = 12 فدانا يعطى لابن البنت هذا الفرق، لأن الورثة الآخرين (أو الموجودين وقت وفاة المورث) أجازوا الزيادة على الثلث، فيكون مجموع ما يستحقه ابن البنت بالوصيتين = 24 + 12 = 36 ف.

$$\text{الباقى من التركة} = 72 - 36 = 36 \text{ ف.}$$

ثانياً: نقسم الباقي المذكور على الورثة الموجودين وقت وفاة المورث على النحو التالي:

الورثة:	أب	أم	بنت
الفروض:	$\frac{1}{4} + \frac{1}{4}$	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{4}$
السهم:	1+1	1	3

$$\text{قيمة السهم} = 36 \div 6 = 6 \text{ ف.}$$

الأنصباء على الترتيب 12 ف (للأب) 6 ف (للأم) 18 ف (للبنات).

الاحتمال الرابع: أن يكون المقدار المستحق للفرع بالوصية الواجبة أكبر من الوصية الاختيارية له، وحينئذ نعطي له نصيب أصله (بالوصية الواجبة)^(١)

(١) وإن كان الأصل في استحقاقه أن يأخذ الوصية الاختيارية ويكمل له نصيبه — كما نصت على ذلك المادة ٧٧ من القانون — لكن في النهاية سيكون مجمل استحقاقه هو مقدار الوصية الواجبة فأردنا اليمر في التعبير والاختصار في الطريقة الموصلة إلى النتيجة، مادامت واحدة.

فى حدود الثلث — لأن الهدف هو تعويضه عما فاتته من ميراث أصله، فلا يصح أن يعوض بما ينقص عن المقدار المستحق له، ما دام ذلك فى حدود الثلث، كما قلنا .. المهم أننا بعد تحديد المقدار المستحق بالوصية الواجبة نخرجه من التركة، ونقسم الباقي على الورثة الموجودين .. ومثال ذلك:

• نفس المسألة السابقة (على الاحتمال الثالث) غير أن الوصية الاختيارية لابن البنت المتوفاة — فى حياة أبيها — كانت بمقدار ثلث التركة فقط.

الحل

أولاً: نحدد المقدار المستحق بالوصية الواجبة لفرع البنت بنفس الخطوات المتبعة فى حل المسألة المذكورة، حتى نصل إلى معرفة نصيب البنت المتوفاة، ولأنه فى حدود الثلث — كما رأيت — وهو أكبر من الوصية الاختيارية — هنا — فإن ابن البنت (الذى يستحق وصية واجبة) يأخذ نصيب أمه لأنه الأفضل له، ويكون الحل النهائي للمسألة (على هذا الاحتمال الرابع) على النحو التالي:

قيمة السهم $72 \div 6 = 12$ فداناً .

مقدار الوصية الواجبة $= 2 \times \frac{72}{6} = 24$ ف .

الباقي من التركة $= 72 - 24 = 48$ ف .

ثانياً: نقسم هذا الباقي على المستحقين للميراث وقت وفاة المورث، هكذا:

الورثة:	أب	أم	بنت
الفروض:	$\frac{1}{6} + ع$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{2}$
السهم:	١+١	١	٣

أصل المسألة ٦

قيمة السهم : $48 \div 6 = 8$ ف .

الأنصاء على الترتيب ١٦ ف (للأب) ٨ ف (للأم) ٢٤ ف (للبنات) .

التصور الثاني (لاشتمال التركة على وصيتين اختياريات وواجبة) :

إذا كان الموصى له وصية اختيارية أجنبياً (أعني غير المستحق وصية واجبة) ، ففي هذه الحالة — كما ذكرنا غير مرة — لابد أن يكون مجموع الوصيتين في حدود الثلث^(١) (ما لم يجز الورثة الزيادة عنه)، وهذا يتطلب أن نفترض — أولاً — نفاذ الوصية الاختيارية، ونقوم بإخراج مقدارها من أصل التركة، ثم نقسم الباقي بين الورثة كلهم بما فيهم أصل الفرع المستحق بالوصية الواجبة — على فرض أنه حي — لنعرف المقدار المستحق له — ميراثاً — من التركة ، وكأننا أمام تركة فيها وصية اختيارية فقط ، أو كأننا لسنا بصدد تركة فيها وصية واجبة ، ويترتب على ذلك أن نغفل — مبدئياً عند الحل — ما التزمناه من قبل في استخراج الوصية الواجبة .. والسبب في كل ذلك أننا لو قسمنا التركة أولاً على الورثة بدون مراعاة للوصية الاختيارية لكننا قد خالفنا قواعد التوريث، والتي تقدم الوصية الاختيارية على حق الورثة، والوصية الواجبة قوية الشبه بالميراث لأنها تقوم على افتراض حياة الولد المتوفى. ثم إنه يترتب على ذلك (أي عدم مراعاة الوصية الاختيارية ولو بصفة مبدئية أو افتراضية) أن يأخذ الفرع المستحق وصية واجبة أكثر من نصيب أصله المستحق له لو كان حياً، وهذا خطأ بَيِّن، لأن الوصية الواجبة إنما شرعت تعويضاً للفرع، وخلفاً عن الميراث الذي فاتته بموت أصله، ولا يجوز أن يزيد الفرع عن أصله ألبتة. ومن جهة أخرى إن راعينا كيفية استخراج الوصية الواجبة من باقي التركة — بأن تكون في حدود ثلثه — فلن

(١) وقد نضطر في بعض المسائل إلى تحديد مقدار ثلث التركة — ابتداءً — الذي تنفذ منه الوصيتان معا ما أمكن، مع مراعاة أن الواجبة المقدمة في التنفيذ على الاختيارية، وأن هذا الثلث هو أقصى حد لتنفيذ الوصيتين، ما لم يجز الورثة الزيادة عليه.

يكون مقدارها — بحال من الأحوال — معادلاً لثالث التركة كلها؛ لأن ثلث الباقي — بعد الوصية الاختيارية — يقل بالتأكيد عن ثلث الكل ... ونظراً لذلك كله فالواجب اتباعه في حال اجتماع وصيتين — واجبة واختيارية لغير المستحق للواجبة — ما يأتي:

أولاً: نفترض — ابتداءً — تنفيذ الوصية الاختيارية، مادامت في حدود الثلث، أو أكثر منه أو أجازها الورثة.

ثانياً: نقسم الباقي على الورثة بما فيهم الأصل المتوفى على فرض أنه حي، دون نظر إلى أننا نريد معرفة مقدار الوصية الواجبة.

ثالثاً: ننظر إلى ما استحقه ذلك الأصل — الذي استحق فرعه وصية واجبة — فإن كان في حدود ثلث التركة كلها (لا ثلث الباقي) فإن الوصية الاختيارية لا تنفذ؛ لأن الواجبة مقدمة — في التنفيذ — بحكم القانون. وإن لم يستغرق هذا المقدار المستحق بالوصية الواجبة ثلث التركة كان ما بقي — فقط — للمستحقين بالوصية الاختيارية ولا شيء لهم غيره^(١) وإن كان مجموع الوصيتين في حدود الثلث ينفذان معا .. وبعد أن يتحدد الموقف من الوصيتين نخرج مقدار الوصية — أو مقداريهما معاً إذا أمكن تنفيذهما — من أصل التركة، والباقي يقسم على الورثة الموجودين وقت وفاة المورث قسمة عادية. والأمثلة التالية توضح ذلك.

توفيت عن: زوج، جدة، أخت لأب، أخ لأم، بنت بنت توفيت أمها مع أمها المورثة في حادثة، وقبل وفاة الأخيرة (المورثة) أوصت بثلاث تركتها لجهة

(١) ويكون تنفيذ باقي الوصية الاختيارية في هذه الحالة — وتنفيذهما كلها في الحالة السابقة (استغراق الواجبة الثلث كله) — موقوفاً على إجازة الورثة.

خيرية (مستشفى) وكانت التركة بعد التجهيز وسداد الديون ١٨٠٠ جنيه، وعند توزيع التركة رفض الورثة ما زاد عن الثلث . فمن يرث ومن لا يرث، وما المقدار المستحق لكل وارث ، وكيف تنفذ الوصيتان ؟

الحل: من الواضح أن مجموع الوصيتين يزيد على الثلث ؛ لأن الوصية الاختيارية وحدها استغرقت الثلث ، فكيف لو أضفنا إليها الوصية الواجبة لبنت البنت التي توفيت أمها مع المورثة ؟! ومادام الورثة قد ردوا الزيادة على الثلث، فالواجب تنفيذهما من الثلث، على أن تقدم الواجبة - في التنفيذ - على الاختيارية، فإن استغرقت الأولى جميع الثلث فلا شيء للثانية (الاختيارية) وإن بقي لها شيء نفذت منه فقط

وللوقوف على ذلك، وتحديد نصيب كل وارث من الأحياء وقت وفاة المورثة يتبع الآتي:

أولاً: نفترض تنفيذ الوصية الاختيارية، ونبدأ بإخراجها من التركة، ثم نقسم الباقي على الورثة بما فيهم الأصل الذي استحق فرع وصية واجبة لنعرف المقدار الذي كان يستحقه بالميراث لو كان حياً وقت وفاة المورثة هكذا:

$$\text{مقدار الوصية الاختيارية} = \frac{1}{3} \times 1800 = 600 \text{ جنيه.}$$

$$\text{الباقي من التركة} = 1800 - 600 = 1200 \text{ جنيه.}$$

الورثة	زوج	جدة	أخت لأب	أخ لأم	بنت (المتوفاة)	أصل المسألة
الفروض:	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{6}$	ع. مع الغير	م. بالبنت	$\frac{1}{2}$	١٢
المساهمة:	٣	٢	١		٦	

$$\text{قيمة السهم} = 1200 \div 12 = 100 \text{ جنيه}$$

$$\text{نصيب البنت المتوفاة (الذي استحق فرعها وصية واجبة)} = 100 \times 6 = 600 \text{ جنيه}$$

وهذا النصيب يعادل ثلث التركة كلها فيعطى لبنت البنت (بالوصية الواجبة) وتبطل الوصية الاختيارية، لأن الواجبة المقدمة في التنفيذ قد استغرقت الثلث كله، فلم يبق للاختيارية شيء تنفذ منه، والورثة ردوا الزيادة على الثلث. الباقي من التركة بعد إخراج الوصية الواجبة = $1800 - 600 = 1200$ جنيه

ثانياً: نقسم هذا الباقي على الورثة الأحياء وقت وفاة المورثة قسمة عادية على النحو التالي:

الورثة:	زوج	جدة	أخت لأب	أخ لأم	
الفروض:	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	أصل المسألة ٦
السهام:	٣	١	٣	١	وبالعول ٨

قيمة السهم = $1200 \div 8 = 150$ جنيه

الأصباء على الترتيب:

٤٥٠ ج (للزوج) ١٥٠ ج (للجدة) ٤٥٠ ج (للأخت لأب) ١٥٠ ج (للأخ لأم).

٢- توفي عن: أب، أم، بنتين، زوجة مسيحية، بنت ابن وأوصى لجهة خيرية (مستشفى) بخمس تركته التي تقدر بـ ١٥٠٠ جنيه

الحل

أولاً: مقدار الثلث الذي تنفذ منه الوصيتان ما أمكن = $1500 \times \frac{1}{3} = 500$ ج

وبما أن الوصية الاختيارية أقل من الثلث فنفترض نفاذها بطرحها - ابتداء - من التركة، بعد أن نحدد مقدارها من أصل التركة هكذا :

قيمة الوصية الاختيارية = $1500 \times \frac{1}{6} = 250$ جنيه.

الباقي من التركة = $1500 - 250 = 1250$ جنيه.

وبما أن بنت الابن المحجوبة بالبنتين لاستغراقهما الثلثين - وهو أقصى فرض للإناث - فتستحق وصية واجبة، ولذا نفترض حياة أبيها وقت وفاة

المورث، ونقسم الباقي على الورثة كلهم بما فيهم الأصل المتوفى، لمعرفة نصيبه فيعطى لابنته بالوصية الواجبة.

الورثة:	أب	أم	بنتان، ابن (المتوفى)	زوجة مسيحية	أصل
الفروض:	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	ع. بالغير	م. لاختلاف الدين	المسألة
المساهم:	١	١	١ + ١	٢ (٤)	٦

قيمة السهم = $1200 \div 6 = 200$ جنيه.

نصيب الابن المتوفى = $2 \times 200 = 400$ جنيه. حيث إنه أقل من ثلث التركة الأصلية فيعطى لبنت الابن الوصية الواجبة.

الباقي من الثلث = $500 - 400 = 100$ جنيه. يعطى للوصية الاختيارية فقط ولا شيء لها بعد ذلك، إلا أن يشاء الورثة.

ما يتبقى من التركة بعد أن فرغنا من أمر الوصيتين = $1500 - 500 = 1000$ ج

ثانياً: نقسم هذا الباقي على الورثة المستحقين للميراث وقت وفاة المورث على النحو التالي:

الورثة:	أب	أم	بنتان	أصل
الفروض:	$\frac{1}{6} + \frac{1}{6}$	ع	$\frac{1}{6}$	المسألة
المساهم:	١ + ١	١	٢ (٤)	٦

مقدار السهم = $1000 \div 6 = 166 \frac{2}{3}$ جنيه.

نصيب الأب = $1 \times 166 \frac{2}{3} = 166 \frac{2}{3}$ جنيه.

نصيب الأم = $1 \times 166 \frac{2}{3} = 166 \frac{2}{3}$ جنيه.

نصيب كل بنت = $2 \times 166 \frac{2}{3} = 333 \frac{1}{3}$ جنيه.

٣ - توفي عن : بنتين، أم، جد، ابن، بنتي ابن توفي أبوهما في حياة أبيه (المورث)، أخ شقيق، وأوصى لجهة خيرية بستمائة أفدنة، والتركعة كلها ٦٠ فدانا .

الحل

اشتملت هذه المسألة على وصيتين؛ إحداهما واجبة لبنتي الابن المتوفى في حياة المورث بمقدار نصيب أبيهما في حدود الثلث. والثانية وصية اختيارية، وشرط الوصية - وإن تعددت - أن تكون بحيث لا تزيد على الثلث ما لم يجز الورثة الزيادة عنه ..

ولحل هذه التركعة يتبع ما يأتي:

أولاً: مقدار الثلث الذي تنفذ منه الوصيتان معاً إن أمكن $= \frac{1}{3} \times 60 = 20$ ف
ثانياً: نفترض نفاذ الوصية الاختيارية ونخرجها من أصل التركعة، ثم نقسم الباقي على جميع الورثة - بما فيهم الأصل المتوفى لمعرفة نصيبه على فرض حياته وقت وفاة مورثه - هكذا :

الورثة:	أم	جد	بنتان، ابن، ابن (المتوفى)	أخ. ش
الفروض:	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	ع. بالغير	م. بالابن
السهم:	١	١	٤	٣
	٣	٣	٢+٢ (١٢)	٤
			٤	٤

الأصل بالتصحيح ١٨

قيمة السهم = $54 \div 18 = 3$ ف .

نصيب الابن المتوفى (مقدار الوصية الواجبة) = $3 \times 4 = 12$ ف يقسم على ابنتيه بالتساوي.

مجموع الوصيتين الاختيارية والواجبة = $٦ + ١٢ = ١٨$ ف وهو أقل من الثلث، فينفذان، ويخرجان من التركة، ويكون الباقي منهما = $١٨ - ٦ = ١٢$ ف .

ثالثاً: يقسم هذا الباقي على الورثة الأحياء تقسيماً عادياً على النحو التالي:

الورثة:	أم	جد	<u>بناتان، ابن</u>	أخ. ش
الفروض:	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	ع. بالغير	م. بالابن
السهم:	١	١	١+١	٢(٤)

قيمة السهم = $٤٢ \div ٦ = ٧$ ف .

نصيب الأم = $١ \times ٧ = ٧$ ف .

نصيب الجد = $١ \times ٧ = ٧$ ف .

نصيب كل بنت = $١ \times ٧ = ٧$ ف .

نصيب الابن = $٢ \times ٧ = ١٤$ ف

ونكتفي بهذا القدر، ونسأل الله جلّت قدرته أن ينفع به، وأن يقينا الزلل فيما مضى وفيما يأتي، كما نسأله المزيد من توفيقه، فهو أكرم من يسأل، وهو حسبنا ونعم الوكيل، والحمد لله رب العالمين.

أهم مراجع هذه الدراسة^(١)

- (١) الانتناس فى علم الميراث . د/ أحمد عطية أبو الحاج — دار الثقافة العربية.
- (٢) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام: لابن دقيق العيد — دار الكتب العلمية
- (٣) أحكام المواريث بين الفقه والقانون . د / محمد مصطفى شلبي ١٩٦٧م.
- (٤) أحكام المواريث طبقاً للشريعة الإسلامية والقانون المصري والكويتي د/ محمود حسن ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٤ م .
- (٥) أقضية رسول الله ﷺ: لابن الطلاع المالكي — دار الكتاب اللبناني.
- (٦) بداية المجتهد ونهاية المقتصد — لابن رشد — دار الكتب الحديثة.
- (٧) تفسير القرآن العظيم : لابن كثير — مكتبة التراث الإسلامي.
- (٨) حاشية ابن عابدين .. دار الكتب العلمية — بيروت .
- (٩) صحيح البخاري بحاشية السندي — دار إحياء الكتب العربية، مصر.
- (١٠) صحيح مسلم بشرح النووي — طبعة الشعب
- (١١) علوم الحديث ومصطلحه: د/ صبحي الصالح — دار العلم للملايين.
- (١٢) فى أحكام الأسرة: لأستاذنا الدكتور / محمد بلتاجي ١٩٨٣ م .
- (١٣) القاموس الفقهي: سعدي أبو جيب — دار الفكر ، دمشق .
- (١٤) القاموس المحيط: للفيروز أبادي — الطبعة المصرية ١٩٣٣ م .
- (١٥) القانون المدني المصري رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ م.
- (١٦) قانون المواريث المصري رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ م.
- (١٧) قانون الوصية المصري رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ م.

(١) بعد القرآن الكريم، وهي مرتبة على حروف الهجاء.

- (١٨) محاضرات فى الميراث والوصية: د/ أحمد يوسف، د/ محمد شريف
١٩٨١ م.
- (١٩) المحلى: لابن حزم الظاهري — طبعة المكتب التجارى، بيروت .
- (٢٠) مختار الصحاح: للرازي .. طبعة التنوير العربى — بيروت .
- (٢١) المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية — الطبعة الثانية ١٩٧٣ م.
- (٢٢) معرفة علوم الحديث: للحاكم النيسابورى — المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.
- (٢٣) المغنى: لابن قدامة — الطبعة الأولى ١٩٨٩ م — بالقاهرة .
- (٢٤) الموطأ: للإمام مالك — دار الكتب العلمية ، بيروت .
- (٢٥) موسوعة الفقه الإسلامى : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- (٢٦) الموسوعة الفقهية (الكويتية): وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية.
- (٢٧) الميراث فى الإسلام والقانون: د/ أحمد الغندور — دار المعارف بمصر.
- (٢٨) الميراث فى الشريعة الإسلامية : الشيخ على حسب الله ١٩٨١ م.
- (٢٩) الميراث والوصية فى الإسلام: د/ محمد زكريا البرديسي — دار النهضة العربية.
- (٣٠) الوصية ... د/ يوسف قاسم — دار النهضة العربية.
- (٣١) الوصية والوقف .. د/ محمد سلام مذكور — طبعة ١٩٧٦ م.
- (٣٢) نيل الأوطار : للشوكانى — مكتبة الدعوة ، ودار الجيل .

فهرست الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١
تمهيد: تعريف التركة، والحقوق المتعلقة بها	٣
أولاً: تعريف التركة	٥
ثانياً : ما يدخل في التركة وما لا يدخل	٧
ثالثاً : الحقوق المتعلقة بالتركة وترتيبها	١٠
- التجهيز (تجهيز الميت ومن تلزمه نفقته..)	٢٠
- أداء الديون: أنواعها وطريقة الوفاء بها	٢٤
- تنفيذ الوصايا	٣٢
- حق الورثة، وكيف توزع التركة أو ما بقى منها عليهم	٣٥
- القسم الأول: الميراث وأحكامه	٣٨
الباب الأول: في حقيقة الميراث، ومشروعيته وأسبابه، وشروطه وموانعه ..	٣٩
الفصل الأول: حقيقة الميراث ومشروعيته	٤٠
المبحث الأول: تعريف الميراث (لغة واصطلاحاً)	٤٠
المبحث الثاني: موضوع علم الميراث (التركة، المستحقون لها)	٤٢
المبحث الثالث: مصادر أحكامه (القرآن، والسنة، والإجماع)	٤٥
المبحث الرابع: حكمة ومشروعية الميراث	٤٩
الفصل الثاني: أركان الميراث، وأسبابه ، وشروطه ، وموانعه	٥٤
المبحث الأول: أركان الميراث	٥٤
المبحث الثاني: أسباب الميراث (الزوجية، والقربة...)	٥٧
المبحث الثالث: شروط الإرث (الشروط العامة، والخاصة)	٨٣

- المبحث الرابع: موانع الإرث (الرق - القتل - اختلاف الدين ..) ٨٦
- الباب الثاني: المستحقون للتركة من الورثة وغيرهم ٩٥
- تمهيد ٩٥
- الفصل الأول: أصحاب الفروض وأحوال كل منهم ٩٦
- الزوجان، وملاحم الإرث بالزوجية ٩٧
- الأب، والأم، وملاحم ميراث كل منهما ١٠٠
- تدريبات على ميراث الأبوين ١٠٤
- الجد الصحيح (إذا وجد معه إخوة أشقاء أو لأب أو لم يوجد ..) ١٠٥
- أوجه الاتفاق والاختلاف بينه وبين الأب ١٠٩
- تدريبات على ميراث الجد ١١١
- الجدة الصحيحة: ميراثها، ومتى تحجب ؟ ١١٢
- البنت الصليبة: أحوالها، وتدريبات عليها ١١٥
- بنت الابن: حالاتها في الحجب والميراث، وتطبيقات ١١٧
- موازنة بين البنت الصليبة وبنت الابن ١٢٢
- الأخت الشقيقة: حجبها وميراثها، وأمثلة تطبيقية ١٢٣
- الأخت لأب: متى تحجب ، وكيف ترث ، وتطبيقات على كل حالة ١٢٨
- الإخوة لأم: حجبهم، وميراثهم، والخصائص التي تميزهم ١٣٣
- المسألة المشتركة، وشروط تطبيقها ١٣٦
- نظرات في ميراث أصحاب الفروض ١٤٠
- الفصل الثاني: العصبات وأنواعها ١٤٥
- المبحث الأول: العصبات النسبية (بالنفس، بالغير، مع الغير) ١٤٥
- الفروق بينها ١٥٦

١٥٧	حقائق مستخلصة من توريث العصابات النسبية
١٥٩	المبحث الثاني: العصبية السببية
١٦٢	الفصل الثالث: الرد على نوى الفروض
١٦٢	- معنى الرد، وشروطه، والخلاف فيه
١٦٧	- كيفية التوريث بالرد في وجود أحد الزوجين وعدم وجوده
١٧٥	الفصل الرابع: توريث نوى الأرحام، ومذاهب الفقهاء في ذلك
١٨٠	كيفية توريثهم، وأمثلة لتوضيح المفاضلة بين أصنافهم
١٩٢	الفصل الخامس: في الإرث بالتقدير والاحتياط
١٩٢	المبحث الأول: ميراث الحمل، وشروطه
١٩٧	- تقسيم التركة التي من بين ورثتها حمل ومقدار ما يوقف له
٢٠٠	- حالات ميراث الحمل
٢٠٩	- طريقة أخرى لحل مسألة الحمل
٢١٦	المبحث الثاني: ميراث المفقود
٢١٧	- أقوال الفقهاء في الحكم بموته
٢١٨	- أحكام ميراثه وتوريثه
٢٢١	- كيفية توريثه وأمثلة تطبيقية لذلك
٢٣٠	المبحث الثالث: ميراث الخنثى وتطبيقات على توريث الخنثى المشكل
٢٣٦	المبحث الرابع: ميراث ولد الزنا والملاعة
٢٤٠	الفصل السادس: المستحقون للتركة بغير حق الإرث
٢٤٠	أولاً: المقر له بنسب محمول على الغير
٢٤٣	ثانياً: الموصي له بأكثر من الثلث
٢٤٤	ثالثاً: بيت المال

٢٤٥ الفصل السابع: الأحكام المتعلقة بحساب المواريث
٢٤٥ المبحث الأول: خطوات حل مسألة ميراث
٢٥٤ المبحث الثاني: العول والرد
٢٥٤ أولاً: العول، واتجاهات الفقهاء حوله
٢٥٧ -أصول المسألة التي تعول والتي لا تعول
٢٦٢ ثانياً: الرد، وكيفية حل مسائله بطريقة أخرى
٢٦٧ المبحث الثالث: تصحيح مسائل الإرث
٢٦٧ أولاً: الطريقة المجملة
٢٧١ ثانياً: الطريقة المفصلة
٢٧٩ الفصل الثامن: المناسخة (أحوالها، وطريقة حل مسائلها)
٢٨٧ الفصل التاسع: التخارج: (صوره، وتقسيم التركة مع كل صورة)
٢٩٣ الفصل العاشر: في الحجب وأثر الفرع الوارث
٢٩٣ المبحث الأول: الحجب
٢٩٣ -تعريفه، وأنواعه، وموقف الورثة من الحجب بنوعيه
٣٠٠ - الفرق بين الحجب والمنع
٣٠٣ المبحث الثاني: أثر الفرع الوارث مطلقاً، (المذكر، المؤنث)
٣٠٦ القسم الثاني: الوصية، وأهم أحكامها
٣٠٦ الباب الأول: الوصية الاختيارية
٣٠٦ الفصل الأول: تعريفها ومشروعيتها
٣٠٩ - العلاقة بين الوصية والميراث
٣١٢ - دليل مشروعيتها
٣١٣ - حكمة مشروعيتها

٣١٦ الفصل الثاني: أركان الوصية وشروطها
٣١٧ - الصيغة والشروط المقترنة بها
٣٢١ الموصي وشروطه
٣٢٥ -الموصي له وشروطه، وأقوال الفقهاء في الوصية لو ارث
٣٣٦ - الموصي به وشروطه
٣٤٠ الفصل الثالث: حكم الوصية ومبطلاتها
٣٤٥ الفصل الرابع: صور الوصية الاختيارية، وكيفية استخراجها
٣٤٧ -تزاحم الوصايا أو تعددها
٣٦١ الباب الثاني: الوصية الواجبة (القانونية)
٣٦١ الفصل الأول: الأصل في وجوبها، والمستحقون لها
٣٦٤ - أوجه الاتفاق و الاختلاف بينها وبين الميراث
٣٦٦ - المستحقون لها، و شروط استحقاقها
٣٧٠ - مقدارها
٣٧١ الفصل الثاني: طريقة استخراج الوصية الواجبة
٣٧٢ - أمثلة توضيحية لذلك
٣٨٠ - ماذا لو اجتمع معها وصية اختيارية
٣٩٥ - أهم مراجع الدراسة
٣٩٧ - فهرست الموضوعات